جامعة الإسكندرية
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

رؤى و آراء

فى تخطيط العمران و الإنماء والبناء

أ.د.محسن محرم زهران

الأستاذ المتفرغ للعمارة و التخطيط العمرانى
بكلية الهندسة جامعة الأسكندرية
مدير مكتبة الأسكندرية السابق

تحرير

م . حسن أحمد عبد السلام
م . مى محمد عبد السلام

جامعة الإسكندرية
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

رؤى و آراء

فى تخطيط العمران و الإنماء والبناء

مجموعة من المقالات المنشورة و الغير المنشورة لـ

أ.د.محسن محرم زهران

تحرير

م . حسن أحمد عبد السلام

م . مى محمد عبد السلام

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات ١

تقديم ٥

١ الفصل الأول : العمارة ٦

١.١ الإسكندرية: المدينة والمكتبة ٧
١.٢ ذاكرة المدينة هى ذاكرة الأمة ٩
١.٣ صون ذاكرة الأمة ١٠

٢ الفصل الثانى : التخطيط العمرانى ١٨

٢.١ الإسكندرية: للحضارة علامة وهامة، قيمة وقامة ١٩
٢.٢ من أجل حماية الأنسان والعمران ٢١
٢.٣ أحوال الطريق والعمران، امتهان للحضرية والنظام ٢٤
٢.٤ الحفاظ على كامل المدينة هو الحفاظ على المدنية ٣٥
٢.٥ الأوضاع الحرجة للبناء والعمران ٤١
٢.٦ أنظمة الطرق والنقل ركيزة التخطيط والكيان العمراني في المدن العربية ٥١
٢.٧ تحديات الموقف العمراني ٦٠
٢.٨ تقييم وتحديات في المواجهات مع الإعصار ٦٦
٢.٩ حتمية درء المخاطر وتجنب الكوارث ٦٩
٢.١١عاصمة جديدة لمصر جديدة ٧٣

٣ الفصل الثالث : التنمية ٧٦

٣.١ أضواء كاشفة على الموقف التنموي لمصر ٢٠٠٦ ٧٧
٣.٢ الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٦ بالمقارنة مع بعض دول العالم من خلال تقرير التنمية البشري ٢٠٠٦ الصادر في نيويورك ٧٩
٣.٣ التنمية البشرية و البطولات الأولمبية ٩١
٣.٤ تحذيرات وتحديات في دلالات تقرير السكان ٩٣
٣.٥ نحو استراتيجية مستقبلية شاملة لتنمية مصر والمنطقة العربية ٩٥
٣.٦ من وحي تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ الصادر عن الأمم المتحدة بنيويورك ١٠٧
٣.٧ مؤشرات خطيرة ودلالات منذرة فى التقرير عن سكان مصر ٢٠٠٣م ١١٢
٣.٨ نظرة متأنية فى تقرير التنمية الإنسانية العربية ١١٤
٣.٩ دلالات محذرة ومحفزة عن التنمية البشرية فى مصر ١١٦
٣.١٠ملاحظات عن الموقف التنموي فى مصر ٢٠٠٥ من خلال تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ الصادر فى نيويورك ١٢٧
٣.١١أرقام كاشفة ومؤشرات عاصفة في تقريري السكان والتنمية لمصر ٢٠٠٥ ١٣٦
٣.١٢تقييم هادف للموقف التنموي لمصر ٢٠٠٧ ١٣٩
٣.١٣الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٧ بالمقارنة مع بعض دول العالم ١٤١
٣.١٤تقييم ثاقب لتعداد ٢٠٠٦ ١٨٣

٤ **الفصل الرابع : التعليم** ١٩٠

٤.١ أزمة العلم والعلماء ١٩١
٤.٢ الأوضاع المتردية للتعليم و البحوث العلمية ٢٠١
٤.٣ المعرفة الذكية والتنمية الغنية ٢١١
٤.٤ تقييم الموقف الجامعي ٢٠٠٩ ٢١٣
٤.٥ مستوى الجامعات وأمل التقدم ٢٢٥

٥ **الفصل الخامس : البيئة و المناخ** ٢٢٨

٥.١ الاحتباس الحراري ومستقبل الإنسان في هيلجندام ٢٢٩

٥.٢ بداية النهاية؟ للدمار الشامل أنواع وأشكال وبدائل! ٢٣٢

٥.٣ التغير المناخي ومستقبل التنمية البشرية ٢٠٠٧ ٢٣٨

٥.٤ موقف تغير المناخ في مصر ٢٠٠٧ ٢٤٣

٥.٥ تحديات التغيرات المناخية من كيوتو الي مونتريال ٢٤٥

٥.٦ للدمار الشامل أنواع وأشكال وبدائل ٢٤٩

٥.٧ دلالات منذرة ومحذرة من الكوارث النووية ٢٥٣

٥.٨ قمة العالم للمناخ ومستقبل البشرية ٢٥٦

٥.٩ تحديات المواجهات مع الأعاصير ٢٦٠

٦ الفصل السادس : موضوعات عامة ٢٦٦

٦.١ ثورة ٢٥ يناير وخطة طريق المستقبل ٢٦٧

٦.٢ مستقبل الماء والإنماء ٢٧٣

٦.٣ صراع البقاء و محاور التفرقة و تحديات التنمية ٢٧٦

٦.٤ تداعيات سبتمبر ٢٨٣

٦.٥ الاتحاد الأوروبي قدوة للعربي! ٢٨٨

٦.٦ الثورة التكنولوجية المعاصرة ومستقبل التقدم والتنمية الإنسانية ٢٩٢

٦.٧ تواصل الحضارات هو المبتغى ٣٠١

٧ الفصل السابع : لقاءات ٣٠٥

٧.١ جريدة أخبار اليوم ٣٠٦

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

"فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

آية ١١٤ - سورة طه

تقديم

أما وقد اشتعل الرأس شيبا, وقاربت الرحلة نهايتها, فقد ارتأيت أن أضع بعض من أفكاري وآرائى وأبحاثى و رؤاي فى مجال العمارة والعمران , والبيئة و التنمية , وكذلك فى الشأن الوطني والقومى والكونى , مجتمعة فى هذا الإصدار المتواضع.

لقد سبق نشر حوالى المائة من هذه المقالات والأبحاث فى الدوريات والإصدارات المختلفة فى مصر والخارج خلال العقود الماضية , ويسرنى أن أقدمها مجتمعة لتكون تحت نظر وفكر الأبناء و الزملاء و المفكرين فى الجامعات , و كذلك المهتمين بقضايا البناء والإنماء و البيئة والعمران و بمستقبل الأوطان.

والله أسأل أن تسهم هذه اللبنة من الآراء و الأفكار فى تطوير و ارتقاء وازدهار صرح الحضارة و المعرفة فى مصرنا العزيزة و فى المنطقة العربية و ما حولها من أرجاء.

اللهم تقبل منى و اقبلنى , إنك نعم المولى و نعم النصير

وعلى الله قصد السبيل.

١٥-١-٢٠١٥

الأستاذ الدكتور/ محسن محرم زهران

- الأستاذ المتفرغ للعمارة و التخطيط العمرانى بكلية الهندسة جامعة الأسكندرية
- مقرر الجهاز الاستشاري للتخطيط الشامل للإسكندرية الكبرى ٢٠٠٥ / ٢٠١٧
- مدير مكتبة الأسكندرية السابق
- الخبير للعديد من المؤسسات مثل اليونسكو واليونسيف و غيرها من المنظمات الدولية و المحلية

الفصل الأول : العمارة

١.١ الإسكندرية: المدينة والمكتبة

١.٢ ذاكرة المدينة هى ذاكرة الأمة

١.٣ صون ذاكرة الأمة

١.١ الإسكندرية: المدينة والمكتبة

أسس الإسكندر الأكبر مدينة الإسكندرية لتكون عروس المدائن، وحاضرة الحضارات، ومنارة الإشراقات في ٣٣٢ ق.م، وكلف دينوقراطيس بإعداد تخطيطها الشريطي لتكون رائدة في شكلها ونسيجها وأنشطتها ودورها الحضاري على مدى العصور، مثلا بلا مثيل، ومثالا بلا بديل، لنفاخر بها الزمان لريادتها ولكونها من أقدم المدن المخططة العامرة في العالم.

ولم يكن قرار بطليموس الأول- الذى توج ملكا في ٣٠٤ق.م.، وكان كالإسكندر تلميذا لأرسطو- أنشاء مكتبة الإسكندرية القديمة في القرن الثالث ق.م في الحى الملكي إلا إعمالا لرؤى الإسكندر-الذى مات في٣٢٣ ق.م.، وتنفيذا لخططه وطموحاته، وآماله وأحلامه، وكان تعيينه لديمتريوس الفاليري مديرا للمكتبة لكى يعمل على إثرائها وإعلاء شأنها، فأمها الفلاسفة والعلماء وزودها بالبرديات والمراجع من كل مكان(٧٠٠٠٠٠) حتى أصبحت قبلة عالمية للعلماء ومحرابا جامعا للباحثين من كل مكان ومن كل الأجناس والألوان. وتألقت بهم المكتبة العالمية كجامعة بالمعنى الحقيقي، يتبادلون فيها الرأي ويتحاورون فيها بالفكر الخلاق المبدع وينجزون التجارب والأبحاث الرائدة. وصدرت عن علماء المكتبة أعمال واكتشافات ونظريات فريدة في مختلف المجالات الفلسفية والأدبية والفكرية والرياضية والهندسية وفي الطب والصيدلة والفلك والجغرافيا والعلوم الطبيعية وغيرها. لقد كانت نبراسا للعلماء في كل مكان، ومنارة أسطع ضياءً وألمع إشعاعاً من منارة الإسكندرية القديمة، إحدى عجائب الدنيا السبع، ذلك إن عطاءها الفكري والعلمي والإبداعي أنار أرجاء العالم كافة منذئذ وحتى الآن*، رغم حريقها الأول في عام٤٨ ق.م. واندثارها خلال غزو الرومان بقيادة يوليوس قيصر، والثاني خلال عهد الإمبراطور ثيودوسياس عام٣٩١. ولا شك أن مكتبة الإسكندرية وازدهارها على مدى سبعة قرون قد تسبب في انتشار العمران وتألق المدينة حتى أصبحت عروسا للحضارة لا تبارى، ومنارة للعلم ودارا، ومركزا للتفاعل والتبادل والتواصل لا تجارى. ولعبقرية مكانها، ولعظمة مكانتها، تألقت الإسكندرية المعتزة الأبية، عاصمة لمصر الخالدة البهية، طوال عدة قرون!

واقترن كيان ومستقبل المدينة والمكتبة منذ البداية، صعودا أو هبوطا، إشراقا أو أفولا! ولنمعن النظر فيما أرتقت إليه المكتبة وحققته، ولننعم بإنجازات الرخاء من حولها، فقد أدت الأنشطة الفكرية والتألق العلمي والحرية الفردية إلى الامتداد العمراني والنشاط التجاري والحضاري وجذب فئات من المجتمعات المختلفة حول البحر المتوسط للاستقرار في المدينة والانصهار في بوتقتها، رغم اختلاف العقائد والاهتمامات، والثقافات والطموحات، لكي تتبلور الهوية السكندرية المتفردة، والمواطنة السكندرية المتميزة، الأمر الذي استمر أثره وتأثيره على كل سكان المدينة، وعلى غيرها، على مر الأيام ومضى العصور. ونهضت الإسكندرية المدينة مرة أخرى في عهد أسرة محمد على الكبير وصارت قطبا محوريا، سياسيا وثقافيا، وتجاريا وصناعيا، وفنيا وسياحيا، منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين!! ولم أعجب عند سماعي في عام ١٩٩٩، حينما كنت مديرا للمكتبة، أحد المساهمين اليونانيين في دعم مكتبة الإسكندرية الجديدة مرددا ومصرا على وصف نفسه أولا بالسكندري!، وكان قد نشأ وترعرع في خير الإسكندرية قبل فراقها إبان التأميم في الستينيات.

لقد كان قرار مصر إنشاء جامعة فاروق الأول بالإسكندرية في عام١٩٤٢(جامعة الإسكندرية بعد الثورة)، استمرارا لرؤية الإسكندر الأكبر وإحياءً لدور مكتبة الإسكندرية كجامعة للعلماء وقبلة للباحثين ومنطلقا للإبداع

الفكري والثقافي، والبحث العلمي في المعارف المختلفة. ولم يكن الأمر خافيا عن الكافة، بل أن الدكتور / طه حسين باشا، أول مدير للجامعة، قد أكد هذا الدور والرؤية في خطابه عند التأسيس عام١٩٤٢، وكانت الحرب العالمية الثانية مشتعلة والقوات البريطانية تتمركز في المدينة لمواجهة الجيوش الألمانية في العلمين. ورغم ذلك لم تنشغل مصر بالحرب وأوزارها وتحدياتها، بل اهتمت بالبناء وإنشاء الجامعة الجديدة إحياءً لدور المكتبة القديمة، الأمر الذي سجلته الميدالية الذهبية التي تم صكها في عام ١٩٤٣ بمناسبة الافتتاح، وعلى وجهها برزت راس الإسكندر الأكبر ورأس الملك فاروق متداخلتين، وعلى الوجه الآخر نقش: "الإسكندر الأكبر مؤسسها وفاروق الأول مليكها". وهذه الميدالية معروضه حاليا بمتحف الإسكندرية القومي!

إن تبني جامعة الإسكندرية فكرة إحياء المكتبة الجديدة كان من أجل استكمال الدور العلمي والحضاري والتاريخي لها، ولم يكن قرار الرئيس مبارك بدعوة العالم خلال اجتماع أسوان التاريخي في ١٩٩٠/٢/١٢ من أجل الإسهام في إنشاء مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع المجتمع الدولي واليونسكو، برغم المشاكل والمصاعب الاقتصادية إلا تأكيدا لما جاء في كلمته في الاجتماع "ليس بالخبز وحده يحيى الإنسان"، واستمرارا لهذا التواصل الحضاري والتكامل العلمي، واستطرادا للتفاعل الحواري، والتواصل الثقافي، والتنوير العالمي. فمكتبة الإسكندرية الجامعة هي الملهم والواعد، والمحرك والقائد، والمحفز والرائد، والحاضن الشامل لكافة الأنشطة الفكرية والعلمية والبحثية، وهي بوتقة لصهر الإمكانات، ومزج الاختلافات، ومنتدى لحوار الثقافات، وساحة لتبادل الآراء، وجمع القدرات، وشحن الطاقات وإطلاق العطاء الخلاق، وقاعدة لنشر الفكر المبدع وبث الإشعاع التنويري، من اجل خدمة الإنسان في كل مكان ومجال، حالا ومآلا. وكما أطلقت وأفرزت وأثرت مكتبة الإسكندرية روح الإبداع والإنتاج والعمران والإنماء والتطور والازدهار في الإسكندرية منذ البداية، كان مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية وإنشاؤها، ورعاية السيدة سوزان مبارك المستمرة لها حتى اكتملت ثم افتتاحها في أكتوبر٢٠٠٢، محفزا ودافعا، ومحركا ورائدا للازدهار وانطلاق الإسكندرية الكبرى في القرن ٢١. وخير شاهد على هذا الأنماء المتألق هو التخطيط الشامل لمدينة الإسكندرية ٢٠٠٥، الذي بلغ الآن سنة الهدف بعد تنفيذ أربعة خطط خمسية، ويتواصل حاليا في تخطيط ٢٠١٧ وفي التخطيط الهيكلي ٢٠٥٠. فقد كان إنشاء المكتبة قاطرة لانطلاقات التحديث والتحضر، والتنمية والتطور، وذلك لرفعة الإسكندرية الجديدة، شكلا ونسيجا، وأنظمة وطرقا، وأنشطة وأنوية في كافة المجالات. وبينما تم صرف ١٠مليارات على استثمارات الخطط التنموية ١٩٨٥-١٩٩٧، فقد تم صرف٢٢مليارا خلال الخطط ١٩٩٧-٢٠٠٥ أثناء وبعد إنشاء المكتبة، لكي تصل جملة الاستثمارات العامة والخاصة إلى ٣٢ مليار جنيه طوال٢٠ عاما (بدلا من ١٦ مليار وفق تقديرات التخطيط في ١٩٨٤)، وبمعدل استثمار حوالي ٨٤٠٠ جنيه للفرد خلال تلك الفترة. وهذا يبرهن على أن إنشاء المكتبة قد انعكس أثره على المدينة بمضاعفة الاستثمارات وتحقيق التنمية الإنسانية والعمرانية في أرجاء المدينة الكبرى. ومن هنا فإن في الإسكندرية، المكتبة والمدينة وجهان لعملة واحدة لا يتألق وجه دون الآخر، ولا يشع ضياء جهة دون أن تنير الأخرى، فهي مهد لرفاهية الأنسان ومنارة الحضارات والأزمان.

*(راجع كتاب روى ماكلويد "مكتبة الإسكندرية"، الصادر عن مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، عام٢٠٠٢).

٢٠٠٥/٦/٣٠

١.٢ ذاكرة المدينة هى ذاكرة الأمة

ذاكرة المدينة..هى ذاكرة الأمة

د . محسن زهران
أستاذ التخطيط بجامعة الإسكندرية

مما لا شك فيه أن المدينة هى مرآة صادقة لكيان الحضارة ولقيم الأمة، ووعاء لذاكرة الوطن ومقياسا لقيمة التراث وقامة التحضر. والمدينة أيضاً هى الكيان الحى الناطق بدلالات الصعود والعلا والكاشف كذلك لمظاهر الهبوط والتدنى،

لقد عبر أرسطو معلم الإسكندرية الأكبر عن هذه المعانى والرؤى فى القرن الرابع قبل الميلاد عندما أكد على أن المدينة هى منبع وملهم المدينة! وعكس المخطط الرائد إليل سارينين فى بداية القرن العشرين هذا الفكر فى كتابه "المدينة" عندما قال "أرنى مدينتك وسأدلك على الأهداف الحضارية لسكانها". ولقد برهن ونستون تشرشل على تأثير الإطار على المضمون، وتشكيل الكيان لهوية المكنون عندما رفض هدم وإعادة بناء مجلس العموم بعد قصف طائرات المحور له خلال الحرب العالمية الثانية وحسب مطالبة بعض الأعضاء معلنا "نحن نشكل مبانينا وبعد ذلك تشكلنا مبانينا". وكذلك نحن نشكل مدننا ثم تشكلنا مدننا وجداناً وفكراً وسلوكاً وأداء، فهى الحاملة لتراثنا والحاضنة لذاكرتنا والكاشفة عن منهاجنا وأعمالنا، والمترجمة لفكرنا ورؤانا وآلامنا وآمالنا.

لا شك إذن فى أهمية الحفاظ على المدينة وصيانة مكنونها من مبان وفراغات وعلامات ودلالات وإشارات، وإيماءات، وأشكال وأصوات، وألوان وكلمات. ذلك أن المدينة كما يعرف العالم والجاهل والقاصى والدانى هى بوتقة لصهر الطاقات وإطلاق الطموحات وإبراز التنوعات وتعايش الاختلافات، وهى الحاضنة للأحلام والرافعة للأعلام، المرتكزة على تحقيق السلام والأمان وربط الإنسان بالمكان! هى صدى للماضى وتفعيل للحاضر ومبدعة المستقبل دون تمييز بين مختلف الفئات وتنوع العناصر شكلا أو نوعا، جنساً أو لوناً، فكرا أو أصلا. فالمدينة هى الصديقة الصادقة، المحققة للنظام والانتظام والالتزام والأمان والانتماء والأحلام هى التى تذيب الحدود وتمحو الفوارق وتحافظ

١.٣ صون ذاكرة الأمة

إن الدفاع عن الأوطان والذود عن حياضها، ودرء المخاطر المحدقة بها، أو المهددة لكيانها، واجب حتمي، وفرض عين على كافة أبنائها والمنتمين إليها. فالوطن مكان وزمان، جغرافيا وتاريخ، للمكان والمكانة والقيمة والقامة. والدفاع عن الوطن وبذل الغالي والرخيص من أجله لا يكون فقط بحمايته من غزو المعتدين وتهديد الغاصبين، وإنما أيضاً بصون كينونته ووجوده من إزهاق لرسالته أو تهديد لصموده، أو من اندثار لمدلولات حضارته, وتنكيس رايات أعماله, وسحق هامات رجاله, وكبح طموحاته, ومحو إنجازاته. إنه التزام حاسم وفاءً للأمانة واستمراراً لرسالة الحضارة وحفاظاً على العطاء والمنجزات وتضحيات الأجداد، وتأكيداً وضماناً وتحقيقاً لمستقبل وآمال ووعود الأحفاد.

والدفاع عن الوطن وصون مرتكزاته وحفظ تراثه وإعلاء صروحه، أرضاً وبنياناً وأطراً وكياناً، وأنظمة ونسيجاً وإمكانات وموارد – سواء مادية أو بشرية أو معنوية - وقيماً وتقاليد، ومعان ملموسة ولا ملموسة لم يكن أبداً – ولن يكون – مقصوراً فقط على المؤسسة العسكرية، مع أنه واجبها الأسمى ومهمتها العليا، بل هو أيضاً تكليف وواجب على جميع أبناء الوطن وفئاته في كافة مواقعهم دونما تفرقة من حيث العقيدة أو اللون أو المنشأ أو النوع أو السن. ذلك أن مفهوم الوطن لا ينحصر ضمن حدود مساحة محصورة من الأرض ذات الموارد والخصائص الطبيعية التي وهبها الخالق سبحانه وتعالى، وإنما أيضاً يشمل ما به من تراث وأعمال, وأفعال وأحداث, وإنجازات وكيانات وذكريات, وأطر وأنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية وتاريخية وحضارية ومعمارية وفنية، والتي بدونها لا يكون للأرض معناً ,أو للمكان مكانة, أو للهوية قيمة.. ألا تذكرون معي القول المأثور "إسكندرية مرية وترابها زعفران"؟! ومن هنا ينبع الوفاء والانتماء, والولاء والعطا, والنماء والرخاء، إذ لا قيمة للجسد دون الروح ,أو للملموس دون اللا ملموس، أو للماديات دون المعنويات، حسبما نادى الحكيم الصيني العظيم لاوتسي Lao - tse في القرن السادس قبل الميلاد من أن "نفع الوعاء في فراغه".

والتراث الحضاري هو ذاكرة الأمة ومرآتها كما قال المفكر والمخطط المبدع إليل سارنين Eliel Saarinen في أول القرن الماضي "أرني مدينتك وسأدلك على الأهداف الحضارية لسكانها" فالذاكرة تشمل وتحوي وتجسد كافة منجزات المجتمع الإنساني منذ الأزل وحتى الأمس، داخل الإطار المكاني لاستقرار الإنسان في الماضي والحاضر. وهي ذخيرة للمستقبل.. وصون هذا التراث وتلك الذاكرة الغنية النادرة – وهي ثروة الأمة – والذود عن حياضها, والحفاظ عليها هو تماماً كالدفاع عن تراب الوطن, المكان والزمان والذاكرة, ضد كل معتد أثيم.. أياً كان وأينما كان.

ولقد آمنت الدول والمجتمعات الإنسانية المتحضرة بضرورة الالتزام بالحفاظ على التراث والمؤسسات والمنجزات الإنسانية من كافة المحاذير والمهددات، وحمايته من التدهور ومن الضياع, والعمل على صيانته دوماً, وصونها أبداً, وتأمينه دهرا, لكونه ملك للإنسانية جمعاء ومخزن قيمها, ووعاء وجدانها, وملهم حياتها,

وموجه مساراتها. ويتمثل المخزون الحضاري لذاكرة الأمة وتراثها الحضاري فى الآثار التاريخية, والأحياء التراثية, والساحات والطرق التاريخية والحضرية, والتجمعات المدنية الحافظة لكيانها والحاملة لهويتها والمعبرة عن أطبعتها, ومبانيها المؤسسية, ومراكزها الفكرية, وعلاماتها التاريخية, وأعمالها الفكرية, وإبداعاتها الفنية والمعمارية، ومؤسساتها وصروحها العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية, وغيرها. وقد يكون المحتوى أقيم من الحاوي، أو المضمون أهم من الشكل، أو الفراغ أهم من البناء, أو ما لا يُقال أهم مما يُقال، من حيث الأحداث أو الأقوال أو الأفعال!! ذلك أن بعض الساحات أو الميادين أو الفراغات والطرقات الحضارية العامة قد شهدت أقوالاً أو أفعالاً أو أحداثاً أو ملاحماً أو ذكريات لأبنائها ولتاريخ المكان تفوق من حيث المكانة والمعنى لأي صرح أو أى بناء أو أى علامة قيمة, مهما عظم أو مهما اتسع أو مهما ارتفع!!. ومن هنا فإن الحاوي والمحتوي، الإطار والمضمون، الملموس واللا ملموس، هي كيانات متكاملة ومتوحدة ومتفردة ومتميزة لا يمكن فصمها أو عزلها أو هضمها أو فصلها أو حذفها أو المساس بها، وإلا ضاعت وراحت في ظلمات النسيان وأصبحت كالهشيم تذروه الرياح، كما هو الحال في الأجساد والأرواح؟!

ولا أخال أن هناك من ينادي أو يعتقد في فكر يسلب الأمة ذاكرتها، ولا أعتقد أن هناك من يرضى – أو يطيق – بالتفريط في ذاكرة الأمة وتراث وعطاء الأجداد والآباء، لأن ذاكرة الأمة ملك لجميع أبنائها كما أنها تخص أبناء البشرية جمعاء، فهي لهم ولنا ونحن شركاء في عالم واحد وقرية كونية زالت منها حدود الزمان والمكان، وأصبحت هموم ومصاعب ومصائب وأقوال وأفعال كل أمة تهم وتهز المجتمع الدولي بأسره.

وإيماناً بهذه المبادئ والمرتكزات الحضارية اعتبرت الدول والمؤسسات الدولية الحفاظ على التراث وصون الذاكرة الحضارية هدفاً قومياً ومبدءاً عالمياً وحتماً مقضياً، وبادرت بسن القوانين وإصدار التشريعات واللوائح والأطر والبرامج وتنفيذ المشروعات التي تعنى وتوجب الحفاظ على صون التراث وكافة ما يمثل الذاكرة الحضارية من رموز وتجمعات عمرانية وساحات ومبان وصروح وعلامات والتي تمثل مخزون ومنجزات ماضيها وملهم حاضرها ومنطلق مستقبلها.

ولقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا منذ عدة شهور في مصرنا العزيزة حكماً يقضي بإلغاء قرار نائب الحاكم العسكري العام بحظر هدم القصور والفيلات ذات القيمة التراثية والحضارية. وانتهز بعض الملاك الفرصة واجتاحت العاصمة والإسكندرية والعديد من مدن المحروسة عاصفة هدم هوجاء لدرر التراث قام بها أصحاب المصالح وأرباب الاستثمار. وضاعت بسببها كثير من ملامح ذاكرة الأمة وثروة الوطن الحضارية والبشرية من مبان وصروح لا يجود الزمان بمثلها!!. وسارعت الدولة بتضمين مشروع قانون البناء الموحد الجديد, الذي يشمل جميع قوانين التخطيط العمراني والإسكان والبناء والتنسيق الحضاري, بعض المواد التي تنص على الحفاظ وصون التراث. وقام مؤخراً السيد محافظ القاهرة بتشكيل لجان فنية لمعاينة وحصر المباني والفيلات ذات القيمة الفنية والحضارية والتي لازالت متبقية في أحياء المحافظة المختلفة. ولا شك أن باقي المحافظين سيحذوا حذوه، خاصة في الإسكندرية التي فقدت خلال السنوات الماضية بعض مبانيها الفريدة ومفردات ذاكراتها التاريخية والمعمارية والفنية المتميزة , وذلك بمعرفة أصحاب المصالح, من أجل تحقيق المكاسب الوقتية, وتعظيم العوائد المادية!

وإن المرء ليتساءل كيف يتأتى هذا في بلد أشرقت منه الحضارة منذ آلاف السنين، وشيد صروحاً أذهلت بفنونها العالمين؟ كيف يتجرأ الأحفاد على محو تراث الأجداد؟ دون وازع من ضمير أو وخز من وجدان؟! كيف يحدث هذا في المدينة الخالدة التي تعتبر من أقدم المدن المخططة العامرة في العالم والتي أنشأها الإسكندر الأكبر منذ أكثر من ثلاث وعشرين قرناً؟ إذ يحق لنا أن نفخر بها ونفاخر الدنيا بكونها أكبر متحف مفتوح في العالم؟! لقد كان إحياء مكتبة الإسكندرية ليس إحياءً للفكرة طرازاً أو شكلاً، إنما هو إحياء للقيمة والعطاء الإنساني الذي أعطى للإسكندرية المكان مكانة وأسبغ على القيمة أعظم قامة، وذلك من خلال كون المكتبة القديمة منارة للعلم والمعرفة أضاءت أركان العالم القديم والحديث. وكانت الإسكندرية التليدة مثلاً للتعايش والتواصل, والتفاعل الحضاري والفكري والعلمي، ونبراساً للإبداع والاختراع, والامتياز والتألق الإنساني.. وعندما نادت مصر وساندها المجتمع الدولي من أجل إحياء مكتبة الإسكندرية من جديد كان الهدف إحياء فكرة العطاء وقيمة الإبداع والريادة الفكرية والعلمية في كافة العلوم والفنون والآداب، والتي تدين لها الأديان البشرية منذئذ وحتى الآن. وتسابقت الدول والمجتمعات المختلفة, وتبارى الأفراد من كافة البلاد في دعم مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية من جديد The New Bibliotheca Alexandrina حتى يستمر العطاء والامتياز, والإشراق والتواصل بين أبناء البشر جميعاً في كل مكان. فذاكرة الأمة التي جسدتها وترجمتها المكتبة القديمة باشراقاتها وعطائها لنفع كل الأمم أصبحت كذلك هي ذاكرة العالم التي حفزت الحكومات والأفراد على بناء المكتبة الجديدة إعلاءً وصوناً لفكرة العطاء والتواصل والتفاعل والإشراق الثقافى والإشعاع العلمي والتألق الفكري، ولكي تكون منارة جديدة كما كانت المكتبة القديمة تحقق التقدم والسلام والرخاء والنماء, للإنسانية جمعاء.ان مكتبة الأسكندرية القديمة الجدبدة نموذج فعلى وتحد عملى لأفكار صمويل هنتنجتون وفرانسيس يوكوهاما وغيرهما Samuel Huntington/Francis Yukohama عن صراع الحضارات وتصادم الثقافات فى عالم اليوم!؟.

ومن حيث أن الأمر كذلك فكيف تطيق الأنفس في مواقع أخرى في الإسكندرية أن تهدم مفردات ذاكرة الأمة من مبان وفيلات, وصروح ومؤسسات هي جزء غال من ذاكرة الأجيال والعالم، وهي قطع ثمينة نادرة من ثروتها الحضارية والحضرية؟ إن المتضادات كثيرات, للحضارة مهددات, وللروح قابضات؟!

إن ذاكرة الأمة ومعالمها المنشرة في القاهرة والإسكندرية والعديد من مدن مصر لازالت غنية وثرية، والأمثلة عليها كثيرة لا تكاد تحصى. وقد شمل التخطيط الشامل للإسكندرية منذ عام ١٩٨٤ مئات الأمثلة على هذه المعالم ومفردات الذاكرة النادرة ونادى منذئذ بضرورة الحفاظ عليها وصونها واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنفيذية والعمرانية اللازمة لوضع برنامج قومي طموح من أجل الحفاظ على الذاكرة. واسمحوا لي بضرب بعض الأمثلة في القاهرة والإسكندرية:

١- الأحياء ذات الطابع المتميز وهي وعاء للذاكرة:

القاهرة : القاهرة الفاطمية، الموسكي، القلعة، الجمالية، مصر القديمة، جاردن سيتي، الزمالك، حي الوزارات بالمنيرة، القاهرة الحديثة (الخديوي إسماعيل)، وسط المدينة، مصر الجديدة (هليوبوليس) ...

الإسكندرية: كوم الدكة، الحي اليوناني، حي الجمرك، زنقة الستات، وسط المدينة، شارع فؤاد، وابور المياه، سموحة القديمة، شارع صلاح سالم، شارع عرابي، شارع سيزوستريس، كليوباترا، زيزينيا، رشدي، كفر عبده، محرم بيك، محطة الرمل، المنتزة، المعمورة، أبو قير، وغيرها ... إلخ.

٢- الشوارع والطرقات والميادين ذات الطابع الحضاري المتميز:

القاهرة: شارع المعز، بين الصورين، النحاسين، الخيامية، شوارع جاردن سيتي، طلعت حرب، قصر النيل، الجمهورية، الموسكي، شارع مجلس الشعب، ميادين رمسيس، التحرير (الإسماعلية)، العتبة، الخازندار، الأوبرا، شارع شريف، شارع عماد الدين، كورنيش النيل، شارع النيل، وغيرها ...

الإسكندرية: شارع فؤاد، صلاح سالم، عرابي، أبي قير، خاصة من الحضرة حتى الشلالات، كفر عبده، شارع سوريا، الإقبال، الغرفة التجارية، سعد زغلول، صفية زغلول، الخديوي، سليمان يسري، فرنسا، الطباخين، الأنفوشي، ميدان محطة الرمل، ميدان سعد زغلول، ميدان الجمهورية، ميدان المنشية، ميدان وابور المياه، وكورنيش الإسكندرية الشهير، وغيرها ...

٣- مجموعات القصور والفيلات ذات الطرز المعمارية والخصائص والسمات المعمارية والفنية الفريدة:

وبعضها تابع لرئاسة الجمهورية أو تشغلها الوزارات والمصالح الحكومية والجامعات والمعاهد والهيئات والمؤسسات القومية والمحلية وغيرها وتتعدى الآلاف.

٤- الجامعات والمعاهد العليا الرائدة:

الجامع الأزهر، جامعة القاهرة (حرم جامعي ومباني الكليات)، جامعة الإسكندرية (حرم جامعي ومباني الكليات المختلفة)، جامعة عين شمس ومجمعات الكليات المختلفة والإدارة في قصر الزعفران، جامعة أسيوط، وغيرها.

٥- مباني الوزارات والمؤسسات القومية:

مجلس الشعب والشورى، رئاسة مجلس الوزراء، مباني الوزارات في حي الوزارات، مقر الهيئات والمؤسسات القومية والعامة في القاهرة والإسكندرية وطنطا وبور سعيد والإسماعيلية وأسيوط وأسوان والمنصورة والتي تتميز بطابع وطرز معمارية متميزة وشهدت أحداثاً ومناسبات قومية فريدة.

٦- السفارات والقنصليات والمراكز الثقافية في القاهرة والإسكندرية.

٧- المتاحف والمسارح ودور العرض وقصور الثقافة في القاهرة والإسكندرية.

٨- المباني الدينية:

من جوامع وكنائس ومعابد في القاهرة والإسكندرية وباقي المدن.

٩- الأسواق والمتاجر:

أسواق العتبة، باب اللوق، المراكز التجارية، المباني التجارية، والمحلات الفريدة التصميم مثل عمر أفندي، وغيرها ...

١٠- المستشفيات:

القاهرة: القصر العيني، الدمرداش، أبو الريش، دار الشفاء، القبطي، المعادي، وغيرها ...

الإسكندرية: الميري، الشاطبي، المواساة، التأمين الصحي، الإيطالي، الحضرة، وغيرها ...

١١- الحدائق العامة والمتخصصة

القاهرة: حدائق الحيوان، الأورمان، الأندلس، الأسبكية، العتبة، الحديقة الدولية، الأطفال بجاردن سيتي.

الإسكندرية: النزهة (شاملة قصر أنطونيادس حيث تم توقيع وثيقة إنشاء الجامعة العربية)، الحديقة الدولية، حديقة الاسعاف، حدائق الشلالات، حدائق باب شرق، حديقة طه حسين، مدافن الشلالات، الحرب العالمية الثانية، حديقة الخالدين، حديقة اللمبي، حديقة ميدان المساجد، حدائق المنتزة، حدائق رأس التين، وغيرها.

١٢- مباني المحاكم في القاهرة والإسكندرية:

دار القضاء العالي في القاهرة، مباني المحاكم بالمنشية وميدان عرابي، محكمة الإسكندرية الابتدائية ومحكمة القاهرة الابتدائية، محكمة القضاء الإداري وغيرها ...

١٣- مباني وحدائق القصور:

قصر عابدين وميدان عابدين، قصر القبة وميدان القبة، قصر وحدائق المنتزة، قصر رأس التين، قصر الصفا، القصور التابعة للرئاسة وقصور الضيافة بالقاهرة والإسكندرية والمحافظات.

١٤- مباني الأضرحة والمقابر وأحواشها ذات الأطبعة والطرز الفريدة.

١٥- النصب التذكارية والتماثيل والأعمال الفنية والنافورات:

ويشمل ذلك عناصر التنسيق الحضري العامة، وغيرها من معالم ومواقع شهدت أحداثاً وأفعالاً أثرت في تاريخ الوطن والمدن وذاكرة المجتمعات.

١٦- مباني المواصلات ذات الطابع المتميز:

ويشمل ذلك محطة السكة الحديد القاهرة ومحطة السكة الحديد الإسكندرية الرئيسية، محطة سيدي جابر ومحطة قطار ومخزن القطار لقصر المنتزة وطنطا وأسيوط والأقصر وغيرها ومحطة الركاب البحرية

بالإسكندرية ومطار القاهرة ومطار ألماظة ومطار النزهة بالإسكندرية ومبنى هيئة قناة السويس ببور سعيد وغيرها.

١٧- القناطر والجسور والكباري:

القناطر الخيرية خزان أسوان، السد العالي، نجع حمادي، إسنا، إدفينا، كوبري قصر النيل، كوبري عباس، كوبري أبو العلا، كوبري إمبابة، كوبري حدائق الحيوان بالقاهرة، كوبري زفتة بميت غمر، كوبري قصر الزيات، كوبري الفردان، وغيرها.

١٨- جميع المواقع الأثرية للحضارة المصرية سواء الفرعونية أو القبطية أو الإسلامية في كافة المحافظات

ويشمل ذلك المواقع الأثرية في القاهرة والجيزة وأبو رواش والإسكندرية وأسيوط وبني سويف وسوهاج والأقصر وأسوان وكفر الشيخ والشرقية وسيناء، وغيرها.

وقد تلاحظ أن بعض المباني والفيلات قد تكون خالية من السمات والخصائص المعمارية والفنية المتميزة من الخارج، بينما تزخر بأبدع التفاصيل وأروع الزخارف وأدق الأعمال الفنية من الداخل. وكان هذا نهج بعض التجار والوجهاء لاتقاء حسد ومطامع الغير ولذلك فإنه يجب على لجان المعاينة والحصر تقييم هذه المواقع من الخارج ومن الداخل لتحديد مدة الأهمية والقيمة الفنية للصروح من الوجهة المعمارية والحضارية والثقافية والفنية. ومن ناحية أخرى فقد حدد قانون الآثار مئة عام لكي يسجل المبنى لموقع أثري يستوجب الحماية والحفاظ! ولا أدري ما هو مغزى هذا الرقم السحري؟ فقد يكون المبنى متميزاً في طرازه وطابعه ومظهره كمبنى مكتبة الإسكندرية الجديدة المنشأ حديثاً وأصبح أحد عجائب القرن الواحد والعشرين، ومن الواجب إذن تسجيله والحفاظ عليه، وهناك عدة مباني حديثة في نيويورك ولندن وباريس وبروكسل وروما وسيدني تم تسجيلها وقد شيدت في النصف الثاني من القرن العشرين. وبناء عليه يجب إعادة النظر في هذا النص وتعديله ومراجعة شروطه.

ولقد نهجت العديد من الدول إلى الحفاظ على, وصون ذاكرتها التراثية حسب قوانين ولوائح واشتراطات صارمة وملزمة للكافة، وقامت بتقسيم ساحاتها ومبانيها وتجمعاتها العمرانية والمعمارية والفنية ذات القيمة الحضارية والفنية المتميزة في مجموعات مرتبة ومصنفة ومقسمة حسب مكانتها وقيمتها وأهميتها ودلالاتها ومحتواها وطرزها وموادها وحقبها التاريخية ونظمها الإنشائية ومغزاها ومرجعيتها الثقافية والفنية. ويشمل هذا التقسيم المجموعات الآتية:

١- المجموعة الأولى: وتشمل الأحياء والساحات والطرقات والكرانيش والصروح والمباني والمناطق الخضراء ذات الخصائص الحضارية والمعمارية والفنية المتميزة، خاصة القصور والفيلات والعمارات السكنية والمباني الإدارية والشواهد والعلامات وغيرها من المواقع والصروح والفراغات والأبنية التي شيدها الإنسان أو من صنع الله في الطبيعة. وهذه المواقع والمباني والفراغات وغيرها يجب الحفاظ عليها بحالتها شكلاً وموضوعاً قلباً وقالباً. ولا يسمح بعمل أي تعديلات أو تغييرات فيها من حيث الشكل أو الوظيفة أو التفاصيل أو المواد أو العناصر أو الزخارف أو الحليات أو الألوان أو العناصر الإنشائية أو النظام الإنشائي. ويتم صيانتها وصونها

والحفاظ عليها كما هي، وإجراء تفتيش ومراجعة دورية عليها بعد تسجيلها بالصوت والصورة وكذلك بالتسجيل الإلكتروني الرقمي فيما يسمى بالذاكرة الرقمية Digital Memory. وتوضع عليها لوحات مرقمة ظاهرة للكافة يلتزم بها المواطنون والهيئات من حيث أنها مسجلة ويحظر تغييرها أو تعديلها إلا تحت إشراف فني وبترخيص دقيق محكم. وهذا النظام التسجيلي الملزم يسمى Listed / Classified. ويعاقب أي مخالف أو متعد على المبنى أو الموقع ويجرم حسب نظام قانوني رادع.

٢ـ المجموعة الثانية: وتشمل الأحياء والمباني والصروح والفراغات والساحات المؤسسية والفيلات والقصور والطرقات والمعالم الواجب الحفاظ عليها وصيانتها دورياً. ويمكن إعادة استخدامها والانتفاع بها أو تغيير الوظيفة، دون الإخلال بخصائصها وسماتها وطابعها وهويتها الشكلية والفراغية، مع السماح ببعض التعديلات الداخلية فقط لملاءمة الوظيفة المستجدة دون إخلال أو تغيير للكيان والشكل والسمات. ويتم تسجيل كل ذلك وترقم وتصنف وتراجع ويتم التفتيش الدوري عليها، ولا يتم عمل أي تعديل أو تغيير ولو طفيف إلا بعد الترخيص بذلك تحت إشراف فني محكم.

٣ـ المجموعة الثالثة: وتتضمن الأحياء والشوارع والطرقات والمباني والمعالم والفراغات التي يحافظ على وجهاتها الخارجية اتساقاً وتناغماً وتكاملاً مع منظومة المحددات الفراغية ذات الهوية المتميزة والطرز والتشكيل المتناغم حضرياً ومعمارياً وفنياً ولوناً وشكلاً ومواداً وتشطيبات وحليات ونقوش وسمات جمالية متفردة، مع السماح بالتغيير الفراغي والإنشائي في التشكيل الداخلي حسب متطلبات الاستخدام والوظيفة الجديدة. ويتم هنا أيضاً التسجيل الرقمي للذاكرة الإلكترونية ويتم أي تعديل أو تغيير حسب ترخيص وإشراف فني محكم.

٤ـ المجموعة الرابعة: وتشمل بعض مكونات النسيج الحضري من طرقات وفراغات ومبان ومعالم غير متميزة الشكل أو الجوهر والتي يمكن هدمها جزئيا أو كليا بسبب حالتها المتدهورة أو صعوبة أو ارتفاع تكلفة ترميمها. وهذه المباني أو مكوناتها يمكن هدمها والبناء في حدود الغلاف وضمن التشكيل الحجمي المحدد للمنطقة قانوناً من حيث الارتفاع أو الردود أو الميول الخاصة بالمنطقة، وبحيث يتكامل المنشأ الجديد مع النسيج الفراغي والشكلي للجوار ويصير لحناً متناغماً مع سيمفونية التشكيل المميز للمنطقة ويتم أي تعديل أو تغيير أو إنشاء حسب اشتراطات ومواصفات محددة وتحت إشراف فني دقيق محكم.

من ناحية أخرى فقد أشارت بعض وسائل الإعلام مؤخراً إلى قيام بعض الهيئات الأكاديمية بدراسة إمكان ترك مواقعها وما بها من مبان وصروح ذات القيمة العقارية المرتفعة وذات السمات المعمارية المسجلة في ذاكرة الأجيال، والانتقال إلى مواقع جديدة تناسب احتياجات ومتطلبات تطورها المستقبلي، وتحصد من جراء ذلك عوائد مالية كبيرة مع توفير قيمة ترميم المباني القديمة التي تزخر بعبق التاريخ وذكريات الأجيال.

وأثار ذلك الكثير من التعليقات والآراء المعارضة، خاصة من المجتمع الأكاديمي ومئات الآلاف من المواطنين الذين عاشوا في هذه المواقع وارتبطت ذكرياتهم وذاكرتهم بهذه المباني والمواقع. وأشار عدد من

الكتاب بحق إلى أن جامعة هارفارد بكمبردج بأمريكا أو جامعة لندن بلندن أو جامعة السوربون بباريس تحتل مواقع استراتيجية بوسط المدن وأصبحت مكونات هامة من ذاكرة تلك المدن ومن ذاكرة الجماعات والأفراد والأوطان، وأنه لا يمكن التفكير في مواقع بديلة لها حتى لا تتعرض هذه الذاكرة للضياع مهما كانت قيمة المكاسب المادية أو المالية. ذلك أن الهيئات والمباني المؤسسية الرائدة تشكل ذاكرة الأمة وذاكرة الإنسان، ليس فقط لقيمة طرزها وشكلها وسماتها المعمارية والجمالية والتراثية، وهذا هو الشق المنظور فقط المسجل في ذاكرة الكافة، وإنما أهم من ذلك وأخطر وأكثر تأثيراً ووقعاً ومعناً ما هو مرتبط بها من ذكريات وأحداث وأقوال وأفعال وتجارب شخصية ومناسبات اجتماعية ولقاءات علمية متوحدة مع الإنسان والفرد والمجتمع. وهذا نادر وثمين, وغال وعظيم, يتكامل مع معان الحضارة والوجدان, ومع الثقافة والروح والكيان, وسلوك وأداء الإنسان، اذ لا يمكن استبداله أو استيراده أو تغييره أو محوه مهما كان الثمن ومهما كان المردود. فهل لتراب الوطن وضميره وكيانه من ثمن- أيا كان؟!

إن دواعي ومزاعم الاستثمار والاستغلال الاقتصادي التي تنادي بها وتروج لها بعض الجهات ويتبناها بعض الأفراد بهدف هدم المباني والتراث والفيلات والمواقع من أجل إفساح الطريق أمام تحقيق المكاسب المادية وتنمية الموارد الذاتية وإيجاد أنشطة وتجمعات ومبان ومؤسسات أكثر كفاء, وأعلى أداء, وأوسع آفاقاً، يمكن أن تؤدي إلى محو ذاكرتنا وطمس هويتنا واندثار ما بقي من الانتماء والولاء للوطن. فالأرض والمكان عرض وكيان, لا يطيق أن يفرط فيه إنسان.

لقد كفى ما ضاع من تراثنا واختفى من ذاكرة أمتنا من مبان ومعالم، وآن الأوان أن ننقذ ما بقي، ونصون ما أفلت من معاول الهدم وهجمة الضياع ومخطط التخريب. ذلك أن الواجب يقضي والأمانة تستوجب أن نحافظ على ذاكرة أمتنا كأمانة لنا ولأجيالنا القادمة وللعالم أجمع مع ضرورة التأمين عليها ووضع الأطر التشريعية والإدارية والتنفيذية والتمويلية الكفيلة بتحقيق ذلك. إن تجارب المدن والدول المتحضرة رائدة في مجال الحفاظ على التراث وصون ذاكرة الأمة، ومن الواجب الاسترشاد بها والعمل على تطبيق ما هو مفيد منها فوراً وقبل أن تستفحل المشكلة ويصعب الحل، ولات ساعة مندم. ولا يجب أن يضار من ذلك أصحاب الأملاك –سواء كانت قصورا أو فيلات أو أعمالا- فهؤلاء يمكن تعويضهم بحوافز مالية من عوائد البترول أوقناة السويس ومن جمارك السلع الترفية. إن تجربة الكويت وقطر في تخصيص ١% من عوائد البترول سنوياً للبحث العلمي, كان له الأثر الإيجابي على العملية البحثية والتعليمية والتفوق الأكاديمي. إذا كانت هناك إرادة سيبزغ الحل الشافي, والمنقذ الوافي, لكافة الأطراف أفراداً وهيئات ومجتمعات.

ياسادة إن الوطن ينادي والأمة تستنفر أبناءها أن يهبوا وأن يصحوا, وأن يفيقوا وأن يمحوا, وأن ينقذوا ذاكرتها وماضيها, وأن يسموا, ليواجهوا التحدي, وعواقب التردي, وأن يصونوا تراثها من أي تعدي! فهل من منقذ؟؟ وهل من مجيب؟!

٢٠٠٧/٢/٢٧

الفصل الثانى : التخطيط العمرانى

٢.١ الإسكندرية :للحضارة علامة وهامة، قيمة وقامة
٢.٢ من أجل حماية الأنسان والعمران
٢.٣ أحوال الطريق والعمران، امتهان للحضرية والنظام
٢.٤ الحفاظ على كامل المدينة هو الحفاظ على المدنية
٢.٥ الأوضاع الحرجة للبناء والعمران
٢.٦ أنظمة الطرق والنقل ركيزة التخطيط والكيان العمراني في المدن العربية
٢.٧ تحديات الموقف العمراني
٢.٨ تقييم وتحديات في المواجهات مع الإعصار
٢.٩ حتمية درء المخاطر وتجنب الكوارث
٢.١١ عاصمة جديدة لمصر جديدة

٢.١ الإسكندرية.للحضارة علامة وهامة، قيمة وقامة

لقد أسعفتني ذاكرتي بدراسات وكتب موسوعية ومراجع عالمية للدارسين والمهتمين بالحضارة الإنسانية والعمران والمدن كوعاء محفز ومعجز لتحضر ومدنية الإنسان، مثل تلك التي أعدها العالم الكبير لويس ممفورد Lewis Mumfordعن المدينة عبر التاريخ (The City in History) وخطر لي أن تكون هذه الدراسة الكاشفة عن بعض أسرار تاريخ الإسكندرية بعنوان التاريخ فى المدينة (History in the city) استلهاما من العمل الموسوعي لممفورد! ولم لا وقد أصدر إليل سارينين (Eliel Saarinen)منذ حوالي القرن كتابه الشهير عن المدينة ((The City والذي أشار فيه الي أن المدينة كتاب مفتوح ومرآه صادقة تعكس مدي ثقافة وحضارة وتقدم مجتمعاتها وسكانها فقال: "أرني مدينتك وسأدلك على الأهداف الاجتماعية والثقافية والحضارية لسكانها."

والإسكندرية مدينة الحضارات يتحدث نسيجها حكايات وتروي أحياؤها روايات عن تواصل الحضارات فهي مثل حي على التعايش والتكامل والتواصل بين الحضارات والثقافات وليس تصارع الحضارات رافضة بذلك النظريات الشائعة حاليا لصموئيل هينتنجتون Samuel Huntington)) و فرانسيس فوكوياما Francis Fukayama)). وكما يعلم الكافة قبل الخاصة أن مدينتنا التليدة هي من أقدم المدن المخططة العامرة فى العالم منذ أنشأها الإسكندر المقدوني عام ٣٣٢ ق.م ووجه دينوقراطيس بإعداد التخطيط الرباعي المشهور عنها، وذلك تواصلا مع قرية راكوديس الفرعونية التي عمرت هذه البقعة الإستراتيجية قبل ذلك بعدة قرون. ومنذئذ فالإسكندرية احتضنت وأنبتت ونمت وأزهرت فيها الحضارات والثقافات المتوالية التي تتحدث عنها أزمانها ومحفور في أرجائها سجل الغزوات والفتوحات والثقافات، والتحديات والإنجازات، والازدهار والانحسار، والصعود والهبوط، تماما كما هو الحال في الإنسان تمر عليه موجات النجاح والفشل، والفلاح والكلل.

والإسكندرية من المدن النادرة فى الشرق الأدنى بعد القدس التي تعايش فيها مختلف الأجناس والألوان والمؤمنون بالأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام، تاركين فيها ذاكرتهم وتراثهم وبصماتهم وكذلك عبراتهم لتحكي عن قصة الزمان وعبقرية المكان وذلك في ملحمة باهرة ومنظومة ساحرة وسيمفونية تاريخية نادرة، فهي فريدة ومتفردة ورائدة وخالدة.

إن المدينة العزيزة الوفية قد ألقت الضوء على أسماء لبعض المناطق والأحياء بالإسكندرية هي فى الواقع أسماء لبعض رجالات وآباء المدينة من الموسرين ورجال الأعمال الذين أعطوها كما أعطتهم وأنفقوا أموالهم من أجل خيرها وتطويرها فخلدت أسمائهم وطاب ذكرهم. ألم يؤسس هؤلاء أول مجلس بلدي فى الشرق الأوسط منذ القرن التاسع عشر؟ ألم ترسل بروكسل بعثات للتدريب على إدارة البلديات الي الإسكندرية لاكتساب الخبرة من القدوة.

ومن واقعي كدارس ومعلم وممارس فى مجال العمارة والعمران علمتني المدينة الكبرى وحرصت على الاستفادة من دروسها والسير على منهاجها والاستمرار على التزود من رحيق إكسيرها وعلي تفهم إيحاءاتها وعلى استيعاب إيماءاتها وعلى سماع إيقاعها والتغني بألحانها والنسج على أنوالها. ولم لا وهي المعلم والملهم

وكاتم الأسرار وحامي الديار؟! ولقد حرصت على الذود عن حياضها واحترام تراثها واستكمال وتنفيذ ما طوته كينونتها واستمرار معزوفة وجودها من خلال إعداد المخطط الشامل للإسكندرية الكبرى حتى عام ٢٠٠٥ منذ أكثر من عقدين وتطوير هذه الرؤى فى تخطيط ٢٠١٧ وفي إعداد المخطط الهيكلي الإستراتيجي للإسكندرية العظمي حتى ٢٠٥٠ بما يليق بثغر مصر الأول وعاصمتها الثانية – وكانت الأولي منذ عشرين قرنا – وعروس البحر المتوسط ومنارة العلم والمعرفة لخدمة الإنسانية جمعاء حين كان العالم يرزح تحت نير الظلم والظلام.

وفي سبيل إحياء صرح الامتياز العلمي والريادة البحثية المعهودة عن مكتبة الإسكندرية التليدة كان تكريس وقتي وجهدي وجل عملي كمدير لمكتبة الإسكندرية الجديدة خلال العشرين عاما الماضية إيمانا أصيلا مني بأن مكتبة الإسكندرية تحمل بحق رسالة الإسكندرية الرائدة الفريدة للعالم أجمع كوعاء للتواصل والعطاء الحضاري المتجدد وكرائد للحضارة الإنسانية في كل زمان حيث أكدنا على أهدافها منذ البداية كنافذة لمصر على العالم ونافذة للعالم على مصر ونموذجا للعطاء والإبداع الإنساني المتجدد والمعطاء والفاعل.

هذه لمحات عن الإسكندرية الأبية البهية ... للحضارة والتحضر علامة، وللمدنية والتمدن هامة، قيمة وقامة.

٥/٢/٢٠٠٥

٢.٢ من أجل حماية الأنسان والعمران

قضايا ومتطلبات هامة للارتقاء بالتنمية الحضرية الإنسانية

أتمني أن يضم البرنامج الانتخابي للمرشحين للوظائف العامة خلال الانتخابات القادمة تبني هذه المتطلبات الضرورية والواجب تنفيذها فورا لتأمين حقوق وسلامة السكان ولتحقيق الحد الأدنى من التنمية الإنسانية المتحضرة الواعية. وقديما قال المفكر الرائد ايليل سارنين " أرني مدينتك وسأدلك على الأهداف الحضارية لسكانها:"

١- الطريق العام ملك للدولة بنهره وأرصفته وليس من حق الملاك الواقعة عقاراتهم على الطريق تغيير مناسيبه أو عمل درج به لما يناسب مداخل المحلات والعقارات والجراجات، والواجب يقضي بإلزام الملاك بإعادة الوضع لأصله أو قيام الأحياء بإصلاح التشوهات والتغييرات التي أحدثها الغير علي نفقتهم ٠

٢- منع اشغالات الطرق منعا باتا وعقاب المخالف عقابا رادعا حتي لا يضطر المشاة للسير في نهر الطريق معرضين حياتهم وسلامتهم للمخاطر ٠

٣- منع استخدام الأرصفة كمواقف انتظار لسيارات سكان ورواد العقارات وتجريم المخالف.

٤- منع وتجريم استخدام المحلات أو أصحاب العقارات للأرصفة ونهر الطريق لعرض بضاعتهم أو لتحقيق مصالحهم الخاصة مع إرهاب المعترضين على ذلك بأساليب الضغط والتهديد والبلطجة ، مما يجبر المارة علي استخدام نهر الطريق لحركة المشاة وتعرضهم للمخاطر والحوادث مع تكدس حركة المرور ٠

٥- إزالة الحواجز والأسوار والسياجات التي يقيمها بعض أصحاب المحلات والفيلات لمنع وقوف سيارات الغير ، إذ ليس هناك حق قانوني لهم في احتجاز الملكية العامة لأغراض خاصة ٠

٦- الاهتمام بتشطيبات ومناسيب ومظهر الأرصفة في كافة الطرق والشوارع ٠

٧- تنفيذ مناطق عبور المشاة في تقاطعات الطرق مع وضع علامات وإرشادات ضوئية إرشادية ، مع الزام السيارات بالتوقف توقفا كاملا في هذه التقاطعات بوضع علامة قف

٨- إعطاء أولوية لعبور المشاة في كافة الطرق والشوارع مع تأثيم المخالف وعقابة ٠

٩- تنفيذ منحدرات سهلة لصعود الأرصفة عند التقاطعات لتيسير عبور كبار السن والسيدات والأطفال ٠

١٠- التأكيد على آلا يزيد ارتفاع بردورة الرصيف عن ٢٠سم ويمكن الاستغناء عن دهانها باللونين الأسود والأبيض إلا في مناطق محدودة لمنع الانتظار أو التوقف أو عند مواقف أتوبيسات النقل العام ٠

١١- أن نوع وشكل ولون ومظهر مواد تشطيب الأرصفة تؤثر إيجابا أو سلبا على مظهر الطريق ومدي حضارية المدينة ، ويجب أن لا تستخدم في أرصفة الشارع الواحد أنواع مختلفة من الأرضيات ذات الألوان والمقاسات والأشكال المتضاربة ٠

١٢- الاهتمام بوضع وشكل ومقاسات ومظهر وأثاث الطرقات والأرصفة من أعمدة ولافتات وإرشادات ومقاعد وأشجار وأحواض ونافورات وغيرها٠

١٣- في الشوارع المنحدرة ذات الميول المختلفة يجب إزالة المصاطب والدرج الذي نفذه الملاك لكونه مصدر تهديد لحركة وسلامة وأمان المشاة و إعادة الأمور الي ما كانت عليه قبل الانفتاح الحضري المتحكم في مقادير وسلامة الإنسان ٠

١٤- يجب توسيع الأرصفة الضيقة إن أمكن علي حساب نهر الشارع بحيث لا يقل عن ١.٥ مترا ٠

١٥- زرع الشوارع والطرقات بالأشجار ذات النوعية الواحدة على الجانبين خاصة إذا كان عرض الرصيف يسمح بذلك ٠

١٦- زرع صفوف الأشجار المزدوجة على امتداد جميع الطرق الدائرية والمحاور الجديدة والمطورة شرقا وغربا مع إنارتها لتأمينها في المواقع التي لم يتم ذلك بها ٠

١٧- الاهتمام بتشجير وزرع الطرق الرئيسية ٠

١٨- تحديد مواقع محددة ومؤمنة ذات سياج شجري وأسوار من المواد الطبيعية والمعدنية في الشوارع لستر صناديق القمامة خلفها وللحفاظ علي البيئة من التلوث بأنواعه وللحفاظ أيضا علي الصحة العامة٠

١٩- تنفيذ مسارات سياحية للتعرف على مناطق و أحياء وعلامات مباني المدينة ذات البعد التاريخي أو الفني أو المعماري أو الحضاري أو الثقافي٠ Urban Trails

٢٠- تحويل بعض المناطق والطرق ذات حركة المشاة الكثيفة الي مسارات ومناطق للمشاة مع تامين كافة التجهيزات والأثاث وعناصر التنسيق والأثاث الخارجي المناسب لها حيث أن الشوارع والميادين هي غرف المعيشة في المدينة وهي مرآة تعكس مدي تحضرها أو تخلفها٠

٢١- تأمين حنفيات إطفاء الحريق في الطرقات والشوارع في المدن القديمة والجديدة، هذا الأمر الذي توقف تنفيذه منذ فترة طويلة ٠

٢٢- قيام الإدارة المحلية بالتامين على المشاة والأشجار والأعمدة والأرصفة والعلامات وكل الواجهات والمنشآت العامة علي الطرق لتأمين سلامة وأمان السكان ، كما كان الحال في بلدية الإسكندرية في النصف الأول من القرن الماضي ٠

٢٣- تزويد جميع المباني الواقعة على الطرق العامة بوسائل إطفاء الحريق وسلالم الهروب وكافة متطلبات الدفاع المدني والحريق ٠

وفى الختام

ليس من حق أصحاب السيارات الخاصة أو العامة احتجاز جزء من نهر الشارع كموقف خاص لسياراتهم ولمصالحهم علي حساب الصالح العام والكيان والحق العام ، مما يهدد سلامة ومظهر وحياة وأمان الطرقات ، وليعلم الكافة أن المواطن مسئول عن تامين موقف لسيارته كما هو مسئول عن تأمين متطلبات عائلته ولا يقع عبء ذلك على المجتمع ٠أن الحضارة ليست أشكالا مستعارة أو أقوالا مرسلة أو كلمات فارغة بل هي أعمال و أفعال ومواقف وسلوك ، وهي نظام وانتظام والتزام وانتماء

٢٠٠٥/٨/١٥

٢.٣ أحوال الطريق والعمران، امتهان للحضرية والنظام

المدينة هي مرآه الحضارة، وهي وعاء التحضر، المدنية هي إطار المدينة وهي ساحة التمدن، المدينة هي التي ألهمت وفجرت من بوتقتها عبقرية المكان متوحدة مع عبقرية الإنسان. والمدينة أطلقت معاقل التقدم للحضارة وفجرت فيضان المدنية الإنسانية والثقافات البشرية، كما يروي لنا ابن خلدون في مقدمته وكتب ممفورد وسارنين وفلتشر وسارتر وراسل عن فيضاً زاخراً وضاءاً من الإبداعات والاختراعات والفلسفات والنظريات والإنجازات والمبادئ والرؤى، لأجيال متعاقبة وموجات متواصلة من نوابغ العلماء والأدباء والفنانين والمصلحين والرواد. ويشمل ذلك العطاء الإنساني ثروة الحضارة الزاخرة من لاوتسي وكونفوشيوس إلى أفلاطون وأرسطو والإسكندر وبطليموس، ومن أرشميدس وفيثاغورس وإقليديس وهيباتيا إلى فيدياس ومايكل انجلو وبرنيني ودافنشي ونيوتن، إلى فرانسيس باكون وجوته ومارتن لوثر إلى ابن خلدون وابن بطوطة وابن رشد والجبرتي ورامبرانت وسيزان ومور وبيكاسو، إلى شلي وروسو وفروست وهيمنجواي ومحفوظ وكينز، إلى بتهوفن وباخ وموزارت، إلى جيفرسون وكوري وأينشتين وزويل وفون براون. فلم يكن لهذه العبقرية الإنسانية أن تتفجر لولا المنظومة الحضرية والبيئة المدنية التي أنبتتها ورعتها، واحتضنتها وأطلقتها.

والمدينة كائن عبقري حي، ونسيج حيوي نابض، وكيان منظم ومحكم من الكتل والفراغات، والمباني والساحات، والأنشطة والتفاعلات، والأحياء والطرقات، تتناسق وتتراكب في أطر متفاعلة ومتناغمة، ومتكاملة ومترابطة، ومتواصلة ومتداخلة ومتفاعلة، عبر دورات الزمان، بالتكامل مع وعود وعبقرية المكان من أجل إسعاد الإنسان. أليست هذه كذلك هي منظومة الحضارة الإنسانية ذات الحلقات المتواصلة المتراكبة والمتعاقبة، ذات الأشكال والألوان، والأطبعة والأنواع والأنماط والأنظمة بمالها من جمال الإشراق وقسوة الإظلام، ونشوة النصر وانكسار الهزيمة؟ وأبلغ ما يجري في هذه المنظومة وما يتفاعل فيها وخلالها وحولها هو ما يحدث في فراغاتها وكيانها اللاملموس، وما يتم فيها من ميلاد وممات، ومن صعود وهبوط، ومن أحزان وأفراح، ومن آلام وآمال، وأقوال وأفعال، ومن إنتاج وإنجاز، ونشاط وخمول، وصعود وهبوط، ومن رؤى وأمنيات وآفاق وكبوات. فهذا الكيان اللاملموس هو المبتغى وهو المنتهى!!

ومن أجل هذه الفراغات من ساحات وميادين وطرق وحارات وأحياء وممرات، وهو المحتوي العام الخارجي اللاملموس، وكذلك الفراغات الخاصة الداخلية التي تحتويها الكتل والمباني من غرف ومناور ومداخل وصالات، وهي المحتوي الداخلي اللاملموس، يتم تخطيط وتصميم الكتل والمباني بغرض الانتفاع منها والإيواء إليها والسكن فيها والاحتماء بها، ومن أجل إرساء وتحقيق الأمن والسلام والبحث عن الأمان والاطمئنان، والسعي لتحقيق الذات الإنسانية فيها وحولها، والتمكن من توفير السلام والسعادة والسكينة وراحة البال.

وإذا لم يتحقق للإنسان هذه الغايات في الفراغات اللا ملموسة داخلية كانت أو خارجية مع وفائها لهذه الاحتياجات والمطامح الإنسانية المبدئية السبع التي أكد عليها ماسلو فى نظرياته أوجيديس في رؤاه عن

الفراغات الاجتماعية والنفسية الأساسية لحياة أو نشاط الإنسان، ينهار الهدف والمبتغي من البناء ومن تجمع الإنسان في مستوطنات أو مدن أو تجمعات عمرانية أيا كانت، أينما كانت!

من هنا فإن الفراغات الخارجية للمدينة المتمثلة في الميادين والطرقات هي الوعاء المرئي المعروف لنشاط وحركة وتفاعل الإنسان ولرصد وقراءة وفهم السلوك الإنساني الحضاري، سواء الملتزم والمنتظم والمنتمي، أو غير الحضاري والمنفلت والمتقلب. والسلوك السلبي المتحدي يشمل المتسيب، والمستغل، والمعتدي، والهمجي، والرافض، والخارج، والمتحدي، واللاأخلاقي، والظالم والعشوائي، والمفتري والشرس والمتواكل، والشارد، والبدائي. وكل هذه الأنماط السلوكية تتحدي بصلف على الحضرية، وتعتدي بسفور على المدنية، وتنفي وجود الحضارة وتتنافى مع مبادئ التحضر وأسس التمدن والأخلاق، ذلك أن الحضرية نظام وانتظام، والتزام وانتماء، وعطاء وولاء، وإنجاز ووفاء، وهي معقل الحضارات وباديها ومطلقها ومحييها ومشعل جذوتها وراعيها، وهي أيضا مصدر أفولها ومغرب معانيها.

ومن حيث أن الأمر كذلك فإن زائر المدينة الأوروبية أو الأمريكية أو الشرق أسيوية أو حتي في كثير من البلدان الأفريقية القديمة منها أو الحديثة، ينظر بإعجاب و إكبار الي مدي الالتزام بالقانون واحترام النظام وتقديس الخصوصية، والحفاظ علي الحق العام وصون الحق الخاص، دونما حاجة لوجود أو رقابة أو تدخل المسئولين عن النظام والقانون. هناك ما يسمي المسئولية المدنية Civic Responsibility وهناك الأداء والسلوك المتمدن Civility وهناك احترام القانون والذود عنه والإذعان لضوابطه Law Abiding Citizenry، وأن حرية الفرد تنتهي عند بدء حرية الآخرين، وهذه الخصائص السلوكية تنادي بها وتغرسها في الإنسان جميع الشرائع السماوية. وبنفس القدر من الإكبار لما يجري من احترام والتزام وانضباط وانتماء في سلوك الأشخاص، نلاحظ ونقدر أن المباني والواجهات والطرق والميادين والساحات، كالإنسان المتحرك خلالها وفيها وحولها، منتمية صادقة تعكس نفس الالتزام شكلا ومضمونا، ويجمعها طابع مميز وهوية متفردة، وارتفاعات منضبطة، وألوان متناسقة، وأشكال متناغمة، ومواد متوائمة وتشطيبات متكاملة وأنظمه فاعلة للبناء والتشييد والتشغيل والإدارة والصيانة. ونكب، ونشيد كذلك بالعلاقات المتكاملة بين العناصر الطبيعية من أشجار وشجيرات ومياه ونافورات وبحيرات وجداول وزهور ومسطحات خضراء وأرصفة وعلامات وإشارات وأعمال فنية وإكسسوارات وغيرها، وبين المباني والكتل والواجهات والأرصفة والحارات والتقاطعات وخطوط السماء وأسطح المباني وارتفاعاتها وخطوط الأرض وتنغيماتها. هذه هي المنظومة المتكاملة للملموس واللاملموس، الشكل والفراغ، للحضرية والتحضر والمدينة والتمدن.

منذ ثلاثين عاما قامت جامعة الإسكندرية بإعداد دراسة عن خصائص وطبائع الإنسان المصري، وللأسف لم تحظ هذه الدراسة بالنشر الإعلامي الواجب. وقد انتهت هذه الدراسة الي أن أهم هذه الخصائص السلوكية هي شيوع الأنانية المفرطة والتواكل والتسيب وعدم الالتزام وعدم الجدية وعدم الأمانة والكذب والرياء والتحايل والخداع والخبث وعدم الشفافية وعدم النظافة والإدعاء الكاذب واللامسئولية والمراوغة واللاإنتماء وعدم الوفاء والمكابرة واستباحة ملك الغير واللاأمانة والتعدي علي حقوق الآخرين، وعدم الانضباط وتحدي الأطر الاجتماعية والتدين الشكلي أو المظهري، والاهتمام بالمظهر دون المضمون، والتمسكن حتي التمكن، والخوف من السلطة عند وجود العقاب فقط (يخاف مايختشيش). ومن عجب أن غالبية حديث الناس تزينه زائف التمنيات وخادع الدعوات، وذلك أن الزيف والخداع والخبث والرياء يغلف معظم العلاقات والسلوك.

وأحوال الشارع المصري في المدينة المصرية، بل كافة أشكال التجمعات العمرانية، سواء المدن القديمة أو الجديدة، تحكي قصصا وتروي روايات، وتسجل أفعالاً وتردد أقوالاً، وتبوح أسراراً! وتنعي سقوط مظاهر التحضر وانهيار أشكال التمدن الملموسة والمرئية، ونسيان كل ما يرمز إليه الميراث الحضاري وما ينم عنه التراث التاريخي من قيمة ومن قامة ٠ لقد تم تجاهل ذاكرة المكان وتم محو ذكريات الأيام. وتردد صيحات الغيورين وكلمات المفجوعين والحسرة على خسارة الزمان، هل من خلاص؟ وهل من ملاذ؟ وأين المفر؟ وأين الطريق؟ ولماذا؟ ومتي؟

إن أحوال الشارع المصري تتحدي الحضرية وتتصادم مع المدنية في مواطن عدة، ومواقع شتي، وفي أشكال جديدة وأنماط فريدة **وهذه بعض المظاهر واللمحات للوضع الراهن:**

في مجال التخطيط العمراني والتصميم الحضري: -

١- تنفيذ عروض الشوارع والطرقات بالمخالفة للمعايير والأسس.
٢- عدم احترام خطوط التنظيم في تخطيط وتشييد المباني.
٣- عدم تنفيذ عروض حارات وعروض الأرصفة حسب الأبعاد القياسية.
٤- عدم تنفيذ الردود المحدد للمباني أفقياً أو رأسياً في الارتفاع مع المخالفة الفجة.
٥- عدم احترام دخول التقاطعات وترك مساحات للرؤية الأفقية لتحقيق الأمان والسلامة.
٦- عدم الالتزام باستعمالات الأراضي المحددة في التخطيط وخلطها فيتم إنشاء أنشطة مخالفة لأمن وسلامة المناطق السكنية وملوثة بصرياً وسمعياً وبيئياً للبيئة.
٧- عدم تنفيذ رصف الشوارع والأرصفة حسب المواصفات بمواد تتحمل أحمال المرور وتأثيرالأمطار علي مدي العام مما يتسبب في كثير من المطبات وسوء حالة الطريق.
٨- عدم التنفيذ لأغطية شبكات الصرف الصحي والمياه حسب المواصفات مما يعيق الحركة على الطريق.
٩- عدم التنفيذ الجيد لشنايش وبلاعات صرف الأمطار أو إغفالها تماماً مما يسبب غرق الشوارع وتوقف المرور، وقد يلجأ البعض الي سرقة الأغطية مما يسبب حوادث السيارات.
١٠- عدم تنفيذ شبكات وحنفيات إطفاء الحريق في الطرق والمباني.
١١- التعدي على الأشجار وقطعها أو إهمالها مع اختفاء الخضرة في الشارع المصري، وهو أمر محير في بلد مناخه صحراوي! ونلاحظ أن شكل الفوضى في البناء وحالها المتردي ينعكس علي شكل الأشجار التي تنعي نفس الأحوال المتردية والمظهر المنفلت.
١٢- غياب التنسيق الحضري والأثاث الحضري مما يتسبب في إرهاق وعذاب ومعاناة السكان.
١٣- عدم استواء الأرصفة وصعوبة السير عليها بأمان خاصة بالنسبة للسيدات وكبار السن والأطفال. وتلاحظ خلال العقدين الماضيين تدخل أصحاب العقارات في تشكيل الأرصفة - وهي

ملك عام - وتغيير مناسيبها ومستوياتها وشكلها بما يناسب مصالح ونفع المحلات والمباني والجراچات الواقعة أسفلها، دون إذن من السلطات المختصة مما يسبب معاناة ومخاطر للمارة.

١٤- غياب العلامات الإرشادية وأسماء الشوارع وأرقام العقارات وعدم إمكان التعرف على المكان أو الطريق.

١٥- عدم تنفيذ ميول مناسبة في بردورات الأرصفة لاستخدام المعاقين للأرصفة عند التقاطعات.

١٦- التنافر والتضارب وسوء حالة مواد تشطيب الأرصفة والمباني واليفط والديكورات.

١٧- فوضي تنفيذ ووضع أعمدة الإنارة والإشارة والإعلانات واليفط الإعلامية والإرشادات في الرصيف الواحدة مع عدم ترك مسافة كافية لسير المشاة.

١٨- عدم تنفيذ مناطق لعبور المشاة عند التقاطعات.

١٩- ملاحظة أن الأولوية في العبور هي لسائق السيارة وليس للمشاة بخلاف قواعد المرور المعروفة.

٢٠- شيوع الأولوية في المرور في الميادين وحول المستديرة أو الصينية في التقاطعات لمن يتمكن من إرهاب أو فرض نفسه على الآخرين بمنطق الأقوى أو الأكبر أو الأعظم أحق.

٢١- عدم احترام إشارات المرور وتحدي تعليمات رجال المرور أو الإرشادات بالمخالفة الصريحة.

٢٢- عدم احترام السرعات المقررة داخل المدينة أو خارجها من الكافة سواء من العام أو الخاص، الكبير أو الصغير، وللأسف فإن سيارات الشرطة والجيش والسلطات سباقة في المخالفة.

٢٣- عدم احترام قواعد المرور والسلوك اللاأخلاقي في القيادة والعبور والتوقف.

٢٤- عدم احترام السائقين حقوق المشاة وتهديدهم بالإسراع في المرور لإفزاعهم مما يؤدي الي حوادث مميتة يومياً على كافة الطرقات داخل المدينة وخارجها.

٢٥- استخدام الأرصفة كمواقف للسيارات مما يجبر المشاة على استخدام نهر الطريق.

٢٦- عدم تنفيذ مواقف انتظار في العقارات بل تحويل المنفذ فيها إلى أنشطة مختلفة.

٢٧- عدم وجود أماكن عامة كافية لانتظار السيارات في مواقع استراتيجية.

٢٨- عدم وجود وسائل عامة ذات كفاءة للنقل الجماعي بخلاف الأحياء التي يخدمها المترو في القاهرة.

٢٩- الاستغلال والبلطجة من سائقي سيارات النقل بالأجر (السرفيس) وعدم الالتزام بقواعد المرور.

٣٠- الحالة السيئة لسيارات التاكسي وعدم احترام سائقي التاكسي للقواعد واللوائح المرورية.

٣١- عدم توقف سيارات النقل العام في المواقف المخصصة وبجوار الرصيف وسوء حالتها وتردي مظهرها.

٣٢- تلويث الجو بالعادم الصادر من السيارات العامة والخاصة، دون إعمال ضوابط قانون البيئية.
٣٣- استخدام أصحاب المحلات للأرصفة وذلك تحدياً للملكية العامة كامتداد لأنشطتهم من ورش ومقاهي ومطاعم ومتاجر مما يحرم المشاة من استخدام الرصيف.
٣٤- سوء استخدام حارات الحركة للطريق كمواقف لانتظار السيارات في صف أو أكثر مما يعيق حركة وانسياب المرور. وهكذا يستخدم الفراغ العام المخصص لفائدة السكان لمصلحة عدد محدود من الخاصة (ملاك السيارات).
٣٥- مخالفة قوانين تقسيم الأراضي من حيث الكثافات والفراغات والمساحات المفتوحة وعروض الشوارع وتخصيص المساحات اللازمة للخدمات الاجتماعية والمرافق والأنشطة العامة والتشجير وانتظار السيارات.

في مجال البناء والتشييد:

١- المخالفة الدءوبة لقوانين ولوائح تنظيم أعمال البناء.
٢- المخالفة المستمرة للارتفاعات وبناء أدوار مخالفة للارتفاعات القانونية مما يتسبب في عجب ضوء الشمس وحركة الرياح.
٣- عدم الردود بعد الارتفاع القانوني وعدم تدخل الإدارة المحلية لإزالة الأدوار المخالفة.
٤- عدم الالتزام بتنفيذ المناور والردود حسب الأبعاد والاشتراطات الواردة في مواد القانون.
٥- بناء الأدوار المخالفة يؤدي الي مضاعفة عدد الوحدات السكنية وزيادة الكثافة البنائية والكثافة السكانية مما يشكل عبئاً مضاعفاً على شبكات المرافق من مياه وكهرباء وتليفونات وما يترتب عليه من ضعف ضغط المياه، وطفح المجاري وانقطاع الكهرباء وزيادة عدد السيارات وكثافة حركة المرور.
٦- عدم تنفيذ مأوي أو مواقف للسيارات أسفل أو بجوار العقارات المبنية حسب نص القانون، أو الأحجام عن تنفيذها حسب الرسومات المعتمدة ثم التصرف فيها كمخازن أو محلات بالمخالفة للترخيص. ويؤدي ذلك بالطبع الي مضاعفة عدد السيارات المتوقفة أو المتحركة على الطرقات.
٧- عدم تنفيذ سلالم الهروب في المباني السكنية حسب النص الوارد في القانون مما يمثل مصدر خطر داهم علي سلامة وحياة السكان في معظم المباني السكنية القائمة حالياً، مع عدم وجود إمكانات الإنقاذ لسكان الأدوار المرتفعة لدي إدارات الدفاع المدني والحريق.
٨- لجوء السكان الي تقفيل البلكونات بالزجاج والألومنيوم أو غيره وكذلك البناء في الأدوار المرتدة مما يعتبر اعتداء على حرية حركة الهواء وحجبه عن الكافة من أجل المصلحة الخاصة. فالفراغ العام حول البلكونات أو في الردود أو في الأسطح مخصص لنفاذ ضوء الشمس وحركة الهواء من أجل مصلحة الكافة، ولا يجوز أن يعتدي عليه البعض ويحجبه عن الآخرين. ويلاحظ أن القانون يبيح عمل تقفيل بمواد خفيفة وهو قصور واجب معالجته.

٩- أن اختلاف ارتفاعات المباني على الطريق الواحد يعكس الفوضى التشكيلية وعدم الالتزام. كما أن اختلاف ارتفاع الأدوار في المباني المتجاورة يعكس الفوضى التشكيلية وعشوائية خط السماء والتحدي السافر لقوانين البناء والتخطيط.

١٠- لجوء المهندسين وأصحاب العقارات لاستخدام الأشكال والتصميمات المستعارة والمقلدة والمستوردة والغربية، وكذلك استعمال المواد والألوان المختلفة والأنماط الفوضوية المتضاربة والشاردة حسب ذوقهم الخاص، ويعكس هذا مدي الفوضى التشكيلية والعشوائية اللونية والتلوث البيئي والبصري والحضاري الذي يؤذي العين والذوق والروح والكيان وحضارة الإنسان.

١١- غياب الثقافة الفنية والتعليم العام الفني وأسس التذوق الجماعي والحفاظ الحضري لدي العامة والخاصة قد ضاعف من أزمة التضارب والنشاز والشذوذ في أشكال وأزياء وأردية وألوان ومواد ومفردا ت اللغة البصرية والتشكيلية والمعمارية والحضارية فضلا عن ازدواجية المعايير وغياب المقاييس وضياع الحساب والعقاب، خاصة إذا كان صاحب القرار جاهل بالفتوي وبتبعات القرار.

١٢- استخدام أشكال وطرز معمارية متنوعة ومختلطة ومتضاربة في المبنى الواحد وفي المباني المتجاورة يعكس الانانية والتنافر والتخبط والجهل التشكيلي والتلوث المعماري، ففي واجهات المباني على الشارع الواحد نشاهد سمات من العمارة الإسلامية والرومانية والفرعونية والمعاصرة ومباني زجاجية وجمل تشكيلية منقولة عن مباني في دول وبيئات مختلفة. فلا توجد هوية أو طابع مميز للعمارة المحلية بينما تفاخر العالم بتراثنا المعماري التليد منذ آلاف السنين.

١٣- اتجاه أصحاب العقارات الي تشكيل الرصيف بما يفيد مداخل المبني والمحلات الواقعة أسفله واستخدام مواد تشطيب للأرصفة لا تتمشى مع نمط ولون ونوعية واحدة في الشارع الواحد. وكل هذه ممارسات فردية مخالفة ومتحدية للنظام والالتزام.

١٤- أن علاقة المباني كمحددات لفراغ الطريق يغيب عنها الوحدوية والتكامل والأسس التشكيلية المشتركة على مستوي خط الأرض، كذلك فإن خط السماء وهو يمثل علاقة منظومة المباني مع قبة السماء يعاني وينوء مما يعتريه من الفوضى الشاردة والفردية الطاغية والعشوائية الغالبة وعدم الالتزام ٠ كما أن الأسطح تعتبر مواطن أخري للعشوائية والإهمال والتخلف، فهي تعلوها الإعلانات والهوائيات والأطباق ومخلفات السكان، وكأنها غابه من المتروكات والمهملات تتوج رؤس المباني، عاكسة فوضى الطريق أسفلها وصدي صادق لسوء حالها.

١٥- لجوء السكان الي وضع لافتات وإعلانات على واجهات المباني ونشر ملابسهم ومتعلقاتهم الخاصة مما يزيد من التشوه البصري والفوضى السلوكية.

١٦- عدم احترام التراث المعماري وعدم الحفاظ على المباني والفيلات ذات السمات الجمالية والمعمارية والحضارية والفنية المتميزة. وغالبا ما يسارع أصحاب هذه العقارات بهدمها والتحايل على تخريبها من أجل بناء مباني جديدة مستغلة قبيحة. إن ضياع التراث هو ضياع لذاكرة المدينة وذاكرة الإنسان وعبقرية المكان.

السلوك الإنساني

تمشياً مع المظاهر المتحدية للنظام، في تصميم وتنفيذ ومظهر المباني غير الملتزم أفقياً ورأسياً، من أدناها الي أعلاها، ومع تحديها للقانون والنظام واسهامها في مضاعفة التلوث المعماري والحضري والفني والبصري، فإن سلوك وحركة المشاة عبر الطريق وعلى الأرصفة، وكذلك حركة السيارات وحركة المرور تؤكد وتضاعف من الواقع الرهيب للفوضى واللاالتزام والتحدي والتردي والتصدي والتعدي، مما يعد استباحة للحقوق الخاصة والحقوق العامة بلا ضابط أو رادع أو حدود أو عتبات أو عقبات أو عقوبات. فالقوانين كالبوابات أو الحواجز لا قيمة لها دون حارس أو رقيب أو محاسب. ويضاعف التلوث الصوتي من التلوث الحضري والأخلاقي والمعماري والفني والبصري، فالضوضاء في فراغاتنا العامة سمات ولزمات، سواء من أبواق السيارات أو الميكروفونات أو أصوات الموسيقي المزعجة الصادرة من السيارات والمحلات والمقاهي، والصراعات البشرية والنزاعات والمنازلات ذات المفردات الهابطة وغيرها من أنواع الضوضاء والصدام الاجتماعي التي تمثل تهديد للصحة والسلوك السوي وكيان الإنسان.

وهناك ظاهرة فريدة يتميز بها الشارع المصري وهي سرعة تجمهر المارة حول أي حادث عابر أو خلاف أو نزاع بين الأفراد، وتدخلهم في شئون غيرهم وإبداء الرأي والفتاوى في النزاعات والحوادث. فخصوصيات كل إنسان تصبح في لحظة خصوصيات الآخرين، وكما وصف أحد المصرين العائدين من الخارج أنه في مصر كل شخص يضع يده في جيب الآخرين، ويزج أنفه في أمور غيره دون دعوة ودون خجل أو استحياء!!

لقد سقطت الحدود وزالت العقبات وتبخرت حواجز الخجل واعتبارات الحياء وقدسية الحرم الشخصي والفراغ الخاص بالإنسان الذي تلاحم وانصهر مع فراغات الخصوصية للآخرين، فاختلط الحابل بالنابل، وتبددت معاني العمومية والخصوصية، وهي مرتكزات فردية الإنسان وذاتيته، واستقلاله وكيانه وهويته.

وبسبب موجات الهجرة الداخلية وفيضان الجحافل الزاحفة هروبا من فقر الريف الي وعود الحضر الزائفة خاصة في الثلث الأخير من القرن العشرين بعد نكبات الحروب، انتشرت المباني العشوائية والتجمعات العشوائية حول المدن وبطول الطرقات المؤدية إليها وداخلها في غيبة من الدولة والحكم المحلي، وفي غياب التخطيط الصحي السليم والتشييد الآمن، وبدون مرافق وخدمات. وأمست التجمعات العشوائية مواطن لتحدي الدولة والنظام ومعاقل للإرهاب والإجرام وتفشى الرذيلة والظلام والأمراض والبطالة والأمية والضياع. وتولدت ما يسمي بالمجتمعات الهامشية والمجتمعات المهمشة، أي التي لا تحظى باهتمام الدولة ورعايتها وخدماتها، بل يتم التعامل معها كأنها كيانات خارجه عن القانون وتتحدي النظام بالإرهاب والبلطجة. واستوعبت الأجهزة مخاطرها مما دعا الي التعامل معها بمشروعات للتطوير والتهذيب والخدمات والمرافق. وسلوك هؤلاء المواطنين، كشكل العشوائيات ذاتها، هو عشوائي وريفي ولا ينتظم في عقد الحضرية والتحضر، بل أن عادات وسلوك ومعاملات سكان القري قد انتقلت معهم الي المدينة من ملبس ومظهر وسلوك وعادات ولا انضباط ولا مبالاة وتواكل. وانتشرت العدوى إلى باقي الأحياء والطرقات المنضبطة ليهبط سلوك سكانها لنفس المستوي، خاصة بعد عودة العمال من دول الخليج وما صاحب تلك العودة من سلوكيات خليجية بعيدة عن مباني التحضر والتمدن، وليس من الغريب أن نشاهد حوذي يصعد مع حماره الدرك الي الطابق الثالث في عشوائيات الدخيلة قبلي لكي يؤويه في زريبة الحمام والتي يتذوق الحمار بالتهام قطع من الخشب الحبيبي ببابها، أو حظائر الدواجن

في البلكونات والشرفات والمناور أو على الأسطح، ولا مانع من ضم الخراف والماعز والكلاب الي قطيع البهائم في المواسم.

أما عن الملبس فحدث ولا حرج، فملابس النوم للسير بها في الطريق ومهرجان الأزياء والأشكال والألوان والأصوات والأضواء يستمر طوال النهار والليل! والكل يظهر ويسلك حسب هواه ورؤاه! وبسبب التكدس السكاني والاستغلال والفقر، تقطن عدة أسر في الغرفة الواحدة وتنهار الخصوصية والأخلاق والوعي الاجتماعي، وينفلت السلوك وتعم الفوضى وتنتهك الحرمات وتضيع المرتكزات والمبادئ والأعراف والحدود التي يقوم عليها الكيان الاجتماعي والإنساني والثقافي والحضاري. لقد انتشر المرض وعمت العدوي واستعصى العلاج.

إن الفراغات العامة من طرق وساحات وحارات وممرات هي مؤسسات اجتماعية وأطر وهياكل أساسية وما يجري فيها وخلالها وحولها، يقيم الحضارة والحضرية ويرتقي بها أو يدمرها ويفض عراها وينهار بها الي غياهب الظلام والتردي والهلاك والتعدي! إن هناك وباءان كالسرطان، قد استشريا في خلايا عمران ونسيج المدينة المصرية، ولا كابح أو مضاد لهما: الحروب وويلاتها الغير مباشرة بأنواعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية من هجرة داخلية وإدخال أنسجة وأشكال وأنماط وشعارات وسلوكيات غريبة علي جسم ومجتمع المدينة، والثروة الجديدة التي أحدثتها العمالة في الدول العربية أو الانفتاح الداخلي وما صاحبها من استغلال وابتزاز وتسيب وانفلات في سلوك فئات الأثرياء الجدد سواء في الأحياء وتجمعات الصفوة أو التجمعات العشوائية التي يقطنها ربع سكان القاهرة والإسكندرية وباقي عواصم المحافظات. وكلاهما أصاب الكيان والسلوك والوجود الحضاري في مقتل! ذلك أن الخلل الاقتصادي يمكن إصلاحه أما الخلل الاجتماعي والسلوكي والنفسي شكله مر وجوهرة أمر وعلاجه طويل وصعب ومستعصٍ وقاسٍ ومهلك.

إن هناك ممارسات وسلوكيات وتصرفات لسكان المدينة في الطرقات وعلى الأرصفة وحولها وفوقها، فاضحة وتعتبر وصمة عار وتبذل، يندى لها الجبين، ولا تمت للحضارة والمدنية والأخلاقيات وقيمة الحياة. وهذه الأمور والأنماط يشاهدها القاصي والداني والقريب والغريب في الشوارع والساحات وعلى الطرقات وعلى واجهات المباني والتجمعات والأسواق !!

أمثلة لها: -

- إلقاء القمامة من النوافذ وفي الطرقات على المارة.
- وتراكم أكوام القمامة على الأرصفة والتقاطعات.
- استخدام السكان الشرفات والبلكونات كمخازن.
- إهمال وعدم صيانة واجهات المباني والأرصفة والطرقات.
- تراكم الأتربة وعوادم السيارات ومخلفات رمال ورياح الخماسين التي غطت المباني والأرضيات والسكان هلاله رمادية سوداء.
- سوء استخدام واجهات المباني والطرقات لوسائل الإعلان المختلفة الأشكال والألوان واليفط وكل يفعل مابدا له دون حياء أو نظام أو تنظيم.

- لصق الإعلانات واليفط على المباني وفوق الطرقات خاصة خلال موسم الانتخابات والمناسبات المختلفة.
- قيام شركات الإعلانات باستخدام كافة الوسائل والأعمدة والمنشآت على مستوي الطريق وفوق أسطح المباني في فوضى تشكيلية وتلوث بصري مظهره وهمه الأول المكاسب والتجارية وكثافة سطوة المال على معاني التحضر والنظام والذوق العام.
- افتراش المتسولين وأطفال الشوارع الطرقات بملابسهم الرثة ومظهرهم المخزي للإنسانية.
- استخدام المواطنين نهر الشارع للسير في أي مكان وأي اتجاه بسبب احتلال الباعة الجائلين والسيارات للأرصفة من جانب وبسبب سوء حالة واهتراء سطح الأرصفة.
- استخدام الباعة الجائلين للأرصفة والشوارع بل إقامة منصات ثابتة للبيع عليها.
- السماح بإنشاء أشكال مختلفة ومتنوعة من الأكشاك فوق الأرصفة وحول التقاطعات من أجل البيع أو المراقبة أو المرور أو التسويق وغير ذلك.
- استباحة بعض الأفراد أو المؤسسات الطريق العام لمصالحهم الخاصة أو لإقامتهم أو للتجارة أو للإقامة الدائمة وأصبح الطريق العام والمال العام مباح ومستباح ومنتهك ومستغل من الكافة دون رادع أو استحياء أو ضابط أو مانع أو رثاء !؟
- وقف حركة المرور وافتراش الأرصفة ونهر الشوارع من أجل إقامة الصلاة خاصة أيام الجمع.
- استخدام مكبرات الصوت في سلوك مزعج لراحة السكان وطارد للسكنية والهدوء ليلا ونهارا، خاصة عند إقامة سرادقات العزاء.
- استخدام الطريق بعد غلقه لإقامة الحفلات والأفراح الخاصة أو الأسواق الأسبوعية أو اليومية.
- التحايل المستمر على القوانين واللوائح في إقامة المباني وتشغيلها واستخدامها وإدخال المرافق إليها بشكل غير قانوني واستعمالها بشكل منافي للغرض المنشاة من أجله مثل إقامة المصانع في بئر السلم واستخدام الشقق السكنية كمصانع أو مخازن أو معارض أو مكاتب.
- سرقة التوصيلات للمرافق العامة.
- عمل تغييرات وأعمال إنشائية وتعديلات في المباني دون ترخيص (مما أدي إلى انهيار بعض المباني).

- التحايل علي الدولة والإدارة المحلية من أجل تنفيذ واكتساب مصالح غير قانونية بعيدا عن الضوابط والشروط والمواصفات ومما قد يهدد الصحة والسلامة والأمان والسكينة العامة.

خاتمة:

إن صرح الحضارة الإنسانية يرتقي الي معارج العلا عند إسهام الأجيال المتعاقبة في تواصل انطلاقاتها بإضافة كل جيل لبنات إنجازه ومداميك عطائه. ولا يطيق ولا يرضي أن تمر حقبات سبات أو غياب، أو بيات أو عقاب، من جراء إخفاق أجيال فرطت في الأمانة وركنت الي الخيانة، ولا ريب أن الله سيقيض لمصر أبناءً غيورين على تاريخها، محافظين على مجدها، حريصين علي رقيها وسؤددها، قادرين علي تعويض ما راح، وعازمين علي تفعيل كل إصلاح، ومصممين علي إضافة الي صرح الحضارة مداميك الجد والكفاح، ولبنات التقدم والفلاح.

والبداية تنطلق من عقد النوايا وعزم الأمور على تحديد مكامن الأخطاء والتخلف والمشاكل ومواجهة التحديات وتكديس كافة الموارد والإمكانات لإصلاح أحوال المدينة كتلا ومباني وفراغات وميادين وطرق وساحات فى كافة الأنحاء والأحياء والنواهي والمستويات.

ولنبدأ بإعمال القوانين وتفعيل اللوائح وهي كثيرة وكافية مع تكليف كل أمين وغيور ونزيه بأن يحرسها ويفعلها ويرعاها فلا بوابة بدون بواب، ولا طريق بدون محددات، ولا طابع وكيان، وهوية ونشاط ونظام وانتظام والتزام وانتماء دون إنسان مسئول وراع غيور. ولا بد من أن يكون الإنسان وهو المبتغي حريص ومهتم علي صون الميراث والتراث، وعلي الحفاظ علي الأمانة والنظام، وأن يحقق التواصل بين ما ورثة من الأجداد ويضيف إليه من انجازاتة بغية بزوغ فجر أكثر إشراقا للأحياء، وذلك بالتعليم وبالتعلم، والإعلام والارتقاء بالذوق والتذوق الحضاري والفني، وان يتعلم ويعلم ، أننا كلنا مسئولون وأننا متهمون بالتفريط في ذاكرة المكان وضياع ميراث الإنسان، وأنه لا بد من أن نصحو وان نمحو، وأن نكد وأن نجد، للحفاظ علي الموروث الحضاري والحرص عي حتمية تواصل الحضارات وتكامل الإنجازات زمانا ومكاننا.

ولا مناص من أن تبدأ الدولة، مؤسسات وأفراد، وجماعات وهيئات ذوات الموارد والقدرات، بريادة حملة الإصلاح، وصحوة التغيير والتطوير كما كانت الأمور خلال ما مضي من حضارات، حيث تحمل الملوك والأمراء ورجال الدين والتجارة والرجالات من ذوي العزم، رعاية الصروح والفنون والعمارة والساحات والمؤسسات والمرافق والأعمال الرائدة في كل مكان مر الأيام. هل ننسي أن رجال الأعمال انشأوا بلدية الإسكندرية منذ القرن التاسع عشر؟! ولا ريب أن التربية الحضرية تبدأ من البيت والأسرة، وتستمر رعايتها وصيانتها وتأمين كيانها ومستقبلها خلال الدراسة، وتتواصل عبر كافة أطوار ومراحل الحياة.

إن هناك دور غائب للنقابات المهنية ومؤسسات التشييد والبناء والإعلام يهتم بالإصرار على القيم والأسس والمبادئ والنزاهة المهنية ورعايتها، وعلى مدارس البيئة والتخطيط والعمارة والفنون بالالتزام بالجودة والكفاءة والأمانة، وهناك دور على الحكومات والبلديات بتفعيل القوانين والحزم والعزم في المنح والمنع، وأن تحكم.

إن المدينة ملهمة ومربية ومعلمة لكافة أبنائها، فمن الضروري والواجب أن يكون الإنسان الفاعل والمتحرك والعامل والمؤتمن والمكلف إلاهياً بعمران الأرض، على نفس المستوي من احترام النظام والإصرار على الانتظام والالتزام، وأن تنمو بداخله روح الالتزام والانتماء التي تحرك جوارحه وحركاته وأفعاله ومنهاجه، وتدفعه على الغيرة على المكان وصيانة العمران والذود عن الأوطان.

٢.٤ الحفاظ على كامل المدينة هو الحفاظ على المدنية

الحفاظ على كامل المدينة هو حفاظ على المدنية

دكتور / محسن محرم زهران

أستاذ التخطيط العمراني و التصميم الحضري

كلية الهندسة – جامعة الإسكندرية

١) تقديم:

تناولت وسائل الإعلام المختلفة في خلال العقد الماضي حوادث انهيار المباني في المدن المصرية و وفاة و إصابة المئات من سكانها و استفحال الأمر بمعدل غير مسبوق. و ركزت كثير من الأقلام و التحقيقات الصحفية على استمرار تدهور حالة المباني المشيدة حديثا قبل القديمة ، و على تفاقم أزمة البناء و التشييد و غياب أعمال الصيانة و الترميم. و أصبح الموقف خطيرا و منذرا بأوخم النتائج و أدهى العواقب. و كيف لا و الأمر يتعلق بحياة السكان و مأوي الإنسان ، حيث استقر في الوجدان ، أنه واحة الأمان و السلام؟ و كيف لا و انهيار المباني يمثل ضياع استثمارات طائلة على الأفراد و المجتمع ، وإهدار للوقت و الجهد و العمل و المال، ناهيك عن تلاشى الموارد و الطموحات و الآمال.
و تساءل الكثير من المفكرين كيف يتأتي للحضارة المصرية الخالدة التي بنت تراثا عمرانيا كبيرا، و آثارا معمارية شامخة نفاخر بها الإنسانية جمعاء --------- و لا زالت لها خير معلم و أعظم مثل- كيف لهذه الحضارة الفريدة أن تفرز الآن مبان تنهار بمجرد اكتمال تشييدها ، و تتداعى قبل مضى " عمرها الافتراضي " • و نحمد الله أن قدماء المصريين لم يحددوا عمرا افتراضيا لمبانيهم الخالدة ، و أن هذا التعبير تفشى استخدامه حديثا للالتفاف حول المساءلة و الإفلات من سوء المصير!!

٢) قانون صيانة العقارات المبنية : هل هو المبتغى؟

لقد ناقش مجلس الشعب مؤخرا قانون صيانة العقارات المبنية ، بهدف الحفاظ على المباني من التدهور و حمايتها من الانهيار بسبب غياب الصيانة أو الاستهتار ، و من أجل إنقاذ أرواح المواطنين من خطر الموت الداهم في ساعات الفجر الأولى ، و وصولا إلى الحفاظ على أمان و موارد السكان و أرزاقهم و استثماراتهم. و لقد اهتم مشروع القانون بتحميل شاغلي الوحدات

السكنية ، مستأجرين كانوا أو ملاكا ، نفقات الصيانة الدورية لإمكان صيانة و ترميم وحداتهم مقابل دفع ما يعادل ١٠ % من قيمة استهلاك الكهرباء الشهري ، و بما لا يقل عن عشرة جنيهات، يتم تحصيلها مع فاتورة استهلاك الكهرباء. كما نص مشروع القانون على أن تؤول الحصيلة إلى الخزانة العامة ، و يتم إنشاء هيئة عامة تتولى كافة أعمال الصيانة و الترميم مع الاستعانة بالمكاتب الاستشارية للمعاونة في المهام و الأعمال الهندسية و الفنية اللازمة.

إلا أن قانون صيانة العقارات المبنية ، الذي وافق عليه مجلس الشعب مؤخرا ، يتعامل مع المباني و المنشآت بهدف الحفاظ على الثروة العقارية المبنية و صيانتها ، و هو جانب محدود من الكيان الجسدي و النسيج الحضري للمدينة. إن مشروع القانون يهتم بعلاج الأعراض و ليس الأمراض، تلك العلل المنتشرة في الجذور و البنيان، و الضاربة بعمق في أسس و مبادئ البناء و العمران ، و المهددة للمكونات و الأنشطة و الأنظمة و الفراغات الحضرية. فما جدوى إذن علاج الآلام و الأعراض دون علاج الأسباب و المسببات ؟ و كيف تتأتى مجابهة الموقف المتأزم في مدننا ، و نحن بعد لم نجابه و لم نتعامل مع جذور التحديات و المشكلات؟

٣) المدينة أساس المدنية:

المدينة يا سادة مرآة لحالة الحضارة و المدنية ، تعكس كيانها و كينونتها و تعبر عن مكانتها و رقيها ، كما تتضح كالوعاء بمظاهر تدهورها و تدنيها. لقد أعلن أرسطو معلم الاسكندر الأكبر هذا المعنى في القرن الرابع قبل الميلاد عندما أصر على أن المدينة هي منبع و ملهم المدنية. و أكد نفس المعنى المفكر و المخطط الرائد ايليل سارانين " أرني مدينتك و سأدلك على الأهداف الحضارية لسكانها". كما ردد السياسي الكبير وينستون تشرشل نفس المبدأ عن آثر الوعاء على المحتوى و تحكم الشكل و المضمون خلال الحرب العالمية الثانية ، و ذلك عقب تدمير جانب من مبنى البرلمان الإنجليزي بفعل قصف الطائرات الألمانية ، و مطالبة بعض النواب بهدم المبنى و إعادة بنائه بأسلوب و تصميم عصري. إذ أعلن تشرشل " نحن نشكل مبانينا و بعد ذلك تشكلنا مبانينا "، و كذلك نحن نشكل مدننا و بعد ذلك تشكل مدننا وجداننا و أداءنا و سلوكنا.

و لا شك إذن بأن الحفاظ على المدينة و صيانة مبانيها و كافة مكوناتها هو حفاظ على وعاء الحضارة و كيان المدنية. ذلك أن المدينة هي بوتقة لصهر الطاقات و إطلاق الطموحات و إبراز التنوعات، و استثمار الاختلافات و ربط الإنسان بالمكان ، و تحقيق السلامة و الأمان ، لكل السكان. و هي صدى الماضي و تفعيل الحاضر و إطلاق لإبداعات المستقبل، دون تمييز بين فئات المجتمع من حيث الشكل أو النوع أو اللون أو العقيدة، ذلك أن المدنية الحقة تذيب الحدود، وتمحو الفوارق و تزيل التعصب بين عناصر المجتمع و فئاته و تحفز الملكات و تفتح الآفاق.

٤) المدينة مدرسة و مؤسسة:

المدينة هي الإطار الجسدي الملموس الحاضن للإنسان و المفجر لطاقاته و إبداعاته و الحامي لذاتية و هوية السكان. المدينة هي نظام و انتظام و التزام و انتماء. المدينة هي منطلق الرسالات و الإشراقات ، و ملهمة الانطلاقات لمسيرات التطور و التقدم الوطني و الثقافي و الاجتماعي و الحضاري. المدينة هي مدرسة الحضارة و مؤسسة التمدن و قاعدة ازدهار المدنية من خلال

كيان موحد مشترك يحقق الآمال و يحفز التعاون و التواصل و التفاعل و الإلهام و الإبداع من خلال تفاعل الملموسات مع اللاملموسات ، و توحد الشكل مع المضمون و استمرار المادة في اللامادة. المدينة هي محصلة تجارب الأجيال و تصاعد الآمال ، و ارتقاء الرؤى و رقى المشاعر و اندماج المصائر. المدينة نخر و نبع و وعد، من خلال هذه اللمحات عن الأهداف و الجوهر ، و الشكل و المعنى ، و المحتوى ، و في كينونة المدينة كوعاء للعمران و منطلق للحضارة و التحدي ، فإن الحفاظ على المدينة يرتكز ابتداء على الحفاظ على الأسس و الأطر و الأنظمة و الكيان المتمثل في كامل نسيج المدينة مبان و فراغات و بنيان بكافة مكوناتها و عناصرها و أنشطتها و تفاعلاتها مع التجمعات الحضرية الأخرى المشكلة لأنوية الحضارة على المستويات المحلية و القومية و الإقليمية و العالمية ، خاصة في إطار التطور و التقدم التكنولوجي و ثورة الاتصالات و المواصلات و المعلومات الذي ألغى الحدود و فتح الأبواب للنظام العالمي الجديد.

٥) متطلبات و تحديات الحفاظ على المدينة:

أن الواجب إذن يتطلب أن نحافظ على كامل الكيان العمراني و الحضري بكافة عناصره :-

- أليس الأمر مرتبط بقوانين التخطيط و البناء و الإسكان ، و ما بها من قصور و ثغرات و عوار؟
- أليس الأمر مرتبط بأداء قطاع التشييد و المقاولات و البناء و ما به من فوضى و مصاعب و قصور و تخلف؟
- أليس الأمر مرتبط بقصور الممارسة المهنية مسئولية و تصميما و تنفيذا و إشرافا و استمرارا؟
- أليس الأمر مرتبط بقصور و ثغرات في قوانين و لوائح النقابات الهندسية و الفنية و التطبيقية و غيرها من النقابات؟
- أليس الأمر مرتبط بصناعات البناء و مواد البناء و الأنظمة المختلفة داخل المباني و شبكات البنية الأساسية من مياه و صرف صحي و كهرباء و غاز و اتصالات و غيرها؟
- أليس الأمر مرتبط بأنظمة و لوائح الإدارة الحضرية و العمرانية Urban Management ؟ ، و لا نقصد هنا الإدارة المحلية بالمفهوم المعروف ، بل أن الإدارة العمرانية الحية هي علم متعدد الجوانب و الإختصاصات و الاهتمامات و الأنشطة و الكوادر و الموارد و الإمكانات بشرية كانت أم مادية.

و لقد كانت الفرصة مواتية لاعتماد هذا المنهج و تطبيقه في المجتمعات العمرانية الجديدة و لكن من أسف أن الأجهزة المسئولة عن هذه المجتمعات قد اهتمت بنواحي التخطيط و التنفيذ و التعمير دون غيرها.

- أليس الأمر مرتبط بقوانين الاستثمار و المناطق الحرة و الصناعة و الزراعة واستصلاح الأراضي و البيئة و الآثار و الإيجار و الإسكان و المحاجر و تداخل التشريعات المختلفة المؤثرة في العمران و الإسكان و التخطيط و البناء ؟

و نأمل أن يصدر قريبا قانون البناء الموحد لكي يتعامل بحسم مع القصور و التداخل و التعارض في التشريعات و اللوائح المختلفة.

- أليس الأمر مرتبط بممارسة أعمال المقاولات و التشييد بمعرفة أفراد غير مؤهلين أو متمرسين في التنفيذ و الملمين بالعلوم والقواعد أو المواصفات أو أصول الصناعة الواجبة مما أثر في تدني مستوى التنفيذ و حالة المباني المتدهورة حاليا ؟
- أليس الأمر أيضا مرتبط و ناتج عن تفشى اللاإنتماء و تدنى السلوك و انتشار الفوضى و اختفاء الالتزام و الانضباط و سقوط الأقنعة و زوال العقبات و انتشار التسيب في المظهر أو الملبس أو الأداء أو السلوك سواء في المناطق العامة أو من خلال العمل و التعامل ، أو في مجال العلاقات الفردية أو الاجتماعية و الحفاظ على المدينة هو حفاظ على المدنية.

٦) تجربة مدينة الإسكندرية في التامين على مكونات المدنية منذ ١٩٠٥:

لقد كانت لبلدية الإسكندرية التي أنشأت في آخر القرن التاسع عشر تجارب رائدة في مجال إدارة المدينة و الحفاظ على مبانيها و طابعها و شبكاتها و مرافقها، إذ كانت أول بلدية تنشأ في الشرق الأوسط و أرسلت إليها مدن أخرى ، و منها بروكسل ، بعثات للتدريب على نظام إدارة المدن منذ مائة عام إذ كانت الإسكندرية مثلا يحتذي و نموذجا مرموقا تقتدي به حتى المدن الأوروبية.

و لقد أقرت بلدية الإسكندرية قانونا و نظاما للصيانة و الحفاظ على مباني المدينة و شوارعها و التامين عليها في عام ١٩٠٥ سمى Insurance plan ، تم تطبيقه أولا على الحي اللاتيني أو الأوروبي في المنطقة المحصورة بين الشلالات و محطة مصر و شارع النبي دانيال و ميدان عرابي و المنشية (ميدان القناصل) وأعمالا لهذا القانون قامت البلدية بالتامين على شبكات المرافق في شوارع الحي شاملة شبكات المياه وأعمدة إضاءة الشوارع و النقل العام ، وشبكات التلغراف ، و إطفاء الحريق ، و النقل العام. و شمل التأمين تغطية نفقات صيانة أرصفة الشوارع و أرضياتها ، و أعمدة الإنارة ، المقاعد و الأسوار و الأعمدة و الأكشاك الحديدية و الخشبية ، و الأعمال الفنية الجيدة و النباتات و الأشجار النادرة و صفوف أشجار النخيل و الحوائط الحجرية و غيرها.

و لقد تم جمع الموارد اللازمة لدفع نفقات التأمين بفرض ضريبة قدرها ١٦ % على الإيراد من الإيجارات و تحصيل ٥ ر ٢ % ضريبة على قيمة الأرض سنويا. و تم استخدام حصيلة هذه الضريبة للإنفاق على التنمية الحضرية و على دفع قيمة التأمين على المرافق العامة، بينما قام ملاك العقارات المبنية بدفع قيمة التأمين على عقاراتهم (شركات التأمين المختارة من طرفهم) من قيمة الإيجارات التي يحددها سوق العرض و الطلب. و لقد حدد التأمين قائمة بشركات التأمين المعتمدة للقيام بمهام التأمين و الصيانة و الترميم كما أقرت المواصفات و القواعد و الاشتراكات الهندسية و الفنية الواجب الالتزام بها و تطبيقها من قبل الكافة. و لقد ضمن نظام آليات السوق الحصول الملاك على العوائد المالية المناسبة لدفع كافة الالتزامات و توفير الدخل المناسب لاستثماراتهم.

٧) محاور و توجهات الحفاظ على المدينة:

إن الحفاظ على المدينة يضمن بجانب الحفاظ على العقارات المبنية من التدهور و الانهيار صون و حماية و الحفاظ على الأسس و المنطلقات و التوجهات الآتية:

١. الشوارع و الميادين و الساحات و الطرق .
٢. الحفاظ على أعمدة الإنارة و الإشارات و العلامات الإرشادية.
٣. الحفاظ على منشآت المرافق و الخدمات.
٤. الحفاظ على المباني و الأحياء و المعالم ذات القيمة التاريخية و الحضارية و الثقافية.
٥. الحفاظ على المرافق و المتنزهات و المسطحات الخضراء.
٦. الحفاظ على النافورات و الأعمال الفنية و التماثيل و النصب التذكارية.
٧. الحفاظ على الشواطئ و البحار و البحيرات و الأنهار و المسطحات المائية.
٨. الحفاظ على المؤسسات الثقافية لتعليمية و الاجتماعية و الدينية.
٩. حماية المباني و طرقاتها و فراغاتها و مبانيها بين التلوث البصري و السمعي و الثقافي و السلوكي و الأخلاقي.
١٠. الحفاظ على الطابع الجمالي لواجهات المدينة و قيمتها المعمارية و الفنية و صونها من التعدي بالعلامات و اليفط و المعلقات و الإشارات و التركيبات الخارجية و لإعلانات التجارية.
١١. منع المفردات و الجمل التشكيلية الغريبة على عمارة و هوية و شخصية المدينة الحضارية التي تؤدى إلى فساد مظهرها و ضياع ملامحها و منظومة كيانها الحضاري و هويتها الجمالية و الفنية.
١٢. الحفاظ على مباني المدينة من التعلية بأدوار ذات أشكال غير متمشية مع الطابع المعماري و الهوية التشكيلية لها.
١٣. الحفاظ على نسيج المدينة و نطاقها الحضري من المباني العشوائية و التجمعات العمرانية و الأخطبوطية و الأورام السرطانية و الاحتياجات و الامتدادات الشاردة و المتحدية للقانون و النظام العام بدافع الاستغلال و الإبتذاذ و الإثراء الفاحش على حساب التشريعات و الأعراف و المجتمع الإنساني ، مما يؤدى إلى ضياع شكل كيان و نسيج و طابع الحضارة.
١٤. الاهتمام بإقرار و تنفيذ تخطيط شامل للمدينة ينظم تنميتها العمرانية المستدامة و مستقبلها الاقتصادي و الاجتماعي و الحضاري الثقافي المناسب لها.
١٥. منع تداخل و تنافر الأنشطة و الاستخدامات المتعارضة مما يحقق السلام و الراحة و الآمان و الأخلاق.
١٦. إن الحفاظ على مظهر و رونق المباني و أزياء و سلوك الأفراد سمة من سمات التحضر و المدنية ، و في غيابها إعلان عن الإفلاس الحضاري و غياب التجديد. و مبدأ الصيانة و الحفاظ على المدينة و المدنية يتطلب الحفاظ على مظهر المباني و الطرقات و تنسيقها تحملها و عدم السماح بالتلوث البصري و التلوث الجمالي الناتج من التنافر التشكيلي و السماح بالمعت و اليفط و العلامات و فوضى الأزياء و السلوك و الحركة و انتظار السيارات المخالف و اشغالات الأرصفة و الشوارع و فوضى السير في الطرقات و الشوارع و الممرات، و تنافر و مشاعة الإعلانات التجارية فوق المحلات و فوق المباني ، و التنافر البغيض للإنشاءات و المخلفات المتراكمة فوق أسطحها ، و غيرها من المتناقضات و المهددات لماهية التحضر و المدنية.

٨) خاتمة و رؤى:

إن الحفاظ على المدينة بكافة مقوماتها و مكوناتها و عناصرها و نسيجها العمراني و تراثها الحضري و هويتها المعمارية يمثل هدفا قويا استراتيجيا. و الأمر يتطلب مراجعة جذرية في مجموعة القوانين و الأنظمة و الأطر و السياسات و البرامج و المشروعات المؤثرة في وجود و كيان و مستقبل المدينة و الحضر حيث يقطن ٥٠ % من سكان مصر ، سيرتفع إلى ٨٠ % قبل منتصف القرن ، و ذلك في إطار رؤى شاملة و متكاملة ترتكز على كافة الأبعاد و المحاور و التوجهات دون انحياز أو انتقاء أو تفضيل.

و لا شك أن تجربة مدينة الإسكندرية في مطلع القرن الماضي في التأمين على نسيج المدينة و مبانيها و شوارعها و كذلك كافة عناصر التنسيق و التجميل و التشكيل الحضري و المعماري تعتبر مثلا رائدا يمكن دراسته و تقييمه و الاستفادة من إيجابياته في إطار الحاضر و متغيراته و كذلك تحديات و آمال المستقبل. و لا ريب أيضا أن حقبة التخلف و التأخر عن ركب الحضارة و التقدم قد أثارت غبار الإهمال و الضياع و التردي و البلبلة و الأنانية و اللاانتماء ، و هي مظاهر تفل في عضد البنيان و تنحر في عظام العمران!!

أن غياهب الظلام قد انحسرت و شمس الصحوة و التقدم قد أشرقت بعد صحوة الذات و امتلاكها مقدرات أمرها من أجل تحقيق طموحات أبنائها. و في إطار عالم القطب الواحد و تداعيات أحداث سبتمبر الماضي ، فإننا نحتاج اكثر من أي وقت مضى لتأكيد الانتماء و تأصيل الهوية و الحفاظ على أسس مدينتنا و حضارتنا من اجل إيقاظ النفوس لاعتناق معاني الولاء و الانتماء ، والالتزام و العطاء ، و السلوك و الأداء ، حفاظا على المدينة كوعاء للحضارة و التطوير و ملهم للإبداع و التقدم ، ومن اجل تحقيق آمالنا في مستقبل اكثر إشراقا في مدننا الخالدة التي نفاخر بها الدنيا و هي انوية الحضارة و المدنية. في مصرنا الحبيبة التي علمت الدنيا مبادئ الحضارة و منطلقات المدنية و من أجل خير البشرية جمعاء.

دكتور / محسن محرم زهران

أستاذ التخطيط العمراني و التصميم الحضري

كلية الهندسة – جامعة الإسكندرية

٢.٥ الأوضاع الحرجة للبناء والعمران

لقد كان للنبأ العظيم للانهيار المفاجئ لعمارة لوران في ختام عام ٢٠٠٧ ومصرع العشرات من الضحايا تحت أنقاضها وضياع الآمال والأموال في لحشظات وقع أليم وصدمة مروعة على نفوس المواطنين ليس في الإسكندرية أو الجمهورية وحدها بل في كافة الدول، وعلى الأخص الدول العربية التي يعمل فيها آلاف المصريين ليدخروا من أجل تأمين مسكن ملائم آمن وسالم لهم على أرض الوطن. ولقد كانت حادثة سقوط العمارة على من فيها وما فيها ليست هي الأولي في الآونة الأخيرة، فقد سبقتها حوادث كثيرة في مختلف المدن المصرية خاصة في القاهرة والجيزة والإسكندرية. إلا أن هول الصدمة وكثرة أعداد الضحايا البريئة فجرت مشاعر الرأي العام، وتناولتها وسائل الإعلام المرئية والمقرأة والمسموعة بتغطية واسعة وتعليقات متنوعة! واستمرت العاصفة أكثر من أسبوع، وسرعان ما خفتت الأضواء، وهدأت الأنواء، وسكتت الأقلام، وسكنت الآلام!؟

إلا أن الأمر جد خطير، وسبقه من النذر الكثير وطالما دقت أجراس التحذير:

إلام اللوم والتأنيب والصراخ والنحيب، والجميع حائرون ضائعون خائفون ضالعون في التعليل، ولم يتم اقتراح البديل؟ أو الطرحي المنقذ من الحلول!

ألم تتم إثارة مشكلة وأزمة العشوائيات أو الإسكان غير الرسمي، والتجمعات العمرانية الأخطبوطية المنتشرة حول المدن بدون ترخيص أو علم الدولة، ويسكنها ربع سكان الوطن؟ [١]

ألم تتم مناقشة ذلك في الكثير من المؤتمرات والندوات والتحقيقات الإعلامية والدراسات العلمية والاجتماعات الرسمية؟

ألم تقنن الدولة مؤخراً أوضاع مثل هذه التجمعات غير الرسمية والمخالفة للعديد من القوانين، بالسماح بتسجيلها وإدخال المرافق إليها؟، دون أن يتم حصر علمي لها وتقييم سليم لحالتها، وللأوضاع البنائية والإنشائية، ومدي سلامتها وأمانها واتفاقها مع قوانين السلامة والأمن والتأمين ضد الحريق وضد الطوارئ من الزلازل وغيرها؟ ألم يكن هذا الإجراء الرسمي هو بمثابة دعوة صريحة وتشجيع سافر لاستمرار الأمر الواقع غزو للأراضي الزراعية المحددة مع تبويرها لكي يتم تعميرها دون تخطيط وعشوائياً بعيداً عن رقابة الدولة، وبذلك تضيع الأراضي الزراعية المنتجة ويزول التراث؟

ألم يكن هذا الأجراء بما فيه من إهدار وتضييع للأمانة القومية تشجيعاً للمستغلين وأصحاب الثروات الخاطفة وأصحاب الأراضي والتقسيمات غير القانونية حول المدن للاستمرار في نهجهم المنفلت، والتحدي الصارخ

---

[١] أكدت دراسة حديثة لمركز البحوث الجنائية والاجتماعية وجود أكثر من ٩٦٠ منطقة عشوائية في مدن مصر الرئيسية يقطنها ربع سكان البلاد, منها ١٠% واجب إزالتها لخطورة حالتها, والباقي قابل للتطوير, وأن ٣٥% من هذه المناطق في القاهرة وأن ٨٠% من سكانها يقيم بمناطق عشوائية تنعدم بها المرافق وكذلك يسكن ثلث سكان الإسكندرية وثلثي الجيزة في العشوائيات؟!, وربطت الدراسة بين تردي الأحوال المعيشية وارتفاع نسبة التزاحم(أكثر من ١١ فرد/غرفة) وحالة الإسكان المتدهور غير الأمن وكونها مرتعا لتفريخ اللاأخلاقيات والأدمان والبلطجة, بالتوازى مع استشراء الفقر والتطرف وتفشى الفوضى والظلام والإرهاب والأجرام.

وابتزاز واستغلال الطبقات الكادحة والفقيرة المهاجرة من الريف إلى المدن والمحتاجة إلى مأوي بسيط أو سكن متواضع يقيهم قيظ الصيف وبرد ومطر الشتاء، بصرف النظر عن سلامة البناء أو أمانة البناء؟

ألم تسمح المحليات ببناء آلاف الأبراج والمباني السكنية المرتفعة أو بارتفاعات شاهقة على شوارع ضيقة رغم مخالفتها للقوانين والبناء ولوائح الدفاع المدني والحريق الخاصة بالسلامة والأمان؟

ألم يتم التحذير مراراً بأن معظم العمارات والأبراج والمباني لا توجد بها سلالم هروب لاستخدامها وقت الطوارئ والحريق، وأنها غير مؤمنة بوسائل الدفاع المدني ومكافحة الحريق؟

ألم نتعظ من خسائر الأرواح والممتلكات في المباني التي انهارت بسبب زلازل أكتوبر ١٩٩٢ وبسبب الحرائق التي اندلعت في الكثير من المباني ولم يتم عمل إجراءات التأمين وتزويدها بالإجراءات اللازمة لمواجهة الطوارئ.

ألم يتم التصريح بإنشاء هذه الوحدات السكنية في الأبراج الشاهقة على شوارع ضيقية لا تسمح بحركة المرور الناشئة عنها أو وصول وسائل الدفاع المدني للإنقاذ، ودون تأمين وتدبير أنظمة ملائمة للنقل العام والمواصلات وشبكات الطرق ومواقف الانتظار الضرورية لها؟ ومع هذا يتم الترخيص بسير عشرات الآلاف من السيارات الجديدة سنوياً حتى فاق عدد السيارات المرخصة في نهاية ٢٠٠٧ أربعة ملايين سيارة تجوب الشوارع والطرقات ببطء السلحفاء، بما يمثل أضعاف العدد من التسعينات؟

ألم يتم السماح بتصنيع بعض مواد البناء كلياً واستيراد البعض الآخر مخالفة للمواصفات العالمية مما يؤدي إلى تدهور حالة البناء وانهيار المنشآت؟

ألم يتم السماح لآلاف من مقاولي البناء وغير المؤهلين علمياً وفنياً وعملياً بمزاولة أعمال التشييد والبناء وممارسة العمل بالحرف العديدة الداخلة في عملية التشييد دون اختبارات وضوابط ورقابة ومتابعة؟ واختلط الحابل بالنابل وأصبح الكل يفعل ما بدى له، بأي شكل في أي مكان وأي زمان؟

ألم يتم التلاعب بأحلام البسطاء وأوهام الجهلاء وضياع مدخراتهم في شراء أو استئجار مباني ووحدات غير سليمة وغير قانونية وغير آمنة ومعرضة لنكبات وكوارث الأزمان، طبيعية كانت أو من صنع الإنسان؟!

أليست هذه الأوضاع المؤسفة والإجراءات المتعسفة تكرار وأصداء الأوضاع المشابهة تمت في أزمات ونكبات توظيف أموال البسطاء، والتهام الشركات المعروفة لها؟! ثم تتدخل الدولة متأخرة لتعويضهم من الأموال العامة بعد أن هرب بها إلى المحتالون من أصحاب تلك الشركات، أو لم يتم السماح، أو التغاضي، عن جرائم بعض رجال الأعمال الخاصة بالتهام ونهب مليارات القروض من بنوك الدولة وهي تمثل مدخرات وأموال المواطنين، والتي هرب بها ومعها بعض كبار العملاء وتوقفوا عن سدادها، ثم تتدخل الدولة متأخرة كذلك من أجل تسوية الأوضاع وتحمل أموال الضياع ؟!

أن الأزمة طاحنة، والكارثة ماحقة، والظروف ساحقة، والتحديات كبيرة والأماني كثيرة! وقد بلغ عدد سكان المعمورة ثمانين مليوناً يعانون من الموارد القليلة المحددة والإمكانات اليسيرة المعدودة!؟

من ناحية أخرى فقد كانت هناك كثير من الفرص الضائعة للارتقاء بأوضاع العمران والإسكان، خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، واعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي، مما سمح بطفرة جامحة في مجالات التعمير والإسكان والإنماء وما صاحبها من إنشاء مدن جديدة وبناء المصانع والتجمعات العمرانية الجديدة وشبكات الطرق والجسور والكباري في أنحاء الوطن، بعد أن توقفت عجلة التنمية والتعمير لعدة عقود، بسبب أزمات الحروب والحصار وارتفاع الأسعار، إعلان شعار" لا يعلو صوت فوق صوت المعركة "، تضاعف خلالها عدد السكان دون بناء المساكن اللازمة لهم، مع إحجام القطاع الخاص أو العام عن إنشاء الإسكان لمحدودي الدخل من جراء إصدار قانوانين تخفيض إيجار الأماكن خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

لقد كانت هناك فرصة نادرة لتعويض العجز والجمود بإنشاء مدن جديدة رائدة تخطيطية، كما كان الحال في إنجلترا وأوروبا وأمريكا منذ نصف قرن مضى! ولكن للأسف ما تم بناؤه لم يأت برؤى جديدة أو فكر جديد ملائم للمكان والزمان والبيئة برغم استثمار المليارات فيها!

لقد كانت هناك فرصة لاستثمار الأموال الطائلة، هي في أغلبها أموال البنوك وليست أموال المستثمرين، في بناء الأبراج السكنية والتجمعات العمرانية ذات التصميمات الرائدة والرؤى الخلاقة الرائعة حضرياً ومعمارياً، ولكن ما تم تشييده فعلاً لم يخرج عن تكرار ممسوخ بنفس الأنماط المعروفة والأشكال المألوفة والتجمعات المملة والمعروفة منذ الخمسينات بدون رؤى إبداعية أو تخطيطات ابتكاريه أو تصميمات رائدة تتناسب مع وعود وإمكانيات العصر وتليق بمصر التي تتيه فخاراً و اعتزازاً بحضارتها وعمارتها الرائدة الرائعة في العصور الفرعونية والإسلامية والعثمانية وحتى عصر الأسرة العلوية!

لقد تم إهدار الفرص وإضاعة آمال الأجيال في خلق وبلورة هوية معمارية وطابع حضاري متميز ورائد ولائق بمصر، وقد توفرت الإمكانات المالية والمادية والفنية خلال الثلاثين عاماً الماضية، إلا أن الأماني قد تبخرت والأوهام قد تحللت وتحولت إلى وتجمعات سكنية وعمرانية ومبانٍ سكنية لا طابع لها ولا سمات متميزة لها، اللهم إلا بعض الملامح اللونية، والجمل التشكيلية المستعارة والمنقولة من عمارة المدن في الدول الأخرى لا نفع منها ولا خير فيها؟ باستثناء حالات معدودة وفريدة مثل مكتبة الإسكندرية، ذات الانتماء التشكيلي الحضاري المحلي والعالمي، أو بعض المباني المحددة في القاهرة أو في بعض المنتجعات السياحية في البحر الأحمر وشرم الشيخ، فإن بعض المصممين المستوردين نهجوا نهجاً محلياً لإرضاء الذوق العام غير المتحضر، وذلك من أجل تحقيق المكسب السريع، والأمر الذي لم يكن ليتم لو كان المالك أو صاحب العمل مثقفاً فنياً أو متحضراً فكرياً، كما هو الحال في العالم المتقدم.

وكما هو الحال في قطاعات كثيرة ومواقع عديدة للإنتاج والإنماء فقد أمسى منهاج حياتنا وسلوك الغالبية من أبناء الوطن يعتمد على استيراد إنتاج وفكر الآخرين وليس منشئ لهم، واتباع أشكال ومنهاج حياة ونظم الآخرين، وليس منشئ له، ولا يجتهد في ابتكار ما يناسب إمكاناته ونظام حياته وبيئة بلاده، ويركن إلى التقليد

وينأى عن التجديد، حتى أصبحت الهوية مهتزة والشخصية شكلية مملة، والمرتكزات في محنة ومعتلة، ورؤى المستقبل في أزمة ومختلة.

إن الواجب يقضي والأمانة العلمية تستوجب، والمسئولية الحضارية تنادي، والانتماء القومي يتطلب أن نتبع ونعتمد وننفذ خططاً قومية شاملة للتخطيط العلمي الهادف للتنمية الإنسانية المتكاملة على كافة الأصعدة والقطاعات من أجل تفعيل سياسات وبرامج ومشروعات للإنماء والإعمار والبناء، ذات مراحل زمنية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، في كافة أرجاء الوطن، شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، بعيداً عن المحور التاريخي الأوحد شمال جنوب للوادي والدلتا، والذي يشغل فقط أقل من ٨% من مساحة البلاد التي تزيد قليلاً عن المليون كيلو متر مربع بكثافة صافيه تقارب ١٠٠٠ شخص في الكيلو متر المربع، أو ٤ أشخاص في الفدان، وكثافة عامة على مستوي الوطن تعادل ٨٠ شخص / الكيلو متر المربع.

ويجب أن تستند هذه الخطط التنموية المطموحة على الحقائق الآتية:

١. الأرض: أن حماية أرض الوطن وتأمين حدودها لابد أن تستند إلى انتشار التعمير في كافة أنحائه بعيداً عن المحور التاريخي، وأن طمع الآخرين في أرض الوطن يعتمد على غياب وجود الإنسان واختفاء نشاطه في المكان أياً كان شرقاً أو جنوباً أو غرباً.
٢. المياه: أن حصة مصر من مياه النيل تبلغ حوالي ٥٥.٥ مليار متر مكعب، سنويا لا تزيد بزيادة السكان، بل من المحتمل نقصانها؟! ولابد من تدبير مصادر أخرى للمياه لتلبية احتياجات مياه الشرب والعمران والزراعة والصناعة والخدمات.
٣. السكان: أن عدد السكان يزيد سنوياً بنسبة ١.٨% تصل إلى حوالي ١.٥٠٠٠ مليون نسمة مما يرفع عدد السكان إلى ٩٠.٠٠ مليون نسمة في ٢٠٢٠، وحوالي ١٥٠ مليون عام٢٠٥٠، مما يتطلب توفير الإسكان وفرص العمل والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية والمرافق ومحاور العمران والإنماء اللازمة لتوفير حياة آمنة سالمة كريمة لهم جميعاً.
٤. الزراعة: من الضروري التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة في محاور ومناطق جديدة بعيداً عن المحاور التقليدية من أجل توفير الغذاء اللازم للسكان دون الاعتماد على الاستيراد خاصة بعد توجه الدول المنتجة للحبوب إلى استخدام الفائض في إنتاج الوقود بعد ارتفاع أسعار البترول إلى ١٠٠ دولار للبرميل، أصبحت كثير من الدول النامية في أمثل الحاجة إلى تأمين الحبوب اللازمة لغذاء سكانها.
٥. الصناعة: التوجه إلى الاستثمار في الصناعات الأساسية والصناعات الخادمة لاحتياجات العمران والاهتمام بإنشاء الصناعات عالية التقنيات ذات العائد الكبير من أجل التصدير، كما هو الحال في الهند وماليزيا وإندونيسيا وإسرائيل.

٦. الخدمات: الاهتمام بنوعية وجودة التعليم كقاعدة أساسية لتحقيق الإنماء والإعمار، وكذلك بالخدمات الصحية الواجبة لجميع فئات السن، خاصة للمرأة والطفل وكبار السن.
٧. الطاقة: توفير مصادر جديدة للطاقة خاصة الطاقة المتجددة، مع اللجوء إلى الطاقة النووية إذ أصبح أمراً ضرورياً في ضوء نفاذ البترول في العالم خلال ٤٠ عام والغاز خلال مائة عام.
٨. البيئة: الاهتمام بقضايا البيئة خاصة الانبعاثات الغازية الناتجة من الصناعة واستخدام المركبات والالتزام بتوصيات وبروتوكول كيوتو، وبروتوكول مالي للحد من تلك الانبعاثات نظراً لتأثيرها الخطير على المناخ العالمي، وتوابع ذلك من ارتفاع مياه البحار وغرق السواحل الشمالية وزيادة التصحر واحتمال انخفاض هطول الأمطار على هضبة الحبشة، وتوقع انخفاض إيراد مياه النيل وعدم توفير المياه اللازمة للزراعة واحتياجات العمران والتنمية.
٩. الخدمات: الاهتمام بالاستثمار السياحي والتنمية السياحية الشاملة في كافة مناحيها، واهتماماتها وأنواعها لتوفرها في مصر، من السياحة الثقافية والعلمية والصحية والبيئية، والتاريخية والترويحية والترفيهية والتسوق وغيرها.

إن الارتقاء بالتنمية البشرية والعمرانية والاتجاه العالمي، إلى النمو الحضري المطرد والذي وصل في الدول المتقدمة إلى حوالي ٨٠% ويصل في مصر حالياً إلى حوالي ٤٥%، يتطلب الاهتمام بالتخطيط القوي والإقليمي والمحافظي والمدني الشامل لزيادة التجمعات الحضرية، خاصة في ضوء انحسار التجمعات الريفية وما صحبها من ظاهرة تحضير الريف وتأريف الحضر، وهذا يتطلب أعداد المخططات العمرانية والحضرية الطموحة للمدن التقليدية والمدن الجديدة في محاور جديدة. ومن الضروري الاهتمام بإنشاء عاصمة جديدة لمصر جديدة، في محور عمراني جديد دون إهمال العاصمة الكبرى التاريخية التجارية والثقافية، وذلك بإنشاء أقطاب حضارية جديدة جاذبة للاستقرار العمراني، والتنمية البشرية الهادفة. ويقتضي الأمر اعتماد الخطط والأطر القانونية والحضرية والتنفيذية اللازمة لتفعيل ذلك، سواء في المدن التقليدية أو المدن الجديدة كما يتطلب الأمر إقرار واعتماد المرتكزات والمحددات والمنطلقات الأساسية الآتية:

أولاً: اعتماد تخطيط عمراني قومي شامل وتخطيطات إقليمية شاملة مستندة إليه، للأقاليم الاقتصادية بهدف فتح وانطلاق محاور عمرانية جديدة ومواقع جاذبة للأنشطة الاقتصادية والقواعد الاقتصادية للعمران الجديد ذوات رؤى خلاقة هادفة، بالإضافة إلى تطوير وتجديد والارتقاء بالمحاور والتجمعات العمرانية التقليدية الحاضرة.

ثانياً: اعتماد مخططات محافظيه، ومخططات شاملة للمدن الكبرى والمتوسطة والصغري، وكذلك للقرى والتجمعات الريفية، مع ربطها بالظهير الصحراوي لكل منها بمحاور رئيسية شرق غرب تربط التنمية الساحلية على محور البحر الأحمر بالداخل حتى الحدود الغربية، وذلك بالتكامل بمحاور شمال جنوب موازية للمحور

التاريخي للوادي والدلتا تربط محور التنمية العمرانية على ساحل المتوسط بالجنوب ومنها إلى السودان. ويخدم هكذا النسيج العمراني شبكات من الطرق الرئيسية والفرعية وشبكات للنقل البري والبحري والنهري والجوي. لقد حققت إنجلترا الفصل، بل العزل، الاقتصادي والاجتماعية بين مصر وامتدادها الطبيعي الجغرافي جنوباً في السودان بوقف طرق الانتقال البرية والحديدية عند الشلال

ثالثاً: إن ربط مصر بأخواتها من الدول العربية يكون بتحقيق هذا الربط الجسدي بشبكات الطرق والنقل البري والبحري عبر خليج العقبة إلى السعودية وعبر فلسطين المستقلة إلى الأردن وسوريا ولبنان ويتحقق الربط الإقليمي الأكبر بين دول الشمال والجنوب حول البحر المتوسط بامتداد الطريق الدولي الساحلي من مصر غرباً إلى المغرب، ومنها عبر النفق المقترح إلى إسبانيا وشبكة طرق الاتحاد الأوروبي، ثم شرقاً عبر بلاد الشام وتركيا ومنها إلى شرق أوروبا. أن التقدم الاقتصادي والتنمية العمرانية الشاملة لا يتأتيان بدون شبكة قوية ذات كفاءة عالية من الطرق ووسائل النقل والانتقال السريعة والفعالة لخدمة أهداف التنمية البشرية المستقبلية الواعدة.

رابعاً: اعتماد مخططات قصيرة ومتوسعة وبعيدة المدى للمدن والمحليات، والتي من الواجب أن تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي والإمكانيات والصلاحيات والسلطات والموارد المادية والبشرية العالية الكفاءة. ومن المسلم به أن هذه المخططات يجب أن يتم تفعيلها وتنفيذها على مراحل متكاملة زمانا ومكانا، وأن يلتزم بها الكافة الكبير قبل الصغير، والحاكم قبل المحكوم. وتعتمد هذه المخططات على المنطلقات والأسس العلمية المعمول بها في كافة الدول والمدن المتقدمة ومنها:

١. الالتزام بمواقع الصناعة والزراعة والخدمات والإسكان وألا يتم الترخيص بأي أنشطة خارج المناطق المخصصة لكل استعمال ولكل نشاط وبالمواصفات المحددة له وذلك تحقيقا لمنع التلوث والضوضاء ووفير السلامة والأمان والراحة وتجنب الخلط والاشتباك بين الاستعمالات المختلفة المتطلبات والمواصفات والأهداف.
٢. الالتزام بمواقع مختلفة ذوات كثافات سكانية متنوعة وكثافات إسكانية مختلفة فمناطق الفيلات لا تبني فيها أبراج سكانية.
٣. تحديد الاشتراطات البنائيه لكل منطقة ولكل حي ومدينة يتم فيها الالتزام بالارتفاعات والكثافات البنائية وبالنسبة القصوى لاستغلال السطح في كل قطعة وذلك السماح بتوفير المناطق الخضراء وتخلل التهوية والرياح للكتل السكنية.
٤. تحديد الطابع المميز والهوية الغالبة لكل منطقة ولكل مدينة واشترطتها البنائيه والتشكيلية والفنية مع تشكيل لجان عليا للفنون الجميلة والعمارة لكل محافظة لاعتماد التصميمات والتنسيق ومنع التنافر الشكلي واللوني والفني والتشكيلي، وبلورة الهوية المحلية والطابع المعماري الملهم.
٥. عدم السماح أو الترخيص بأي أنشطة دون توفير وتنفيذ مواقف السيارات الخاصة بها سواء كانت سكنية أو تجارية أو صناعية أو خدمية.
٦. الترخيص بفتح المحلات والأنشطة التجارية في المناطق المخصصة لها فقط، مع عدم الترخيص بالمراكز التجارية الإدارية والمطاعم وأماكن الترفيه والدرويح وغيرها من الأنشطة الجاذبة لحركة

وانتظار السيارات بدون تخصيص أماكن انتظار اللازمة لروادها والعاملين فيها. ويكون عدد أماكن السيارات مرتبط بمساحات الأنشطة حسب القواعد واللوائح المعروفة والمطبقة في العالم.

٧. توفير وسائل وشبكات مريحة وذات كفاءة عالية للنقل الحضري والإقليمي والقومي سواء البرية أو النهرية أو البحرية لربط كافة التجمعات العمرانية والأحياء وذلك سواء بمترو الانفاق أو القطار السريع المرفوعة أو القطارات فائقة السرعة أو الترام السطحي.

٨. الإقلاع عن إنشاء مدن جديدة مرتبطة وربطا وثيقا وقريبة من المدن الأم مع ربطها بشبكات نقل سريعة مما يؤدي مآلا إلى مضاعفة التكدس والازدحام في المدن الأم، مع تحقيق الهدف المبتغي من إنشاء المدن الجديدة وإعادة توزيع السكان وخلق مناطق جذب مستقرة متكاملة بخدماتها، ومستقلة ومفطومة عن المدينة الأم.

٩. الاهتمام الخاص بالارتقاء بمناطق وسط المدن القديمة التي تعاني من التدهور والتكدس والتحلل وانهيار البنية التحتية، وسوء حالة المباني، واختناق الشوارع، وعدم تحملها النقل الكثيف والثقيل ونقص أو قصور المرافق والخدمات الاجتماعية والكثافة العالية للبناء والإسكان، واختلاط وتعارض الأنشطة والاستعمالات، ونقص الفراغات المفتوحة رغم غناها بالمباني التاريخية والأثرية والأحياء الزاخرة بعبق التاريخ والغنية بذاكرة الأمة وذكريات الأيام. ويحتاج الأمر إلى جهود خاصة للتطوير والارتقاء بهذه المناطق وجراحات التجميل الدقيقة والواعية، من أجل الحفاظ على ثرواتها الثقافية وذاكرتها الحضارية من الضياع والتحلل والانهيار. ويستوجب الأمر منع حركة النقل الكثيف فيها وتحويل بعض شوارعها الضيقة ومناطقها الفريدة إلى مناطق للمشاة، مع إزالة جميع أسباب ومسببات التشوه والتشويه والتلوث البصري والسمعي والجوي والحضاري والأخلاقي ويتطلب الأمر إزالة التعديات والاستخدامات الضارة والعناية بتطوير وتنمية خط الأرض وخط السماء والواجهات الغنية بمفردات التميز المعماري والبصري والتاريخي، واعتبارها متاحف حية مفتوحة تستحق كل استثمار ورعاية وعناية وإدارة وصيانة وتشغيل لائق بها ومطلوب لها. والخطأ الجسيم هو الاهتمام فقط بتطوير والاهتمام بالعشوائيات وسكانها وإهمال الأحياء القديمة التي تقع من جسم الأمة كحبة القلب وهي الأساس وهي المبتدأ وهي المرتجة، فمن ليس له ماض ليس له من حاضر ولا مستقبل.

١٠. إنشاء مواقف انتظار للسيارات وشبكات للنقل العام لخدمة مناطق وسط المدن وتحويل بعض إحيائها المكتظة إلى مناطق مشاة مع خلخلة الكثافة السكانية العالية، مع منع هدم المباني والمناطق ذات القيمة الحضارية أو التاريخية أو الفنية المتميزة حضاريا أو معمارياً أو فنياً أو جمالياً ويستلزم الأمر العناية بالتنسيق الموقعي، وزراعة الأشجار والشجيرات والمسطحات الخضراء والإضاءة المناسبة ليلاً، مع تزويدها بعناصر التجميل والتنسيق والجذب البصري من نافورات وأرضيات وعلامات وأثاث ومظلات وخدمات ترويحية وترفيهية مكملة لها، مع تنفيذ مشروعات لمسارات سياحية للمشاة في هذه المناطق لتعريف السكان والزوار بتاريخها وذاكرتها الحضارية الثرية.

١١. التوسع أفقياً ورأسياً في صناعات مواد البناء المختلفة وتحقيق المنافسة بينهما لخدمة العمران الجديد مع تسديد الرقابة على جودة إنتاجها وأجراء الدراسات والتجارب المعملية الدورية على متانتها وكفاءتها وديمومتها وأدائها.

١٢. اعتماد نظام فعال ينظم مهنة وجرف المقاولات وعدم السماح بممارسة أعمال المقاولة إلا من يثبت مقدرته، الفنية والمادية، مع أجراء اختبارات ورقابة دورية على أعماله، حسب فئات متدرجة مع إنشاء المعاهد والمؤسسات التدريبية لتطوير قدراتهم الفنية واختبارهم.

١٣. يجب عدم السماح بممارسة المهن لخريجي كلية الهندسة المختصين بالتصميم والبناء والتشيد ألا بعد مضي ثلاث سنوات من التخرج يتم خلالها التدريب على أعمال وممارسة المهنة مع اختبارهم قبل إصدار تراخيص مزاولة المهنة. ولا بد من تجديد تراخيص مزاولة المهنة كل ثلاث سنوات بع اجتياز اختبارات خاصة للإلمام بالمستجدات العلمية والتقنية، كما هو معمول به في الدول المتقدمة ويكون السماح بمزاولة المهن في حدود تكلفة البناء المتدرجة القيمة، فلا يسمح بمزاولة أعمال التصميم والتنفيذ للمهندس المعماري المستجد آلا لمن لهم الخبرة العلمية والعملية في مجال التصميم في المباني التي تقل قيمتها عن المليون جنية ولمن لهم خبرة من ٥ حتى ١٠ سنوات حتى ١٠ مليون و١٠-٢٠ سنة حتى ٥٠ مليون وفوق ٢٠ سنه إذا زادت التكلفة للمشروع عن ٥٠ مليون جنية.

١٤. تنفيذ وصيانة وإدارة أعمال التنسيق والتجميل للفراغات الحضرية والمناطق الخضراء وأحاطه التجمعات الحضرية بأحزمة خضراء للارتقاء بالبيئة من أجل الحد من التلوث الجوي بالرمال والأتربة.

١٥. العمل على الارتقاء بالإدارة المحلية وإكسابها الخبرات والدراية بالإدارة والرقابة المتابعة والصيانة والتشغيل لكافة أرجاء التجمعات العمرانية وشبكاتها العديدة تحت الأرض وعلى الأرض وفوق الأرض فلابد للإدارة أن تدير وللحكومة أن تحكم كل ما يجري فيها من أنشطة وأعمال واستخدامات وسلوكيات وأداء خاصة في ضوء ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات وتعرض سوق العقارات لجشع المستغلين وأطماع المستثمرين.

١٦. أن أحوال العمران الحالية تئن وتعاني من الانفلات وعدم الالتزام وعدم الانتماء والفساد واللامبالاة وتحدي النظام. أن الموقف الحالي في المدن لا يتصف بالحضارة أو الحضرية ذلك أن السلوك الغالب والأداء الجاري لا حضاري ولا مدني ذلك أن الحضرية نظام وانتظام والتزام وانتماء. ولابد من تفعيل القوانين واللوائح الموجودة والالتزام بها والانضباط والتقيد بروحها ومنطوقها. ومن قديم قال المفكر والمخطط العالمي إليل سارينن "أرني مدينتك وسأدلك على الأهداف الحضارية والثقافية لسكانها" والأمور الحاضرة تتحدث عن نفسها !!.

١٧. في مجال البناء والتشييد يجب فصل ترخيص البناء عن ترخيص الأشغال، كما ينص قانون البناء الموحد الجديد، على أن تتولى إصدار ترخيص الأشغال جهة أخري غير الإدارة الهندسية من أجل أحكام الرقابة والتنسيق والشفافية كما يجب أجراء التفتيش الدوري والمتابعة المستمرة على المباني بعد الأشغال للتأكد من استمرار الالتزام بالترخيص سواء من قبل المالك أو الشاغلين، مع تجريم المخالفات سواء كان ذلك بتحويل الجراچات إلى مخازن أو محلات أو إجراء تغير في الواجهات أو القواطع أو الألوان أو لغة مفردات التشكيل المعماري والفراغي والحضاري. ويشمل ذلك المجال شروط ومواصفات وقواعد التنسيق الحضري من عدم تركيب أجهزة التكييف على الواجهات بمعرفة الشاغلين، أو تقفيل البلكونات بالزجاج. وذلك مخالفة للترخيص وللتشوية الحادث للواجهات أو تغيير الألوان أو استخدام المكونات بالمخازن أو مناشير للغسيل أو تصريف الأفكار أو ماء التكثف بأجهزة التكييف فوق

رءوس المـارة. ذلـك أن جميـع هـذه السلوكيات والأعمـال تـم تطـوير وسـائل وتجهيـزات وأنظمـة خاصـة للتعامل معها.

١٨. يجب منع وتجريم قيام الملاك أو أصحاب المحلات بتغير تشطيبات وشكل الأرصفة أو مناسيبها حسـب رغبـاتهم ذلـك أن الأرضـية ملـك عـام للدولـة ولا يجـب التـرخيص الخـاص وتتغيـر الحـق العـام لمصلحة الخاصة.

١٩. يجب منع وتجريم وتعظيم العقاب لجميع اشغلات الأرصفة من أصحاب المحلات أو المقاهي أو الورش أو استخدامها كمواقف للسيارات مع المتابعة المستمرة للموقف خاصة خلال العطلات.

٢٠. إن حق المشـاة فـي الاستخدام الآمـن وغيـر المخطـط لـه للأرصـفة مـع عمـل المنحدرات لخدمـة المعـوقين هـو حـق مقـدس، وكـذلك حـق العبـور الآمـن للطرقـات فـي مواقـع محـددة، مـع تجـريم قائـدي السيارات المسببين للحوادث لعابري الطرقـات وهـي بمئـات الآلاف سنوياً والأمـر يتطلـب تعـديل قـوانين المـرور لتحقيـق الانضـباط والالتـزام الواجـب. أن الزائـر للمـدن العربيـة الأوروبيـة يلاحـظ مـدي احتـرام إشـارات المـرور دون وجـود الشـرطـة – ومـدي الالتـزام بـالتفـاف حـول المسـتديرة وأولويـة المـرور فيهـا للقادمة من اليسار. أن الحضرية مرة أخري "نظام وانتظام والتزام وانتماء" ولا علاقة لها بإنجازات أو حضارة الأجداد منذ آلاف السنين!؟.

٢١. الاهتمام بتخطيط وتصميم واجهات المدن الواقعة على الأنهار أو البحيرات أو البحار كسمفونية فنية من التناغم بين المسطح المائي البسيط والواجهات المبنية مع الاهتمام بتحقيق التفاعل والفوريـة بـين السكان والشواطئ واستخدامها كمناطق جذب وترويح ليلا ونهارا.

٢٢. الاهتمام بتصميم خط سماء المدينة وعلاقتها بمنطوقة التشكيل والتصميم الحضري المتفاعل بين الأرض والسـماء، وهنـاك أمثلـة رائـدة لهـذا التفاعـل والتنـاغم فـي مـدن شـمال أفريقيـا ومـدن فـي اليونـان وإيطاليا وألمانيا وتركيا ولبنان. ولا يجب السماح بترك خط السماء المتذبذب الغير منضبط العشوائي يعبـر عـن قـوة راس المـال والاسـتثمار فـي الارتفـاع فـي أي مكـان وبـأي شـكل وبـأي طريقـة أن المـدن الخليجية التي سمحت بهذه الفوضى التشكيلية في الارتفاع وعدم الالتزام بمنظومة شكل المدينـة المتنـاغم قد بزغت إلى أرض الواقع خلال العقود القليلـة الماضـية، إلا أن المـدن ذات الحضـارات الخالـدة كمـا فـي الإسكندرية والقاهرة يعيبها أن تعادي تراثها وتتنصل من قيامها وتهمل ماضيها التليد وتتجنـب جـذورها العميقـة وذلـك باختيـار المعاصـرة الفاضـحة دون احتـرام أصـولها واسـتثمار منطلقـات حضـارتها التـي تفخر بها وتفاخر بها الأوطان والأزمان.

٢٣. أن الأوضـاع الحرجـة الحاليـة للبنـاء والعمـران ومـا يعتريهـا مـن فوضـى وانهيـار ومـا تشـهده مـن أحداث وحوادث، وما تعانيه من تحديات وأفعال ما هي الإنتاج طبيعي للمخلفات والأزمـات والمصـاعب لقواعد وأسس التحضـر والتمدن والسلوك والأداء السوي. أن لـدينا مـن القـوانين الكثيـر الواجـب التنفيـذ والتفعيل، فالقانون كحاجز الطريق لا قيمة أن لم يتم حراسته والسهر على تشغيله وتفعيلـه. الأمـر يحتـاج التزام الحاكم والمحكوم بـالقوانين والتـزام المـواطنين بـنص القـانون وروحـه، سـواء فـي وجـود أو غيـاب المسئولين عن رقابة التنفيذ، ولابد إذن من تعظيم التأثيم للمخالفين أو المتعدين في المرحلة الأولـي، حتـى بتحقيـق الالتـزام مـع الانتمـاء. فـالولاء للأوطـان ينبـع أولاً مـن الالتـزام والانتمـاء. أن المصـاعب كثيـرة

والتحديات صعبة كبيرة، ولابد من الارتفاع إلى مستواها ومواجهتها بحسم والتعامل معها بكل العزم، فالمهام جسام، ولكن الآمال عظام. اللهم أني قد بلغت اللهم فاشهد.

يناير ٢٠٠٨

٢.٦ أنظمة الطرق والنقل ركيزة التخطيط والكيان العمراني في المدن العربية

تقديم:

اهتمت أجهزة ومؤسسات العامة المختلفة خلال العقد الماضي بكوارث الطرق والنقل والمواصلات، وبأزمات التكدس والكثافة المرورية المريرة على الطرق، والحوادث المميتة المتكررة لوسائل النقل على مختلف المحاور والشبكات، وخاصة على الطرق السريعة، سواء الصحراوية أو الزراعية. كما اهتمت وسائل الاعلام العديدة، خاصة المسموعة أو المرئية بحوادث الطرق المريعة وكوارث انهيار المباني المهلكة، خاصة بعد العواصف والأمطار في المدن، والتي أدت إلى وفاة وإصابة الآلاف بمعدل غير مسبوق. وأصبح الموقف خطيرا ومنذرا بأوخم النتائج وأدهى العواقب! وكيف لا؟، والأمر يتعلق بكينونة وسيرورة العمران، وبحياة ومستقبل الإنسان؟! ذلك أنه قد استقر في الوجدان ان العمران يمثل وعاء البحبوحة والسلام، وواحة الأمن والأمان؟ وكيف لا مع انهيار أوضاع المؤسسات الحضرية والكيانات والشبكات العمرانية الأساسية والفاعلة، والذي يمثل ضياعا لآمال وطموحات السكان، وإهدارا للأرواح وللاستثمارات الطائلة للفرد والمجتمع على حد سواء، مع فقدان الوقت والجهد والأعمال والأموال.

التخطيط العمراني والكيان القومي والحضري الشامل:

المدينة كائن عبقري حي، ونسيج حيوي نابض، وكيان منظم ومحكم من الكتل والفراغات، والمباني والساحات، والأنشطة والتفاعلات، والأحياء والطرقات، تتناسق وتتراكب في أطر متفاعلة ومتناغمة، ومتكاملة ومترابطة، ومتواصلة ومتداخلة ومتفاعلة عبر دورات الزمان، بالتكامل مع وعود وعبقرية المكان من أجل إسعاد الإنسان. أليست هذه كذلك هي منظومة الحضارة الإنسانية ذات الحلقات المتواصلة المتراكبة والمتعاقبة، ذات الأشكال والألوان، والأطبعة والأنواع والأنماط والأنظمة بما لها من جمال الإشراق ووبال الإظلام، ونشوة النصر وانكسار الهزيمة؟ وأبلغ ما يجري في هذه المنظومة وما يتفاعل فيها وخلالها وحولها هو ما يحدث في فراغاتها وكيانها اللاملموس وهي الساحات والطرقات، وما يتم فيها من ميلاد وممات، ومن صعود وهبوط، ومن أحزان وأفراح، ومن آلام وآمال، وأقوال وأفعال، ومن إنتاج وإنجاز، ونشاط وخمول، وصعود وهبوط، ومن رؤى وأمنيات وانتصار وكبوات. فهذا الكيان اللاملموس هو المبتغى ... وهو المنتهي!!

إن ما أثبتته المؤتمرات والندوات العلمية واللقاءات الفكرية الكثيرة فى مصر وفى الخارج، والتي شاركت وأسهمت بفعالية فيه، هو الضرورة المحورية لإعادة توزيع السكان بعيداً عن المحور التقليدي للوادي والدلتا والذي يتكدس فيه بكثافة مرتفعة جداً حوالي ٩٥% من سكان مصر الخمس والثمانين مليون نسمة، تاركين ٩٢% من مساحة الوطن، غير المأهولة والفارغة، ومن ثم الداعية لأطماع الغير، سواء فى الداخل أو من الخارج !!! إن إعادة توزيع السكان في أرجاء الأوطان شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً في إطار شبكات قومية متكاملة للطرق وشرايين الحركة والنقل والمرور والاستيطان والاستقرار والإنتاج، حسب تخطيط عمراني قومي شامل، يحقق الأهداف القومية الاستراتيجية في الأمن والأمان والتأمين والاستمرار والإنماء والإعمار في عالم القطب الأوحد وفي عصر العولمة الحالي. إن إعداد مخطط عمراني تنموي قومي جسور لمصر الكبرى

وفى الدول العربية الأخرى يقتضي خلق مناطق وأنوية جذب وأقطاب إعمار وإنماء منتشرة على صفحة الوطن العربى الواسعة بعيدة عن تكدس العمران الأخطبوطي الحالي فى بؤر عمران ضيقة محددة ومحدودة.

ولنبدأ مثلا بالمحور العمراني الشرياني للساحل الشمالي فى مصر بطول ١١٠٠ كم وآخر شرقي سلسلة جبال البحر الأحمر بطول حوالي١٣٠٠ كم، مع تدرج في إنشاء محاور متكاملة منتشرة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، تعتمد على الموارد والمعالم الطبيعية والبيئية والاقتصادية الواعدة لكي تغطي رقعة الوطن بالكامل حتى ٢٠٥٠. إن التصور الذي طرحه مؤخرا د. فاروق الباز وقبله وغيره من العلماء والمخططين والمفكرين يتفق وينسجم مع هذه الرؤية القومية الواجبة. لقد بزغ أول محور عمراني رائد في المنطقة في القرن الماضي (Urban Corridor) بإنشاء قناة السويس، وبالتوازي مع حفر القناة وافتتاحها في عام ١٨٦٩ أسست الشركة ثلاث مدن وهي بور سعيد وبور فؤاد / الإسماعلية / السويس وبور توفيق مرتبطة عضويا بالشريان العمرانى المدعم بالطرق المائية والبرية والحديدية والاتصالات شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. وكان هذا مثالاً ليس له مثيل في ربط الهدف الاقتصادي بشبكة النقل والطرق وبالهدف التنموي العمراني– كما تشهد على ذلك وثائق الشركة المؤممة المحفوظة نسخة منها حاليا فى مكتبة الأسكندرية– إذ حققت أهدافاً عديدة محلية وقومية وعالمية وجذبت حركة العمران شرقاً بعيداً عن الدلتا وأنشات شرياناً حيوياً للنقل والتجارة والعمران في إنجاز غير مسبوق قلب تاريخ مصر والمنطقة والعالم منذئذ رأسا على عقب، وحمل معه حتى الآن أوزاراً وخيرات، وحروباً وأزمات، ومصاعب وتحديات!!

هل من المعقول أن القاهرة الكبرى وغيرها من المدن العربية ليس لها مخطط شامل ملزم للكافة حتى الآن برغم عمل عدة مخططات لم تعتمد ولم تنفذ؟ هل من المقبول أن يتم إنشاء حلقات من المدن الجديدة مرتبطة بأحبال سرية ومحاور مرورية بالمدينة الأم تعتمد عليها دوماً دون انفصال أو انفطام، وتؤدي إلى تعظيم مشاكل العاصمة التي تنوء بالأحمال وتشكو من الأزمات والأهوال؟ بل أن البعض يتطوع باقتراح ربط المدن الجديدة بخطوط المترو وشبكات النقل لكي تزيد الطين بلة والمريض علة! وتنفق الدولة المليارات على كباري علوية وأنفاق للسيارات وخطوط متعددة لمترو الأنفاق من أجل علاج الأمراض العمرانية المستشرية التي تسببنا نحن فيها ونتجت عنها الامتدادات العشوائية والأخطبوطية والاختناقات المميتة !! وأمست هذه المشروعات لا جدوى ولا نفع منها مع احتياجات وكثافات العمران والسكان المتصاعدة. ولازال التكدس مسيطر والسحب سوداء والتلوث مستفحل والنفوس حيارى والناس كالسكارى وماهم بسكارى ؟! ذلك أنه من المعروف وجوب تحريم البناء حول الطرق الدائرية، مع تنفيذ الحزام الأخضر الذي تمت مناقشته في الثمانيات؟ إننا مازلنا منكبين على الاستمرار في معالجة الأعراض ومداواة الأزمات والإكثار من الدعوات!؟ لقد ثبت من التجارب أن بناء مدن جديدة بالقرب من المدينة الأم يجعلها مخصصة فقط للعمل أو للنوم، خالية من السكان، برغم إنشاء المصانع بها وخلق فرص للعمل الجديدة فيها، إلا أن جذب المدينة الأم أو المدن المحيطة لا ينافسه جذب! والشاهد على ذلك آلاف الوحدات السكنية الخاوية العاطلة في المدن الجديدة ؟! لقد كان من الواجب ربط العمل في المدن الجديدة بالالتزام بالسكن فيها. وبالنظر الى الأمر الواقع الآن فقد انتفى الغرض من إنشاء المدن الجديدة؟!

أن الواجب يقضي والأمانة العلمية تستوجب، والمسئولية الحضارية تنادي، والانتماء القومي يتطلب أن نتبع ونعتمد وننفذ خططا قومية شاملة للتخطيط العلمي الهادف للتنمية الإنسانية المتكاملة مستندة الي شبكات طرق متعددة الدرجات والسعات على كافة الأصعدة والقطاعات من أجل تفعيل سياسات وبرامج ومشروعات الإنماء

والأعمار والبناء، ذات مراحل زمنية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، في كافة أرجاء الوطن العربى، شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. ولابد للعمران الجديد ان يستقر بعيدا عن المحاور التاريخية التقليدية، وفى مصر فان محور الوادى واللتا حول نهر النيل وفروعه يشغل فقط أقل من ٨% من مساحة البلاد التي تزيد قليلاً عن المليون كيلو متر مربع بكثافة صافيه تقارب ٨٥ شخص في الكيلو متر المربع، أو ٤،٠ فرد في الفدان.

أن الارتقاء بالتنمية البشرية والعمرانية الشاملة والمتكاملة، مع ضرورة مواكبة الاتجاه العالمي للنمو الحضري المطرد، والذي وصل في الدول المتقدمة إلى حوالي ٨٠%، ويصل في مصر إلى حوالي ٤٥%، يتطلب الاهتمام بالتخطيط القومي والإقليمي والمحافظي والمدني الشامل والمتكامل لزيادة التجمعات الحضرية، خاصة في ضوء انحسار التجمعات الريفية وما صاحبها من ظاهرة "تحضير الريف وتأريف الحضر"، مما يتطلب أعداد المخططات العمرانية والحضرية الطموحة للمدن التقليدية والمدن الجديدة تتمركز حول محاور جديدة. ومن الضروري الاهتمام بإنشاء عاصمة جديدة لمصر جديدة، في محور عمراني جديد--، دون إهمال العاصمة الكبرى التاريخية التجارية والثقافية -- وذلك بإنشاء أقطاب حضرية جديدة متكاملة مع شبكات الطرق والنقل والمواصلات، وجاذبة للاستقرار العمراني، والتنمية البشرية الهادفة. ويقتضي الأمر اعتماد الخطط والأطر القانونية والحضرية والتنفيذية اللازمة لتفعيل ذلك، سواء في المدن التقليدية أو المدن الجديدة كما يتطلب الأمر إقرار واعتماد المرتكزات والمحددات والمنطلقات الأساسية الآتية:

أولاً: -اعتماد تخطيط عمراني قومي شامل وتخطيطات إقليمية شاملة تستمد وجودها من شبكات الطرق الكفءة وأنظمة نقل فعالة ومستندة إلى الأقاليم الاقتصادية الواعدة، بهدف فتح وانطلاق محاور عمرانية جديدة ومواقع جاذبة للأنشطة الاقتصادية والقواعد الاقتصادية للعمران الجديد، ذوات رؤى خلاقة هادفة، بالإضافة إلى تطوير وتجديد والارتقاء بالمحاور والتجمعات العمرانية التقليدية الحاضرة، خاصةفى وحول المدن الكبرى وتوابعها، والمدن المتوسطة والمدن الصغرى سواء بسواء.

ثانياً: -اعتماد مخططات محافظيه، ومخططات شاملة للمدن الكبرى والمتوسطة والصغري، وكذلك للقرى والتجمعات الريفية، مع ربطها بالظهير الصحراوي لكل منها بمحاور رئيسية شرق غرب تربط التنمية الساحلية على محور البحر الأحمر بالداخل حتى الحدود الغربية، وذلك بالتكامل بمحاور شمال/ جنوب، موازية للمحور التاريخي للوادي والدلتا، وتربط محور التنمية العمرانية على ساحل المتوسط بالجنوب ومنها إلى السودان. ويخدم هكذا النسيج العمراني شبكات من الطرق الرئيسية والفرعية وشبكات للنقل البري والبحري والنهري والجوي. لقد حققت إنجلترا الفصل، بل العزل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافى بين مصر وامتدادها الطبيعي الجغرافي جنوباً في السودان، بوقف طرق الانتقال البرية والحديدية عند الشلال. ولقد أثبت انفصال جنوب السودان عن الشمال وأكد وفعل هذه السياسة الخبيثة مؤخرا! وسنرى مايخبؤه القدر من تفسخ لدول المنطقة فى المستقيل القريب!

ثالثاً: -إن ربط مصر بأخواتها من الدول العربية يكون بتحقيق هذا الربط الجسدي بشبكات الطرق والنقل البري والبحري عبر خليج العقبة إلى السعودية وعبر فلسطين المستقلة إلى الأردن وسوريا ولبنان ويتحقق الربط الإقليمي الأكبر بين دول الشمال والجنوب حول البحر المتوسط بامتداد الطريق الدولي الساحلي من مصر غرباً إلى المغرب، ومنها عبر النفق المقترح إلي أسبانيا وشبكة طرق الاتحاد الأوروبي، ثم شرقاً عبر بلاد الشام

وتركيا ومنها إلي أوروبا. أن التقدم الاقتصادي والتنمية العمرانية الشاملة لا يتأتيان بدون شبكات قوية، ذوات كفاءة عالية من الطرق ووسائل النقل والانتقال السريعة والفعالة لخدمة التنمية البشرية المستقبلية الواعدة. ان الطرق أساس التواصل والعمران والحضارة!

رابعاً: -اعتماد مخططات قصيرة ومتوسعة وبعيدة المدى للمدن والمحليات، والتي من الواجب أن تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية والحكم الذاتي والإمكانيات والصلاحيات والسلطات والموارد المادية والبشرية العالية الكفاءة. ومن المسلم به أن هذه المخططات يجب أن يتم تفعيلها وتنفيذها على مراحل متكاملة زمانا ومكانا، وأن يلتزم بها الكافة الكبير قبل الصغير، والحاكم قبل المحكوم. وتعتمد هذه المخططات على المنطلقات والأسس العلمية المعمول بها في كافة الدول والمدن المتقدمة ومنها:

١. توفير شبكات ووسائل مريحة وذات كفاءة عالية للنقل الحضري والإقليمي والقومي سواء البرية أو النهرية أو البحرية أوالجوية من أجل ربط كافة التجمعات العمرانية والأحياء وذلك سواء بمترو الاتفاق أو القطار السريع المرفوعة أو القطارات فائقة السرعة أو الترام السطحي.
٢. الإقلاع عن إنشاء مدن جديدة مرتبطة ربطا وثيقا بشبكات الطرق والمواصلات وقريبة من المدن الأم والتى يتم ربطها بها بشبكات نقل سريعة، مما يؤدي مآلا إلى مضاعفة التكدس والازدحام في المدن الأم، مع ضرورة تحقيق الهدف المبتغي من إنشاء المدن الجديدة لإعادة توزيع السكان وخلق مناطق جذب مستقرة متكاملة بخدماتها ومرافقها الأساسية والكافية، ومستقلة ومفطومة عن المدينة الأم!!.
٣. الالتزام بمواقع مختلفة ذوات كثافات سكانية متنوعة وكثافات إسكانية مختلفة، فمناطق الفيلات لا تبني فيها أبراج سكانية أو مكتبية. وهكذا الأمر بالنسبة لنوعيات وأشكال مختلف الأنشطة والأستخدامات.
٤. الالتزام بمواقع الصناعة والزراعة والخدمات والإسكان وألا يتم الترخيص بأي أنشطة خارج المناطق المخصصة لكل استعمال ولكل نشاط وبالمواصفات المحددة له وذلك تحقيقا لمنع التلوث والضوضاء وتوفير السلامة والأمان والراحة، وتجنب الخلط والاشتباك بين الاستعمالات المختلفة المتطلبات والمواصفات والأهداف وكذلك شبكات الطرق والنقل اللازمة لحيويتها.
٥. تحديد الاشتراطات البنائيه لكل منطقة ولكل حي ومدينة يتم فيها الالتزام بالارتفاعات والكثافات البنائية وبالنسبة القصوى لاستغلال السطح في كل قطعة وذلك السماح بتوفير المناطق الخضراء وتخلل التهوية والرياح للكتل السكنية. ان اقتباس أو استنساخ مفردات عمارة الأجداد افلاس مهنى.
٦. عدم السماح أو الترخيص بأي أنشطة دون توفير وتنفيذ مواقف السيارات الخاصة بها سواء كانت سكنية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، وكذلك شبكات الطرق والمواصلات اللازمة لوجودها وحيويتها.
٧. الترخيص بفتح المحلات والأنشطة التجارية في المناطق المخصصة لها فقط، مع عدم الترخيص بالمراكز التجارية والإدارية والمطاعم وأماكن الترفيه والترويح وغيرها من الأنشطة الجاذبة للحركة على الطرق ووسائل النقل والمواصلات وكذلك انتظار السيارات بدون توفير أماكن انتظارلازمة لسيارات الرواد والعاملين فيها. ويكون عدد الأماكن مرتبط بمساحات الأنشطة حسب القواعد واللوائح المعروفة والمطبقة في العالم.
٨. الاهتمام الخاص بالارتقاء بمناطق وسط المدن القديمة (وليس فقط العشوائيات والغير قانونية ابتداءا) والتي تعاني من التدهور والتكدس والتحلل وانهيار البنية التحتية، وسوء حالة المباني، واختناق

الشوارع، وعدم تحملها النقل الكثيف والثقيل ونقص أو قصور المرافق والخدمات الاجتماعية والكثافة العالية للبناء والإسكان، واختلاط وتعارض الأنشطة والاستعمالات، ونقص الفراغات المفتوحة، برغم أوضاعها القانونية المستقرة، و غناها بالمباني التاريخية والأثرية والأحياء الزاخرة بعبق التاريخ، والغنية بذاكرة الأمة وذكريات الأيام. ويحتاج الأمر إلى جهود خاصة للتطوير والارتقاء بهذه المناطق ذوات الكثافات السكانية المرتفعة، مع إجراء التنمية الواجبة بالتكامل مع جراحات التجميل الدقيقة والواعية، من أجل الحفاظ على ثرواتها الثقافية وذاكرتها الحضارية من الضياع والتحلل والانهيار. ويستوجب الأمر منع حركة النقل الكثيف فيها وتحويل بعض شوارعها الضيقة ومناطقها الفريدة إلى مناطق للمشاة، كما تم في القاهرة الفاطمية، مع إزالة جميع أسباب ومسببات التشوه والتشويه والتلوث البصري والسمعي والجوي والحضاري والأخلاقي.

٩. إنشاء مواقف انتظار للسيارات وشبكات للنقل العام لخدمة مناطق وسط المدن وتحويل بعض إحيائها المكتظه إلي مناطق مشاة مع خلخلة الكثافة السكانية العالية، و منع هدم المباني والمناطق ذات القيمة الحضارية أو التاريخية أو الفنية المتميزة حضاريا أو معمارياً أو فنياً أو جمالياً. ويستلزم الأمر العناية بالتنسيق الموقعي، وزراعة الأشجار والشجيرات والمسطحات الخضراء والإضاءة المناسبة ليلاً، مع تزويدها بعناصر التجميل والتنسيق والجذب البصري من نافورات وأرضيات وعلامات وأثاث ومظلات وخدمات ترويحية وترفيهية مكملة لها، مع تنفيذ مشروعات لمسارات سياحية للمشاة في هذه المناطق لتعريف السكان والزوار بتاريخها وذاكرتها الحضارية الثرية. أن المدينة كتاب مفتوح ومرآة صادقة لشخصية المكان وحضارة الأنسان!!

التخطيط والتصميم الحضري وفراغات الساحات والطرقات

ان الفراغات الحضرية من ساحات وميادين وطرق و حارات وأحياء وممرات، هى المحتوي العام الخارجي اللاملموس للتجمعات العمرانية، وهى كغرف المعيشة فى المسكن، وكذلك الفراغات الخاصة الداخلية التي تحتويها الكتل والمباني من غرف ومناور ومداخل وصالات، وهي المحتوي الداخلي اللاملموس، يتم التخطيط لها وتصميم الكتل والمباني الحاوية لها بغرض الانتفاع منها والإيواء إليها والسكن فيها والاحتماء بها، ومن أجل إرساء وتحقيق الأمن والسلام والبحث عن الأمان والاطمئنان، والسعي لتحقيق الذات الإنسانية فيها وحولها، والتمكن من توفير السلام والسعادة والسكينة وراحة البال. وإذا لم تتحقق للإنسان هذه الغايات في الفراغات اللا ملموسة داخلية كانت أو خارجية مع وفائها لهذه الاحتياجات والمطامح الإنسانية المبدئية السبع التي أكد عليها مالسلو في نظرياته أوجيديس في رؤاه عن الفراغات الاجتماعية والنفسية الأساسية لحياة أو نشاط الإنسان، ينهار الهدف والمبتغى من البناء ومن تجمع الإنسان في مستوطنات أو مدن أو تجمعات عمرانية أيا كانت، وأينما كانت!

من هنا فإن الفراغات الخارجية للمدينة المتمثلة في الميادين والطرقات هي الوعاء المرئي المعروف لنشاط وحركة وتفاعل الإنسان ولرصد وقراءة وفهم السلوك الإنساني الحضاري، سواء الملتزم والمنتظم والمنتمي، أو غير الحضاري والمنفلت والمتقلب. والسلوك السلبي المتحدي يشمل المتسيب، والمستغل، والمعتدي، والهمجي،

والرافض، والخارج، والمتحدي، واللاأخلاقي، والظالم والعشوائي، والمفتري والشرس والمتواكل، والشارد، والبدائي. وكل هذه الأنماط السلوكية تتحدي بصلف على الحضرية، وتعتدي بسفور على المدنية، وتنفي وجود الحضارة وتتنافى مع مبادئ التحضر وأسس التمدن والأخلاق، ذلك أن الحضرية نظام وانتظام، والتزام وانتماء، وعطاء وولاء، وإنجاز ووفاء، وهي معقل الحضارات وباديها ومطلقها ومحييها ومشعل جذوتها وراعيها، وهي أيضا مصدر أفولها ومغرب معانيها.

أن أحوال شبكات الطرق والمواصلات في المدينة المصرية، وكما هو الحال فى بعض المدن العربية، تتحدي الحضرية وتتصادم مع المدنية في مواطن عدة، ومواقع شتي، وفي أشكال جديدة غريبة، وأنماط فريدة شاذة، وهذه بعض المظاهر واللمحات للوضع الراهن والتي يلزم إصلاحها وتجنبها ومواجهة سلبياتها:

١- تنفيذ عروض الشوارع والطرقات بالمخالفة للمعايير والأسس.
٢- عدم احترام خطوط التنظيم في تخطيط وتشييد المباني.
٣- عدم تنفيذ عروض حارات وعروض الأرصفة حسب الأبعاد القياسية.
٤- عدم احترام دخول التقاطعات وترك مساحات للرؤيا الأفقية لتحقيق الأمان والسلامة.
٥- عدم الالتزام باستعمالات الأراضي المحددة في التخطيط وخلطها فيتم إنشاء أنشطة مخالفة لأمن وسلامة المناطق السكنية وملوثة بصريا وسمعيا وبيئيا للبيئة ومسببة لزيادة كثافة المرور والاختناقات.
٦- عدم تنفيذ رصف الشوارع والأرصفة حسب المواصفات بمواد تتحمل أحمال المرور وتأثيرالأمطار علي مدي العام مما يتسبب في كثير من المطبات وسوء حالة الطريق.
٧- عدم التنفيذ لأغطية شبكات الصرف الصحي والمياه حسب المواصفات مما يعيق الحركة على الطريق، وكذلك عدم التنفيذ الجيد لشنايش وبلاعات صرف الأمطار أو إغفالها تماما، فهو يتسبب فى غرق الشوارع وتوقف المرور، وقد يلجأ البعض الي سرقة الأغطية مما يسبب حوادث السيارات.
٨- عدم تنفيذ شبكات وحنفيات إطفاء الحريق في الطرق والمباني.
٩- عدم استواء الأرصفة وصعوبة السير عليها لتأمين حركة سالمة للمشاه خاصة بالنسبة للسيدات وكبار السن والأطفال. وتلاحظ خلال العقدين الماضيين تدخل أصحاب العقارات في تشكيل الأرصفة -- وهي ملك عام-- وتغيير مناسيبها ومستوياتها وشكلها بما يناسب مصالح ونفع المحلات والمباني والجراچات الواقعة أسفلها، وذلك دون إذن من السلطات المختصة مما يسبب معاناة ومخاطر للمارة.
١٠- عدم تنفيذ ميول مناسبة في بردورات الأرصفة لاستخدام المعوقين للأرصفة عند التقاطعات.
١١- فوضى تنفيذ ووضع أعمدة الإنارة والإشارة والإعلانات واليفط الإعلامية والإرشادات في الرصيف الواحدة مع عدم ترك مسافة كافية لسير المشاة.
١٢- تحدى النظام باتباع الأولوية في المرور والعبور لسائق السيارة، وليس للمشاة بخلاف قواعد المرور المعروفة.
١٣- عدم احترام السرعات المقررة داخل المدينة أو خارجها من الكافة سواء من العام أو الخاص، الكبير أو الصغير، وللأسف فإن سيارات الشرطة والسلطات سباقة في المخالفة.
١٤- عدم احترام قواعد المرور والسلوك اللاأخلاقي في القيادة والعبور والتوقف.

١٥- استخدام الأرصفة كمواقف للسيارات مما يجبر المشاة على استخدام نهر الطريق والتعرض للمخاطر، وكذلك عدم تنفيذ مواقف انتظار في العقارات بل تحويل المنفذ فيها إلى أنشطة مختلفة.

١٦- عدم وجود وسائل نقل ومواصلات عامة كافية وذات كفاءة عالية للنقل الجماعي، بخلاف مثلا الأحياء التي يخدمها المترو في القاهرة الكبرى.

١٧- سوء استخدام حارات الحركة للطريق كمواقف لانتظار السيارات في صف أو أكثر مما يعيق حركة وانسياب المرور. وهكذا يستخدم الفراغ العام المخصص لفائدة السكان لمصلحة عدد محدود من الخاصة (ملاك السيارات).

١٨- مخالفة قوانين تقسيم الأراضي من حيث الكثافات والفراغات والمساحات المفتوحة وعروض الشوارع وتخصيص المساحات اللازمة للخدمات الاجتماعية والمرافق والأنشطة العامة والتشجير وانتظار السيارات.

التخطيط العمراني وشبكات الطرق والنقل والمواصلات

شبكات الطرق والنقل والمواصلات هي ركيزة التخطيط العمراني للتجمعات البشرية. وشكل المدينة وطابعها التخطيطي يعكس شكل شبكات الطرق والمواصلات، فهو كيان عضوي متكامل. إن شكل المدينة قد يكون شبكي أو دائري أو شريطي أو اشعاعي أو نجمي بناء على شكل شبكة طرقها الرباعية أو الشبكية أو الشريطية أو الاشعاعية أو الدائرية سواء بسواء. وشبكات الطرق متدرجة في ترتيب تصاعدي من الأصغر الي الأكبر! فالطريق الأصغر هو الحارة وهي مخصصة للمشاة ثم الشارع السكني Minor Street الذي يخدم مجموعة محدودة من المباني والاستعمالات، سكنية كانت أو ادارية أو تجارية أو صناعية، مكون من حارتين وسعته حوالي ٦٠٠ سيارة/ الساعة. ويتدرج الطريق في عرضه وسعته وكثافة الحركة فيه من الأصغر الي الأكبر الي شارع رئيسي Major Street يخدم طريق شرياني Artery مجمع للطرق الأصغر عرضا وسعة، وهكذا الشوارع الأصغر حتى نصل الي الطريق المحوري والطريق السريع Expressway الذي يربط المدن والتجمعات العمرانية الكبيرة، وقد يصل عدد حارته إلى أربع أو خمس حارات وسرعة الحركة فيه أكبر وسعته أعلي (٢٠٠٠ سيارة / ساعة / حارة). ولا يسمح لأي حركة عرضية أو جانبية أن تصب فيه مباشرة، ويتم فصل الحركات العمودية أو الجانبية على مستويات. وكلما زادت سرعة وسعة الطريق كلما زاد عرض الحارة. ولا شك أن السماح بدخول سيارات مباشرة من النسيج العمراني المجاور الي الطريق السريع يقلل من كفاءته ويهبط بدرجته مباشرة إلى درجة شارع رئيسي وينتفي دوره كطريق سريع.

ان وسائل الحركة سواء بالقدمين (مشاة) بسرعة بطيئة (٥كم/ساعة)، أو دراجة (١٥ كم/ساعة)، أو سيارة (٦٠-١٠٠ كم/ساعة) أو سيارة نقل أو غيرها تتحرك على شبكات النقل البرية كما تتحرك القطارات بأنواعها المختلفة على الطرق الحديدية. وهناك طرق بحرية أو نهرية للسفن وطرق جوية للطائرات لها شبكاتها ودرجاتها وسعاتها ومواصفتها التقنية الخاصة بها كما هو الحال في الطرق البرية.ويتشابه هذا النظام مع فروع الأشجار والأوعية الدموية المتسلسلة في شكلها وأدائها من الأصغر الي الأكبر، فشبكات الطرق والمواصلات تتبع نفس النظام المتسلسل تصاعديا. ولا يمكن للشريان الصغير أن تمر به كمية من الدماء أكبر من سعة قطره

والا تعرض للانفجار. وهكذا بالنسبة لكافة الشبكات سواء للطرق أو المياه أو الصرف أو الكهرباء أو الغاز. وليس غريبا إذن أن تتوقف حركة مرور السيارات في الطرقات إذا زادت أعداد السيارات عن سعة وكفاءة الحارات المكونة لها. فكيف يتأتي لطريق من حارتين مصمم لتمكين حركة ١٢٠٠ مركبة/ ساعة بسرعة ٦٠ كم/ساعة ان يتسع لحركة ٢٠٠٠ مركبة في الساعة والبديهي إذن أن تكون الحركة بطيئة أو تتوقف تماما. ولابد والأمر كدلك أن تتم دراسة منشأ ومصب الحركة على الطرقات Origin/Destination وتصميم كثافة وعدد وعرض ومواصفات الطرق التي تخدم الحركات الناشئة من المنشأ (البداية) أو النهاية أو العكس.

ومن البديهي أن تعاني شبكات الطريق بمختلف أنواعها من أزمات التكدس بل شلل الحركة عليها بسبب زيادة عدد المركبات عليها عن السعة المخططة لها، بالإضافة إلى عوامل أخري مثل سلوك السائقين وعشوائية الحركة ونقاط الدخول والخروج والتوقف. وكذلك عدم الالتزام بالإرشادات وسوء حالة الطقس وحالة الطرق الانشائية والرصف وعرض الحارات والحركات المتعارضة أو المخترقة وغيرها. ولمواجهة التكدس المروري قامت الصين مؤخرا بتحديد سعات الطرق والشوارع في المدن الكبري وعدم تسجيل سيارات جديدة فيها وعدم دخول السيارات الى الشوارع الختنقة بالحركة عليها!

ومن حيث أن هذه هي الحقائق والأسباب العلمية والهندسية المقررة والمتبعة في تخطيط المدن وشبكاتها وبنياتها الأساسية، فانه بدون شبكات ذات كفاءة عالية ودرجات ونوعيات وسعات متدرجة ومتناسقة ومتكاملة لا يوجد نسيج حضري كفء أو كيان عمراني فعال، أو تفاعل وتكامل للمجتمع العمراني وأفراده مؤثر أو هادف أو مفيد. ذلك بأنه بصلاح الأنظمة الحضرية من نسيج وشبكات طرق ونقل ومواصلات يصح الجسد والكيان العمراني كله وبفساده يفسد ويتحلل وينهار، كما هو الحال في جسم الانسان. ولا حياة لكافة استعمالات واستخدامات الأراضي والأنشطة الانسانية المختلفة من سكنية أو تجارية أو ادارية أو اجتماعية أوصناعية أو ثقافية أو ترفيهية أو ترويحية أو خدمية أو سياحية بدون شبكات الطرق والنقل والمرافق ذوات الكفاءة والسعة والفاعلية والنوعية المطلوبة حسب المعايير والقواعد العلمية المقررة. ولا فائدة إذن ولا نفع ولا جدوى من الحلول المؤقتة أو المشروعات المرحلية الوقتية من أنفاق وكباري علوية أو مترو أنفاق أو طرق دائرية طالما أنه لا يوجد تخطيط عمراني متكامل وفعال، وبدون شبكات طرق ونقل ومواصلات فاعلة وهادفة ومصممة حسب الأصول والقواعد العلمية المقررة. وبالتأكيد إن فشل وتردي المدينة وقصورها في تحقيق غايات التحضر والمدنية والنمو الصحيح المأمول يؤدي إلى تدهورها واضمحلالها وإصابتها بالتكدس والتحلل والعشوائيات والإضافات الهامشية والأمراض الحضرية Urbanitis، وذلك نظرا لقصور وتدهور شبكاتها وأنظمتها، كما هو الحال في مدننا الكبرى ومثيلاتها شرقا وغربا.

أن الأوضاع الحرجة الحالية للبنيان والعمران وشبكات الطرق والنقل وما يعتريها من فوضى وانهيار، ومن اختناق وتردي، ومن انفلات وفساد، ومن تلويث ودمار، ومن أنانية وإسفاف، وما تشهده من أحداث وحوادث، وما تعانيه من ابتزاز واستغلال، وفضائح وأفعال، ما هي الا نتاج طبيعي للمخالفات والأزمات، والمصاعب والتحديات لقواعد وأسس التحضر والتمدن، والسلوك والأداء السوي. أن لدينا من القوانين الكثير الواجبة التنفيذ والتفعيل، فالقانون كحاجز الطريق لا قيمة له أن لم يتم حراسته والسهر على تشغيله وتفعيله. ان الأمر يحتاج التزام من الحاكم والمحكوم. بالقوانين، والتقيد الأمين من المواطنين بنص وروح القانون، سواء في وجود أو غياب المسئولين. ولابد إذن من تعظيم التأثيم للمخالفين ومن تجريم المتعدين.

إن اعتماد إنشاء عاصمة جديدة لمصر جديدة يواكب تحديات ووعود القرن الواحد والعشرين قد أصبح أمرا حالا وعاجلا ولا مناص منه ولا بديل عنه، فلا جدوى ولا نفع من الحلول الوقتية ومزيد من الأنفاق والكباري فالأمراض الحضرية الحالية لا حلول لها ولا شفاء منها إلا بحلول جريئة ومبتكرة. ولا بد من إعمال الرؤى وتحقيق الأحلام، فالأحلام الكبرى تطالب برؤى وأعمال كبري، غير عادية وغير تقليدية، من أجل الحفاظ على أمان وتأمين واستقرار واستمرار الأوطان، ولهدف تلبية أمال الإنسان، كل الإنسان، وكل إنسان. ومن الضروري إذا اتفقنا أن نعزم الأمور أن نجدد العهد لدولة تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد، تنشر السلام وتحقق الأحلام وتلبي الآمال. ولابد، والأمر كذلك، من إعمال وتفعيل التغيير الواجب في الأطر السياسية والتشريعية والقانونية والعمرانية والتنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، دونما إبطاء أو تحوير أو تدوير أو تأجيل. وعلى الله قصد السبيل...

٢٠١١/١/١١

٢.٧ تحديات الموقف العمراني

يستند الوجود العمراني والكيان الحضري إلى مجموعات متكاملة من الأنظمة والأطر البيئية والحضارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحكم وتوجه الاستقرار البشرى والكيان الاجتماعي والرؤى الإنسانية. وتخدم هذه المنظومة المتناسقة شبكات متنوعة من البنية الأساسية التحتية والفوقية، ووسائل وإمكانات وطاقات مختلفة ومتنوعة، تعينها على التواجد والفاعلية والاستمرار والتطور.

إن الحضرية والتحضر نظام وانتظام والتزام وانتماء، ذلك إن الكيان العمراني والوجود الحضري يحيا ويزدهر، وينمو وينتشر، في حيوية وكفاءة في إطار المنطلقات المدنية والحضارية والثقافية التي يدفعها ويحركها التزام السكان، جماعات وأفراد، باحترام الأطر والأنظمة، مع الالتزام بالولاء والوفاء والانتماء والعطاء، للمكان ولحب الأوطان، بقدر حرصها على الحفاظ على حماية والارتقاء بالإنجازات الملموسة واللاملموسة للإنسان في الماضي والحاضر والمستقبل. ويتساوى الجميع في هذا الالتزام واحترام وصون الأطر القانونية والاجتماعية والثقافية والحضارية دونما تفرقة أو تمييز بسبب اللون أو الشكل أو النوع أو المنشأ أو الثروة أو الموقع أو الجاه أو السلطان.

ونشاهد هذه المنطلقات الأساسية والركائز الجوهرية للكيان العمراني والوجود الحضري وقد تألقت وازدهرت، ونمت وارتقت، في مدن العالم المتقدم والمتحضر شرقا أو غربا، وكذلك في بعض بلدان العالم النامي في آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا وحديثا في بعض دول الخليج. وعلى النقيض فإن المرء يتحسر على الواقع المرير والموقف الحضاري الخطير والأوضاع الحضرية المتردية في معظم مدن العالم النامي، والتي غابت عنها، أو تقلصت فيها، منظومة هذه الأطر والمنطلقات لأسباب كثيرة، رغم أن بعضها يتباهى بتراثها الحضاري العتيد، وتفخر بتاريخها التليد، وتفاخر بإنجازات الأجداد التي تنكر لها الأحفاد (؟!)، سواء المعمارية أو العمرانية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الروحانية أو الأخلاقية. ويتمثل هذا الموقف الصعب والوضع المتردي في أحوال العمران في مصر، خاصة في المدن التاريخية مثل القاهرة الكبرى أو الإسكندرية الكبرى. ذلك أن الإصرار على التحدي المستمر، والتغاضي المتعمد، لمنظومة الأطر الحضارية والنظم العمرانية المتكاملة، مع غياب أو إهمال أو التأخير في اعتماد والتنفيذ بأمانه لمخططات مستقبليه هادفه ومتكاملة لهذه المدن، سواء قصيرة أو متوسطة أو بعيده المدى، قد أدى، إلى استمرار تفاقم وتداعى الموقف الحضري واستفحال أزمة العمران الخطيرة، وانتشار التحلل المدني المحذر والكيان الحضاري المنذر!

ويشاهد المراقب المحايد بأسى ويأس هذه الظواهر المنتشرة والدلالات البليغة لهذا التردي في أي مكان وكل مكان في النسيج العمراني الأخطبوطي، والنمو العشوائي المنفلت، الذي انتشر كالسرطان في كافة الأرجاء وأغلب الأحياء، خاصة القديمة منها، أو في مراكز المدن، وعلى طول محاور العمران وعلى الأطراف والهوامش-- ملتهما الأراضي الزراعية المحدودة والغنية والتي يصعب إيجاد البديل عنها. وتظهر لنا بجلاء فوضى العمران شكلا وموضوعا، وأفقيا ورأسيا، وكما ونوعا التي تكشفها الأزمات الخطيرة للأعراض والأمراض العمرانية المتفشية والعلل الحضارية المستفحلة والتي يجدر أن نلوم أنفسنا عليها قبل أن نلوم زماننا:

* إلام الشكوى إذن من أزمة السكان والإسكان وانتشار العشوائيات وتحدي قوانين التخطيط والبناء، وقد سمحنا لها ابتداء بالوجود والانتشار، ولم نطرح حلولا جذرية أو بدائل عملية؟!

* إلام التذمر من الازدحام والتكدس، وقد تسببنا فيه بغياب التخطيط والتطبيق، وقد تقاعسنا عن تنفيذ شبكات متكاملة للطرق والنقل والمرور والحركة؟!

* إلام الضيق من أزمة انتظار السيارات والازدحام المتأزم في الطرق والميادين والشوارع وإعاقتها لحركة وسيولة المرور، وقد غاب عنا إنشاء مواقف للسيارات وإلزام أصحاب العقارات والشركات والمؤسسات التجارية والإدارية والصناعية بإنشاء مواقف مناسبه للسكان والزوار والمترددين عليها ؟!

* إلام الشكوى من التلوث البيئي والاحتباس الحراري ومخاطر السحابة السوداء، وقد سمحنا بالاستخدام المكثف للسيارات وزيادة الانبعاثات الغازية الضارة ويسرنا إنشاء التجمعات الصناعية لكي تضر الانبعاثات الصادرة عنها بصحة الإنسان؟!

* إلام التبرم من اختناق وتكدس الطرقات والساحات وقصور شبكات البنية الأساسية، وقد سمحنا بإصدار تراخيص البناء للأبراج الشاهقة والتجمعات العمرانية عظيمة الكثافة دون إنشاء شبكات الطرق والمرافق والخدمات الاجتماعية (صحية واجتماعية وثقافية وإدارية) والمواقف الضرورية لوجودها؟!

إن التحديات المتعاظمة للموقف العمراني، والتي ألمحنا إليها بإيجاز، قد ساهمت في انفصام السكان عن المكان، وعللت اللاإنتماء، وضاعفت من الشكوى من ضياع الأمل وغياب الولاء! أن لها الكثير من المظاهر ولها العديد من الدلالات المحيرة، الموضحة فيما بعد، التي تسأل، وتساءل بإلحاح، كيف سمحنا للموقف أن ينزلق إلى هذا القاع العميق أو أن تتدهور الأحوال الحضارية لهذا المستوى السحيق:

١ـ على المستوى الإقليمي يمثل التحدي الكبير المتمثل في التهام الأراضي الزراعية واستخدامها لأجل الانتشار الأخطبوطي للتجمعات العمرانية ظاهرة خطيرة ومنذرة بأوخم العواقب، مع علمنا بانحسار الرقعة الزراعية في بلد زراعي مع تعاظم احتياجات الغذاء اللازم للأعداد المتزايدة للانفجار السكاني. ويستمر هذا الغزو الماحق يوميا رغم التجريم في القوانين وتصريحات المسئولين!

لقد أصبحت هذه الأزمة القومية الناتجة من وجود وانتشار العشوائيات هي الأخطر حاليا، فهي تمثل ليس فقط تمردا على أطر وأنظمة عمران والتحضر، واستفحالها في غفلة من القانون، بل أنها تمثل ظاهرة قومية خطيرة، من حيث الأبعاد البيئية والاجتماعية والحضارية. أن العشوائيات تستوعب أكثر من ثلث عدد سكان الحضر يتزاحمون في تجمعات بشرية متردية، وتعتبر بؤرا متدهورة للجريمة والمرض والفقر والأميه واللاإنتماء والتحلل الاجتماعي والانحلال الأخلاقي والفوضى العارمة وغياب الأمن وضياع الأمان وتحدى القانون وانتهاك الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك فان هذه التجمعات العشوائية الخطيرة أصبحت مصدرا منذرا للتلوث البيئي والحضري والأخلاقي والإنساني، وهي امتهان لكرامة الإنسان!

٢-على مستوى النسيج الحضري فان تحدى قوانين التخطيط العمراني والبناء (قانون البناء الموحد الأن) يتمثل في سماح الإدارة المحلية باستمرار هدم الفيلات والقصور المتميزة تراثيا ومعماريا وحضاريا، مع التيسير في إصدار تراخيص بناء الأبراج السكنية الشاهقة على شوارع ضيقة، بالمخالفة للقانون من حيث الارتفاع أو الكثافة أو الردود، وبدون توفير احتياجاتها اللازمة من مواقف للسيارات أو خدمات أو مرافق أو حدائق أو إيجاد الفراغات العامة المفتوحة اللازمة لحركة الشمس والهواء والترويح.

٣- قيام الملاك والمهندسين والمقاولين بالاستخدام الفوضوي والهوائي الغير منضبط والغير مسئول للألوان والأشكال والطرز والتشكيلات والتكوينات والمواد، وذلك بدون ضوابط أو أطر أو لوائح تنظيمية للهويه المدنية والطابع المعماري والحضري والفني. وينعكس ذلك سلبا على الشكل الحضري والهوية الحضارية والطابع الجمالي والصورة البصرية للمدينة. وقديما أكد المخطط الشهير إليل سارينين: " أرنى مدينتك وسأدلك على الأهداف الحضارية لسكانها."

٤- لقد أدى تشجيع الدولة للاستثمار إلى قيام المستثمرين والملاك والمستأجرين بالاستغلال الأناني والاستخدام الجشع للتيسيرات الواردة في القانون من أجل تحقيق مآرب متنوعة، ومكاسب ضخمة بالمخالفة للضوابط واللوائح الواردة في قوانين أخرى. فتحت مظلة هذا القانون تم الترخيص بإنشاء فنادق وأبراج ومستشفيات وبنوك وجامعات ومدارس وتجمعات إدارية ومولات ومطاعم وكافيتريات ونوادي وغيرها منتهكة ببنائها وتشغيلها قوانين التخطيط واستخدامات الأرض والكثافات والارتفاعات، وبدون إنشاء مواقف لسيارات العاملين بها أو مستخدميها أو المترددين عليها، أو توفير الخدمات والمرافق اللازمة لها. وتوابع هذا المارد الاستثماري المنطلق هي أن أغلب الناس يتجرأ ثم يفعل ويقول ويسلك ما بدى له دون ضوابط أو حدود، أو رقابة أو قيود! وتسببت حركة العمران المنطلق إلى زيادة أعداد السيارات بالملايين، تتزاحم يوميا على شبكات الطرق، مما يؤدى إلى تكدس حركة المرور واختناق الشوارع بسبب السيارات المتوقفة فيها في صفين أو أكثر، خاصة في مراكز الأنشطة الحضارية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أصر الكثير من المؤسسات والورش والمحلات الاستثمارية وسلاسل المطاعم والكافيتريات على استغلال شبه كامل للأرصفة المجاورة لها لصالح أنشطتها، مع إجبار المشاة على استخدام أنهار الطرق، معرضين بذلك حياتهم للخطر (حوالي ٢٠٠٠٠٠ إصابة سنويا). لقد استشرى الجشع وتم فرض الأمر الواقع باستغلال الحق العام والعمل العام من اجل تحقيق المنفعة والمصلحة الخاصة دون رادع أو ضابط!

٥- رغم إنشاء وزارة البيئة وإصدار قانون البيئة منذ ربع قرن، وتعاظم الاهتمام العالمي بالحفاظ على البيئة والحد من الاحتباس الحراري المهدد لحياه الإنسان والحيوان والنبات مع تفعيل بروتوكول كيوتو للحد من الانبعاثات الغازية (مصر ضمن الدول الموقعة عليه)، فان هناك شبه عداء للخضرة والأشجار في مصر التي تهيمن الصحراء على ٩٥% من مساحتها، ويتصاعد التلوث وينتشر الضرر مع تضاعف عدد السيارات والمصانع، دون الاهتمام بزيادة المسطحات الخضراء أو الحد من الانبعاثات الغازية الضارة ؟!

إن ظاهرة قطع الأشجار وإهمال المسطحات الخضراء متفشية في كافة الأرجاء العمرانية، مع استغلالها بمعرفة بعض المؤسسات والأفراد للمصالح العامة والخاصة. وعلى سبيل المثال، فقد تم تخصيص أكثر من ثلث الحديقة الدولية بمدخل الإسكندرية الجنوبي للاستخدامات التجارية والاستثمارية. وفي الشريط الأخضر المقابل

للحديقة الدولية من الجهة الغربية عبر الطريق الرئيسي لمدخل المدينة (٣٠٠ فدان تقريبا) تم السماح بإنشاء مولات وتجمع سكنى فاخر ومستشفى ومنشآت أخرى، بالرغم من أن التخطيط العام لمدخل المدينة كان ينص على خلق المدخل الجنوبي كبوابة خضراء يحفها شريطين من الحدائق شرقا وغربا؟! وهكذا هو التوجه الغالب في مختلف الحدائق العامة التي يتم استقطاع واستغلال أجزاء منها للاستخدامات والمنشآت العامة والخاصة، وبذلك تدنى نصيب الفرد من المسطحات الخضراء إلى نصف المعدلات المعروفة منذ عقدين، رغم تضاعف عدد السكان حاليا إلى حوالي ٨٠ مليون نسمه.

٦- برغم الشكوى المتصاعدة للسكان من ازدياد التلوث البيئي (السحابة السوداء) أو تلوث الأرض (أكوام القمامة والاستخدام السيء للأرض) أو تلوث المياه (الأنهار والبحيرات والبحار)، فإن أنواع أخرى من التلوث قد انتشرت وتفشت وتكاثرت وعمت، كما نشاهد في دلالاتها السلبية، مثل التلوث البصري والأخلاقي والثقافي والاجتماعي، بالإضافة إلى التلوث الصوتي (الضوضاء الناتجة عن آلات تنبيه السيارات والموتوسيكلات وآلات تكبير الصوت). ولقد انتشرت علامات ودلالات التلوث البصري من الإعلانات والألوان والأشكال واللوحات المضيئة واليفط وتذبذب خط السماء وتلوث أسطح المباني من الإعلانات وغابات الدشات والأنتنات وأبراج الاتصالات والأجهزة الميكانيكية ومقالب القمامة وغيرها. وتمثل أنواع التلوث هذه مظاهر خطيرة للتدهور الحضاري والتحدي العمراني.

٧- يتواكب مع التحديات السالفة عجز شبكات الطرق وأنظمة ووسائل النقل والحركة وشبكات المرافق عن مواجهة احتياجات الانفجار السكاني وتلبيه متطلبات الزيادة السكانية في المدن وعلى مستوى الوطن، والتي تتمشى مع تضاعف الاحتياجات وتأجج الطموحات وتصاعد المتطلبات، بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة معدل التضخم. إن هناك ملايين السيارات التي تتزاحم على شبكات الطرق العاجزة عن استيعاب حركه المرور الناشئة عنها، وأصبحت ساعات الذروة مستمرة نهارا وليلا، ومتكررة طوال أيام الأسبوع. وعلى الرغم من مضاعفة الغرامات وتجريم المخالفات في قانون المرور الجديد، إلا أن عدد المخالفات في ازدياد مستمر، وليس هناك من رادع! وأصبحت أزمة المرور المتردية وحوادث الطرقات المتصاعدة هي الأمر الواقع، ويقبلها السكان ضمن المسلمات بلا حول ولا قوة! ومن أسف أنه لم يفلح إنشاء الطرق الدائرية أو الأنفاق التحتية أو الكباري العلوية في استيعاب الحركة المتصاعدة، أو كبح جماح المارد المنطلق! ولن يجدي إنشاء المزيد من الطرق الدائرية أو الأنفاق في حل الأزمة ومواجهة التحدي، طالما أن العاصمة بمركزيتها منهكه بأنشطة واحتياجات ملايين المترددين عليها يوميا، وأن التجمعات العمرانية الجديدة الدائرة في فلك العاصمة تضاعف من الأحمال والأعداد وأزمات العمران. وأمست أوضاع العمران تدور في دائرة مفرغة، وليس هناك من اختراق شاف لها. ومن الواضح أن شبكات النقل العام غير قادره على تحمل الأحمال الجديدة وتلبيه متطلبات الانتقال ملايين المواطنين يوميا، مهما عملنا على إنشاء خطوط إضافية للمترو على محاور مختلفة تلتهم عشرات المليارات من الأنفاق العام، دونما جدوى! وهل هناك من أمل في عاصمة جديدة لمصر جديدة؟

٨- إن قيام بعض المؤسسات والأندية بالاستخدام الخاص لأجزاء من ضفتي نهر النيل، مع السماح لها بردم مساحات من مجرى النهر لصالحها، يحرم السكان من الاستخدام الترويحي لهذه الرئة الطبيعية للواجهة النهرية الفريدة من أجل إتاحة أسباب الترويح والراحة والاستمتاع للمسطحات المائية. ولقد قامت السطات المحلية بالسماح بإنشاء شواطئ خاصه لبعض الأندية والمؤسسات العامة على شريط من الواجهة البحرية لمدينة

الإسكندرية، مما أدى إلى حرمان السكان والمصطافين من استخدام الحق العام لها في الواجهة البحرية والشواطئ، كما نص القانون. بالإضافة إلى هذا فقد تم السماح بردم أجزاء من بحيرة مريوط لاستخدام بعض المؤسسات والهيئات لها وكذلك السماح بإلقاء بعض المخلفات الصلبة والسائلة في البحيرة، مما أدى إلى ازدياد معدلات تلوثها خاصة، بالمعادن الثقيلة مثل الرصاص والزئبق والكادميوم، مما يمثل تهديدا للثروة السمكية وحياة الإنسان ويعتبر تلويثا خطيرا للبيئة. وتمثل هذه الظواهر استمرارا للتدهور العمراني بيئيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

٩- إن السلوك الرافض والتحدي الصارخ للقانون والنظام العام من قبل المواطنين، جماعات وأفراد، أصبح أمرا معتادا وظاهرة مألوفة للخروج على الأطر وتحدى اللوائح والضوابط القانونية والقيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية. إن تفشى هذه الظاهرة يمثل تحديا خطيرا لمبادئ الحضرية وقيم النظام والانتظام والانتماء والانضباط، والتي بدونها يختفي معنى الكيان الحضري والأداء والسلوك الحضاري، وتتلاشى قيم وقامات التحضر. لقد انتشرت مع هذا الوباء المستحكم أنواع من الأمراض والعلل الاجتماعية والأخلاقية التي تنخر في عظام المجتمع وتهدد جوهر المدنية، مثل الأنانية والفردية والخداع والفساد والرشوة واللاأمانة والانتهازية والتملق واستباحة المال العام وغيرها ... وجميعها يصعب إصلاحها وتقويمها، وتحتاج إيمانا وإرادة وإجماعا وفترات طويله من العمل الدؤوب والإخلاص الصادق من أجل التغلب عليها، وقد أصابت الكيان العمراني والنسيج الحضري في مقتل. لقد انتشرت كالوباء المستفحل في مختلف الأحياء والمناطق والطبقات والتجمعات والأجيال.

ان هذه المظاهر المتردية للتحدي العمراني والمجابهة الحضرية قد نتجت عن العديد من أسباب وسلوكيات التسيب وعدم الانضباط والإهمال والفوضى والإدارة اللامسئولة والفساد والرشوة، يواكبها تدني الدخول وتضاعف عدد السكان وتقاعس الجهات المسئولة عن تحمل مسئولياتها وأداء واجباتها المناطة بها قانونا زمانا ومكانا. وهكذا أسهمت هذه العوامل والمسببات في تضاعف المشكلة وتأزم الموقف. إن المشكلة لم تنجم عن قصور مخل أو نقص مشل في اللوائح أو القوانين أو الضوابط، وهي كثيرة، وبالتأكيد وفيرة، ومعروفه للكافة، إنما تسبب فيها الإهمال وسوء الإدارة وعدم الكفاءة والتواكل واللامسئولية واللامسائلة(!) خاصة في القطاع الحكومي والعام والخاص، بقدر ما أسهم فيها وحفزها سلوك وأداء كل من الجماعات والأفراد. ولقد ضاعف من أسباب الأزمة وتصاعد التحديات عوامل عدة، منها قصور نظام وسيرورة التعليم، وعجز وتقاعس أجهزة ووسائل الأعلام وغياب التربية الاجتماعية والأسرية السوية، والتي ساعدت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على تبدد روح المواطنة، وضياع الانتماء والولاء وهجر الانتظام، منذ الطفولة وحتى الكهولة. فالكل مسئول، والكل مساءل، عن أسباب ونواتج وتوابع التدهور والتدني، والتحلل والانحلال. وبالتواكب مع هذا فان التحديات تتعاظم في ضوء عدم إعمال القوانين وتفعيل اللوائح وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الكافة.

ومن حيث أن الأمر كذلك، فأن الواجب يقضى بالتأكيد على أهمية اعتماد رؤى وأهداف سياسات قومية جريئة هادفة. ولا مناص من تبنى واعتماد مخطط تنموي استراتيجي طموح على مستوى الوطن من أجل إعادة توزيع السكان، بالتوازي مع تخطيط وإنشاء التجمعات التنموية والحضرية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا على كامل أرض الوطن، في منظومة متكاملة من الأنوية العمرانية الخلاقة والفريدة، والمحاور التنموية المبدعة، بعيدا عن المحور التقليدي للوادي والدلتا من أجل أعادة توزيع الأعداد المتزايدة للسكان (١٠٠ مليون نسمة في

عام ٢٠٢٠ و١٥٠ مليون بحلول عام ٢٠٥٠) فوق كافة أرجاء أرض مصر. إن إنشاء مدن جديدة تابعة حول المدن الكبرى، أو بالقرب من المراكز الحضرية الحالية، سيزيد المشكلة تعقيدا، وسيضاعف من الأحمال والأعباء، كما هو الحال في القاهرة الكبرى. ولن يعين في حشد وتعبئة القوى والإمكانات والموارد القومية من أجل مواجهة تحديات أزمة العمران والتطور الحضري جذريا وبشكل متكامل. لقد أثبت التاريخ أن الأرض الفضاء الغير معمورة تصبح مصدرا لجذب وتحقيق مطامع ومطامح الآخرين!

إن المخططات التنموية والعمرانية الجديدة لابد أن تكون مبتكرة وواعدة، وجاذبة ومبدعة، تهتم باستقرار الإنسان وتحقيق طموحاته وتلبية آماله، وتهتم بتشجيع عجلة التقدم والتطور والارتقاء، وتحفيز الولاء للأوطان في إطار منظومة عمرانية وبيئية متكاملة، محققة لمختلف الأهداف والغايات ومفعلة لمتطلبات التنمية المستدامة. لقد حان الوقت أن ننجز بحزم، وأن نعمل بحسم، من أجل تفعيل وتحقيق التغيير المطلوب والتطوير المرتجى قبل فوات الأوان. إن الآفاق واعدة والإرادة صامدة، والملايين متزايدة، والطموحات متصاعدة، والإمكانات والموارد متجددة، ومستقبل الأجيال أمانة، والوطن ينادى ...

٢٠/٤/ ٢٠٠٩

٢.٨ تقييم وتحديات في المواجهات مع الإعصار

تابعنا مع العالم من خلال شبكات الاعلام المرئى والمسموع والمقروء اجتياح الإعصار الكبير ساندي للساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية وتهديده المباشر للإنسان والعمران في ثمانية ولايات، خاصة بنسلفانيا ونيوجرسي ونيويورك. ولقد حذرت السلطات المحلية والفيدرالية حوالي ٤٠ مليون من سكان هذه الولايات من الآثار المدمرة لهذا الإعصار الذي لم يسبق له مثيل في ضخامته وضراوته. ولقد ساعدت الأمكانات والوسائل التقنية المتطورة للأقمار الصناعية والأرصاد الجوية في تحديد زمن بدء وتطور هذا الإعصار وتحركه من البحر الكاريبى شمالاً نحو الساحل الشرقي، مهدد المراكز الرئيسية لاتخاذ القرار والمال والتجارة والإدارة والأعمال.

خطة طريق لمواجهة دمار الإعصار

لقد أتضحت خطورة الإعصار ساندي فيما لحق من دمار في دول البحر الكاريبي، مخلفاً المئات من القتلى والضحايا، وتدمير والتجمعات السياحية والترفيهية والسكانية، ومنبئة بحجم التدمير الشامل والخسائر المتوقعة في المدن الأمريكية. واستعداداً لذلك أعلن الرئيس الامريكى باراك أوباما وضعه عدة ولايات كمناطق كوارث كبرى تستأهل الدعم الفيدرالي المادي والبشري، مع تعبئة الإمكانات الفيدرالية والمحلية لمواجهة التهديدات المتوقعة للمدن الأمريكية الواقعة في مواجهة الإعصار، وذلك قبل يومين من وصول الإعصار إلى الشاطئ مدينة أتلانتيك سيتي في ولاية نيوجرسي. وتم اتخاذ عدة اجراءات احتياطية هامة لواجهة تهديدات الإعصار العاتي ساندي وتداعياته الماحقة والتي من الواجب علينا الأسترشاد بها عند مواجهة تحديات بيئية مماثلة:

١- إغلاق المدارس والإدارات الحكومية والبورصة في نيويورك.
٢- إيقاف شبكات نقل الركاب تحت الأرض أو السطحية.
٣- إخلاء ٣٥٠٠٠٠ نسمة في المناطق الشاطئية المعرضة لكارثة الإعصار.
٤- إبحار السفن الراسية في الموانئ إلى عرض البحر، خاصة البحرية الامريكية.
٥- إعلان حالات الطوارئ في المستشفيات والصليب الأحمر والدفاع المدني.
٦- استدعاء الحرس الوطني لمساعدة العاملين في الإدارات الخدمية والمرافق المحلية ولتأمين المناطق المخلاه.
٧- منع استخدام السيارات الخاصة في الطرقات إلا في حالات الطوارئ.
٨- توجيه شبكات ووسائل الأعلام لنشر تطورات الموقف أولا بأول.

وضرب الإعصار العظيم مساء الثلاثاء ٢٠١٠/١٠/٣٠ ولايات نيوجرسى ونيويورك، خاصة مدينة نيويورك عاصمة المال والاعمال على مستوى العالم، مدمرا الشواطئ ومراسى السفن واليخوت والتجمعات الشاطئية والمجمعات السكنية الساحلية، وغطت الأمطار، مع موجة المد البحرى، الشوارع بكميات هائلة من المياه، وصل ارتفاعها عدة أقدام، كما أغرقت الأمطار أنفاق المترو والسيارات التي تربط مانهاتن بنيويورك

بالأحياء والولايات المجاورة. كما اجتاحت الفيضانات العارمة مئات المنازل والشوارع خلال فترة العصار التي استمرت اثنى عشر ساعة من الأمطار والفيضانات الغزيرة وموجات المد البحري، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الساحل الشرقي.

وسرعان ما تحركت فرق الإسعاف والإغاثة إلى إنقاذ السكان المحاصرين وإطفاء الحرائق التي اندلعت في حوالي مائة منزل، كما بادرت فرق إصلاح المرافق إلى العمل لإعادة التيار الكهربائي إلى حوالي عشرة ملايين نسمة، والعمل على استعادة العمل في شبكات النقل والمرافق، ورفع الأنقاض والأشجار التي اقتلعها الإعصار، وسحب المياه من الأنفاق والمساكن الغارقة. ولقد قدرت السلطات المعنية قيمة الخسائر والتعويضات في البداية بحوالي ١٥ مليار دولار، ثم رفعتها إلى ٥٠ مليار.

أوجه الأخفاق والقصور

رغم الإنذار المبكر والاستعدادات المسبقة والتحذيرات المتكررة والدعم المادى البشري على كافة المستويات فهناك من الدروس المستفادة والاحتياطات الواجبة التي كان من الضروري على السلطات الأمريكية اتخاذها فيدراليا ومحليا من أجل تجنب الكثير من الخسائر المادية والبشرية، وتوقف الشبكات والأعمال لمدة عدة أيام، والتي غفل عنها المسئولون، أو فوجئ بنتائجها المتخصصون، أونسيها المخططون!:

١- كان من الواجب قطع التيار الكهربائى، وكذلك إيقاف ضخ الغاز في الشبكات خلال فترة الإعصار التي استمرت ١٢ ساعة، مع تنبيه الكافة إلى ذلك مسبقاً، الأمر الذي كان سينقذ مئات المنازل من الحرائق بسبب سقوط أعمدة الطاقة الكهربائية. ويعاد التيار فور مرور العاصفة والتأكد من سلامة شبكات الطاقة.
٢- كان من الواجب التخطيط المسبق وتصميم بوابات رأسية من الصلب لإغلاق أنفاق المترو والسيارات، وتركيب نقط صرف تصب في خزانات أرضية كبيرة يتم ضخ المياه المجمعة منها فورا بعد انتهاء الإعصار، مما سيؤدى إلى توفير الأعطال والخسائر في الأنفاق بعد الإعصار، ومباشرة الحركة فيها بعد انتهاء الإعصار. إلا أن إصلاح الموقف لا زال مستمرا ومتواصلا لعدة أيام.
٣- كان من الضرورى دراسة التيارات البحرية، وتخطيط وتنفيذ حواجز وسدود كخطوط دفاع بحرية في مناطق العمران الساحلي لمنع متدفق موجات المد العالية من إغراق وتدمير التجمعات الشاطئية على طول الساحل الشرقي. ولا شك أن تنفيذ هذه الحواجز البحرية كان سيحمى المنشآت على الواجهة البحرية، وسيمنع أهدار مئات المليارات!
٤- تحذير أصحاب المراكب واليخوت في المراسي الخاصة بسحبها إلى البر وتخزينها مؤقتا حتى انتهاء الإعصار.
٥- تحزيم وربط وتثبيت الأشجار الكبيرة الواقعة على الطرق الرئيسية، وتلك قرب المنازل، من أجل منع سقوطها وقت الإعصار، وتدميرها للمنازل والسيارات وقتل المواطنين، والتسبب في قطع خطوط الكهرباء المعلقة. ذلك أن كثير من الضحايا سقط بسبب سقوط هذه الأشجار على سياراتهم ومنازلهم.
٦- تركيب شبكات صرف خاصة للعواصف مستقلة عن شبكات الصرف الصحي في المناطق الساحلية.
٧- إعادة تخطيط وتنفيذ الواجهات والأشرطة العمرانية على السواحل المعرضة للكوارث الطبيعية، من أجل تجنيبها الدمار من جراء الكوارث والأعاصير.

٨- مشاركة المواطنين من خلال انشاء فرق مدربة لمساعدة السلطات المختصة لمواجهة الأزمات والمخاطر وحالات والطوارئ.
٩- إنشاء إدارات متخصصة لمواجهة الأزمات والكوارث، مدعمة بالإمكانات المادية والتقنية والبشرية، مع التأكيد على عقد دورات تعبوية دوريا على مدار العام للتأكد من أهبيتها الدائمة واستعدادها المستمر لمواجهة أى طارئ أو كارثة.
١٠- سن القوانين ووضع اللوائح والاشتراطات والإجراءات والأنظمة المؤكدة على ضرورة قيام المؤسسات العامة وغيرها، وخاصة في المدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية والإدارية، وتلك الخاصة بالتجارة والأعمال والمصانع، بتعبئة وتدريب كافة العاملين بالتدريب دوريا وسنويا، لمواجهة الطوارئ وقت الزلازل والأعاصير والحرائق والكوارث وغيرها، كما هو الحال بالنسبة لركاب السفن العابرة للمحيطات أو الطائرات. ولابد ون اعتماد التمويل اللازم لديمومتها.

من خلال هدا التحليل النقدي يتضح تمكن السلطات المعنية من حشد وتعبئة الإمكانات والموارد، والاستعداد والإعداد لمواجهة تحدى الكوارث والأعاصير، والتي من الضروري على الحكومات والمؤسسات المعنية الاسترشاد بها والاقتداء بنجاحاتها وتجنب أوجه الإخفاق والقصور التي صحبتها، ونتج عنها تكبد الدولة والمواطنين خسائر بشرية ومادية فادحة!

والله أسأل أن يجنب مصرنا العزيزة مثل هذه الكوارث الساحقة الماحقة ذلك أن سواحلنا تمتد بطول ٢٥٠٠ كم، وتقع مصر في المنطقة الثالثة زلازل ودهمتها الزلازل مرارا في التاريخ القريب والبعيد. والواجب يقضى أن يستفيد الكافة من دروس هذا الإعصار ساندي، وغيره حول العالم وآخرها الزلزال والتسونامي الماحق في اليابان منذ حوالي العام. إن تكرار هده الكوارث الطبيعية يؤكد أن ظاهرة الاحتباس الحراري قد تسببت خلال هذا القرن في الكثير من الكوارث المروعة والزلازل المدمرة والمتكررة، ومن الضروري، والأمر كذلك، أن نتخذ من الإجراءات والاحتياطات والأستعدادات بما يجنبنا دمارها وخسائرها، ولات ساعة مندم!

٢٠١٢/١١/١

٢.٩ حتمية درء المخاطر وتجنب الكوارث

صدمتنا بالأمس كارثة الانهيار المفاجئ لجسر فوق نهر الميسيسبي في منيابوليس بالولايات المتحدة الأمريكية خلال ساعة الذروة لحركة المرور، مما أدى إلى وفاة العشرات وفقد المئات في سياراتهم التي جرفتها مياه النهر المتدفقة، مع تدمير وسحق مئات السيارات والمركبات. وهذا هو الانهيار الثاني هذا العام وسبقه انهيار وتصدع العديد من الجسور. وقد أفادت الوكالات الفيدرالية المتخصصة أن بين ٦٠٠.٠٠٠ جسر وكوبري علوي في الولايات المتحدة، يوجد حوالي ١٥٠.٠٠٠ (٢٥%) تعتبر جسور غير آمنة، وانتهى عمرها الافتراضي المقدر بين ٢٥ و٥٠ سنة.

وهذه كارثة بكل المقاييس في دولة يبلغ دخلها القومي السنوي حوالي ١٣ تريليون دولار (١٣.٠٠٠ مليار)، وهو يعادل تقريباً الدخل القومي لجميع دول الاتحاد الأوربي. ولقد صرفت الولايات المتحدة خلال ثلاث سنوات على حرب العراق حوالي نصف تريليون (٥٠٠ مليار دولار) بمعدل إنفاق شهري يعادل حوالي ١٢ مليار دولار، وهذه المبالغ كانت كافية لإصلاح أو ترميم أو إحلال هذه الجسور غير الآمنة؟! وكذلك للصرف على غيرها من الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة الضرورية والمؤجلة من طرق وخدمات صحية وتعليمية وتأمين طبي وشبكات طرق وموانئ (كارثة إعصار كاترينا منذ عامين ضاعف من حدتها عدم إصلاح الجسور على سواحل لويزيانا). وكذلك للأنفاق على تطوير المطارات والمرافق في مختلف الولايات، والتي هي في أمس الحاجة إلى التمويل لإجراء أعمال التأهيل والإصلاح والإحلال الواجبة، وهي قطعاً أولى بالرعاية والدعم والتأمين من أجل سلامة وأمن وصحة ورفاهية وتأمين وأمان المواطنين. ونظراً للاهتمام القومي في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بخطورة وهول هذه الكارثة، فقد أثار ذلك في الأذهان أهمية وضرورة تغيير الأولويات والاتجاهات الاستراتيجية القومية، كما حدث في أعقاب كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أو إعصار كاترينا ٢٠٠٥. ومن المتوقع، والأمر كذلك، أن يتم تحرك سريع ومواجهة قومية وذلك بإعداد خطط قومية طموحة متعددة المدى والمراحل لمواجهة مثل هذه الكوارث على المستويات القومية والمحلية، مع ضرورة تنفيذ إصلاح شامل للبنية الأساسية والجسور وإحلال غير الآمن منها لدرء المخاطر، وذلك على المستويات القومية والمحلية.

ولقد سبقت الإشارة في مقالات سابقة إلى الدلالات المنذرة والمؤشرات الخطيرة التي أمكن التعرف عليها، والتأكيد على النتائج المتوقع منها، من خلال تحليل وتقييم تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في مصر والعالم خلال عام ٢٠٠٦. كما قمنا بالاستدلال على بعض المؤشرات المقلقة والدلالات المحذرة من خلال تقييم التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦ في مصر. وأكدنا على أهمية اعتماد الخطط التنموية الشاملة، والاستراتيجية الهادفة، وضرورة اتخاذ الإجراءات والاحتياطات والقرارات الواجبة لمواجهة التحديات التنموية وإعداد خطط طموحة للإنماء والإعمار على طول البلاد وعرضها، مشيرين إلى أهمية التفكير جدياً في عاصمة جديدة لمصر جديدة، وعدم إهدار الاستثمارات من أجل إصلاح الأزمات الحالية بإنشاء المزيد من

شبكات النقل والأنفاق والجسور وتطوير العاصمة الكبرى، فلا رجاء فيها ولا نفع مرجو منها، وذلك بسبب تحلل نسيجها، وترنح مرافقها، وتدهور شبكاتها، واعتلال أمر وجودها، وتردى كينونتها!.

ولقد استفزني نبأ الكارثة العظيم في منيابوليس، واستعذت بالله أن تصيبنا كوارث مماثلة في العديد من الكباري والجسور المقامة على نهر النيل منذ أكثر من مائة عام، وكما هو الحال في معظم المرافق في مصر، كالسكك الحديدية، وكالعبارات في مجال النقل البحري، وغيرها من المرافق، فإنه لم تشملها خطط الإصلاح أو التطوير أو التأهيل أو الإحلال لعقود طويلة رغم انقضاء عمرها الافتراضي منذ عشرات السنين، وذلك لقصور الموارد وقلة الإمكانات وسوء الإدارة والفساد. وفوجئنا بعد حادث القطار في قليوب منذ عام بأن المرفق يحتاج إلى عشرة مليارات من الجنيهات لإصلاحه، ولا توجد به جرارات كافية أو إشارات كفئة أو أنظمة آمنة. وأغلب الظن فإن صيانة السكك والإشارات والكباري والجسور هي أيضاً لم تنالها يد الصيانة أو التطوير، ومعرضة كذلك لوقوع الكوارث، لا قدر الله!! ولا داعي للإشارة إلى أن الجسور والكباري في مصر، والتابعة لوزارات النقل والمواصلات أو التعمير أو الري أو المحليات، معرضة أيضا لنفس الظروف والمخاطر والتهديدات والكوارث، لا سمح الله.

وسيطر على أذهان ورؤى وخطط أصحاب القرار وأصحاب المال، سواءً بسواء، ثقافة أصبحت مسيطرة على فكر الكافة في مصر، وهي أن معظم اعتمادات الاستثمار توجه من أجل تشييد المنشآت المختلفة أياً كانت وظائفها، ولا يوجد هناك فكر واعد ورؤى ثاقبة من أجل الاستثمار في صيانتها وإدارتها وتشغيلها وتطويرها، وكأنها الأهرامات والمعابد التي عاشت ودامت آلاف السنين!، وهو فكر سقيم وتوجه عليل، لسبب بديهي وهو تغير الوظائف والمناخ والبيئة والاستخدام والتقنيات والأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ،وغيرها... وطالما نبهنا إلى ضرورة اتخاذ الاحتياطات والاستعدادات والتدابير من أجل مواجهة الكوارث والتغلب على المصاعب والأزمات والطوارئ، خاصة بعد زلزال ١٦ أكتوبر ١٩٩٢ (تقع مصر في المنطقة الثالثة زلازل!) وما أعقبه من توابع وضحايا ودمار. وطالبنا بأهمية إنشاء جهاز قومي لمواجهة الكوارث والطوارئ. إلا أنه لم يتم ذلك بدليل أنه لم تتم مواجهة كارثة العبارة في العام الماضي وظهر البطء المخجل في إنقاذ أكثر من ١٢٠٠ من ركابها الغرقى. إن نفس الثقافة لا زالت مسيطرة على الأذهان، ولم نتعلم أية دروس من تلك الكوارث ؟؟!! ونسأل الله اللطف في المقادير.

إن كارثة انهيار جسر منيا بوليس تدق جرس الخطر وتهز ضمير الأمة إلى ضرورة الانتباه إلى مواجهة الكثير من المحاذير والتحديات والمخاطر الواجب التنبيه إليها ودراستها وتقييمها وإعداد الخطط وتدبير الاحتياطات وإتمام الدراسات الفنية اللازمة وتوفير الاعتمادات اللازمة لمواجهتها ودرء مخاطرها. ويشمل ذلك الأبعاد والقطاعات الآتية: -

١) علـى مسـتوى الجسـور والكبـاري: كبـاري السـكك الحديديـة، الكبـاري فـوق النيـل والتـرع والرياحـات والمصـارف الرئيسية والفرعيـة، وكـذلك القنـاطر والخزانـات والجسور علـى طـول نهـر النيـل وفروعـه. وهذه الجسور والكباري تتبع عدة وزارات وهيئات قومية تعمل بشكل قطاعي رأسي ولا يوجد عـادة بينهـا تنسيق بينـي أفقي ولها موازنات مستقلة حسب خطط التنمية الخمسية.

٢) نقل على مستوى شبكات الطرق وأنظمـة النقل: إنشاء وصيانة وإحلال شبكات الطرق وأنظمـة النقل القوميـة والمحافظيـة والمحليـة سـواء كانـت بريـة أو بحريـة أو نهريـة أو جويـة. إن سـوء حالـة وإدارة وتشـغيل الشبكات يعد إهدارا للدخل القومي من استهلاك زائد للطاقة وقيمة إصلاح قطع غيار المركبات، ناهيك عن الحوادث والإهلاك، وإزهاق الأرواح وضياع المال والجهد والوقت.

٣) على مستوى شبكات المرافق الأخرى, **ويشمل ذلك:**

أ- محطات وشبكات التغذية بالمياه: (ألم تضج الملايين من الشكوى من عدم وجود أو انقطـاع الميـاه أو سـوء حالة مياه الشرب) إن هذا المرفق الحيوي يعاني من سوء الأحوال، و برغم التصريحات بأن شبكات الميـاه تخـدم ٩٥ % من المساكن، غير أن الأمر الواقع مغاير للتصريحات والإحصاءات، ويحتاج هذا المرفق إلـى المليـارات من أجل إصلاحه وتطويره بما يناسب الزيادة السكانية المطردة بنسبة ١.٨ % سنوياً.

ب- محطات وشبكات الصرف الصحي: ان حالتها أيضاً سيئة ولا تخدم جميع المنـاطق العمرانيـة ولا زالـت هناك مدن وقرى كثيرة محرومة، ولا زال هناك صرف صحي وصناعي يصب في المجاري المائية، علـى نهـر النيل وعلى الترع والمصارف مهدداً صحة السكان ومسبباً لتدهور الأحوال البيئية، ويحتاج هذا المرفق الحيوي إلى عشرات المليارات من الاستثمارات الضرورية.

جـ- محطات وشبكات توزيـع الكهربـاء: عـادت الشكاوى من جديد من تكرار انقطـاع التيـار الكهربـائي في الكثير من المناطق، واتضح أن الطاقة المولدة لا تكفي الاستهلاك المحلى المتصاعد، مع الحاجـة الضـرورية إلـى تـوفير الاعتمـادات اللازمـة لإنشـاء محطـات نوويـة لتوليـد الطاقـة الكهربائيـة، والتـى تحتـاج كـذلك إلـى عشـرات المليارات من الجنيهات.

كيف إذن لبلد نام كمصر أن يسمح برفاهية تركيب واستخدام أجهزة التكييف المكثف في كل مكـان، كمـا هـو مشهود على واجهات المباني فى القطاع الحكومي والعام والخاص؟!، مع العلم بأن هذه الأجهزة مكلفـة وتستهلك الكهربـاء بشـراهة؟ كيـف لنـا أن نتمتـع برفاهيـة العـالم المتقدم فـي نفس الوقت نعـاني مـن ضـيق المـوارد وقلـة الإمكانيـات وتـدنى الـدخول والتخلـف السـلوكي فـي العـالم النـامي؟! مـن ناحيـة أخـرى فقد راعنـى أن الكثيـر مـن المشـروعات الاسـتثمارية‌العمرانية والسـياحية فـي الصـحراء وفـي السـاحل الشـمالي تفـاخر بمروجهـا الخضـراء وبحيراتهـا العذبـة الواسـعة، وملاعـب الجولـف الشاسـعة التـي تنـافس الملاعـب الراقيـة فـي الولايـات المتحـدة!!، وكذلك تباهي بقصورها الملكية التي يمتنع على الشعب الاستفسار عنها؟ ويتم الإعلان عن ذلك جهـاراً نهـاراً فـي كافة وسائل الإعلان لتطالعه الملايين من الغالبية العظمى من المواطنين الذين يكدحون يومياً من أجل الحصـول

على أقل المأكل والملبس؟! ألا تحتاج هذه المروج والبحيرات والملاعب إلى كميات ضخمة من المياه في صيفنا الحارق؟ وكيف نؤمنها وحصتنا في مياه النيل حسب اتفاقات دول حوض النيل محددة ومحدودة، لا تتعدى ٥٥ مليار متر مكعب، لا يمكن زيادتها، مهما تضخم عدد السكان! ولا زلنا نحتاج إلى المياه اللازمة لتأمين مياه الشرب ولزراعة المحاصيل الضرورية لقوت الملايين. أننا نعيش في مركب واحد ومصيرنا واحد، فالواجب أن نلتزم بقدراتنا وإمكاناتنا وبيئتنا وواقعنا، ذلك أن الحضرية نظام وانتظام والتزام وانتماء.

٤) إن كثيراً من المباني والمنشآت والجسور والكباري والطرق تم إنشاؤها بعد حرب أكتوبر مع بدء مرحلة الانفتاح الاقتصادي. وتم تشييد الكثير من المشروعات والجسور والكباري والمصانع والتجهيزات المستوردة ذات المواصفات غير المقبولة أو بعد انتهاء عمرها الافتراضي. ويشهد على ذلك كثير من المصانع في المدن الجديدة والجسور والكباري والمنشآت المختلفة المستوردة، خاصة من دول أوروبا الشرقية، في ظل غياب الرقابة والتفتيش والمتابعة والشفافية، واختفاء شروط الجودة وانتشار الفساد والرشوة، واعتماد الشهادات المزيفة. إن الكثير من هذه المصانع أو الماكينات أو الجسور أو المواد قد انتهى عمرها الافتراضي وانتهت فترات الضمان والأمان، وهي معرضة للكوارث المهددة لحياة الإنسان ولاستمرار الكيان ولأمان المكان؟!! وأخشى ما أخشاه أن يدق جرس الخطر فجأة مرة واحدة، ونواجه بسلسلة من الكوارث الماحقة والمصائب الساحقة؟!. حفظنا الله وحفظ مصرنا العزيزة.

إن الواجب يقضي بتشكيل لجان أمينة لمراجعة الموقف مراجعة فنية شاملة والتفتيش على كافة هذه المنشآت والتجهيزات ووالماكينات والجسور والكباري والأنظمة وغيرها، ومن الضرورى اعتماد الخطط المحكمة ذات الشفافية العالية والتقنيات الحاكمة للإصلاح والترميم والإحلال، مع المساءلة الصارمة لمعدومي الضمير من الفاسدين والمفسدين أيا كانوا، وأينما كانوا، دونما انتظار لوقوع الكوارث وحلول المصائب، لا قدر الله.

إن الوطن ينادي أن نتعلم من تجارب الآخرين وكبوات السابقين، وأن نشد أزرنا وأن نصحو من غفوتنا وأن نهب من كبوتنا، وأن نحزم أمرنا وأن نعزم قرارنا، فالمهام جسام، والتحديات عظام، لكن الآفاق واعدة لأجيال مصر الصاعدة، والمشرفة على المائة من الملايين بعد عشر سنين.

٢٠٠٧/٨/٤

٢.١١ عاصمة جديدة لمصر جديدة

طالما دعونا وأكدنا أن مستقبل مصر المشرق يرتكز استراتيجياً على انطلاق شامل ومتكامل لعجلة الإنماء والإعمار حسب منهج علمي سليم وخطة قومية طموحة للتنمية البشرية الهادفة على كافة المحاور السياسية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية والثقافية. إن المواجهة الجريئة المتحدية فرض عين على الكافة بغية التغلب على الصعاب والأزمات الطاحنة الناتجة عن التخلف والزيادة السكانية المطردة المساهمة في تضاعف التردي وبطء عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة البطالة وانتشار العشوائيات والمتسببة فى أزمات في الطعام والمأوى مما أدى إلى ضياع الأعمال وزوال الآمال في مستقبل الأجيال

إن ما أثبتته المؤتمرات والندوات العلمية واللقاءات الفكرية الكثيرة في مصر والتي شاركت وأسهمت بفعالية فيها هو الضرورة الواجبة لإعادة توزيع السكان بعيداً عن المحور التقليدي للوادي والدلتا والذي يتكدس فيه بكثافة مرتفعة جداً حوالي ٩٥% من سكان مصر الواحد والسبعين مليون نسمة تاركين ٩٥% من مساحة الوطن التي تربو على المليون كيلو متر مربع غير مأهولة فارغة داعية لأطماع الغير!!! إن إعادة توزيع السكان في أرجاء الأوطان شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً في إطار شبكات قومية متكاملة للطرق وشرايين الحركة والنقل والاستيطان والاستقرار والإنتاج حسب تخطيط عمراني قومي شامل يحقق الأهداف القومية الاستراتيجية في الأمن والأمان والتأمين والاستمرار والإنماء والأعمار في عالم القطب الأوحد في عصر العولمة الحالي. إن إعداد مخطط عمراني تنموي قومي جسور لمصر الكبرى يقتضي خلق مناطق وأنوية جذب وأقطاب إعمار وإنماء منتشرة على صفحة الوطن الواسعة بعيدة عن تكدس العمران الأخطبوطي الحالي. ولنبدأ بالمحور العمراني الشرياني للساحل الشمالي بطول ١١٠٠ كم وآخر شرقي سلسلة جبال البحر الأحمر بطول حوالي ١٣٠٠ كم، مع تدرج في إنشاء محاور متكاملة منتشرة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، تعتمد على الموارد والمعالم الطبيعية والبيئية والاقتصادية الواعدة لكي تغطي رقعة الوطن بالكامل حتى ٢٠٥٠. لقد بزغ أول محور عمراني رائد في المنطقة في القرن الماضي-Urban Corridor- بإنشاء شركة قناة السويس، وبالتوازي مع حفر القناة وافتتاحها في عام ١٨٦٩، وتأسيس ثلاث مدن وهي بور سعيد / الإسماعلية / السويس مرتبطة بالشريان العمراني المدعم بالطرق البرية والحديدية والاتصالات شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. وكان هذا مثالاً ليس له مثيل في ربط الهدف الاقتصادي بالهدف التنموي العمراني– كما تشهد على ذلك وثائق الشركة المؤممة– إذ حققت أهدافاً عديدة محلية وقومية وعالمية وجذبت حركة العمران شرقاً بعيداً عن الدلتا وأنشأت شرياناً حيوياً للنقل والتجارة والعمران في إنجاز غير مسبوق قلب تاريخ مصر والمنطقة والعالم منذئذ رأسا على عقب، وحمل معه حتى الآن أوزاراً وخيرات، وحروباً وأزمات، ومصاعب وتحديات!!

هل من المعقول أن القاهرة الكبرى ليس لها مخطط شامل ملزم للكافة حتى الآن برغم عمل عدة مخططات لم تعتمد ولم تنفذ؟ هل من المقبول أن يتم إنشاء حلقات من المدن الجديدة مرتبطة بأحبال سرية بالمدينة الأم تعتمد عليها دوماً دون انفصال أو انفطام، وتؤدي إلى تعظيم مشاكل العاصمة التي تنوء بالأحمال وتشكو من الأزمات

والأهوال؟ بل أن البعض يتطوع باقتراح ربط المدن الجديدة بخطوط المترو وشبكات النقل لكي تزيد الطين بلة والمريض علة. وتنفق الدولة المليارات على كباري علوية وأنفاق للسيارات ومترو الأنفاق لعلاج الأمراض العمرانية المستشرية التي تسببنا نحن فيها ونتجت عنها الامتدادات العشوائية والأخطبوطية والاختناقات المميتة !! ولازال التكدس مسيطر والسحب سوداء والتلوث مستفحل والنفوس حيارى والناس كالسكارى ؟! مع أنه من المعروف وجوب تحريم البناء حول الطرق الدائرية، مع تنفيذ الحزام الأخضر الذي تمت مناقشته في الثمانيات؟ إننا مازلنا منكبين على الاستمرار في معالجة الأعراض ومداواة الأزمات والإكثار من الدعوات!؟ لقد ثبت من التجارب أن بناء مدن جديدة بالقرب من المدينة الأم يجعلها مخصصة فقط للعمل أو للنوم، خالية من السكان برغم إنشاء مصانع بها وخلق فرص للعمل جديدة، إلا أن جذب المدينة الأم أو المدن المحيطة لا ينافسه جذب والشاهد على ذلك آلاف الوحدات السكنية الخاوية العاطلة في المدن الجديدة ؟! لقد كان من الواجب ربط العمل في المدن الجديدة بالالتزام بالسكن فيها. وبذلك انتفى الغرض من إنشاء المدن الجديدة؟

إن إنشاء عاصمة جديدة لمصر المستقبل لن يخفت من بريق القاهرة ودورها الحضاري الرائد والمعهود. لقد آن الأوان أن نضع حداً للتضخم الأخطبوطي والسرطان العمراني المستشري في القاهرة الكبرى التي تأوي ٢٠% من سكان مصر وتفوز بنصيب الأسد من الاستثمارات القومية من حيث معدل نصيب الفرد منها. إن المدينة الأم لازالت تنوء بأحمال عشوائياتها وتكدس طرقاتها والتهام الأراضي الزراعية من حولها ومعاناة مرافقها وتردي شبكاتها. إن إنشاء عاصمة جديدة بديلة عن القاهرة الكبرى أمر كثر الحديث فيه وتمت مناقشته منذ الخمسينات، وقد سبق للدولة محاولة إنشاء بديل فى مدينة السادات لتكون عاصمة إدارية إلا أنه تم إهمال الفكرة واستغلال مباني الوزارات الخالية لأغراض تعليمية. إن الأمر الآن لا يستحق التأجيل أو التأويل أو الإغفال، ذلك أن سياسة الدولة حالياً تؤكد على ضرورة التغيير والإصلاح والتركيز على اللامركزية ووأد البيروقراطية. وبدأت خطوات جدية مشجعة في هذا المجال مع تفويض المحافظين في بعض صلاحيات الوزراء. ولكي يتم إنشاء محاور وأنوية جاذبة للتنمية والعمران فإن الأمر يتطلب تغيير جذري وأساسي في السياسات والبرامج والخطط والمشروعات على كافة الأصعدة في شتى المجالات. ولابد من حسن اختيار موقع جديد بعيد عن العاصمة الكبرى الحالية بمسافة كافية رادعة مانعة لرحلة العمل اليومي ولتحقيق اللامركزية والبعد المانح المانع عن إعالة المدينة الأم.

إن الأمر يقتضي تحديد الهدف والتوجهات، والشروط والمواصفات للعاصمة الجديدة واختيار الموقع المتوفر فيه كافة مقومات الحياة والاتصال والطاقة والشبكات والبنيات والموارد ذات الفاعلية في الأداء والتشغيل الكفء، ولكي تبزغ شمس بؤرة عمرانية جديدة متجددة تشع حياة ونشاطاً فاعلاً في المناطق الصحراوية المحيطة والتي يتم استصلاحها واستزراعها من أجل إعاشة المدينة، وتزويدها بالغذاء الوفير والهواء النقي. ولن يخفت نور القاهرة الخالدة إذ سنرفع عنها أعباءها ونحمل عنها أوزارها ونبرؤها من أمراضها. وسيكون للعاصمة الجديدة دورها وطابعها الرائد وأنشطتها المتميزة لتصبح بحق مدينة للحكم ومؤسساته وأجهزته وكافة الأنشطة المعاونة والداعمة بما يليق بعاصمة مصر المستقبل. وليكن الأمر على مراحل زماناً ومكاناً ومجالاً، إن إمكانات العصر التكنوترونيك الحالي قد أزالت كافة حدود الزمان والمكان وأطلقت العنان في قريتنا الكونية. إن العاصمة الجديدة يجب أن تشتمل على وتستوعب حدائق العلوم (Science parks) وحدائق الصناعة الذكية

(Industrial parks) وحدائق التجارة والإدارة (Business & management parks) وحدائق الترويح والترفيه (Entertainment and recreation parks). إن العاصمة الجديدة والفريدة لابد لها من هوية جاذبة وطابع متميز، لائقة بعاصمة المستقبل، متعددة الأنوية، متنوعة الأنشطة منتشرة الأقطاب التي تنتظم كاللآلئ في نسيج متين وشبكات قوية كالمرافق والنقل والحركة والاتصالات علي أعلي مستوي يتناسب مع رؤي وأحلام مصرنا الجديدة الرائدة المتفردة الواعدة.

إن اعتماد إنشاء عاصمة جديدة لمصر جديدة يواكب تحديات ووعود القرن الواحد والعشرين قد أصبح أمرا حالا وعاجلاً ولا مناص منه ولا بديل عنه. ولا بد من إعمال الرؤى وتحقيق الأحلام، فالأحلام الكبرى تطالب برؤى وأعمال كبرى، غير عادية وغير تقليدية، من أجل الحفاظ على أمان وتأمين واستقرار واستمرار الأوطان، وتلبية أمال الإنسان، كل الإنسان، وكل إنسان. ومن الضروري إذا اتفقنا أن نعزم الأمور أن نجدد العهد لدولة تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد، تنشر السلام وتحقق الأحلام وتلبي الآمال. ولابد، والأمر كذلك، من إعمال وتفعيل التغيير الواجب في الأطر السياسية والتشريعية والقانونية والعمرانية والتنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية دونما إبطاء أو تحوير أو تدوير أو تأجيل. وعلى الله قصد السبيل...

٢٠٠٤/١٠/٨

الفصل الثالث : التنمية

٣.١ أضواء كاشفة على الموقف التنموي لمصر ٢٠٠٦
٣.٢ الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٦ بالمقارنة مع بعض دول العالم من خلال تقرير التنمية البشري ٢٠٠٦ الصادر في نيويورك
٣.٣ التنمية البشرية و البطولات الأولمبية
٣.٤ تحذيرات وتحديات في دلالات تقرير السكان
٣.٥ نحو استراتيجية مستقبلية شاملة لتنمية مصر والمنطقة العربية
٣.٦ من وحي تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ الصادر عن الأمم المتحدة بنيويورك
٣.٧ مؤشرات خطيرة ودلالات منذرة فى التقرير عن سكان مصر ٢٠٠٣م
٣.٨ نظرة متأنية فى تقرير التنمية الإنسانية العربية
٣.٩ دلالات محذرة ومحفزة عن التنمية البشرية فى مصر
٣.١٠ ملاحظات عن الموقف التنموي فى مصر ٢٠٠٥ من خلال تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ الصادر فى نيويورك
٣.١١ أرقام كاشفة ومؤشرات عاصفة في تقريري السكان والتنمية لمصر ٢٠٠٥
٣.١٢ تقييم هادف للموقف التنموي لمصر ٢٠٠٧
٣.١٣ الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٧ بالمقارنة مع بعض دول العالم
٣.١٤ تقييم ثاقب لتعداد ٢٠٠٦

٣.١ أضواء كاشفة على الموقف التنموي لمصر ٢٠٠٦

اهتمت تقارير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن التنمية البشرية حول العالم منذ بدء صدورها عام ١٩٩٠ بالأبعاد والمشاكل والقضايا والتحديات الكثيرة التي تتفاعل وتواجه وتتصدى للتنمية البشرية المتكاملة.

ولقد صدر حتى الآن سبعة عشر تقريراً وآخرها التقرير الصادر في شهر نوفمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان: " **أبعد من الندرة: القوة والفقر والأزمة العالمية،**" والذي اهتم بشكل أساسي بأبعاد أزمة المياه العالمية, والتي إن لم يتم حلها فستعوق ندرة المياه، خاصة في الدول الفقيرة والنامية, مسيرة تحقيق الأهداف الانمائية للألفية. وبناء عليه سيتهدد تقدم التنمية البشرية الشاملة, ذلك أن هناك اعتقاد سائد بأن أزمة المياه العالمية نابعة عن النقص الشديد في الإمدادات الفعلية المتاحة! إلا أن تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي الأخير يؤكد أن الأزمة تتعلق بشكل كبير بالفقر وعدم المساواة وعلاقات القوى الكبرى خاصة المتقدمة اقتصادياً وتنموياً وهى في الغالب أعضاء نادي مجموعة الثمان G٨ . بالاضافة إلى هذه الأبعاد والمؤثرات فإن هناك كذلك, وعلى نفس المستوى من الأهمية والتأثير ,قضايا ومشاكل القصور والانحراف والفساد في سياسات ومشروعات وإدارة المياه غير السليمة التي تعظم وتعقد أزمة وندرة المياه محلياً وقومياً واقليمياً ودولياً (الشرق الأوسط، أفريقيا؟؟). وفي نفس الوقت فإن هناك اقتناع جارف من الكافة بأن الحصول على مياه نظيفة من أجل الحياة هو حاجة بشرية أساسية وحق إنساني جوهري وحيوي. ورغم هذا فإنه لازال في العالم ما يربو على مليار شخص لا يحصل على مياه نظيفة، وكذلك أكثر من مليار شخص يعيش على أقل من دولار واحد يومياً. بل أن هناك ٢.٦ مليار نسمة يفتقر ويعاني من سبل الحصول على نظام صرف صحي ملائم!! ولاشك أن وفيات المجتمعات الإنسانية بسبب عدم توفر مياه نظيفة وسوء صرف الصرف الصحي تربو على ١.٨ مليون طفل سنوياً وتمثل المياه غير النظيفة ثاني أكبر سبب لوفاة الأطفال في مطلع الألفية.

ومن هنا كان اهتمام تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام ٢٠٠٦ بأزمة المياه العالمية وتأثيرها على التنمية البشرية وعلى حياة الانسان خاصة في الأقاليم المتخلفة انمائياً، مؤكداً على تأثير قدرة المياه على النمو السكاني والتطور الصناعي واحتياجات الزراعة والصراعات المحلية والأستقرار والأمن والمؤثرات والحدود الاقليمية وذلك من أجل الحصول على المياه وتحقيق الحضارة الانسانية.

ولقد تضمن تقرير الأمم المتحدة الانمائي حول العالم لعام ٢٠٠٦ كثيراً من الدراسات والآراء المتخصصة, كغيره من التقارير الستة عشر السابقة, تساندها وتؤيدها عشرات الاحصاءات والبيانات الدقيقة في كافة المجالات والقطاعات والقضايا المتعلقة بالتنمية الانسانية, وخاصة فيما يتعلق بصحة الانسان والمجتمعات, والخدمات الصحية والطبية والتنموية المختلفة، بالاضافةأيضا إلى المعايير والدلائلً والبيانات الخاصة بالسكان والتعليم والاقتصاد والتجارة والتكنولجيا والبيئة وتمكين المرأة والمشاركة السياسية وغيرها. وقد ألقت الضوء على موقف الدول المتقدمة والنامية مصنفة إلى مجموعات حسب مستوى التنمية متقدم أو متوسط أو فقير.

ويمكن مقارنة موقف معيار ودليل التنمية البشرية في المجالات المختلفة لكل دولة مع موقفها في الأعوام الماضية لمعرفة مدى التقدم أو التأخير أو عدم التغير في مجالات التنمية المختلفة، بالاضافة إلى مقارنتها بباقي الدول المشابهة لها في مستوى التنمية أو أوضاع السكان وتحت نفس الظروف والمؤثرات المحلية والاقليمية

والدولية. وقد اهتممنا بوجه خاص بدراسة البيانات الخاصة بمصر والدول العربية ومقارنتها بالدول المتقدمة لالقاء الضوء الكاشف على موقف مصر الحالي التنموي ومدى الانجاز أو التأخر ، ولتحفيز الرؤى والجهود من أجل سد الفجوة وعبور الهوة التي تفصل بين الشمال والجنوب أو بين العالم المتقدم والعالم المتأخر.

٣.٢ الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٦ بالمقارنة مع بعض دول العالم من خلال تقرير التنمية البشري ٢٠٠٦ الصادر في نيويورك

من خلال التقارير االسابقة عن التنمية البشرية استند إعداد مقياس التنمية البشرية لدول العالم على الأهداف والمؤشرات الآتية وصولا الى تحقيق التنمية البشرية المتكاملة والشاملة للألفية:

- محو الفقر والجوع القاسي٠

- فى خلال ٢٥ عام (١٩٩٠ – ٢٠١٠) يتم التخفيض إلى النصف عدد السكان الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية ٠

- تحقيق التعليم الابتدائي الكامل لفئات السن الأولي لكافة الذكور والإناث بحلول عام ٢٠١٥٠

- تحقيق المساواة بين الجنسيين والمشاركة الفعالة للمرآة فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بكافة مستوياتها بحلول ٢٠١٥ وهي من أهداف التنمية الألفية Millenium Developmen Goals (M.D.G.) by ٢٠١٥

- تخفيض معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات إلى الثلث بحلول ٢٠١٥.

- تحسين صحة الأم وتخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع بحلول عام ٢٠١٥.

- مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى وإيقاف انتشارها بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها والقضاء عليها ٠

- تحقيق أهداف التنمية البيئية المستدامة وإدراج أهدافها ومشروعاتها ضمن خطط وبرامج ومشروعات التنمية للدول وإيقاف معدلات فقد الموارد الطبيعية والبيئية ومهدداتها وملوثاتها ٠

- تخفيض نسبة السكان المحرومين من مياه الشرب الصالحة وأنظمة الصرف الصحية إلى النصف بحلول ٢٠١٥ ٠

- تحقيق إنجاز واضح فى مستوي ونوعية الحياة لسكان العشوائيات

- تنمية وتحقيق المشاركة الفعالة لكافة الفئات فى تحقيق التنمية البشرية الشاملة واعتماد الأطر السياسية والتنفيذية والالتزام بها من أجل الحكومة الصالحة والتنمية المتوازنة والتكافؤ بين كافة الفئات دول أي تفرقة كانت وتقليص الفقر والمعاناة والحرمان قوميا ودوليا ٠

- تلبية الاحتياجات الخاصة والمصاعب الخانقة للدول الفقيرة خاصة بالنسبة لاتفاقية الجات والتعريفة الجمركية والتصدير وفتح الأسواق للتصدير، وإلغاء الديون المجمعة خاصة كما نشر للدول التى تبرهن على إتباع سياسات وتحقيق إنجازات فى مجال تخفيض الفقر.

- حل مشاكل التسويق والتجارة مع الدول المحرومة من موانئ وأنظمة وكوادر تعينها على تصريف منتجاتها.

- تحقيق سياسات وبرامج ومشروعات لتشغيل الشباب بالتكامل بين الدول الغنية والفقرة ٠

- إتاحة الأدوية الضرورية للدول الفقيرة خاصة بالنسبة للأمراض الخطيرة المنتشرة.

- إتاحة إمكانات ووسائل التكنولوجيا الحديثة فى المعلومات والاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص.

ولقد اعتمد دليل مقياس التنمية البشرية(H ٠D ٠I) حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بنيويورك على عدة مقاييس أساسية هي:-

- متوسط العمر ٠

- التعليم والمعرفة والأمية

- الصحة / مياه الشرب / الصرف الصحى٠

-الموقف الاقتصادي (مستوي المعيشة / الدخل / البطالة)٠

-المشاركة الفعالة لفئات المجتمع المختلفة في كافة مناحي الحياة.

-الخدمات الاجتماعية ٠

- التكنولوجيا المعاصرة والاتصالات ٠

- مشاركة المرأة وانحسار التفرقة ٠

ولم تهتم أسس المقياس (H.D.I) كثيرا ببيان انتشار ونوعية الخدمات الصحية أو مدي تمتع المواطن بحقوقه السياسية والمشاركة الديمقراطية ومساهمة المرأة فى التنمية وتوفر فرص العمالة ونسبة البطالة والأمية وهى معايير متوفرة فى الدول المتقدمة ٠

ترتيب مقياس التنمية البشرية فى دول العالم حسب تقرير التنميةالبشر

لقد اشتمل مقياس التنمية البشريـــة على ١٧٧ دولـة (أعضـــاء الأمم المتحدة ١٩٦) ويلاحظ أن مرتبـة مصـر هي قد تحسنت فى تقرير٢٠٠٦ إلى ١١١ وقد كانت ١١٩ في عام ٢٠٠٥ وقد كانت ١٢٠ فى عام ٢٠٠٤ وأن بعض دول الخليج ذات معدلات مرتفعة نسبيا (قطر ٣٩ ، الإمارات ٢٩ ، الكويت ٣٣ ، عمان ٥٦ ، ليبيا ٦٤) بسبب ارتفاع دخل البترول وارتفاع دخل الفرد ومستوي الخدمات الاجتماعية والمرافق، بينما الدول العربية الأقل دخلا وموارد تعانى من مستويات منخفضة نسبيا لمقياس التنمية البشريـــة (تونس ٨٧، الجزائر١٠٢، سوريا١٠٧ وفلسطين ١٠٠)، وتتميز الدول الصناعية الكبرى(خاصة مجموعة الثمان G ٨) بالمراتب العليا (النرويج ١، أمريكا ٨، اليابان٧، إنجلترا١٨، فرنسا ١٦، إيطاليا ١٧، ألمانيا ٢١، إسرائيل ٢٣، ماليزيا ٦١) ،

و الجدول رقم (١) يوضح ترتيب مقياس التنمية البشرية فى دول العالم حسب تقرير التنمية البشرية٢٠٠٦ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فى نيويورك، وبالإضافة إلى جداول المقارنة الاستدلالية تم التأكيد على إحصاءات عن مصر ومعدل الدول العربية وماليزيا كدولة آسيوية مبهرة فى معدلاتها وتقدمها وكذلك الولايات المتحدة اكبر دولة وإسرائيل كإحدى دول المنطقة المرتبطة اقتصاديا بالمعدلات الغربية حيث أن المواجهة فى المستقبل ستكون مع دول الجوار اقتصادية وتقنية وحضارية وثقافية.ويهتم الجدول رقم(٢) بدراسة للدخل القومى مقارنا بعدد السكان ومعدل نمو السكان فى كل من مجموعة دول ألاتحاد الأوروبى وفى مجموعة أمريكا الشمالية(النافتا) وفى مجموعة دول غرب اسيا وفى مجموعة الدول الصناعية الثمان وفى مجموعة الدول متوسطة التنمية ومنها مصر.

جدول رقم (١) ترتيب مقياس التنمية البشرية فى دول العالم

حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦

الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
دول المغرب العربي							
ليبيا	٥٨	٥٨	٦٤	مصر	١٢٠	١١٩	١١١
تونس	٩٢	٨٩	٨٧	المغرب	١٢٥	١٢٤	١٢٣
الجزائر	١٠٨	١٠٣	١٠٢	السودان	١٣٩	١٤١	١٤١
دول المشرق العربي							
لبنان	٨٠	٨١	٧٨	سوريا	١٠٦	١٠٦	١٠٧
الأردن	٩٠	٩٠	٨٦	فلسطين			١٠٠
دول الخليج العربي							
البحرين	٤٠	٤٣	٣٩	السعودية	٧٧	٧٧	٧٦

قطر	٤٧	٤٠	٤٦	عمان	٧٤	٧١	٥٦
الكويت	٤٤	٤٤	٣٣	اليمن	١٤٩	١٥١	١٥٠
دولة الإمارات	٤٩	٤١	٤٩				
دول أفريقية							
السنغال	١٥٧	١٥٧	١٥٦	أنجولا	١٦٦	١٦٠	١٦١
تنزانيا	١٦٢	١٦٤	١٦٢	السودان	١٣٩	١٤١	١٤١
زامبيا	١٦٤	١٦٦	١٦٥				
دول أوروبية أمريكية							
النرويج	١	١	١	إيطاليا	٢١	١٨	١٧
السويد	٢	٦	٥	اليونان	٢٤	٢٤	٢٤
الولايات المتحدة	٨	١٠	٨	قبرص	٣٠	٢٩	٢٩
كندا	٤	٥	٦	المكسيك	٥٣	٥٣	٥٣
الدانمارك	١٧	١٤	١٥	روسيا	٥٧	٦٢	٦٥
المملكة المتحدة	١٢	١٥	١٨	تركيا	٨٨	٩٤	٩٢
فرنسا	١٦	١٦	١٦	الأرجنتين	٣٤	٣٤	٣٦
ألمانيا	١٩	٢٠	٢١	البرازيل	٧٢	٦٣	٦٩
أسبانيا	٢٠	٢١	١٥				
دول آسيوية							
اليابان	٩	١١	٧	إيران	١٠١	٩٩	٩٦
الصين	٩٤	٨٥	٨١	ماليزيا	٥٩	٦١	٦١
إسرائيل	٢٢	٢٣	٢٣				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٦

جدول رقم (٢) دراسة مقارنة بين إجمالي الدخل القومي إلى الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول لسنة ٢٠٠٤ في التقرير الصادر سنة ٢٠٠٦

أولاً: مجموعة النافتا (North American Free Trade Ass.)(NAFTA)

الدولة	الدخل القومي بالمليار دولار	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٤	معدل نمو السكان
الولايات المتحدة	١١.٧١١	٢٩٥	٠.٩ %
كندا	٩٧٨	٣٢	٠.٨ %
المكسيك	٦٧٧	١٠٥.٧	١.١ %
الاجمالي	١٣.٣٦٦		
ثانياً: دول الاتحاد الأوروبي (European Union) (E U)			
المملكة المتحدة	٢.١٢٤	٥٩.٥	٠.٣ %
فرنسا	٢.٠٤٦	٦٠.٣	٠.٣ %
إيطاليا	١.٦٧٨	٥٨	صفر
ألمانيا	٢.٧٤٠	٨٢.٦	صفر
اليونان	٢٠٥	١١.١	٠.١ %
أسبانيا	١.٠٤٠	٤٢.٦	٠.٤ %
البرتغال	١٧٨	١٠.٤	٠.٣ %
قبرص	١٥	٠.٨	١ %
الدانمارك	٢٤١	٥.٤	٠.٢ %
لوكسومبرج	٣٢	٠.٥	١.٢ %
بلجيكا	٣٥٢	١٠.٤	٠.١ %

هولندا	٥٧٩	١٦.٢	٠.٣ %
فنلندا	١٨٥	٥.٢	٠.٢ %
النمسا	٢٩٢	٨.٢	٠.١ %
إيرلندا	١٨٢	٤.١	١.٢ %
الاجمالي	١٢.٢٣٥		
ثالثاً: مجموعة الثمان (الدول الصناعية الكبرى) (G ٨)			
الولايات المتحدة	١١.٧١١	٢٩٥	٠.٩ %
كندا	٩٧٨	٣٢	٠.٨ %
المملكة المتحدة	٢.١٢٤	٥٩.٥	٠.٣ %
فرنسا	٢.٠٤٦	٦٠.٣	٠.٣ %
ألمانيا	٢.٧٤٠	٨٢.٦	صفر
إيطاليا	١.٦٧٨	٥٨	صفر
اليابان	٤.٦٢٣	١٢٧.٩	صفر
روسيا	٥٨١	١٤٣.٩	- ٠.٥ %
الاجمالي	٢٦.٤٨١		
رابعاً: مجموعة أمريكا الشمالية			
الولايات المتحدة	١١.٧١١	٢٩٥	٠.٩ %
كندا	٩٧٨	٣٢	٠.٨ %
الاجمالي	١٢.٦٨٩		

تابع جدول رقم (٢) دراسة مقارنة بين إجمالي الدخل القومي إلى الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول لسنة ٢٠٠٤ في التقرير الصادر سنة ٢٠٠٦

خامساً: دول متوسطة التنمية مع مقارنتها بمصر

الدولة	الدخل القومي بالمليار دولار	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٤	معدل نمو السكان
مصر	٧٨.٨	٧٢.٦	١.٨ %
روسيا	٥٨١	١٤٣.٩	- ٠.٥ %
الصين	١٩٣١.٧	١.٣٠٨	٠.٦ %
الهند	٦٩١	١.٠٨٧	١.٣ %
إسرائيل	١١٧	٦.٦	١.٦ %
ماليزيا	١١٨	٤.٩	١.٦ %
اليابان	٤.٦٢٣	١٢٧	صفر
تركيا	٣٠٢.٨	٧٢.٢	١.٢ %
إيران	١٦٣.٤	٦٨.٦	١.٤ %
باكستان	٩٦.١	١٥٤.٨	٢%
اندونيسيا	٢٥٧.٦	٢٢٠.١	١%

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٦

موقف السكان ٢٠٠٦

أكد التقرير أن الدول المتقدمة يقل فيها معدل الزيادة السكانية الى ١% أو أقل بكثير وقد تنخفض سلبا بينما أن الزيادة السكانية فى مصر انخفضت من ٢.٢ % الى ١.٩ % إلا أنها لازالت مرتفعة نسبيا بالمقارنة بإندونيسيا ١.١% أو الهند ١.٣% أو تركيا ١.٢% أو اليابان وفرنسا ٠.٣ % وإيطاليا وألمانيا ٠.٢% ولبنان ١% وفلسطين ٣.٦% وتلتهم ما يمكن تحقيقه من تنمية واستثمارات ٠

كما يتضح أن نسبة سكان الحضر ترتفع فى الدول المتقدمة الى أكثر من ٨٣% بينما تصل فى مصر الى ٤٥.٤ %، وفيها تصل نسبة السكان تحت ١٥ سنه الى حوالى ٣٣.٩% فى مصر والدول العربية وتقل الى ١٩.٧% فى أمريكا ٠

كما نلاحظ الارتفاع الواضح في نسبة السكان فى مصر والبلاد العربية فوق ٦٥ سنة وهي حوالى ٤.٧% وبالمقارنة بالولايات المتحدة والدول المتقدمة التى تبلغ نسبة عدد السكان فوق ٦٥ سنة حوالى ١٤.١% وهو ما يعنى الحاجة الى اعتمادات واستثمارات متزايدة لدفع المعاشات والتأمينات والرعاية الصحية، والحاجة المتزايدة للخدمات الاجتماعية والترويحية لملئ وقت الفراغ والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية المتعاظمة ٠

ويتضح من التقرير وكذلك تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر عن عام ٢٠٠٥ أن الهرم السكاني المتفلطح فى مصر والدول العربية والدول النامية يحتاج الى استثمارات وإنفاق كبير فى مواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء والتعليم والصحة والإسكان والعمالة والخدمات الاجتماعية وخطة قومية لإعادة توزيع السكان وإيجاد محاور ومناطق جذب للعمل والإنتاج والمشاركة أكثر طموحا وانتشارا بشكل ومنهج غير تقليدي وغير مسبوق٠

ويلاحظ أن معدل الخصوبة لكل سيدة هو حوالى (٣.٣) وهو مرتفع ومقلق بينما يصل فى أمريكا الي (٢) وإسرائيل الى (٢.٩) وهنا يكمن مصدر زيادة المواليد والانفجار السكاني وما يحملة ذلك للدول والمجتمع من أعباء وتبعات ومصاعب وتحديات جمة على كافة الأصعدة ٠

إحصاءات ومؤشرات التعليم

أوضح التقرير أن التعليم هو أحد المعايير الرئيسية للتنمية البشرية وأورد أن معدل التعليم لدى الكبار(فوق ١٥سنة) فى مصر وصل عام ٢٠٠٤ إلى ٥٩.٤% بينما وصل فى البلاد العربية إلى ٥٩.٧% وفى ماليزيا ٩٣.٧% وفى إسرائيل إلى ٩٥.٩% ، كما اهتم التقرير ببيان أن معدل التعليم لدى الشباب (١٥الى ٢٤ سنة) وصل فى مصر إلى ٧٨.٩% وفى البلاد العربية إلى ٨٠.٤% وفى ماليزيا ٩٧.٢% وفى إسرائيل إلى ٩٩.٦% فى عام ٢٠٠٤ أيضا، وأشار التقرير كذلك إلى أن نسبة الطلبة فى التعليم الأساسي فى عام ٢٠٠٤ فى مصر ٩٤% وفى أمريكا ٩١%، وفى ماليزيا ٩٣% ، وفى إسرائيل ٩٨% ، أما نسبة الطلبة فى التعليم الثانوي فى عام ٢٠٠٤ هي ٧٧% فى مصر و٩١% فى أمريكا وفي ماليزيا ٧٦ و٨٩% فى إسرائيل ٠

وأورد التقرير أن معدل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الدخل القومى فى مصر هو ٣.٩% وفى أمريكا ٥.٩% وفي ماليزيا ٨.١% وفى إسرائيل ٧.٣% ٠

من هذه المؤشرات يتضح أن مضاعفة الاستثمار فى نوعية ومستوى وجودة التعليم لا مناص منها من أجل اللحاق بركب التطور والتنمية الإنسانية والتقدم الاقتصادي فالأمر جد خطير وأزمة التعليم فى مصر مستحكمة ومتحكمة ولا مستقبل بدون السيطرة عليها وتملك مقدراتها ومقاديرها

إحصاءات ومؤشرات الخدمات الصحية

برغم التحسن الظاهر فى الخدمات الصحية إلا أن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الدخل القومى عام ٢٠٠٤ متدنية وهي تساوي ٢.٥% فى مصر، بينما تصل ٦.٨% فى أمريكا، ٦.١% فى إسرائيل ويبلغ نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام ٢٣٥ دولار فى مصر، ٥٧١١ دولار فى أمريكا، ٣٤٥ دولار فى ماليزيا ، ١٩١١دولار فى إسرائيل ٠ ولا بد هنا من تقويم هذا الموقف ومضاعفة الإنفاق على الخدمات الصحية لتأثيرها الفعال على التنمية البشرية الهادفة، ذلك أن معدل طول العمر لازال منخفض فى مصر ٦٩.٦ بينما يصل إلى ٧٧.٣ فى أمريكا، ٧٩.٧فى إسرائيل، وأن معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ هو ٣٤ فى مصر، ٤٨ فى الدول العربية، ٧ فى أمريكا، ٧ فى ماليزيا، ٥ فى إسرائيل، ومعدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة هو ٨٤ فى مصر، ١٧ فى أمريكا، ٤١ فى ماليزيا، ١٧فى إسرائيل وهذه النسب خطيرة فى مصر ودليل على التخلف ولابد من مواجهة حاسمة معها٠

إحصاءات ومؤشرات الأداء الاقتصادي والتجارة

أكد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية٢٠٠٦ أن إجمالي الدخل القومي في مصر(عدد السكان ٧٢.٦مليون) هو ٧٨.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، بينما المعدل للدول العربية هو ٨٥٢.٢ مليار دولار وأمريكا (٢٩٥.٤ مليون نسمة) هو ١١٧٦٦ مليار دولار وفى ماليزيا (٢٤.٩ مليون نسمه) ١١٨.١ مليار دولار وفي إسرائيل(٦.٦مليون نسمة) هو ١١٦.٩ مليار دولار (يجب الاهتمام بمقارنة هذه الأرقام بعدد السكان في كل دولة ومواردها الطبيعية والصناعية والخدمية وغيرها)

ووصل متوسط دخل الفرد فى مصر في عام ٢٠٠٤ إلي ١٠٨٥ دولار وفي الدول العربية ٣٠٥٤دولار، وفي ماليزيا ٤٧٥٣ دولار(٢٠٠٣)، وفي أمريكا ٣٩٨٨٣ دولار، وفي إسرائيل ١٦٤٨١ دولار، وبلغ معدل نمو الدخل القومي في عام ٢٠٠٤ في مصر ٢.٦% و في الدول العربية٢.٠% وفي تركيا ١.٦% (٧٢.٢ مليون نسمة) وفي أمريكا ١.٩% وفي ماليزيا ٣.٥%، وفي إسرائيل ١.٦% ٠وهذه الإحصاءات تدل علي مدي التخلف الاقتصادي والاجتماعي المستحكم والواجب مواجهته بجرأة وعزم ٠

كما أبرز التقرير الانطلاقة المشهودة للنمو الاقتصادي وزيادة معدل الدخل القومى فى الصين فى عام ٢٠٠٤(١.٣ مليار نسمة / معدل النمو ٨.٩ %) وفى الهند (١.٠٧ مليار نسمة / معدل النمو ١٢% في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥) وهذه الحقائق الملفتة للتنمية المنطلقة فى أكبر دولتين فى العالم من حيث عدد السكان(والذي يعادل أكثر من ثلث سكان العالم) وبرغم كونها من دول العالم الثالث وانتشار التخلف فى مناحي مختلفة

للتنمية البشرية إلا أن عجلة التنمية الاقتصادية أطلقت معها التنمية فى المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية و التعليمية والثقافية

إن التجربة الديمقراطية فى ماليزيا والهند والإنجازات المبهرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لدول من العالم الثالث تستحق الدراسة والتدبر والاعتبار ، فبالنسبة لدولة ماليزيا فمن المعروف أنها إحدى دول جنوب شرق آسيا المسماة بالنمور السبع المتفوقة اقتصاديا وبرغم أنها شعب غالبيته من المسلمين فهي متعددة الأعراق والأديان واللغات والمعتقدات ويبلغ تعداد سكانها ٢٤ مليون نسمة وتحت حكم دكتور مهاتير محمد رئيس وزرائها السابق لمدة ٢٢ عاما وقد أمكنه تحقيق المعجزة الاقتصادية وارتفع دخلها القومي إلى ٢٥٥ مليار دولار بمعدل بلغ نحو ٣.٥% واحتلت المرتبة ال١٧ ضمن دول العالم الصاعدة اقتصاديا، وانخفضت فيها نسبة عدد سكانها تحت خط الفقر من ٥٢ % إلى ٥%، وارتفع متوسط دخل الفرد من ١٢٠٠ دولار إلى ١٠٢٧٦ دولار فى العام وانخفضت البطالة من ٢٥% إلى ٢% خلال السنوات العشرين، وبلغت نسبة الصادرات الصناعية سنويا ٨٥% من إجمالى الصادرات ،

وأوضح التقرير أن الواردات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي في عام ٢٠٠٤ هي ٢٩% فى مصر وفي الدول العربية ٣٦% وفي أمريكا ١٤% وفى ماليزيا ٩٣% وفي إسرائيل ٤٩% بينما بلغت الصادرات ٢٩% في مصر و٤٨% في الدول العربية (البترول؟) و١٠% في أمريكا و١١٤% في ماليزيا و٤٤% في إسرائيل ،

وأبرز التقرير أرقاما هامة ذات دلالات خطيرة وهي أن الصادرات الخام فى عام ٢٠٠٤ كنسبة من الصادرات تمثل٦٤ % في مصر و ١٤% في أمريكا و ٢٢% فى ماليزيا (المطاط) و٥% في إسرائيل، بينما الصادرات ذات التقنيات العالية والقيمة المضاعفة الزائدة تمثل من صادرات مصر (٣١%) وفي أمريكا ٨٢% وفى إسرائيل٩٤% و فى ماليزيا٥٨ % في عام ٢٠٠٤ ،وهذه الأرقام تعكس بعض أسباب التخلف الاقتصادي فى مصر بالمقارنة بالدول الأخرى التي تغلب السلع المصنعة علي صادراتها وزيادة دخلها وارتفاع معدلات التطور فيها ،

إحصاءات ومؤشرات استخدام التكنولوجيا وإنتاجها

اعتبر التقرير أن استخدام وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة هو أحد المعايير الهامة للتنمية البشرية، وقد أظهر التقرير أن عدد خطوط التليفونات لكل ١٠٠٠ نسمة فى مصر عام ٢٠٠٤هو ١٣٠ والدول العربية هو٩١ وفى أمريكا ٦٧٦ وفي ماليزيا ١٨٢ وفى إسرائيل ٤٤١ ، أما بالنسبة للتليفون المحمول فتشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٤ أن العدد لكل ١٠٠٠نسمة هو ١٠٥ فى مصر و ١٦٩ فى الدول العربية ٦١٧ فى أمريكا و٤٤٢ فى ماليزيا و ١٠٧٥ فى إسرائيل، ومن ناحية استخدام الإنترنت لكل ١٠٠٠نسمة فهو ٥٤ فى مصر و٥٥ فى الدول العربية و٦٠٣ فى أمريكا و٣٤٤ فى ماليزيا وفى إسرائيل ٤٧١.

ولقد أبرز التقرير إحصاءا هاما ذا دلالة بالنسبة للاختراع والإبداع والإنتاج وهو عدد العلماء والمهندسين العاملين فى الأبحاث والتنمية مؤكدا للحقيقة والأسباب وراء التخلف أو البطء فى تحقيق التنمية والتطور والإبداع في مصر والدول العربية والتي تستورد إبداع وإنتاج الآخرين دون أن تكون منشأة ومنتجة للاختراعات والإبداعات· ففي مصر لم يذكر العدد وكان قد ذكر ٤٩٣ لكل مليون نسمة فى تقرير العام الماضي، بينما وصل العدد في أمريكا إلي ٤٤٨٤ وفي إسرائيل إلي ١٦١٣ وفي السويد ٥٤١٦ وفي ألمانيا ٣٢٦١ وفي فرنسا ٣٢١٣ وفي اليابان ٥٢٨٧، وفى ماليزيا ٢٩٩ ٠

ولا شك في أن من الضروري الإسراع واللحاق بركب إمكانات التقدم والتطور التكنولوجي فلا تنمية شاملة أو تقدم بدون تملك زمامها والتمكن منها والتحكم فيها· ويبدو أن الإحصاء فى مصر شمل مجموع أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ومراكز البحوث والتى قلما ينتج عنها اختراعات وإبداعات علمية أو صناعية بسبب قصور الاعتمادات وغياب الإمكانات والمراجع وغيرها من أسباب معروفة للكافة

إحصاءات ومؤشرات الطاقة والبيئة

يعتبر مؤشر الحفاظ علي البيئة وارتفاع استهلاك الطاقة أحد مؤشرات التنمية البشرية المتطورة وأحد دلالات التقدم، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٦ أن استخدام الطاقة الكهربائية قد ارتفع في مصر من ٤٣٣ ك٠ وات/ ساعة عام ١٩٨٠ إلي ١٣٤٠ عام ٢٠٠٣ بالمقارنة بـ ٦٢٦ (١٩٨٠) و ١٩٧٧ (٢٠٠٢) في الدول العربية بينما ارتفع الاستهلاك من ١٠٣٣٦ ك٠ وات/ ساعة إلي ١٤٠٥٧ في أمريكا ومن ٧٤٠ إلى ٣٠٣٩ فى ماليزيا ومن ٣١٨٧(١٩٨٠) إلي٦٦٩٨ في إسرائيل، وتعكس هذه الأرقام بعض المؤشرات إلي التطور والتقدم السريع الحادث في البلاد المتقدمة في توفير الأنظمة والآليات والتجهيزات والأجهزة اللازمة للإنتاج والخدمات للقطاع العريض من المواطنين في مختلف المواقع والأقاليم·

وتمثل نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتج من استخدام الطاقة الصادر عن أمريكا ٢٤.٤ % من اجمالى المنبعث من كافة دول العالم ومن روسيا ٥.٩ % ومن مصر ٠.٦ % ومن إسرائيل ٠.٣ % و من كافة الدول العربية ٤.٨ % ومن السعودية ١.٦% ومن اليابان ٥.٢ % ومن ألمانيا ٣.٤% ومن الهند ٤.٧ % ومن الصين ١٢.١ % ٠

خاتمــــــة:

إن الدلالات الخطيرة والمؤشرات المقلقة التى أوضحتها الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادرة فى شهر نوفمبر ٢٠٠٦ عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن عام ٢٠٠٦ من نيويورك قد تفيد كل مواطن وعالم وصاحب قرار وكل من يهمه الأمر في مصر في معرفة موقعنا من ركب التنمية المتسارع حول العالم بالمقارنة بدول المنطقة والدول المتقدمة، حيث قد تم اختيار إحصاءات ومؤشرات بعض هذه الدول والتي تمثل بالنسبة لمصر دول الجوار مثل الدول العربية وإسرائيل والدول النامية مثل ماليزيا والدول المتقدمة مثل أمريكا ٠

إن السيطرة والنفوذ الدولي في العقود القادمة من الألفية الثالثة لن تكون بالضرورة بالسلاح الحربي ولكن بالغزو الاقتصادي والحضاري والثقافي والتقني، والدلائل والمؤشرات علي هذه المرامي والآفاق ظاهرة للعيان منذ أزمان٠ وما اتفاقية التجارة الدولية وغلبة عصر العولمة والعالم أحادي القطب وانتشار الثقافة ونظم ومنهجية الحياة الغربية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا إلا بدايات الفيضان والسيول الهادرة، ذلك أن الأزمات الطاحنة قد تولدت عنها العلامات الحالية المنذرة للجحافل الزاحفة والرياح العاصفة والسيول الجارفة التي يتمخض عنها الآن ضياع الحدود وتصدع الجسور وانهيار السدود٠

والأمانة تقضي أن نحزم أمرنا ونشدّ أزرنا ونحشد جل قوانا وأن نضع الاستراتيجيات الهادفة قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى, ونقر الأطر والخطط والسياسات والبرامج والمشروعات المتناسقة والمتكاملة زمانا ومكانا ,علي كل المستويات وفي كافة المجالات والأصعدة والمراحل, بهدف إصلاح الموقف وتدارك السلبيات ومواجهة الأزمات ومجابهة التحديات والاستفادة من تجارب ونجاحات دول ذات ظروف مشابهة حققت طفرات مشهودة في منظومة التنمية البشرية المستدامة والمتكاملة٠

ديسمبر ٢٠٠٦

٣.٣ التنمية البشرية و البطولات الأولمبية

لقد شاهدنا بإعجاب وشهدنا بإكبار تنظيم اليونان دورة الألعاب الأولمبية ٢٠٠٤ في أثينا. وتمتعنا بالمسابقات والمباريات التي جرت بين رياضيي ٢٠٢ دولة مشاركة في الدورة، مؤكدة على المنافسة الشريفة وتحقيق السلام والتعاون والتفاهم والحب بين شعوب العالم منذ بدء دورات الألعاب الأولمبية من مئة عام في ١٨٩٦. إن ضيافة اليونان لهذه الدورة تحيي التراث وتجدد الأصالة وتشعل المجد، إذ يرجع إليها السبق والفضل في عقد أول سباق رياضي تاريخي في اليونان عام ٧٧٦ ق. م من أجل إزكاء روح التنافس الشريف بين البشر وتحقيق الحب والسلام، والتسامح والوئام.

ولقد لاحظت من خلال اطلاعي هذا الصيف على تقرير التنمية البشرية حول العالم ٢٠٠٤، الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في نيويورك أن تصنيف وتقييم الدول الأعضاء في مجالات إنجازاتها وتطورها وتقدمها قد تم حسب مقياس التنمية البشرية (H.D.I). وقد استند إعداد هذا المقياس إلى عده عناصر محورية هامة منها السكان وطول العمر وفئاته والصحة والتعليم والمعرفة والخدمات الاجتماعية والمرافق الصحية والموقف الاقتصادي (مستوى المعيشة، الدخل، البطالة، المشاركة الفعالة ما بين فئات المجتمع المختلفة في كافة مناحي الحياة)، استخدام الطاقة، والتلوث، والتكنولوجيا المعاصرة، والاتصالات والبحث العلمي ومشاركة المرآة ومدى انحسار التفرقة بكافة أنواعها وأشكالها، والشباب وفرص العمل، والبيئة وغيرها.

وقد ركز التقرير على مستويات ومقياس التنمية البشرية في ١٧٧ دولة موزعة حسب الدخل والموقع الجغرافي والأقاليم ومستوى التنمية. وكان ترتيب مصر في المقياس ١٢٠ (نفس المستوى في عام ٢٠٠٣). واختلفت مقاييس الدول انخفاضا في الدول النامية وارتفاعا في الدول المتقدمة بوجه عام. وشمل التقرير العديد من الإحصاءات والمعدلات والمقارنات والمدلولات عن كل دولة بالقياس بالدول الأخرى في نفس الإقليم أو القارة. ويبرز التقرير المستويات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، والى تأزم الموقف في الدول النامية، وانه لا مناص من إحداث إصلاح وتغيير جذريين عاجلين في كافة المجالات والقطاعات والمستويات والاتجاهات

ولم أستطع مقاومة التمعن في نتائج الدورة الأولمبية في أثينا وعدد ونوع الميداليات التي فاز بها رياضيو الدول المختلفة، والواردة في صحيفة الأهرام يوم ٨/٢٥ والدورة قد أوشكت على الانتهاء، ومقارنة تلك بمقياس التنمية البشرية الوارد في تقرير الأمم المتحدة ٢٠٠٤. ومن أول وهلة فأن الدول المتقدمة وخاصة الدول الغربية وأعضاء مجموعة الثمانية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تقع ضمن الـ ٢٥ دولة الأولى في مقياس التنمية البشرية للدول الـ ١٧٧ التي شملها التقرير (النرويج ١، السويد ٢، كندا ٤، الولايات المتحدة ٨، اليابان ٩، المملكة المتحدة ١٢، فرنسا ١٦، ألمانيا ١٩، إسبانيا ٢٠، إيطاليا ٢١، اليونان ٢٤). من ناحية أخرى فانه ضمن الثلاث وثلاثين دولة الفائز رياضيوها على ميداليات في دورة الألعاب الأولمبية في أثينا فازت أمريكا بـ ٧٠، والصين بـ ٥٠، وروسيا ب ٤٢ واليابان ٣٢ واستراليا ٣٥ وفرنسا ٣٥ وألمانيا ٣٠ وبريطانيا ٢٢ وإيطاليا ٢١ وكوريا ٢١. ومن ضمن الدول المشاركة حازت ١٠ دول (٥%) على أكثر من ٢٠ ميدالية، و١٦ دوله (٨%)على أكثر من ١٠ مداليات، و٢٢دولة (١١%) على أكثر من ٥ ميداليات.وعموما فان نسبة ١٦ % من الدول المشاركة قد حصلت على ميدالية أو أكثر سواء ذهبية أو فضية أو برونزية. وهكذا أصبح من البديهي أن نربط ربطا جذريا ومحوريا بين التنمية البشرية الشاملة للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

والرياضية المتكاملة، وبين السبق والامتياز والتقدم في مختلف المجالات، وليس فقط في إحراز البطولات أو حصد الميداليات أو الفوز بالكؤوس في دورات الألعاب الأولمبية أو أية بطولات أو مسابقات رياضية سنوية أخرى، وكذلك في أي مكان وزمان وحقل ومجال. ومن حيث أن الأمر كذلك فأن صفر الموندیال أو أي صفر أخر ليس بالأمر العجيب أو الغريب أو الرهيب.

٢٠٠٤/٨/٢٥

٣.٤ تحذيرات وتحديات في دلالات تقرير السكان

ما أشبه الليلة بالبارحة، وليس بالإمكان أحسن مما كان!! إذ لا زال الانفجار السكاني وتوابعه مستمرا، منذرا ومحذرا، مقيدا ومهددا، واعدا ومتوعدا!! لقد عاهدت نفسي بمتابعة الموقف السكاني في مصر في بداية كل عام، لما به من مؤشرات خطيرة ودلالات مثيرة، تنعكس سلبا على جهود وخطط الدولة التنموية، وتكبح عجلة الإنماء والإعمار، وتأسر مستقبل جميع الأعمار. إن التقرير الأخير الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمنشور في صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٦، به لمحات من بعض التحسن الطفيف، إلا أنه لا زال يحمل في طياته ما سبق من الدلالات والتحذيرات والمصاعب والتحديات التي تنوء بحملها الجبال! وكأن جهود وإنجازات أجهزة المعلومات والتخطيط والتنفيذ في وادٍ، وحياة وسلوك وأداء السكان ففي وادٍ آخر، منعزل لا يسمع ولا يرى ولا يتكلم ولا يفهم، مما يؤدي إلى استهلاك الموارد وضياع الجهود وتلاشى الوعود.

لقد أصبح عدد سكان مصر الآن ٧٢مليون نسمة (٧١.٨٩٧مليون) بزيادة حوالي ١.٣ مليون عن العام الماضي وبمعدل زيادة طبيعية ١.٩٤% (١.٩٦% في العام الماضي)، وهي لازالت مرتفعة تؤدى إلى استهلاك الموارد والطاقات في الدعم وتلبية الحاجات الملحة للسكان، وبالتالي عدم ظهور نتائج ملموسة للانتعاش الإنمائي والاقتصادي، فكأننا كالمنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى! ولا زالت نسبة السكان تحت ١٥ عام هي ٣٨%، وهي شريحة سن التعليم الأساسي التي تحتاج إلى الكثير من الخدمات والرعاية والإعداد لتحمل مسئولية الغد. وتمثل الشريحة العمرية التالية من ١٥-٤٠ عام نسبة ٤١% (كانت ٤٠% في العام الماضي) وهي تحتاج وتطالب بالحصول على فرص العمل والإسكان والخدمات والمرافق الضرورية والتي تقع معظم أعبائها على الدولة. وتمثل هاتان الشريحتان حوالي ٨٠% من عدد السكان (٣٨+٤١%)، مما حدا بجهاز التعبئة أن يصف الشجرة السكانية بأنها شابة لإعطائها صورة متجملة وردية المظهر، مع أنها مريرة المخبر لمشاكلها وأزماتها، إذ أنها تنم عن هرم سكاني متفلطح مترنح، وهي سمة مألوفة في المجتمعات النامية في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، والمحتاجة دوما للدعم والمعونات من الغير! وبالإضافة إلى هذا فإن شريحة السن ٤٠-٦٠عام تمثل ٢٠% من السكان وهي الشريحة المنتجة الفاعلة العائلة لمعظم الأسر المصرية بحسبان تفشي البطالة في الشريحة الثانية.

وقد أكد التقرير أن قوة العمل في مصر بلغت ٢١.١٧٦مليون نسمة بزيادة ٣٧٥٠٠٠ عن العام الماضي، مع العلم بأن نسبة كبيرة من القوة العاملة ضعيفة الكفاءة قليلة الإنتاج وتعاني من البطالة المقنعة. ولقد حذر جهاز التعبئة من ارتفاع عدد العاطلين إلى ٢.٢٣٨مليون نسمة (مقابل ١.٤٨٣مليون في عام ٢٠٠٠)، وهذه البطالة الخطيرة، وأغلبها في سن الشباب، لها دلالات محذرة ومنذرة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، خاصة أن نسبة البطالة قد وصلت إلى ١٠.٥٧%. ويزيد الطين بلة أنه برغم الاعتمادات الكبيرة والجهود الكثيرة المخصصة لمحو الأمية فهي غير مؤثرة، ولازال هناك ١٢.٤٢مليون نسمة من الأميين بنسبة ٢٦.٨% من السكان أغلبها من الإناث، وهي من أعلى النسب المحيرة بين الدول العربية، حسب تقرير التنمية البشرية الأخير الصادر عن الأمم المتحدة. وربما كانت الأرقام الواردة بارتفاع نسبة الذكور (٣٥.٨١٧مليون) عن الإناث (٣٤.١٧٩مليون) بحوالي ٢.٤% ملفتة للنظر والتعليقات والتندر!

إن الأمر جد جلل فالمصاعب كثيرة والتحديات خطيرة، ولا زال السيد رئيس الجمهورية ينبه ويحذر الكافة مرارا إلى الأزمات والمشاكل التي تفجرها الزيادة السكانية المرتفعة. إن حوالي ٣٠% من السكان يعول الأغلبية العالية الأصوات الكثيرة الحاجات، بالمقارنة بالثلثين في الدول المتقدمة. ولازالت أيضا الأمية مستفحلة والهرم السكاني شاب يحتاج إلى كثير من الإنفاق والدعم والخدمات والعون دون إنتاج حتى لطعامه. كما حذر الجهاز بأن حجم الأسرة كبير (٤.٧فرد)، ونتيجة لتحسن الرعاية الصحية فقد أرتفع سن البقاء إلى ٦٨.٤ للذكور وإلى ٧٢.٨ للنساء (٥،٨% من السكان فوق ٦٠ عام)، مما يترتب عليه الحاجة إلى توفير موارد إضافية للتأمينات والمعاشات وكذلك للخدمات الصحية والترويحية والرعاية الاجتماعية.

إن الاستعدادات جارية الآن لإجراء التعداد العام للسكان والإسكان في عام ٢٠٠٦ (كل عشر سنوات)، وتم الإعلان عن تجنيد مليون فرد للقيام بالمهام المطلوبة. ولابد هنا من إعادة التأكيد على أن العبرة ليست بالكم ولكن بالكيف، ذلك أن أغلب الإحصاءات والبيانات الصادرة عن الدول النامية تصفها المؤسسات الدولية بأنها غير صحيحة وغير دقيقة ولا يعتمد عليها. ومن الصعب على أجهزة التخطيط واتخاذ القرار الاستناد إلى معلومات غير صادقة وغير شفافة وغير سليمة! فالتجميل والفهلوة والتسيب وعدم الجدية واللامبالاة واللاإنتماء من الأمراض المتفشية في مجتمعاتنا وهي ظاهرة ستؤدى إلى أوخم العواقب وأخطر المصائب. ولقد كشفت حرب العراق أنه نجم عن المعلومات الخاطئة قيام أكبر دولة في العالم المتقدم بشن حرب غاشمة حصدت فيها أرواح مئات الألاف وكلفتها مئات المليارات! إن هذا الدرس المرير يجب أن نتعظ منه ونصر على ضرورة توخى الصدق والصراحة والمكاشفة والشفافية والأمانة والانتماء والكفاءة والجدية والإخلاص، خاصة وأن التعداد العام للسكان هو الركيزة الإستراتيجية لخطة التنمية البشرية الشاملة خلال العقد القادم. "ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

٢٠٠٥/٢/٢٢

٣.٥نحو استراتيجية مستقبلية شاملة لتنمية مصر والمنطقة العربية

"رؤية هادئة من وحى تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٢م"

مقدمة :

الإنسان هو منبع الحضارة، والسكان هم ثروة الأمم. تنادى الأقدار فى وقت المحن على أبناء الوطن الواحد لكى يواجهوا المشكلات ويتحدوا فى الأزمات ويجابهوا التحديات ويتخذوا من القرارات أخطرها، ويتبنوا من السياسات أشقها، ويتجشموا من المهام أصعبها، لكى يقضوا على كوارث الحاضر عابرين إلى آفاق الأمل والمستقبل الأفضل.

والوقت قد حان الآن لمثل هذا الموقف الفيصل لمصر والمنطقة العربية ... والمكان والظروف فى موطن الحضارات قد أينعت لاتخاذ القرارات وحسم الأزمات لصالح مستقبل الأجيال الشابة التى تمثل نصف الأمة ليصير أكثر إشراقاً وأغزر عطاءاً وأفسح مجالاً وأوقى وعداً.

وتهتم هذه الدراسة بالموقف الحاضر فى مصر والمنطقة لما تكشفه من حقائق ودلالات ومؤشرات مخدرة ومنذرة، ولما تحويه من إمكانات ومتطلبات تدعو كل مخلص وغيور من أبناء الأمة للتأمل والتدبر، والتحرك بوعى وعلم، من أجل تحقيق الإصلاح والتطور، من ثم إحراز التقدم والرفعة. ذلك أن المنطقة العربية وهى منبع الحضارات ومهد الديانات ومنزُل الرسالات ومصر فى مركزها وحبه قلبها، تمر الآن فى لحظات حرجة وحاسمة من تاريخها، تعصف بها الأنواء وتجتاحها المخاطر من الداخل ومن الخارج، وهى بعد فى مفترق، فى طرق وما لازالت تدور حولها الدوائر وتلتف حول جيدها والخيوط من الشمال والجنوب ومن الشرق والغرب، ومن العالم الغنى ومن العالم الفقير !؟ وتطيح بها أنواء ومخاطر القرية اللونية وعصر العولمة ذو القطب الأوحد وهى كثيرة ومتنوعة، وجسيمة وصعبة وعاتبة ومتربصة ومنذرة. فمنذ الدولة العثمانية التى استمرت خمسة قرون حتى مطلع القرن العشرين، عانى العالم العربى من المحيط إلى الخليج من كونه مسرحاً لعمليات حربيين عالميين داهمتين لم يكن فيهما طرف أوله صالح، أو نقير، ثم حروب إقليمية التهمت الكثير من موارده البشرية والمادية والمالية والطبيعية. وخلال القرن العشرين تم تقسيم العالم العربى إلى دويلات ومعسكرات متطاحنة ومتصارعة تحاك بها المؤامرات وتطحنها الأزمات ويلتهم إمكاناتها ومقدراتها الحروب والكوارث، الأمر الذى أدى إلى التأخر والتخلف فى كثير من المجالات. ولقد تحملت مصر هذه المصاعب بصبر وتصميم، وقدمت الكثير من التضحيات ومرت بالعديد من الأزمات، بينما قام العديد من شقيقاتها فى المنطقة العربية بالاهتمام بخطط ومشروعات الإنماء والإعمار والتطوير، وأذن لها المولى بعد إنتصار أكتوبر أن تحقق ذاتها وأن تعوض ما فاتها وأن تهتم بشأن أبنائها ومستقبل أجيالها الصاعدة الطامحة.

تحليل وتقويم الموقف :

منذ أكثر من عام مضى أظهر الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية فى الدوحة بقطر الموقف الحاضر لسيطرة الدول المتقدمة على التجارة العالمية، ومدى اعتماد الدول النامية على منتجاته وخدماته، كما أبرز قوة الضغوط السياسية والاقتصادية لاستمرار عصر العولمة التى تهيمن عليه مجموعة الثمانية. كما تبلورت مؤتمرات القمة والاجتماعات الإقليمية للأمم المتحدة فى ريو ١٩٩٢م، وكيوتو ٢٠٠٠م، وجوهانسبرج فى ٢٠٠٢م عن الكثير من التوصيات للحفاظ على الأرض وحماية بيئتها من التلوث الجوى الناتج أساساً من عوادم استخدام البترول فى الدول الصناعية الكبرى. وبالتنمية المستدامة (والمتواصلة) اهتمت قمتى الأرض بضرورة الالتزام. لقد كشفت قمة جوهانسبرج أن أجندا ٢١ لقمة ريو ١٩٩٢م بقيت دون تنفيذ أو تطبيق، خاصة فى الدول المتقدمة، تاركة دول العالم النامى تعانى من مخاطر تدمير البيئة المتسببة فيها الدول المتقدمة، بالإضافة إلى ما صاحب ذلك من زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقراً واتساع الفجوة والهوه بينهم وتعدد محاور التفرقة والفرقة بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب المتخلفة.

ولقد هزت كارثة ١١ سبتمبر أركان العالم لما يمثله الإرهاب العالمى من تحد لإنجازات الحضارة الإنسانية وعملية التقدم. لقد أطلقت السنه وألهبت أقلام المهاجمين والمعادين للعالم الغربى والحضارة الإسلامية، مؤكدة على ما سبق أن نشرته بعض الكتابات المحاضرات لصمويل هتننجتون وفرانسيس فوكوبويا وغيرهم من المفكرين والسياسيين فى العالم الغربي عن صراع وصدام الحضارات. وأصبح العرب والمسلمون بعد سبتمبر متهمين بالعنف والإرهاب والعداء للحضارة الغربية. وتناسى الإعلام الغربي مبدأ وحقيقة وواقع تواصل الحضارات، وأن الحضارة العربية الإسلامية قد أنارت طريق العلم والمعرفة للحضارة الغربية. وفى خضم هذه الأجواء المشحونة بالتوتر والتسلط والعنف والهيمنة، والمعاناة والظلم، وإنكار حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعربى فى الحرية والعدالة والمساواة التى نادى بها ميثاق الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥م وأيدتها العشرات من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم صدر تقرير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن التنمية البشرية فى العالم العربى لعام ٢٠٠٢م. ولقد أكدت هذه الدراسة المستفيضه والتى شارك فيها العديد من الخبراء العرب ومولها الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، على إحصاءات ومؤشرات ودلالات خطيرة نبهت المسئولين والمتخصصين والخبراء فى المنطقة وخارجها إلى الموقف الصعب والمشاكل الخطيرة والتحديات الجسام التى تواجهها مسيرة التنمية البشرية فى العالم العربى. ولم تتوان الصحافة والمؤسسات الغربية فى الاستناد إلى مؤشرات التخلف كمصادر للتوتر والمشاكل التى تعيق التنمية والتطوير فى البلاد العربية، وأنها تمثل منابع للعنف والإرهاب ومنطلقات للتردى والإهمال واليأس.

لقد اهتم تقرير التنمية البشرية للعالم العربى بالموقف التنموى فى ٢٢ دولة عربية مشيراً بجرأة إلى العلل والمشاكل، والقصور والمصاعب، التى تمثل تحديات للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتعليمية والثقافية، بسبب النقص أو القصور أو التردى فى التعليم والصحة والبطالة والفقر والحاجة والحرمان

وضياع الأمل للشباب ناهيك عن النقص فى الحريات وحقوق الإنسان وإغفال مشاركة المرأة وعدم الاستقرار واللامساواة. ولم يغفل التقرير الإشارة إلى ما تم من إنجازات وعلامات مشجعة فى بعض الحقول والدول خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

الملامح والدلالات فى تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢م:

قد يصيب المرء الذهول وتعتريه الدهشة، من مدى الركود والخمول للأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فى العالم العربى. وبالرغم من تفشى عدم الاستقرار وتعدد النزاعات وتفاقم الانتفاضة فى فلسطين وازدياد أعداد الضحايا بالآلاف وانتشار تدمير المساكن والتشريد بسبب الاحتلال الإسرائيلي والمحنة العراقية والعربية وتوابعها وتحدياتها، إلا أن التقرير رصد مؤشرات مشجعة لمعدلات التنمية البشرية فى العديد من الدول العربية وأشار إلى آفاقٍ مشرقة بالأمل تغشاها بعض من مواقف يغلفها التخلف والإظلام مما يستدعى سرعة التحرك والمواجهة الحاسمة.

ومن بوارق الأمل ومؤشرات اطراد معدلات التنمية :

- انخفاض معدلات وفيات الأطفال للأطفال دون الخامسة.
- زيادة السعرات الحرارية للفرد يومياً.
- زيادة عدد السكان التى تخدمهم شبكات التغذية بالمياه الصالحة للشرب.
- تضاعف عدد المستفيدين من برامج محو أمية الكبار خلال العقود الثلاث الماضية.

ومن ناحية أخرى فقد أشار التقرير بقلق إلى أن معدل دخل الفرد فى العالم العربي هو الأقل بين دول العالم برغم دخل البترول المرتفع فى الدول النفطية. ويتواكب هذا الموقف المتردي مع استمرار انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض مؤشر التنمية البشرية. ولقد علل التقرير هذا الموقف السيئ للتنمية البشرية بأسباب غياب الحرية السياسية، والمشاركة الهامشية للمرأة فى التنمية السياسية والاقتصادية، وانخفاض استخدام تكنولوجيا المعلومات وهبوط مستوى ونوعية التعليم. ولقد كشف التقرير عن استفادة بعض الجهات والجماعات فى المنطقة العربية من استمرار الأمر الواقع المتردي ومقاومة محاولات التنمية والارتقاء. (؟!).

أضواء على الموقف التنموي فى مصر من خلال تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢:

لقد باشرت مصر منذ بداية التاريخ دورها القيادي الحضاري كمهد للحضارات ومنارة للعلم ورائداً فى العمران والتنوير والمدنية. ولقد اهتمت مصر خلال القرن الماضي بقضايا التحرير والتنمية والإعمار فى البلاد العربية الشقيقة وخاضت من أجل دول المنطقة والقضية الفلسطينية خمسة حروب استنفذت فيها مواردها المادية

وضحت بمئات الألوف من أبنائها، بينما اهتمت معظم أشقائها باستثمار مواردها التى تضاعفت بارتفاع الدخل من البترول عقب حرب ١٩٧٣م فى مشروعات الإنماء والإعمار والتنمية الشاملة. ومن جراء هذه التضحيات أصبحت مؤشرات التنمية البشرية فى مصر متواضعة ومنخفضة بالمقارنة بدول المنطقة.

ويتضح هذا من المعلومات الآتية الواردة فى التقرير:

- أن معدل عمر الفرد هو ٦٦ عاماً فى مصر بالمقارنة بسبعين عاماً فى الأردن وعمان.
- أن انخفاض مؤشرات الرعاية الصحية ناتجة عن انخفاض الاستثمارات فيها والتى تمثل ٣.٧% من الدخل القومي فى مصر بالمقارنة بلبنان: ١٠.١% و ٦.٥% فى قطر.
- أن نسبة الأمية فى مصر تبلغ ٤٥.٤% بالمقارنة بالأردن ١٠.٨% و ١٤.٤% فى لبنان. وباستثناء موريتانيا فتعتبر نسبة الأمية فى مصر هى الأعلى فى العالم العربي.
- بالنسبة لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل مصر المرتبة الدنيا باعتبار مؤشر عدد الحاسبات الآلية لكل ألف نسمة هو ١٢ بالمقارنة بالبحرين ١٤٠ وفى قطر ١٣٦ وفى لبنان ٤٦ ، وفى موريتانيا التى تعتبر أقل الدول العربية فى معدل التنمية البشرية فإن بها ٢٧ جهازاً لكل ١٠٠٠ نسمة. أما بالنسبة لمواقع الإنترنت فإن مصر تعانى من نقص خطير إذ يوجد بها موقع واحد لكل ألف نسمة بالمقارنة بحوالي ١٢ فى دولة الإمارات العربية، بينما يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٧ لكل ١٠٠٠ نسمة بالمقارنة بحوالي ١٦٧ فى دولة الإمارات العربية.
- فإن حجم التجارة البينية بين الدول العربية يبلغ حوالي ٣٠ مليار دولار بالمقارنة بحوالي ٣٠٠ مليار دولار مع دول العالم الأخرى. وهذا مؤشر خطير لمدى القصور فى العلاقات الإقتصادية المتردية بين دول العالم العربى. إن هذا المؤشر يوضح مدى عدم الثقة والتشرذم فى المنطقة وتأخر وضعف أواصر التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية برغم عقد اتفاقية السوق العربية المشتركة منذ الخمسينيات قبل إنشاء السوق الأوروبية المشتركة والتى نجحت فى خلق الاتحاد الأوروبي والتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي المبهر الذى تحقق خاصة فى العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

بناء على ما تقدم فإن الحاجة ماسة إلى ثورة ثقة ووعى شاملة وصحوة متكاملة جريئة تعالج القصور والتخلف وتنهض بمجالات الضعف والتردى وتحقق الطموحات والآمال لكافة فئات المجتمع العربى. ولقد حان الوقت لأن نتوقف عن لوم الآخرين أو العوامل أو الدول أو الأنظمة أو الأفكار الخارجية لكونها سبباً لتخلفنا وأمراضنا أو انخفاض مستوى التحضر أو التنمية أو التقدم فى أقطارنا، أو ينطبق علينا قول الشاعر نلوم زماننا والعيب فينا ... وليس لزماننا عيب سوانا والأمر يقتضي أن نستفيد من إنجازات وتجارب ونجاحات الأنظمة الدول الأخرى وبما يتناسب مع منطقتنا ومواردنا وإمكاناتنا المحلية من أجل الارتقاء ببيئتنا وتحقيق التقدم والتنمية الشاملة لمجتمعاتنا وتعويض تخلفنا.

الإنعكاسات القومية للتوصيات التنموية والبيئية لمؤتمرات القمة الدولية فى ريو ١٩٩٢ وجوهانسبرج ٢٠٠٢م:

انتهى مؤتمر قمة الأرض والتنمية فى ريو عام ١٩٩٢م إلى مجموعة من التوصيات ببرنامج شامل لمواجهة التحديات البيئية التنموية تضمها إعلان "أجندا ٢١" الذى وقعه ممثلوا ١٦٨ دولة، بغيه الارتقاء ببيئة الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة لصالح عالم أكثر أمناً وأشمل رخاء وأعم عدلاً وأعظم إنصافاً وأوفر تأميناً لكرامة الإنسان وتعظيماً لقدر البشرية وتوعية لقيمة الحياة الكريمة للفرد والمجتمع سواء بسواء. لقد اتفقت القمة على الاجتماع بعد عشر سنوات، الأمر الذى تم فعلاً فى قمة الأرض والتنمية وجوهانسبرج عام ٢٠٠٢م، من أجل متابعة تنفيذ الإنجازات وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب والنظر فى خطة المستقبل ولقد تمت فى القمة الثانية مشاركة فعالة للمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية والشعبية من أجل مطالبة والضغط على الحكومات والسلطات والمنظمات بالالتزام وتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات المحققة للتوصيات، خاصة فى ضوء عدم الالتزام وقلة المنجزات التى تمت خلال العقد المنصرم. ولقد تم التركيز فى برنامج العمل فى جوهانسبرج على عدة محاور متكاملة مؤثرة فى البيئة والتنمية وهى: المناخ والمياه والغابات والطاقة والتنوع الحيوي والزراعة، ضمن قائمة من الموضوعات الملحة الأخرى. ولقد أحدثت الكوارث الطبيعية والفيضانات المدمرة الناتجة من ظاهرة الاحتباس الحراري والتلوث الجوى وثقب الأوزون خلال العقد الماضي خسائر مادية وبشرية فادحة من دمار وموت وخراب للمحاصيل والمساكن والاستثمارات فاقت قيمتها عشرات المليارات من الدولارات فى أمريكا وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا. ولقد اهتم بروتوكول كيوتو باليابان عام ٢٠٠٠م والموقعة عليه الدول الصناعية والنامية بمواجهة خطر المشاكل البيئية ووضع برنامج وخطة عمل مرتبطة ببرنامج زمني للقضاء على مصادر التلوث الجوى فى العالم المتقدم إلا أن أغلب الدول الصناعية المتسببة فى معظم الغازات المسببة للتلوث أحجمت عن التطبيق، بل أعلنت عدم التزامها لكونه سيؤثر على الإنتاج الصناعي والتقدم الاقتصادي.

وانطلاقاً من هذا الإجماع العالمي على الالتزام بأهداف التوصيات فى أجندا ٢١ للتنمية المستدامة فى مؤتمري القمة فى ريو ١٩٩٢م وجوهانسبرج ٢٠٠٢، فإن خطط التنمية البشرية والسياسات والبرامج والمشروعات المترجمة لها على المستويات العالمية والإقليمية والقومية والمحلية لابد من سرعة تفعيلها وترجمتها على أرض الواقع حسب أطر مكانية وزمانية وتشريعية وإدارية وتنفيذية وإقتصادية وإجتماعية ومراحل متكاملة على المدى القصير والمتوسط والبعيد. ولا مناص من تفعيل خطط التنمية البشرية والتنمية البيئية المستدامة من خلال المحاور المنهجية والتى اعتمدها المجتمع الدولى فى قمتى الأرض وبروتوكول كيوتو والهادفة إلى :

١) حماية التنوع الحيوى بيوديفرستى (Biodiversity).
٢) التوسع الأفقى والرأسي فى التنمية الزراعية الطبيعية فى إطار الحرب الكونية على الجوع.
٣) حماية الغابات وعدم استنفاذ الموارد الطبيعية، وتوفير المأوى الصحية والآمنة الأساسية من أجل صحة وحماية وتأمين مستقبل الإنسان والبشرية جمعاء.

٤) حماية المحيطات والبحار والهواء والأرض من مصادر التلوث المختلفة بسبب التوسع الصناعي والعمراني والزراعي.
٥) تنقية وحماية الغلاف الجوى من الغازات الملوثة والمؤدية إلى ظاهرة الاحتباس الحراري وزيادة حرارة الأرض مما يهدد دوماً بالفياضات والكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى مياه البحار والمحيطات وإغراق المدن والمناطق الساحلية.
٦) اعتماد وتطوير نظم التعليم نوعاً وكيفاً وكماً، وتوفير الرعاية الصحية لكافة فئات البشر فى كل مكان والعمل على ومحو الأمية وتعليم الكبار.

إن الأهداف الواضحة والخطط الشاملة والخبرات والتجارب الرائدة جلية والإدارة الفاعلة والإرادة الحاسمة لا بديل لهما، وعزم الأمور واجب على الكافة من القاعدة إلى القمة.

الأهداف والمنطلقات وآفاق المستقبل :

قد تمر دهور على أمم وهى تغط فى سبات الجاهلية وغياهب الظلام والتخلف، حتى يلوح ضوء الفجر وتبزغ إشراقة الصحوة التى تنير لها الطريق، فتدب طاقة الحياة والوعى فى أوصالها، وتنتفض من أجل العمل لإصلاح أمرها، ومحو أسباب ترديها، وتعويض ما فاتها، وبناء مقدراتها ومستقبل واعد لأبنائها.

ولابد لتحقيق هذه اليقظة من انتماء والتزام جميع فئات المجتمع دون تمييز بالأهداف والغايات واتفاقهم كافة على إحداث تغيير وإصلاح، وتطوير سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي شامل ومتكامل على كل الأصعدة وفى كل المناطق وجميع الاتجاهات والمحاور.

ولقد اهتم تقرير التنمية البشرية للدول العربية ٢٠٠٢م بالتأكيد على أن خطة الإصلاح ومنهج التطوير للارتقاء بالبيئة الإنسانية والتنمية البشرية يتطلب ابتداء المشاركة السياسية والإسهام الفعال للمرأة والشباب فى منظمات وجماعات المجتمع المدنى، وأطر ومؤسسات الديمقراطية الجماعية، حتى يشارك كل برأيه وجهده وعمله. ومن خلال ذلك الإسهام ويتحمل كل مسئولياته– فى صياغة وتشكيل وبناء المستقبل والتقدم الملبي لطموحات وآمال كافة الأفراد والجماعات، بصرف النظر عن السن أو النوع أو اللون أو العقيدة أو المنشأ أو الدخل، والذى يحمى ويضمن المساواة والإنصاف والعدالة والحقوق للجميع، إن هذا التوجه يرتكز على تأمين الملكية الخاصة ويحمى الاستثمار ويضمن حقوق الأفراد والجماعات، ويخلق تكافؤ فرص العمل للجميع وإمكانات المشاركة والإسهام، ويلبى الطموحات والآمال فى إطار القانون، ويدافع عن حقوق الإنسان، ويصون القيم الروحية والدينية، ويساند مبادىء الخير والأخلاق والتعاون والرعاية والتكافل وكرامة الإنسان فى كل مكان وزمان.

ولقد شدد التقرير على أهمية محو الأمية والارتقاء بمستويات ونوعية ومضمون التعليم وتحسين الرعاية الصحية وإشراك فعال وقوى للمرأة فى كافة المؤسسات والفعاليات والبرامج والمشروعات. وأكد التقرير على تجنيد وتعبئة جهود الفئات الهامشية مهما كان شكل أو نوع اختلافها عن المجموع فى صياغة وتشكيل المستقبل الواعد للجميع. ويقتضي هذا التوجه الشفافية والأمانة فى الداخل والانفتاح والتواصل والتعاون مع تجارب الدول الأخرى والمجتمعات الغربية وغيرها والإستفادة من إنجازاتها لتحقيق الانطلاق نحو خطة شاملة للتنمية البشرية دون عوائق أو محاذير أو سواتر أو ستائر.

المحاور الإستراتيجية القومية للتنمية البشرية المستدامة فى مصر:

لقد تم بلورة المحاور الأساسية التالية للإستراتيجية القومية للتنمية البشرية المستدامة فى مصر إنطلاقاً من مقررات مؤتمرات قمة الأرض الدولية فى ريو وجوهانسبرج وتوصيات تقرير التنمية البشرية للدول العربية ٢٠٠٢م (وهى نفس المحاور الهامة بالتقرير).

* أولاً: على مستوى الإستراتيجية الإقليمية Strategic Regional Level:

لقد أصبح لزاماً على مصر، من منطلق عبقرية موقعها الإستراتيجي ودورها الريادي الحضاري والمحوري الفريد فى المنطقة، أن تلعب دورها الرئيسي الجيوبوليتيكى Geopolitical، وأن تمد الجسور وتتابع الحوار وتحقق التواصل والتفاعل مع الدول والقوى المجاورة والمحيطة والمؤثرة بحسبان أهدافها القومية ومصالحها الإستراتيجية. ومن الضرورى أن تعقد الاتفاقيات والبروتوكولات المناسبة مع القوى والكيانات الإقليمية والدولية، ومع دول الجامعة العربية وكمشارك متكافى مع الاتحاد الأوروبي ومجموعات الكوميسا وغرب أفريقيا والاتحاد السوفيتي ومجموعة جنوب آسيا واللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ودول المؤتمر الإسلامي ومجموعة الخمسة عشر ومجموعة السبع وسبعين، وغيرها من الكيانات الإقليمية حسب منهج علمي هادف وسلم الأولويات والمصالح المتوازنة والمتكافئة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

* ثانياً: على مستوى التنمية الاقتصادية الشاملة :

إن تحقيق معدل النمو الاقتصادي أعلى من المعدل الحالي ٣% والذى يمكن أن يجبّ معدل الزيادة السكانية السنوية والتى تزيد عن ٢.٢% أى حوالي (١.٣ مليون سنوياً) عدد سكان مصر الحالي الذى وصل سبعين مليون نسمة يعيشون على ٩% من مساحة الوطن البالغة حوالي مليون كيلو متر مربع، سيرتفع إلى مائة مليون خلال عشرين عاماً. إن الأمر يتطلب زيادة الاستثمارات فى جميع القطاعات ومضاعفة الصادرات ولخلق

فرص عمل جديدة تزيد عن النصف مليون فرصة عمل وتخفيض معدل البطالة المرتفع فى مصر والعالم العربي. كما أشار تقرير الأمم المتحدة والذى وصل إلى ١٢ مليون فى عام ١٩٩٥م سيرتفع إلى ٢٥ مليون فى عام ٢٠١٠م. ولا مناص من تحقيق التنمية الاقتصادية على عدة محاور فى آن واحد سواء فى قطاع الصناعة أو الزراعة أو السياحة الطبيعية أو البترول، مع التأكيد على الإستفادة مع الموارد الطبيعية والتوسع أفقياً ورأسياً فى المساحة المنسية من الوطن العربي على نهج المشروع القومى لتنمية جنوب الوادي الهادف إلى الارتفاع بنسبة المناطق المعمرة إلى ٢٥% يبدأ التجمع الزراعى الصناعى الضخم بتوشكا لحوالى نصف مليون فدان بعد إفتتاح محطة مبارك العملاقة فى يناير ٢٠٠٣، والمبتغى هو اعتماد إستراتيجية قومية وخطط تنمية بشرية متكاملة زماناً ومكاناً تعتمد على إعادة توزيع السكان المتوازنة فى كافة أنحاء الوطن، بعيداً عن محور الوادي والدلتا العتيق، وذلك بتوجيه البرامج والمشروعات التنموية شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، تربطها شبكات متطورة من الطرق والنقل والبيئة الأساسية الضرورية لأي تنمية اقتصادية طموحه.

* ثالثاً: على مستوى التنمية السكانية والبشرية:

إن أهداف التنمية الاقتصادية تصبح خاوية لا فائدة ولا نفع منها دون أن تتكامل مع التنمية البشرية والسكانية. إن التكامل بينهما محوري وجوهري لإستراتيجية التنمية الشاملة. ولا شك أن أى زيادة فى معدل التنمية الاقتصادية ستلتهمه الزيادة المطردة فى عدد السكان. إن إستفحال الظاهرة الخطيرة الحالية للانفجار السكاني ستسبب إنحساراً خطيراً لأى خطة تنموية. والأمر يقتضى اعتماد خطط وسياسات سكانية شجاعة ومستقرة لتنظيم الأسرة وتحديد عدد المواليد ومنح الحوافز الإيجابية والسلبية والترغيب فى التقاعد المبكر وربط العلاوات الاجتماعية بالعدد النموذجي للأسرة، وتنظيم الاستفادة بأوقات الفراغ، وتشجيع المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة بالتشريعات والدعم المالي والفني والتسويقي، وغيرها من البرامج والوسائل التى أثبتت نجاحها فى تجارب الدول الأخرى خاصة فى جنوب شرق آسيا. ولقد أشار مؤخراً وزير الصحة والسكان إلى وجود خطة خمسية لتحقيق هذه الأهداف، والأمل أن نؤتى أكلها وتحقق أهدافها.

* رابعاً: على مستوى المشاركة الفعالة للمرأة : (Women Empowerment)

لقد أسهب تقرير التنمية البشرية للعالم العربي ٢٠٠٢ على مدى الهامشية وغياب المرأة عن المشاركة فى النشاط والفعاليات السياسية والاقتصادية والثقافية فى معظم المجتمعات العربية. لقد أشار التقرير إلى أن مشاركة المرأة فى الأنشطة العامة تعتبر الأقل على مستوى العالم، رغم أن المرأة تمثل نصف المجتمع! فمثلاً تحتل المرأة ٣.٥% من مقاعد المجالس النيابية فى الدول العربية بالمقارنة بنسبة ١٠% فى الدول الأفريقية جنوبى الصحراء. كما أشار التقرير إلى أن ٥٠% من النساء فى العالم العربى لا يستطعن القراءة أو الكتابة، وأن معظم النساء فى المجتمعات العربية تعانى من عدم المساواة والجور ومسلوبات الحقوق الشرعية والقانونية. ولقد

قطعت مصر شوطاً رائداً فى خلال العقدين الماضين بالجهود والقيادة الرشيدة والمتابعة المستمرة للسيدة/ سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية فى تشجيع المرأة للمشاركة فى مختلف الأنشطة والأصعدة سواء فى تعديل قوانين الأحوال الشخصية أو إنشاء المجالس المتخصصة أو المشاركة أو الإسهام فى الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية والصحية والخدمة العامة وغيرها.

ولا شك أن الاهتمام بتعليم المرأة والمحافظة على حقوقها القانونية والشرعية والإنسانية والمساواة ورفع العنف والمعاناة عنها (حوالي ٤٠% من النساء يتحملن عنف المعاملة فى العالم العربي) كما كفلتها لها الشريعة الإسلامية السمحاء، وعلى تشجيعها للمشاركة فى المجالس التشريعية المحلية والمؤسسات المدنية ستضاعف من الفعاليات والمشروعات الخدمية والإنتاجية والشعبية والأدبية والفنية وكافة مناحى الحياة العامة جنباً إلى جنب مع الرجل، دافعة بذلك ومضاعفة لعزم عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية البشرية إلى الأمام. ولاشك أن التنظيمات والتغييرات والتطورات الأخيرة التى تمت فى هذا المجال فى مصر تعتبر مثالاً رائداً قد يحتذي به المجتمعات الشقيقة. ومن الإنصاف الإشارة بالتحديد إلى أن المرأة مساوية للرجل فى المعاملة فى الوظائف الحكومية من حيث التعيين أو الدخل أو تولى المناصب، وتم تعيينها فى المناصب القضائية وتولى منصب الوزير والسفير والمدير والقاضى والأستاذ ورئاسة الشركات والهيئات العامة والخاصة والاقتصادية. كما أن إنشاء المجلس الأعلى للمرأة والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، والتى ترأسها قرينة رئيس الجمهورية قد أعطى دفعة قوية لتحفيز المرأة على المشاركة والمساهمة فى الحياة العامة وتولى دورها الفعال المكفول لها دستورياً وقانونياً فى الأنشطة والفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتبقى المسئولية ملقاة على المرأة نفسها للاهتمام بأمرها ودورها وتحمل مسئولياتها والقيام بالواجبات المناطة بها المتوازنة والمتساوية مع الرجل فى بناء مستقبل الفرد والأسرة والمجتمع والأمة جمعاء.

* خامساً: على المستوى التعليمى:

لقد علل تقرير التنمية البشرية تأخرها فى البلاد العربية إلى تدنى مستوى وتوعية وتعليم وإخفاق السياسة والمحتوى والإدارة فى قطاع التعليم. وأوصى التقرير إلى أن الارتقاء بالتنمية البشرية يرتكز بالضرورة على تطوير ورفع مستويات التعليم فى مراحله المختلفة وأكد على أهمية جودتها بما يناسب ذكاء وتحفيز التربية الهادفة للأطفال والشباب ذهنياً وفكرياً وجسدياً ومعنوياً، كما لابد من محو الأمية المرتفعة فى البلاد العربية، والتى تقدر بحوالى ٤٠% فى مصر، وفى هذا المجال لابد من ذكر الأميات الأخرى غير معرفة القراءة والكتابة؟! المتفشية على مختلف المستويات. ولقد أعلنت الدولة مؤخراً مشروعاً قومياً لمحو الأمية خلال خمس سنوات. ونأمل أن يتحقق ذلك. ولابد من ربط أهداف التعليم ومحتواه مع أهداف التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ولاشك أن هجرة العقول من مصر والبلاد العربية لها دوافعها!! فمصر تستثمر فى تعليم أبنائها لكى تستفيد من هذا المنتج المكلف فى تنمية المجتمعات العربية والغربية؟! وآن الأوان أن تدعو مصر علماءها البارزين للعودة إلى وطنهم والاحتفاظ لهم بحقوقهم المادية وذلك للإسهام فى صحوة التقدم والتطور مع تغيير فى القوانين واللوائح والمناهج والتوجيهات، بما يناسب التحرر من القيود والعقبات والمثبطات، وصولاً إلى إطلاق ملكات الإبداع والخلق وتحقيق الذات وإحداث التغيير المنشود من كافة الفئات والجماعات، من أجل المصلحة العامة والمستقبل الواعد. ولابد هنا أيضاً من التأكيد على أنه بدون مشروع إستراتيجي قومى لإصلاح التعليم شكلاً ومحتوى ومن حيث المستوى والجودة والهادفية وإحراز النتائج المرجوة فلا نفع ولا عائد، ولا أمل ولا رجاء من خطط التنمية ومشروعاتها أياً كانت أهدافها ونواياها وإمكاناتها وآمالها.

* سادساً: على مستوى الرعاية الصحية :

بالرغم من أنه قد تم تطوير ملموس فى مستويات الرعاية الصحية والتأمين الصحى لفئات كثيرة من أبناء الشعب، إلا أنه هناك الكثير من جهود التنمية البشرية تستند بالضرورة إلى مستويات وجودة التعليم والصحة. ولابد للدولة أن تنظر للاستثمارات فى هذين القطاعين ليس لدعم المواطن إنما كحق له، وأنه استثمار فى بناء أجيال فاعلة منتجة لبناء صرح المستقبل. ولاشك أن مشاركة الأفراد والمجتمع المدنى والجمعيات غير الحكومية فى المطالبة بتنفيذ ومتابعة أداء مشروعات الرعاية الصحية فى كافة المواقع والأرجاء تضمن وصول الرعاية والخدمات لمستحقيها وتؤكد على توعية وجودة الرعاية الصحية، خاصة برامج تنظيم الأسرة للحد من الانفجار السكاني والتهام جهود التنمية الاقتصادية. ولاشك أن تجربة التأمين الصحي والعلاجي المجاني المطبقة فى بعض الدول العربية والدول الأوروبية (إنجلترا ، السويد) وبرغم سلبياتها والدول الأسيوية (الصين، اليابان) يمكن الاسترشاد بها.

* سابعاً: على مستوى التنمية البيئية :

إن الاهتمام بحماية البيئة من مصادر التلوث خاصة لمياه البحار والبحيرات والأنهار والمياه الجوفية، وللهواء (السحابة السوداء والاحتباس الحراري فى القاهرة والملوثات من عادم السيارات والمصانع) وللأرض من مخلفات العملية والجافة، لابد من تفعيله وتنفيذ المعايير والضوابط والمتابعة والمراقبة المستمرة. كما وردت فى قانون البيئة فى مصر. فليس أمر حماية البيئة مناط بسن أو تعديل قوانين، ولكن بمراقبة تنفيذها وضبط الالتزام بها لأن أهداف التنمية المستدامة تتطلب الحفاظ على الموارد القومية من النفاذ من مياه (حصتنا من مياه النيل محدودة ومحددة سنوياً بحوالى ٥٥ مليون متر مكعب برغم الزيادة السكانية المطردة سنوياً). ومن الضروري عدم إهدار استخدام المياه والاستفادة من مياه الصرف الصحي والزراعي من معالجتها وإضافة المياه الطبيعية إليها فى مشروعات الاستصلاح والاستزراع لتأمين الغذاء الضروري الصحي للشعب. فلابد من إعلان حربين شاملتين للتنمية الحرب على نقص الغذاء والحرب على نقص المأوى (أزمة المساكن).

من جهة أخرى فإنه برغم الاكتشافات البترولية المستمرة فى البحر الأحمر والخليج والبحر المتوسط والصحراء الغربية إلا أن إستهلاك الطاقة فى ارتفاع مستمر، ولن تكفى بعد عقدين احتياجات الطاقة المتزايدة محلياً، وسيختفي العائد من التصدير. ويقتضى الأمر على المستوى التنموي الإستراتيجي تطوير واكتشاف وتنفيذ مشروعات للطاقة المتجددة سواء من طاقة الشمس أو الرياح أو البحار أو القشرة الأرضية من أجل تلبية احتياجات مشروعات التنمية والعمران. ولابد من توسع فى شبكات تبادل وتسويق الطاقة الإقليمية والدولية والتوسع فى المشروعات التى بدأت مؤخراً لربطها بالدول العربية والأوروبية شرقاً وغرباً وشبه أوروبا.

أن الاستفادة من مياه الأمطار والتوسع فى زراعة الغابات والأحزمة الخضراء حول المدن وفى الأقاليم المتاحة فيها الأمطار، مع إمكان استخدام مياه البحار فى زراعة الغابات وكذلك مياه الصرف الصحى سيضيف إلى عدد الغابات الضئيل فى مصر مساحات أكبر تساعد فى تحسين البيئة المحلية وتثبيت الكثبان وضبط والتحكم فى مشكلة التصحر التى تعانى منها المساحات المزروعة فى الوادي وفى الواحات. ومن المقترح التوسع فى إنشاء واحات جديدة ومستوطنات جديدة مستقرة شرقاً وغرباً وفى سيناء للتأمين الإستراتيجي والبيئي ودفع مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى الأمام.

* ثامناً: على مستوى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات :

أكد تقرير التنمية البشرية على أن مصر متخلفة نسبياً فى هذا المجال عن البلاد العربية الأخرى ولابد من تعويض النقص والقصور فى هذا المجال، الذى أصبح أحد مقاييس الحكم على مستوى التقدم والتنمية خلال العقد الماضي، وسيستمر فى المستقبل. لقد أصبح العائد من الاستثمار فى استخدام تكنولوجيا المعلومات أحد أهم مصادر العملة الصعبة ورفع من دخل العديد من الدول مثل الهند والصين وإسرائيل. ومصر للأسف متأخرة فى هذا المجال.

وهناك مشروعات للاستثمار فى وادى للسليكون (تكنولوجيا المعلومات فى سيناء وغيرها) وأخشى أن يكون هذا متأخراً ، (سيفتتح فى يوليو ٢٠٠٣) ذلك أن العديد من الدول دخل مبكراً هذا المجال وأثبت وجوده. ولا تحتمل السوق العالمية مزاحمة أكبر أو أكثر وإلا ستكون النتيجة حرب اقتصادية ومنافسة فاشلة. الأمر يقتضى وضع إستراتيجية جريئة وآفاق واعية مستقبلية ومبتكرة ومبدعة فى هذا المجال فى السوق العالمي وليس مزاحمة الآخرين فيما تجهيزاً ابتداء فعلياً منه.

* خاتمة: نظرة أمل للمستقبل :

وختاماً فإن نور الفجر قد لاح وأفق المستقبل لكل متاح. لقد دقت الأجراس وحانت ساعة الفعل لا القول وذلك بأخذ المبادأة وتفعيل المبادرة وتولى زمام الأمور والانطلاق إلى تنفيذ إستراتيجيات قومية للتنمية الشاملة.

أن الأهداف واضحة والمحاور التنموية عليه والوسائل عديدة والموارد فريدة والسواعد كثيرة إلا أن التحديات كبيرة والآمال غزيرة ولابد إذن للقيادة أن تقدر والحكومة أن تحكم وأبناء الوطن أن يحزموا أمرهم ويهتموا بشأنهم.

يا سادة ليس هناك من بديل من أن نتحدى بالإرادة العازمة والهمم الحاسمة التى تبنى لمستقبل الأوطان موارد وسدود وأن تلبى لشبابنا الوعود بأن تحمى ولا نهدد نصون ولا نبدد نحقق بإيمان أعظم الآمال وبنى بعزوم مستقبل الأجيال.

٣.٦من وحي تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ الصادر عن الأمم المتحدة بنيويورك

"نظرة إلى موقف التنمية البشرية في مصر بالمقارنة بالدول العربية وبعض الدول"

ولات ساعة مندم

انطلاقا من أن التخطيط الشامل يهدف إلى تحقيق التنمية البشرية المتواصلة والسامية فقد ركزت اهتمامي الخاص على الإطلاع على تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائى عن التنمية البشرية ٢٠٠٣ الصادر فى نيويورك، وما جاء فيه من إحصاءات ومؤشرات عن التنمية البشرية السكانية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية عن مصر وبعض الدول العربية والدول النامية والدول والمتقدمة شرقا وغربا.

ولقد لاحظت أن مقياس التنمية البشرية قد استند إلى ثلاث معايير أساسية وهي متوسط العمر والتعليم والدخل، ولم يهتم كثيرا بمقاييس الخدمة الصحية أو تمتع المواطنين بحقوقهم السياسية أو الديمقراطية أو المشاركة في العمل العام أو فرص العمل أو الأمية وغيرها، ربما باعتبار أن هذه المعايير متوفرة وليست موضع قصور في العالم الغربي .٠ولقد دهشت أن مرتبة مصر في مقياس التنمية البشرية هو ١٢٠، وأن النرويج رقم ١، وأمريكا رقم ٨، وقطر رقم ٤٤، وسوريا رقم ١١٠، وإسرائيل رقم ٢٢. (ملحق ١)

ولقد لاحظت أن قراءة الأرقام والإحصاءات والمعدلات تعطى كثيرا من الدلالات الخاطئة أو القاصرة، فمثلا متوسط دخل الفرد فى مصر هو حوالى٣٥٢٠دولار سنويا وذلك كحاصل قسمة الدخل القومى على عدد السكان، أي أن دخل الفرد اليومي هو حوالي ٩ دولارات (أي ٥٥ جنيها) وهذا بعيد عن الواقع، وهكذا بالنسبة لدول الخليج البترولية أو حتى الدول الغنية مثل أمريكا واليابان.

- **الإحصاءات السكانية:**

لاحظت أن الدول المتقدمة تقل فيها معدل الزيادة السكانية إلى ١% أو أقل وقد تنخفض سلبا بينما أن الزيادة السكانية فى مصر انخفضت من ٢.٢% إلى ١.٩% وهي لازالت مرتفعة وتلتهم ما يمكن تحقيقه من تنمية أو استثمارات.

كما يتضح أن نسبة سكان الحضر ترتفع فى الدول المتقدمة إلى حوالي ٨٠% بينما تصل فى مصر إلى حوالي ٤٥% بينما تصل نسبة السكان تحت ١٥ سنة إلى حوالي ٣٧% فى مصر والدول العربية وتقل إلى ٢٠% فى أمريكا.

وهذا الهرم السكاني المتفلطح يحتاج إلى استثمارات وإنفاق كبير واحتياجات للتعليم والإسكان والعمالة وآمال متصاعدة وباهظة الكلفة.

ويلاحظ أن معدل الخصوبة لكل سيدة هو حوالي (٤) بينما يصل فى أمريكا وإسرائيل إلى (٢) وهنا يكمن مصدر زيادة المواليد والانفجار السكاني.

- **الخدمات الصحية:**

برغم التحسن الظاهر فى الخدمات الصحية إلا أن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الدخل القومى عام ٢٠٠١ هى ١.٨% فى مصر،٥.٨% فى أمريكا،٨.١% فى إسرائيل ويبلغ نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام هو ١٤٣ دولار فى مصر، ٤٤٩٩ دولار فى أمريكا، ٢٣٣٨ دولار فى إسرائيل ولا بد هنا من تقويم هذا الموقف ومضاعفة الإنفاق على الخدمات الصحية لتأثيرها الفعال على التنمية البشرية الهادفة ذلك أن معدل طول العمر لازال منخفض فى مصر ٦٨.٨ بينما يصل إلى ٧٧ فى أمريكا، ٧٩فى إسرائيل وأن معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ هو ٣٥ فى مصر، ٧فى أمريكا، ٢٤ فى إسرائيل ومعدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة هو ٨٠ فى مصر ٨ فى أمريكا ، و ٥ فى إسرائيل.

- **الخدمات التعليمية:**

أوضح التقرير أن التعليم هو أحد المعايير الرئيسية للتنمية البشرية وأورد أن معدل التعليم لدى الكبار (فوق ١٥سنة) فى مصر وصل عام ٢٠٠١ إلى ٥٦.١% بينما وصل فى البلاد العربية إلى ٦٠.٨% وفى إسرائيل إلى ٩٥.١% ، كما اهتم التقرير ببيان أن معدل التعليم لدى الشباب (١٥الى ٢٤ سنة) وصل فى مصر إلى ٧٠.٥% وفى البلاد العربية إلى ٧٦.٧% وفى إسرائيل إلى ٩٩.٥% فى عام ٢٠٠١ أيضا، وأشار التقرير كذلك إلى أن نسبة الطلبة فى التعليم الابتدائي فى عام ٢٠٠١ فى مصر ٩٣% وفى الدول العربية ٧٧% وفى إسرائيل ١٠٠% وفى أمريكا ٩٥%، أما نسبة الطلبة فى التعليم الثانوي فى عام ٢٠٠١ هى ٧٩% فى مصر و٨٨% فى أمريكا و٨٨% فى إسرائيل.

وأورد التقرير أن معدل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الدخل القومى هو ٣.٧% وفى أمريكا ٥.٢% وفى إسرائيل ٧.٣%.

من هذه المؤشرات يتضح أن مضاعفة الاستثمار فى نوعية ومستوى وجودة التعليم لا مناص منها من أجل اللحاق بركب التطور والتنمية والتقدم فالأمر جد خطير وأزمة التعليم فى مصر مستحكمة ومتحكمة ولا مستقبل بدون السيطرة عليه وتملك مقدراتها ومقاديرها.

- **استخدام التقنيات وإنتاجها:**

اعتبر التقرير أن استخدام وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة هو أحد المعايير الهامة للتنمية البشرية، وقد أظهر التقرير أن عدد خطوط التليفونات لكل ١٠٠٠ نسمة فى مصر عام ٢٠٠١هو ١٠٤ والدول العربية هو٧٦ وفى أمريكا ٦٦٧ وفى إسرائيل ٤٦٦.

أما بالنسبة للتليفون المحمول فالعدد لكل ١٠٠٠نسمة هو ٤٣ في مصر و٥٨ في الدول العربية و٤٠١فى أمريكا و٩٠٧ فى إسرائيل ومن ناحية استخدام الانترنت لكل ١٠٠٠نسمة فهو ٩.٣ فى مصر و١٥.٦ فى الدول العربية و٥٠١.٥ فى أمريكا و٢٧٦.٦ فى إسرائيل.

ولقد أبرز التقرير إحصاءا هاما ذا دلالة بالنسبة للاختراع والإبداع والإنتاج وهو عدد العلماء والمهندسين العاملين فى الأبحاث والتنمية مظهرا ما يعلل سبب التخلف أو البطء فى تحقيق التنمية والتطور والإبداع في مصر والدول العربية والتي تستورد إبداع وإنتاج الآخرين دون أن تكون منشأة منتجة للاختراعات والإبداعات، ففي مصر وصل العدد لكل مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ إلي ٤٩٣ بينما وصل العدد في أمريكا إلي ٤٠٩٩ وفي إسرائيل إلي ١٥٦٣ وفي السويد ٤٥٠٠ وفي ألمانيا ٣١٦١ وفي فرنسا ٢٧١٨ وفي اليابان ٥٠٩٥، ولا شك في أن بل ومن الضروري الإسراع واللحاق بركب إمكانات التقدم والتطور التكنولوجي فلا تنمية شاملة أو تقدم بدون تملك زمامها والتمكن منها والتحكم فيها.

- **الأداء الاقتصادي:**

أكد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية ٢٠٠٣ أن إجمالي الدخل القومي في مصر هو ٩٨.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١، بينما المعدل للدول العربية هو ٧٠٦.٥ مليار دولار وأمريكا هو ١٠٠٦٥.٥ مليار دولار وفي إسرائيل هو ١٢٥.٩ مليار دولار (يجب الاهتمام بمقارنة هذه الأرقام بعدد السكان في كل دولة ومواردها الطبيعية والصناعية الخدمية وغيرها).

ووصل متوسط دخل الفرد سنويا في عام ٢٠٠١ إلى ٣٥٢٠ دولار وفي الدول العربية هو ٥٠٣٨ وفي أمريكا ٣٥٢٧٧ دولار وفي إسرائيل ١٩٧٩٥دولار، وبلغ معدل نمو الدخل القومي في عام ٢٠٠٠ في مصر ٢.٨% وفي أمريكا ٢% و٠.٣% في الدول العربية و٢% في إسرائيل، وأورد التقرير أن الواردات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي في عام ٢٠٠١ هي ٢٣% فى مصر وفي الدول العربية ٢٩% وفي أمريكا ١٥% وفي إسرائيل ٤٧% بينما بلغت الصادرات ١٨% في مصر و٣٧% في الدول العربية (البترول؟) و٤٧% في إسرائيل و١١% في أمريكا.

وأبرز التقرير أرقاما هامة ذات دلالات خطيرة وهي أن الصادرات الخام كنسبة من الصادرات تمثل ٦٠% في مصر و١٤% في أمريكا و٦% في إسرائيل، بينما الصادرات ذات التقنيات العالية تمثل من صادرات مصر ١% وفي أمريكا ٣٢% و٢٥% من صادرات إسرائيل في عام ٢٠٠٠. (ملحق ٢)

- **الطاقة والبيئة:**

يعتبر مؤشر الحفاظ علي البيئة وارتفاع استهلاك الطاقة أحد مؤشرات التنمية البشرية المتطورة وأحد دلالات التقدم، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٣ أن استخدام الطاقة الكهربائية قد ارتفع في مصر من ٣٨٠ ك وات/ ساعة عام ١٩٨٠ إلي ٩٧٦ عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بـ٥١٨ (١٩٨٠) و ١٤٠٦ (٢٠٠٠) في الدول العربية بينما ارتفع الاستهلاك من ٨٩١٤ ك وات/ ساعة إلي ١٢٣٣١ في أمريكا ومن ٢٨٢٦ (١٩٨٠) إلي ٦١٨٨ في إسرائيل وتعكس هذه الأرقام بعض المؤشرات إلي التطور والتقدم السريع الحادث في البلاد المتقدمة في توفير التجهيزات والخدمات والأجهزة والإنتاج والخدمات للقطاع العريض من المواطنين في مختلف المواقع والأقاليم.

وأخيرا ...

وهكذا فإنه لا شك أن الدلالات الخطيرة والمؤشرات المقلقة التى أوضحتها الإحصاءات (ولغة الأرقام لا تتجمل ولا تخدع) الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن عام ٢٠٠٣ من نيويورك قد تفيد كل مواطن وعالم وصاحب قرار في معرفة موقعنا من ركب التنمية المتسارع حول العالم بالمقارنة بدول المنطقة والدول المتقدمة.

ولا زلت أذكر بكل تقدير وإكبار الحكمة والتدبير التي نبه إليهما الإمام الداعية الشيخ محمد متولي الشعراوي – رحمه الله – عندما ضرب المثل المصري الثاقب في وقت عصيب كانت تمر به البلاد منذ عشر سنوات إذ قال: " اللي ياكل من فاسه يفكر براسه" وذلك للتدليل والتذكير بأن الإنسان أو المجتمع الذي لا يملك مقدراته لا يتحكم فى مقاديره!

إن السيطرة في العقود القادمة من الألفية الثالثة لن تكون بالسلاح الحربي ولكن بالغزو الاقتصادي والحضاري والثقافي، والدلائل والمؤشرات على هذه المرامي ظاهرة للعيان منذ أزمان.

وما اتفاقية التجارة الدولية وغلبة عصر العولمة والعالم أحادي القطب وانتشار الثقافة ونظم ومنهجية الحياة الغربية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا إلا بدايات الفيضان والسيول الهادرة، ذلك أن الأزمات الطاحنة قد تولدت عنها العلامات الحالية المنذرة للجحافل الزاحفة والرياح العاصفة والسيول الجارفة التي يتمخض عنها الأن ضياع الحدود وتصدع الجسور وانهيار السدود.

والواجب يقضي أن نحزم أمرنا ونشد أزرنا ونحشد قوانا، وأن نضع الاستراتيجيات الهادفة بعيدة المدي ونقر الأطر والخطط والسياسات والبرامج والمشروعات المتناسقة والمتكاملة زمانا ومكانا وعلى كافة المستويات والقطاعات والمجالات بهدف إصلاح الموقف وتدارك السلبيات ومواجهة الأزمات ومجابهة التحديات والاستفادة من تجارب ونجاحات دول ذات ظروف مشابهة حققت طفرات مشهودة في منظومة التنمية البشرية المستدامة والمتكاملة.

أزفت الآزفة ليس لها من دون الله كاشفة، والتغيير واجب والمهام جسام، فالطوفان قادم ولات ساعة مندم ...

أغسطس ٢٠٠٣

٣.٧مؤشرات خطيرة ودلالات منذرة فى التقرير عن سكان مصر ٢٠٠٣م

أعلن رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فى ٢٠٠٣/٢/١٦م تقديرات الجهاز عن سكان مصر فى ٢٠٠٣/١/١م، والتى أشار فيها إلى أن عدد السكان وصل إلى ٦٩.٢١٣.٠٠ مليون نسمة. وفى لمحات سريعة عن تقديرات السكان أكد سيادته على انخفاض معدل المواليد إلى ١.٩٩% بعد أن كان ٢.٠٤% فى عام ٢٠٠٢م وأن نسبة عدد الذكور هى ٥١.٢% وعدد الإناث ٤٨.٨%. ولقد تضمن التقرير العديد من المؤشرات الخطيرة والدلالات المنذرة من حيث انعكاساتها على مستقبل التنمية البشرية من النواحى الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والإنسانية، خاصة فى ضوء الموقف الحرج الوارد فى تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية فى العالم العربي ٢٠٠٢م والصادر فى يونيو الماضي.

وأبادر هنا بلفت النظر إلى بعض هذه المؤشرات والدلالات المنذرة وهناك الكثير من الاستنتاجات الأخرى التى لا يسمح المكان بالإشارة إليها:

عدد السكان فى الداخل هو ٦٧.٣١٣ مليون نسمة وفى الخارج ١.٩٠ مليون نسمة يمثلون معظم العاملين فى الخارج. ويتضح من هذا استمرار انخفاض عدد العاملين فى الخارج وبالتالي انخفاض تحويلات العملة الصعبة. وسيستمر معدل انخفاض العمالة فى الخارج. ولابد من إعداد أنفسنا من الآن على انتهاء فرص العمل فى الخارج وتوقف التحويلات تماماً فى السنوات القليلة القادمة.

رغم انخفاض معدل المواليد إلى ١.٩٩% إلا أن الزيادة السكانية (١.٣ مليون سنوياً) لا زالت تلتهم معظم الزيادة فى الدخل القومي. وقد حذر السيد رئيس الجمهورية إلى هذا الموقف الخطر مراراً. ولابد من العمل بحزم وحسم على تنظيم الأسرة والوصول إلى نسبة أقل من ١.٥% حتى تصل الزيادة إلى الصفر وحتى يمكن أن تظهر على السطح ثمار التنمية الاقتصادية شبه المتوقفة.

أشار التقرير إلى تقدير قوة العمل بحوالي ٢٠.١٧ مليون (فوق ١٥ سنه) منها ٧٨.٤% من الذكور، بزيادة نصف مليون نسمة عن تقديرات ٢٠٠٢م وتمثل حوالى ٣%. وأكد سيادته أن عدد العاملين هو حوالي ١٨.٢ مليون أى أن نسبة البطالة هى ١٠%. ويدل هذا على أن حوالي ربع سكان مصر (٢٧%) يعملون من أجل إعاشة الغالبية العظمى التى لا تعمل ولا ةتج، وهذا هو مصدر التأخر وبطء عجلة التقدم بالمقارنة بنسبة العمالة التى تزيد عن النصف فى أوروبا وأمريكا وهى التى تدفع عجلة التنمية والتقدم بسرعة إلى الأمام. إن هذا المؤشر خطير ومنذر بأوخم العواقب.

أن عدد العاملين فى الحكومة ٥.٣ مليون نسمة (٢٥%) وقطاع الأعمال العام ٠.٩ مليون (٥%) والقطاع الخاص داخل المنشآت وعمال اليومية حوالي ٥ مليون نسمة (٢٥%) وفى القطاع الخاص خارج المنشآت (المزارع، العمالة الجائلة ٦.٨ مليون نسمة (٣٨%). ويدل هذا

على أن الدولة تسيطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أرزاق ومستقبل أغلب العاملين، والمنتظرين لفرص العمل. ولهذه النسب دلالات خطيرة ومنذرة أيضاً.

أن نسبة عدد السكان أقل من ١٥ سنه هى ٣٨% ومن سن ١٥-٤٠ سنه حوالي ٤١% ومن سن ٤٠-٦٥ حوالي ١٨% وفوق سن ٦٥ هى ٣.٥%. والدلالة الخطيرة هى أن حوالي ٤٠% من سكان مصر فى سن التعليم ولهم متطلبات وتطلعات كثيرة وخطيرة وأن حوالي ٨٠% من سكان مصر تحت سن الأربعين. ولهذه النسبة دلالات خطيرة إذ أنها لها تطلعاتها وآمالها واحتياجاتها الملحة، ولها بالتأكيد تداعياتها وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

زيادة متوسط أعمار الذكور إلى ٦٧.٥ سنه (كان ٦٠.١ فى عام ١٩٩٦م) وزيادة متوسط أعمار الإناث إلى ٧١.٩ سنه (كان ٦٩ عام ١٩٩٦) وبالطبع تعكس هذه الزيادة ارتفاع مستوى الرعاية الصحية، ولها دلالاتها الإنسانية والاجتماعيةوألأقتصادية كما أن لها متطلباتها من حيث احتياجات الرعاية الصحية والثقافية والاجتماعية للمسنين وإتاحة تسهيلات وخدمات أكثر لقضاء وقت الفراغ والترويج وغيرها من الخدمات وألتأمينات والمتطلبات العديدة.

انخفضت نسبة الأمية إلى ٣٠%، وهى لا زالت نسبة مرتفعة وأن النسبة بين الذكور هى ١٨% وبين الإناث هى ٤٢%. ولا زال هذا المؤشر مقلق بالمقارنة فى الموقف فى بعض الدول العربية الأخرى.

أن هناك دلالة تبدو جيدة (؟) على انخفاض نمو السكان فى القاهرة (١.٤٧%) وهو مؤشر صحي لكبح جماح الكثافة العالية والتكدس السكاني الخطير فى العاصمة إلا أن القاهرة الكبرى (وتشمل القاهرة وأجزاء من الجيزة والقليوبية) وصلت إلى حوالي ١٥ مليون نسمة وهو أمر خطير كذلك.

إن دلالات هذه الإحصاءات خطيرة ومنذرة وأرجو من أصحاب القرار فى كافة المواقع والمستويات والمجالات الاهتمام باتخاذ القرارات واعتماد السياسات والبرامج الحاسمة لمواجهة تحدياتها ونبعاتها ذلك أن الموقف ألسكانى هو ركيزة ألتخطيط وألتنمية ألبشريةألمستقبلية.

٣.٨ نظرة متأنية فى تقرير التنمية الإنسانية العربية

صدر مؤخرا تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤ ، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج تحت عنوان " نحو الحرية فى الوطن العربى". وقد تصدر صفحة الغلاف القول المأثور " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" . وانتهى التقرير فى أخر صفحة بجملة شاملة خاتمة : "إن الوطن العربى يجتاز لحظة تاريخية لا تقبل التوفيق أو التلفيق . والتحدى الماثل أمام الشعب العربى ، إن هو أراد مجتمع الحرية والحكم الصالح حقا ، هو فى إبداع سبيل لكيفية الانتقال حضاريا وبأقل تكلفة مجتمعية ممكنة ، من حبس الحرية والاستبداد إلى الحرية الحقة والحكم الصالح ، محققا بذلك إنجازا تاريخيا يستحق به فى المنظور التاريخي التنعم بالحرية ".

لقد تناول التقرير بجرأة وشفافية ومكاشفة الأوضاع فى المجتمعات العربية مناقشا أولا تطورات التنمية الإنسانية منذ إصدار التقرير الأخير لعام ٢٠٠٣, ومركزا على تصاعد وتأثر المناداة بالإصلاح فى إطار بيئة دولية وإقليمية معوقة, وتفاعلات مواجهة النواقص من تقدم يخالطه تراجع . ثم اهتم التقرير بتقييم موقف وحال الحرية والحكم فى العالم العربى من خلال أوضاع الحريات المدنية والسياسية من النقص الفادح لأحوال الفرد والجماعات بين المحاصرة والانتهاك والإقصاء . وناقش التقرير أزمة الحرية والديموقراطية بعد أحداث ١١ سبتمبر ، واهتم بالتركيز على البنى المعوقة للحرية من خلال بحث اشكالات الحرية والحكم فى مطلع الألفية الثالثة مشيرا فى مصارحة واضحة وتحليل كاشف: للتناقض بين الحرية فى البلدان العربية ومصالح القوى المهيمنة عالميا, والتى مارست بلا قيود وبلا حدود الانتهاكات فى فلسطين والعراق : وكذلك للحرية بدون حركات سياسية مناضلة من أجلها , وإلى تفسيرات البعض المناوئة للحرية، وفخ الانتخابات لمرة واحدة ، والتذرع بالخصوصية والظروف الخاصة للمجتمعات بالمنطقة للتنصل من الالتزام بحقوق الإنسان. ثم سلط التقرير ضوءا خاصا على البنية التشريعية والقانونية المتأرجحة بين دساتير تمنح الحقوق وقوانين تصادرها ، أو تحتويها ، ودساتير أخرى تنتهكها وتكبحها . ثم ناقش البنية السياسية وما يعتريها من ثقوب وأزمات الشرعية و الإفقار السياسي ، وتلازم القمع مع إشاعة الفساد. وتبع ذلك مناقشة البنية المجتمعية التى تصارعها و تنتهكها بيئة عالمية وإقليمية تقتص مزيدا من الحريات إلى إجراءات خنق حرية الفرد والجماعات وتكريس الحكم والإدارة المتسلطة على كافة المستويات فى كل المجالات والجبهات .

ولقد بلور التقرير توجهاته التقويمية فى رؤية استراتيجية كاشفة ثاقبة من خلال بدائل مستقبل الحرية والحكم العربى إما فى مسار "الخراب الآتى" أو مسار " الازدهار الإنساني " أو مسار وسط مازجا بين الاثنين وهو الإصلاح المدفوع والمملى من الخارج. وانتهى التقرير بتحديد مضمون الاصلاح المطلوب فى البنية المجتمعية العربية بضمان الحرية من خلال الإصلاح الداخلي, وفى المستويات القومية وفى العلاقات للحكم على الصعيد العالمى، منتهيا إلى ضرورة انفاذ التداول السلمى العميق للسلطة فى البلدان العربية، وصولا إلى الحرية والحكم الصالح من خلال البديل الأسلم فى مسار "الازدهار الانسانى" . ولقد اهتم التقرير بتسليط الضوء على أحوال

الحريات والممارسات والأوضاع الراهنة والمحاولات الإصلاحية من خلال دراسات ومسح ميدانى فى خمس مجتمعات عربية ثلاث فى المشرق العربى وهى الأردن ولبنان

وفلسطين واثنتان فى المغرب العربى وهى المغرب والجزائر . كما تضمن مؤشرات على أوضاع الحكم فى البلدان العربية وكذلك مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخدمية والبيئية, ومشاركة وتمكين المرأة, واللاجئين .

ولقد طمح التقرير إلى تفعيل الحوار المجتمعي فى البلدان العربية حول سبل توسيع نطاق الحرية و إقامة الحكم الصالح ، ذلك أن السبيل السليم الآمن للتعامل مع محاولات التدخل الخارجية يكمن فى العمل على مناهضة الضعف العربى وتحقيق المنعة القادرة على تحويل هذه المحاولات من رغبة إلى واقع . وأكد التقرير الذى تحفظت على بعضه أمريكا وبعض الدول العربية على أن الإصلاح المجتمعي الشامل فى البلدان العربية لا يطيق الإبطاء أو التأجيل حرصا على مصالح أو أوضاع محيطة أيا كانت ، ذلك أن المجتمعات التى لا تنعم ولا تحرص على الحرية , لا تستطيع أن تحافظ على المنجزات الاقتصادية والتنموية,ولا تقوى على التمكن والتصدى ومواجهة التحدى, ولا تطمح الى ارتقاء معارج التقدم والرقى الإنساني السامية .

وبصرف النظر عن التحفظات والهفوات والثغرات فى التقرير, فلا شك أن به معلومات واقعية سليمة ومدعمة, ويحتوى على تحليل هادف علمى قويم, ويتميز بتقييم منهجي ومنطقي سليم, وينتهى برؤى أمينة واعية هادفة. أن الحال الحاضر صعب وعليل, والموقف الراهن رهيب ذليل ، ولا مناص من التطوير ولابد من التغيير.إن الواجب يقتضى عزم الأمور, والانطلاق والاقدام نحو الآفاق الواعدة للحرية والأمان ، واحقاق الحقوق والنظام مع إرساء العدل والسلام ، بغية انجاز التنمية الإنسانية العربية الشاملة الحقة والمستحقة .

٢٠٠٥/٤/١٤

٣.٩ دلالات محذرة ومحفزة عن التنمية البشرية فى مصر

بالمقارنة مع بعض دول العالم من وحي تقرير الأمم المتحدة

عن التنميـــة البشريـــــة ٢٠٠٤ الصــــادر فـــى نيويـــورك

لقد اعتمد دليل مقياس التنمية البشرية (H ٠D ٠I) حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بنيويورك على عدة مقاييس أساسية هي:-

- متوسط العمر ٠
- التعليم والمعرفة والأمية
- الصحة / مياه الشرب / الصرف الصحى٠
- الموقف الاقتصادي (مستوي المعيشة / الدخل / البطالة)٠
- المشاركة الفعالة لفئات المجتمع المختلفة في كافة مناحي الحياة ٠
- الخدمات الاجتماعية ٠
- التكنولوجيا المعاصرة والاتصالات ٠
- مشاركة المرأة وانحسار التفرقة ٠

١- ترتيب مقياس التنمية البشرية فى دول العالم حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤

لقد اشتمل مقياس التنمية البشرية على ١٧٧ دولة (أعضاء الأمم المتحدة ١٩٦) ويلاحظ أن مرتبة مصر هي ١٢٠ وأن بعض دول الخليج ذات معدلات مرتفعة نسبيا (٤٠-٧٠) بسبب ارتفاع دخل البترول وارتفاع دخل الفرد ومستوي الخدمات الاجتماعية والمرافق، بينما الدول العربية الأقل دخلا ومواردا تعانى من مستويات منخفضة نسبيا لمقياس التنمية البشرية، وتتميز الدول الصناعية الكبرى (خاصة مجموعة الثمان G ٨) بالمراتب العليا / أمريكا والدول السكاندنافيه ودول غرب أوروبا واليابان ٠

٢- موقف السكان ٢٠٠٤

أكد التقرير أن الدول المتقدمة يقل فيها معدل الزيادة السكانية الى ١% أو أقل وقد تنخفض سلبا بينما أن الزيادة السكانية فى مصر انخفضت من ٢.٢ % الى ١.٩ % إلا أنها لازالت مرتفعة نسبيا وتلتهم ما يمكن تحقيقة من تنمية واستثمارات ٠

كما يتضح أن نسبة سكان الحضر ترتفع فى الدول المتقدمة الى أكثر من ٨٠% بينما تصل فى مصر الى ٤٢ %، بينما تصل نسبة السكان تحت ١٥ سنه الى حوالى ٣٧% فى مصر والدول العربية وتقل الى ٢٠% فى أمريكا ٠

كما نلاحظ أن نسبة عدد السكان فى مصر والبلاد العربية فوق ٦٥ سنة هى حوالى ٤% وهذا يعكس انخفاض عمر السكان برغم ارتفاعه مؤخرا بالمقارنة بالولايات المتحدة والدول المتقدمة التى تبلغ نسبة عدد السكان فوق ٦٥ سنة حوالى ١٢% وهو ما يعنى الحاجة الى اعتمادات واستثمارات متزايدة لدفع المعاشات والتأمينات والرعاية الصحية، والحاجة المتزايدة للخدمات الاجتماعية والترويحية لملئ وقت الفراغ والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية المتعاظمة ٠

ويتضح من ذلك أن الهرم السكاني المتفلطح فى مصر والدول العربية والدول النامية يحتاج الى استثمارات وإنفاق كبير فى مواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء والتعليم والصحة والإسكان والعمالة والخدمات الاجتماعية وخطة قومية لإعادة توزيع السكان وإيجاد محاور ومناطق جذب للعمل والإنتاج والمشاركة أكثر طموحا وانتشارا بشكل ومنهج غير تقليدي وغير مسبوق٠

ويلاحظ أن معدل الخصوبة لكل سيدة هو حوالى (٤) بينما يصل فى أمريكا وإسرائيل الى (٢) وهنا يكمن مصدر زيادة المواليد والانفجار السكاني وما يحملة ذلك للدول والمجتمع من أعباء وتبعات ومصاعب وتحديات جمة على كافة الأصعدة ٠

٣- إحصاءات ومؤشرات التعليم

أوضح التقرير أن التعليم هو أحد المعايير الرئيسية للتنمية البشرية وأورد أن معدل التعليم لدى الكبار (فوق ١٥سنة) فى مصر وصل عام ٢٠٠٢ إلى ٥٥.٦% بينما وصل فى البلاد العربية إلى ٦٣.٣% وفى ماليزيا ٨٨% وفى إسرائيل إلى ٩٥.٣% ، كما اهتم التقرير ببيان أن معدل التعليم لدى الشباب (١٥الى ٢٤ سنة) وصل فى مصر إلى ٧٠.٥% وفى البلاد العربية إلى ٧٦.٧% وفى ماليزيا ٩٧% وفى إسرائيل إلى ٩٩.٥% فى عام ٢٠٠٢ أيضا، وأشار التقرير كذلك إلى أن نسبة الطلبة فى التعليم الابتدائي فى عام ٢٠٠٢ فى مصر ٩٣% وفى الدول العربية ٧٧% وفى أمريكا ١٠٠%، وفى ماليزيا ٩٥% ، وفى إسرائيل ١٠٠% ، أما نسبة الطلبة فى التعليم الثانوي فى عام ٢٠٠٢ هى ٨١% فى مصر و٨٥% فى أمريكا و٨٨% فى إسرائيل ٠

وأورد التقرير أن معدل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الدخل القومى فى مصر هو ٣.٧% وفى أمريكا ٥.٢% وفي ماليزيا ٧.٩% وفى إسرائيل ٧.٣% ٠

من هذه المؤشرات يتضح أن مضاعفة الاستثمار فى نوعية ومستوى وجودة التعليم لا مناص منها من أجل اللحاق بركب التطور والتنمية والتقدم فالأمر جد خطير وأزمة التعليم فى مصر مستحكمة ومتحكمة ولا مستقبل بدون السيطرة عليها وتملك مقدراتها ومقاديرها٠

٤- إحصاءات ومؤشرات الخدمات الصحية

برغم التحسن الظاهر فى الخدمات الصحية إلا أن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الدخل القومى عام ٢٠٠٢ هى ١.٩% فى مصر،٦.٢% فى أمريكا، ٢.١% فى ماليزيا، ٦% فى إسرائيل ويبلغ نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام ١٥٣ دولار فى مصر، ٤٤٨٧ دولار فى أمريكا، ٣٤٥ دولار فى ماليزيا ، ١٨٣٩دولار فى إسرائيل ولا بد هنا من تقويم هذا الموقف ومضاعفة الإنفاق على الخدمات الصحية لتأثيرها الفعال على التنمية البشرية الهادفة، ذلك أن معدل طول العمر لازال منخفض فى مصر ٦٨.٨ بينما يصل إلى ٧٧ فى أمريكا، ٧٩فى إسرائيل، وأن معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ هو ٣٥ فى مصر، ٤٨ فى الدول العربية، ٧ فى أمريكا، ٨ فى ماليزيا، ٦ فى إسرائيل، ومعدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة هو ٨٤ فى مصر، ٨ فى أمريكا، ٣٠ فى ماليزيا، ٥ فى إسرائيل

٥- إحصاءات ومؤشرات الأداء الاقتصادي والتجارة

أكد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية٢٠٠٤ أن إجمالي الدخل القومي في مصر(عدد السكان ٧٠.٥ مليون) هو ٨٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، بينما المعدل للدول العربية هو ٧٠٦.٥ مليار دولار وأمريكا (٢٩١ مليون نسمة) هو ١٠٣٨٣.١ مليار دولار وفى ماليزيا (٢٤ مليون نسمه) ٩٤.٩ مليار دولار وفي إسرائيل(٦.٣ مليون نسمة) هو ١٠٣.٧ مليار دولار (يجب الاهتمام بمقارنة هذه الأرقام بعدد السكان في كل دولة ومواردها الطبيعية والصناعية الخدمية وغيرها)٠

ووصل متوسط دخل الفرد فى مصر في عام ٢٠٠٢ إلي ١٣٥٤ دولار وفي الدول العربية ٢٤٦٢دولار، وفي ماليزيا ٨٩٠٠ دولار(٢٠٠٤)، وفي أمريكا ٣٦٠٠٦ دولار، وفي إسرائيل ١٥٧٩٢دولار، وبلغ معدل نمو الدخل القومي في عام ٢٠٠٢ في مصر ٢.٥% و في الدول العربية١% وفي أمريكا ٢% وفي ماليزيا ٥%، وفي إسرائيل ١.٨% ٠

كما أبرز التقرير الانطلاقة المشهودة للنمو الاقتصادي وزيادة معدل الدخل القومى فى الصين فى عام ٢٠٠٢(١.٣ مليار نسمة / معدل النمو ٨.٦ %) وفى الهند (١.٠٤٩ مليار نسمة / معدل النمو ٧.٥ %) وكوريا الجنوبية (٤٧مليون نسمه/ معدل النمو ٤.٧ %) وهذه الحقائق الملفتة للتنمية المنطلقة فى أكبر دولتين فى العالم من حيث عدد السكان(والذى يعادل أكثر من ثلث سكان العالم) وبرغم كونها من دول العالم الثالث وانتشار التخلف فى مناحي مختلفة للتنمية البشرية إلا أن عجلة التنمية الاقتصادية أطلقت معها التنمية فى المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية و التعليمية والثقافية ٠

إن التجربة الديمقراطية فى ماليزيا والهند والإنجازات المبهرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لدول من العالم الثالث تستحق الدراسة والتدبر والاعتبار ٠ فبالنسبة لدولة ماليزيا فمن المعروف أنها إحدى دول جنوب شرق آسيا المسماة بالنمور السبع المتفوقة اقتصاديا وبرغم أنها شعب غالبيته من المسلمين فهي متعددة الأعراق والأديان واللغات والمعتقدات ويبلغ تعداد سكانها ٢٤ مليون نسمة وتحت حكم دكتور مهاتير محمد رئيس وزرائها السابق لمدة ٢٢ عاما وقد أمكنه تحقيق المعجزة الاقتصادية وارتفع دخلها القومي إلى ٢١٥ مليار دولار بمعدل بلغ نحو ٥% واحتلت المرتبة ال١٧ ضمن دول العالم الصاعدة اقتصاديا، وانخفضت فيها نسبة عدد سكانها تحت خط الفقر من ٥٢ % إلى ٥%، وارتفع متوسط دخل الفرد من ١٢٠٠ دولار إلى ٨٩٠٠ دولار فى العام وانخفضت البطالة من ٢٥% إلى ٢% خلال السنوات العشرين، وبلغت نسبة الصادرات الصناعية سنويا ٨٥% من إجمالى الصادرات ٠

وأوضح التقرير أن الواردات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي في عام ٢٠٠٢ هي ٢٣% فى مصر وفي الدول العربية ٣٠% وفي أمريكا ١٤% وفى ماليزيا ٩٧% وفي إسرائيل ٤٦% بينما بلغت الصادرات ١٦% في مصر و٣٦% في الدول العربية (البترول؟) و١٠% في أمريكا و١١٤% في ماليزيا و٣٧% في إسرائيل ٠

وأبرز التقرير أرقاما هامة ذات دلالات خطيرة وهي أن الصادرات الخام كنسبة من الصادرات تمثل٤٧ % في مصر و ١٤% في أمريكا و ١٩ % فى ماليزيا (المطاط) و٧% في إسرائيل، بينما الصادرات ذات التقنيات العالية والقيمة المضاعفة الزائدة تمثل من صادرات مصر ١% وفي أمريكا ٣٢% وفى إسرائيل٢٠% و فى ماليزيا٥٨ % في عام ٢٠٠٢ ٠

٦- إحصاءات ومؤشرات استخدام التقنيات وإنتاجها

اعتبر التقرير أن استخدام وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة هو أحد المعايير الهامة للتنمية البشرية، وقد أظهر التقرير أن عدد خطوط التليفونات لكل ١٠٠٠ نسمة فى مصر عام ٢٠٠٢هو ١١٠ والدول العربية هو٨١ وفى أمريكا ٦٤٦ وفي ماليزيا ١٩٠ وفى إسرائيل ٤٥٣ ٠ أما بالنسبة للتليفون المحمول فتشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٢ أن العدد لكل ١٠٠٠نسمة هو ٦٧ فى مصر و ٨٥ فى الدول العربية و٤٨٨ فى أمريكا و٣٧٧في ماليزيا و ٩٥٥ فى إسرائيل٠ ومن ناحية استخدام الإنترنت لكل ١٠٠٠نسمة فهو ٢٨.٢ فى مصر و٢٨ فى الدول العربية و٥٥١.٤ فى أمريكا و٣١٩ فى ماليزيا و٣٠١.٤ فى إسرائيل ٠

ولقد أبرز التقرير إحصاءا هاما ذا دلالة بالنسبة للاختراع والإبداع والإنتاج وهو عدد العلماء والمهندسين العاملين فى الأبحاث والتنمية مؤكدا للحقيقة والأسباب وراء التخلف أو البطء فى تحقيق التنمية والتطور والإبداع في مصر والدول العربية والتي تستورد إبداع وإنتاج الآخرين دون أن تكون منشأة ومنتجة للاختراعات والإبداعات٠ ففي مصر وصل العدد لكل مليون نسمة في عام ٢٠٠١ إلي ٤٩٣ (؟) بينما وصل العدد في أمريكا إلي ٤٠٩٩ وفي إسرائيل إلي ١٥٦٣ وفي السويد ٥١٨٦ وفي ألمانيا ٣١٥٣ وفي فرنسا ٢٧١٨ وفي اليابان ٥٣٢١، وفى ماليزيا ١٦٠ ٠

ولا شك في أن من الضروري الإسراع واللحاق بركب إمكانات التقدم والتطور التكنولوجي فلا تنمية شاملة أو تقدم بدون تملك زمامها والتمكن منها والتحكم فيها٠ ويبدو أن الإحصاء فى مصر شمل مجموع أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ومراكز البحوث والتى قلما ينتج عنها اختراعات وإبداعات علمية أو صناعية بسبب قصور الاعتمادات وغياب الإمكانات والمراجع وغيرها من أسباب معروفة للكافة ٠

٧- إحصاءات ومؤشرات الطاقة والبيئة

يعتبر مؤشر الحفاظ علي البيئة وارتفاع استهلاك الطاقة أحد مؤشرات التنمية البشرية المتطورة وأحد دلالات التقدم، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٤ أن استخدام الطاقة الكهربائية قد ارتفع في مصر من ٤٣٣ ك٠ وات/ ساعة عام ١٩٨٠ إلي ١١٢٩ عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بـ ٦٢٦ (١٩٨٠) و ١٧٨٣ (٢٠٠١) في الدول العربية بينما ارتفع الاستهلاك من ١٠٣٣٦ ك٠ وات/ ساعة إلي ١٣٢٤١ في أمريكا ومن ٧٤٠ إلى ٣٠٣٩ فى ماليزيا ومن ٣١٨٧ (١٩٨٠) إلي ٦٥٩١ في إسرائيل، وتعكس هذه الأرقام بعض المؤشرات إلي التطور والتقدم السريع الحادث في البلاد المتقدمة في توفير الأنظمة والآليات والتجهيزات والأجهزة اللازمة للإنتاج والخدمات للقطاع العريض من المواطنين في مختلف المواقع والأقاليم٠

٨- إحصاءات وأولويات الإنفاق الحكومي العام

إن نظرة سريعة فاحصة للمعدلات والإحصاءات لنسب الانفاق الحكومـــي يتلا حظ لنا فورا أن عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ترتكز محوريا على نسبة الانفاق الحكومي والاستثمارات العامة والخاصة فى مجال التعليم والصحة، فمثلا فى مجال الانفاق الحكومي على التعليم تعادل نسبته فى أمريكا وإسرائيل وماليزيا ضعف النسبة في مصر، وفى مجال الصحة ثلاثة أضعاف ٠ وهذه أمور وحقائق أصبحت واضحة للكافة ولابد من تصحيح الموقف لكي تحقق أهداف التنمية والتطور

٩- مشاركة المرأة فى الحياة العامة والنشاط الاقتصادي

إن المؤشرات الواردة فى التقرير واضحة فى التدليل على مشاركة أكبر للمرآة فى الدول المتقدمة والصاعدة كماليزيا بينما أنها شبه ثابتة فى الدول العربية، وتتميز مصر بمشاركة المرأة فى البرلمان (٦.١ %) منذ منتصف القرن الماضى ، وتتولى مناصب عامة فى الوزارة والقضاء والمواقع القيادية فى الأجهزة التنفيذية للدولة (٩%) ٠ كما يتضح مشاركة أكبر للمر أه فى مصر(٣٥.٩ %) عنه للرجال وخاصة فى النشاط الاقتصادي الزراعى (٣٩%) وفى الخدمات (٥٤%) إلا أنه هناك الكثير من المواقع والأنشطة الإنتاجية التى لازالت تتطلع لمشاركة فعالة و متساوية ومتوازنة فيها ٠

خاتمـــــــة:

وهكذا فإنـه لا شـك أن الـدلالات الخطيـرة والمؤشـرات البليغـة (ولغـة الأرقـام لا تتجمـل ولا تخـدع) التـى أوضحتها الإحصاءات الـواردة فـي تقريـر التنميـة البشـرية الصـادرة فـى شـهر يوليـو ٢٠٠٤ عـن برنـامج التنميـة التابع للأمم المتحدة عن عام٢٠٠٤ من نيويورك قد تفيد كل مواطن وعـالم وصـاحب قـرار وكـل مـن يهمـه الأمـر في مصر في معرفة موقعنا من ركب التنميـة المتسـارع حـول العـالم بالمقارنـة بـدول المنطقـة والـدول المتقدمـة، حيث قد تم اختيار إحصـاءات ومؤشـرات بعـض هـذه الـدول والتـي تمثـل بالنسـبة لمصـر دول الجـوار مثـل الـدول العربية وإسرائيل والدول النامية مثل ماليزيا والدول المتقدمة مثل أمريكا ٠

إن السيطرة والنفوذ الدولي في العقود القادمة من الألفية الثالثـة لـن تكـون بالضـرورة بالسـلاح الحربـي ولكـن بالغزو الاقتصادي والحضـاري والثقـافي والتقنـي، والـدلائل والمؤشـرات علـي هـذه المرامـي والآفـاق ظـاهرة للعيـان منذ أزمان٠

وما اتفاقية التجارة الدولية وغلبة عصر العولمة والعالم أحادي القطب وانتشـار الثقافـة ونظـم ومنهجيـة الحيـاة الغربية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا إلا بدايات الفيضـان والسـيول الهـادرة، ذلـك أن الأزمـات الطاحنـة قـد تولـدت عنهـا العلامـات الحاليـة المنـذرة للجحافل الزاحفـة والريـاح العاصـفة والسـيول الجارفـة التـي يـتمخض عنهـا الآن ضياع الحدود وتصدع الجسور وانهيار السدود٠

والواجب يقضي أن نحزم أمرنا ونشد أزرنا ونحشد قوانا وأن نضع الاستراتيجيات الهادفة بعيدة المدى ونقـر الأطـر والخطـط والسياسـات والبـرامج والمشـروعات المتناسـقة والمتكاملـة زمانـا ومكانـا وعلـي كـل المسـتويات والمجالات والأصعدة والمراحل بهدف إصلاح الموقف وتدارك السلبيات ومواجهـة الأزمـات ومجابهـة التحـديات والاستفادة من تجارب ونجاحات دول ذات ظروف مشابهة حققت طفرات مشـهودة فـي منظومـة التنميـة البشـرية المستدامة والمتكاملة٠

نوفمبر ٢٠٠٤

ملحـــق(١)

ترتيب مقياس التنمية البشرية فى دول العالم حسب تقرير التنميـة البشرية ٢٠٠٣ الصـادر عن البرنـامج الإنمائي للأمم المتحدة بنيويورك:

- دول المغرب العربي

- ليبيا	٦١
- تونس	٩١
- الجزائر	١٠٧
- مصر	١٢٠
- المغرب	١٢٦
- السودان	١٣٨

- دول المشرق العربي

- لبنان	٨٣
- الأردن	٩٠
- سوريا	١١٠

- دول الخليج العربي

- البحرين	٣٧
- قطر	٤٤

- الكويت ٤٦

-دولة الإمارات ٤٦

- المملكة السعودية ٧٣

- عمان ٧٩

- اليمن ١٤٨

▪ دول افريقية

- السنغال ١٥٦

- تنزانيا ١٦٠

- زامبيا ١٦٣

- انجولا ١٦٤

▪ دول أوروبية أمريكية

- النرويج ١

- السويد ٣

- الولايات المتحدة ٧

- كندا ٨

- الدنمارك	١١
- المملكة المتحدة	١٣
- فرنسا	١٧
- ألمانيا	١٨
- أسبانيا	١٩
- إيطاليا	٢١
- اليونان	٢٤
- المكسيك	٥٥
- روسيا	٦٣
- تركيا	٩٦

- دول أسيوية

- اليابان	٩
- إسرائيل	٢٢
- الصين	١٠٤
- إيران	١٠٦

ملحـق (٢)

- الأداء الإقتصادى :

	مصر	معدل الدول العربية	إسرائيل	أمريكا
اجمالى الدخل القومى (مليار دولار)				
عام ٢٠٠١	٩٨.٥	٧٠٦.٥	١٢٥.٩	١٠٠٦٥.٥
متوسط دخل الفرد سنويا عام ٢٠٠١ (دولار)	٣٥٢٠	٥٠٣٨	١٩٧٩٠	٣٥٢٧٧
- معدل نمو الدخل القومى سنويا/ نسمة	٢.٨ %	٠.٣%	٢%	٢%
- معدل الزيادة السنوية فى أسعار السلع الاستهلاكية				
عام ١٩٩٠- ٢٠٠١	٨.١%	ـــ	٨.٩%	٢.٧%
عام ٢٠٠٠- ٢٠٠١	٢.٣%	ـــ	١.١%	٢.٨%

- مؤشرات التجارة:

- الواردات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي				
عام ١٩٩٠	٣٣%	٣٩%	٤٥%	١١%
عام ٢٠٠١	٢٣%	٢٩%	٤٧%	١٥%

- الصادرات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي

عام ١٩٩٠	٢٠%	٤٠%	٣٥%	١٠%
عام ٢٠٠١	١٨%	٣٧%	٤٧%	١١%

- الصادرات الخام كنسبة من البضائع المصدرة

عام ١٩٩٠	٥٧%	—	١٣%	٢٢%
عام ٢٠٠١	٦٠%	—	٦%	١٤%

- الصادرات المصنعة كنسبة من البضائع المصدرة

عام ١٩٩٠	٤٢%	٢٠%	٨٧%	٧٤%
عام ٢٠٠٠	٣٣%	١٩%	٩٤%	٨٢%

- الصادرات من التقنيات العالية كنسبة من
  الصادرات المصنعة

عام ١٩٩٠	صفر	١%	١١%	٣٢%
عام ٢٠٠٠	١%	٢%	٢٥%	٣٢%

٣.١٠ ملاحظات عن الموقف التنموي فى مصر ٢٠٠٥ من خلال تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ الصادر فى نيويورك

تمهيـد:

صدر حديثا التقرير السنوي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فى نيويورك تحت عنوان: **التعاون الدولي فى مفترق الطرق: المعونـة والتجـارة والأمن فـي عـالم اللامسـاواة.** ولقد وصف مدير عام البرنامج التقرير بأنه السادس ضمن سلسلة سنوية منتظمة وبأنه جوهرة التـاج لأنشطة البرنامج الفكري وجهوده التنموية، وأشاد بما حققته التقارير الخمس السابقة من المساعدة والتحفيز التنموي من أجل تكثيف الموارد والجهود والطاقات بهدف تحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولقد أشار المدير العام إلى التحديات الخطيرة والمؤشرات المنذرة التي تتفاقم في عالم غير عادل يفتقر إلى العدل والمساواة والحرية يعيش ٢٠% من السبعة مليارات من سكانه علي أقل من دولار في اليوم بينما ينفق ٢٠% آخرون في بلاد متقدمة دولارين على فنجان قهوة! عالم يطيح فيه المرض بسكان الدول المتخلفة منها ٤٠ مليون يعانون من الإيدز في إفريقيا مات منهم ٣ مليون فى عام ٢٠٠٣ وأصيب ٥ مليون جدد. عالم لا يجد الدواء أو الماء أو الغذاء، عالم تعصف به الأعاصير والطبيعة الغاضبة من التسونامي فى جنوب شرق آسيا فى ديسمبر ٢٠٠٤ ملتهما ٣٠٠٠٠٠ نسمة الي فيضانات وزلازل فى آسيا وكاترينا في لويزيانا، وريتا في تكساس، عالم يموت١٢٠٠ طفل فيه كل ساعة بما يعادل ثلاث كوارث تسونامي كل شهر، بينما لا أحد يحرك ساكنا فى منع هذه الكوارث الإنسانية المرتبطة بالمرض والفقر وغياب الضمير وليس بالطبيعة.

وخلال التقارير الخمس السابقة عن التنمية البشرية استند إعداد مقياس التنمية البشرية لدول العالم على الأهداف والمؤشرات الآتية وصولا الى تحقيق التنمية البشرية المتكاملة والشاملة للألفية:

- محو الفقر والجوع القاسي.
- فى خلال ٢٥ عام (١٩٩٠ – ٢٠١٠) يتم التخفيض إلى النصف عدد السكان الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية.
- تحقيق التعليم الابتدائي الكامل لفئات السن الأولي لكافة الذكور والإناث بحلول عام ٢٠١٥.

- تحقيق المساواة بين الجنسيين والمشاركة الفعالة للمرآة فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بكافة مستوياتها بحلول ٢٠١٥ وهي من أهداف التنمية الألفية Millennium Development Goals (M.D.G) by ٢٠١٥
- تخفيض معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات إلى الثلث بحلول عام ٢٠١٥.
- تحسين صحة الأم وتخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع بحلول عام ٢٠١٥.
- مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى وإيقاف انتشارها بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها والقضاء عليها.
- تحقيق أهداف التنمية البيئية المستدامة وإدراج أهدافها ومشروعاتها ضمن خطط وبرامج ومشروعات التنمية للدول وإيقاف معدلات فقد الموارد الطبيعية والبيئية ومهدداتها وملوثاتها.
- تخفيض نسبة السكان المحرومين من مياه الشرب الصالحة وأنظمة الصرف الصحية إلى النصف بحلول ٢٠١٥.
- تحقيق إنجاز واضح فى مستوي ونوعية الحياة لسكان العشوائيات.
- تنمية وتحقيق المشاركة الفعالة لكافة الفئات فى تحقيق التنمية البشرية الشاملة واعتماد الأطر السياسية والتنفيذية والالتزام بها من أجل الحكومة الصالحة والتنمية المتوازنة والتكافؤ بين كافة الفئات دول أي تفرقة كانت وتقليص الفقر والمعاناة والحرمان قوميا ودوليا.
- تلبية الاحتياجات الخاصة والمصاعب الخانقة للدول الفقيرة خاصة بالنسبة لاتفاقية الجات والتعريفة الجمركية والتصدير وفتح الأسواق للتصدير، وإلغاء الديون المجمعة خاصة كما نشر للدول التى تبرهن على إتباع سياسات وتحقيق إنجازات فى مجال تخفيض الفقر.
- حل مشاكل التسويق والتجارة مع الدول المحرومة من موانئ وأنظمة وكوادر تعينها على تصريف منتجاتها.
- تحقيق سياسات وبرامج ومشروعات لتشغيل الشباب بالتكامل بين الدول الغنية والفقرة.
- إتاحة الأدوية الضرورية للدول الفقيرة خاصة بالنسبة للأمراض الخطيرة المنتشرة.
- إتاحة إمكانات ووسائل التكنولوجيا الحديثة فى المعلومات والاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص.

ولقد اعتمد دليل مقياس التنمية البشرية (H٠D٠I) حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بنيويورك على عدة مقاييس أساسية هي: -

- متوسط العمر.
- التعليم والمعرفة والأمية.
- الصحة / مياه الشرب / الصرف الصحي.
- الموقف الاقتصادي (مستوى المعيشة / الدخل / البطالة).
- المشاركة الفعالة لفئات المجتمع المختلفة في كافة مناحي الحياة.
- الخدمات الاجتماعية.
- التكنولوجيا المعاصرة والاتصالات.
- مشاركة المرأة وانحسار التفرقة.

ولم تهتم أسس المقياس (H.D.I) كثيرا ببيان انتشار ونوعية الخدمات الصحية أو مدي تمتع المواطن بحقوقه السياسية والمشاركة الديمقراطية ومساهمة المرأة في التنمية وتوفر فرص العمالة ونسبة البطالة والأمية وهي معايير متوفرة في الدول المتقدمة.

أولا: ترتيب مقياس التنمية البشرية فى دول العالم حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥

ولقد اشتمل مقياس التنمية البشرية على ١٧٧ دولة (أعضاء الأمم المتحدة ١٩٦) ويلاحظ أن مرتبة مصر هي ١١٩ وقد تحسنت عن المرتبة ١٢٠ فى عام ٢٠٠٤ وأن بعض دول الخليج ذات معدلات مرتفعة نسبيا (قطر ٤٠، الإمارات ٤١، الكويت ٤٤، عمان ٧١، ليبيا ٥٨) بسبب ارتفاع دخل البترول وارتفاع دخل الفرد ومستوي الخدمات الاجتماعية والمرافق، بينما الدول العربية الأقل دخلا ومواردا تعاني من مستويات منخفضة نسبيا لمقياس التنمية البشرية (تونس ٨٩،الجزائر١٠٣، سوريا١٠٦)، وتتميز الدول الصناعية الكبرى (خاصة مجموعة الثمان G٨) بالمراتب العليا (النرويج ١، أمريكا ١٠، اليابان١١، إنجلترا ١٥، فرنسا ١٦، إيطاليا ١٨، ألمانيا ٢٠، إسرائيل ٢٣، ماليزيا ٦١).

والجدول رقم (١) يوضح ترتيب مقياس التنمية البشرية فى دول العالم حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فى نيويورك، وبالإضافة إلى جداول المقارنة الاستدلالية تم التأكيد على إحصاءات عن مصر ومعدل الدول العربية وماليزيا كدولة آسيوية مبهرة فى معدلاتها وتقدمها وكذلك الولايات المتحدة أكبر دولة وإسرائيل كإحدى دول المنطقة المرتبطة اقتصاديا بالمعدلات الغربية حيث أن المواجهة فى المستقبل ستكون مع دول الجوار اقتصادية وتقنية وحضارية وثقافية.

ثانيا: موقف السكان ٢٠٠٥

أكد التقرير أن الدول المتقدمة يقل فيها معدل الزيادة السكانية الى ١% أو أقل بكثير وقد تنخفض سلبا بينما أن الزيادة السكانية فى مصر انخفضت من ٢.٢ % الى ١.٨ % إلا أنها لازالت مرتفعة نسبيا بالمقارنة بإندونيسيا ١.١% أو الهند ١.٤% أو تركيا ١.٢% وتلتهم ما يمكن تحقيقه من تنمية واستثمارات.

كما يتضح أن نسبة سكان الحضر ترتفع فى الدول المتقدمة الى أكثر من ٨٠% بينما تصل فى مصر الى ٤٢.٢ %، وفيها تصل نسبة السكان تحت ١٥ سنه إلى حوالي ٣٤.٣% في مصر والدول العربية وتقل إلى ٢١.١% في أمريكا.

كما نلاحظ الارتفاع الواضح في نسبة السكان فى مصر والبلاد العربية فوق ٦٥ سنة وهي حوالي ٤% وبالمقارنة بالولايات المتحدة والدول المتقدمة التى تبلغ نسبة عدد السكان فوق ٦٥ سنة حوالي ١١% وهو ما يعنى الحاجة الى اعتمادات واستثمارات متزايدة لدفع المعاشات والتأمينات والرعاية الصحية، والحاجة المتزايدة للخدمات الاجتماعية والترويحية لملئ وقت الفراغ والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية المتعاظمة.

ويتضح من التقرير وكذلك تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر عن عام ٢٠٠٥ أن الهرم السكاني المتفلطح فى مصر والدول العربية والدول النامية يحتاج الى استثمارات وإنفاق كبير فى مواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء والتعليم والصحة والإسكان والعمالة والخدمات الاجتماعية وخطة قومية لإعادة توزيع السكان وإيجاد محاور ومناطق جذب للعمل والإنتاج والمشاركة أكثر طموحا وانتشارا بشكل ومنهج غير تقليدي وغير مسبوق.

ويلاحظ أن معدل الخصوبة لكل سيدة هو حوالي (٣.٣) وهو مرتفع ومقلق بينما يصل فى أمريكا الي (٢) وإسرائيل الى (٢.٩) وهنا يكمن مصدر زيادة المواليد والانفجار السكاني وما يحمله ذلك للدول والمجتمع من أعباء وتبعات ومصاعب وتحديات جمة على كافة الأصعدة.

ثالثا: إحصاءات ومؤشرات التعليم

أوضح التقرير أن التعليم هو أحد المعايير الرئيسية للتنمية البشرية وأورد أن معدل التعليم لدى الكبار(فوق ١٥سنة) فى مصر وصل عام ٢٠٠٣ إلى ٥٥.٦% بينما وصل فى البلاد العربية إلى ٦٤.١% وفى ماليزيا ٨٨.٧% وفى إسرائيل إلى ٩٦.٩%، كما اهتم التقرير ببيان أن معدل التعليم لدى الشباب (١٥الى ٢٤ سنة) وصل فى مصر إلى ٧٣.٢% وفى البلاد العربية إلى ٨١.٣% وفى ماليزيا ٩٧.٢% وفى

إسرائيل إلى ٩٩.٦% فى عام ٢٠٠٣ أيضا، وأشار التقرير كذلك إلى أن نسبة الطلبة فى التعليم الأساسي فى عام ٢٠٠٣ فى مصر ٩١% وفى أمريكا ٩٢%، وفى ماليزيا ٩٣%، وفى إسرائيل ٩٩%، أما نسبة الطلبة فى التعليم الثانوي فى عام ٢٠٠٣ هي ٨١% فى مصر و٨٨% فى أمريكا و٨٩% في إسرائيل.

وأورد التقرير أن معدل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الدخل القومى في مصر هو ٣.٩% وفى أمريكا ٥.٧% وفي ماليزيا ٨.١% وفى إسرائيل ٧.٥%.

من هذه المؤشرات يتضح أن مضاعفة الاستثمار فى نوعية ومستوى وجودة التعليم لا مناص منها من أجل اللحاق بركب التطور والتنمية الإنسانية والتقدم الاقتصادي فالأمر جد خطير وأزمة التعليم فى مصر مستحكمة ومتحكمة ولا مستقبل بدون السيطرة عليها وتملك مقدراتها ومقاديرها.

رابعا: إحصاءات ومؤشرات الخدمات الصحية

برغم التحسن الظاهر فى الخدمات الصحية إلا أن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الدخل القومي عام ٢٠٠٢ متدنية وهي تساوي ١.٨% فى مصر، بينما تصل ٦.٦% فى أمريكا، ٦% فى إسرائيل ويبلغ نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام ١٥٣ دولار فى مصر، ٤٤٨٧ دولار فى أمريكا، ٣٤٥ دولار في ماليزيا، ١٨٣٩دولار في إسرائيل. ولا بد هنا من تقويم هذا الموقف ومضاعفة الإنفاق على الخدمات الصحية لتأثيرها الفعال على التنمية البشرية الهادفة، ذلك أن معدل طول العمر لازال منخفض فى مصر ٦٩.٦ بينما يصل إلى ٧٧.٣ فى أمريكا، ٧٩.٧فى إسرائيل، وأن معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ هو ٣٣ فى مصر، ٤٨ فى الدول العربية، ٧ فى أمريكا، ٧ فى ماليزيا، ٥ فى إسرائيل، ومعدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة هو ٨٤ فى مصر، ١٧ فى أمريكا، ٤١ فى ماليزيا، ١٧فى إسرائيل وهذه النسب خطيرة فى مصر ودليل على التخلف ولابد من مواجهة حاسمة معها.

خامسا: إحصاءات ومؤشرات الأداء الاقتصادي والتجارة

أكد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية ٢٠٠٥ أن إجمالي الدخل القومي في مصر (عدد السكان ٧١.٣مليون) هو ٨٢.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، بينما المعدل للدول العربية هو ٧٧٣.٤ مليار دولار وأمريكا (٢٩٢.٦ مليون نسمة) هو ١٠٩٤٩ مليار دولار وفى ماليزيا (٢٤.٤ مليون نسمة) ١٠٣.٧ مليار دولار وفي إسرائيل (٦.٥ مليون نسمة) هو ١١٠.٢ مليار دولار (يجب الاهتمام بمقارنة هذه الأرقام بعدد السكان في كل دولة ومواردها الطبيعية والصناعية والخدمية وغيرها).

ووصل متوسط دخل الفرد فى مصر في عام ٢٠٠٣ إلى ١٢٢٠ دولار وفي الدول العربية ٢٦١١دولار، وفي ماليزيا ٤١٨٧ دولار (٢٠٠٣)، وفي أمريكا ٣٧٦٤٨ دولار، وفي إسرائيل ١٦٤٨١ دولار، وبلغ معدل نمو الدخل القومي في عام ٢٠٠٣ في مصر ٢.٧% وفي الدول العربية ٢.٠% وفي تركيا ٩% (٧٠ مليون

نسمة) وفي أمريكا ٢% وفي ماليزيا ٣.٩%، وفي إسرائيل ١.٩% ٠وهذه الإحصاءات تدل على مدى التخلف الاقتصادي والاجتماعي المستحكم والواجب مواجهته بجرأة وعزم.

كما أبرز التقرير الانطلاقة المشهودة للنمو الاقتصادي وزيادة معدل الدخل القومى فى الصين فى عام ٢٠٠٣(١.٣ مليار نسمة / معدل النمو ٨.٢ %) وفى الهند (١.٠٧ مليار نسمة / معدل النمو ١٢% في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥) وهذه الحقائق الملفتة للتنمية المنطلقة فى أكبر دولتين فى العالم من حيث عدد السكان (والذي يعادل أكثر من ثلث سكان العالم) وبرغم كونها من دول العالم الثالث وانتشار التخلف فى مناحي مختلفة للتنمية البشرية إلا أن عجلة التنمية الاقتصادية أطلقت معها التنمية فى المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية و التعليمية والثقافية.

إن التجربة الديمقراطية فى ماليزيا والهند والإنجازات المبهرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لدول من العالم الثالث تستحق الدراسة والتدبر والاعتبار. فبالنسبة لدولة ماليزيا فمن المعروف أنها إحدى دول جنوب شرق آسيا المسماة بالنمور السبع المتفوقة اقتصاديا وبرغم أنها شعب غالبيته من المسلمين فهي متعددة الأعراق والأديان واللغات والمعتقدات ويبلغ تعداد سكانها ٢٤ مليون نسمة وتحت حكم دكتور مهاتير محمد رئيس وزرائها السابق لمدة ٢٢ عاما وقد أمكنه تحقيق المعجزة الاقتصادية وارتفع دخلها القومي إلى ٢١٥ مليار دولار بمعدل بلغ نحو ٥% واحتلت المرتبة الـ١٧ ضمن دول العالم الصاعدة اقتصاديا، وانخفضت فيها نسبة عدد سكانها تحت خط الفقر من ٥٢ % إلى ٥%، وارتفع متوسط دخل الفرد من ١٢٠٠ دولار إلى ٨٩٠٠ دولار فى العام وانخفضت البطالة من ٢٥% إلى ٢% خلال السنوات العشرين، وبلغت نسبة الصادرات الصناعية سنويا ٨٥% من إجمالى الصادرات.

وأوضح التقرير أن الواردات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي في عام ٢٠٠٣ هي ٢٤% فى مصر وفي الدول العربية ٣٠% وفي أمريكا ١٤% وفى ماليزيا ٩٣% وفي إسرائيل ٤٤% بينما بلغت الصادرات ٢٢% في مصر و٣٦% في الدول العربية (البترول؟) و١٠% في أمريكا و١١٤% في ماليزيا و٣٧% في إسرائيل.

وأبرز التقرير أرقاما هامة ذات دلالات خطيرة وهي أن الصادرات الخام فى عام ٢٠٠٣ كنسبة من الصادرات تمثل٦٣ % في مصر و١٦% في أمريكا و٢٢% فى ماليزيا (المطاط) و٧% في إسرائيل، بينما الصادرات ذات التقنيات العالية والقيمة المضاعفة الزائدة تمثل من صادرات مصر (٠%) وفي أمريكا ٣١% وفى إسرائيل١٣% وفي ماليزيا ٥٨ % في عام ٢٠٠٣. وهذه الأرقام تعكس بعض أسباب التخلف الاقتصادي فى مصر بالمقارنة بالدول الأخرى التي تغلب السلع المصنعة على صادراتها وزيادة دخلها وارتفاع معدلات التطور فيها.

سادسا: إحصاءات ومؤشرات استخدام التقنيات وإنتاجها

اعتبر التقرير أن استخدام وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة هو أحد المعايير الهامة للتنمية البشرية، وقد أظهر التقرير أن عدد خطوط التليفونات لكل ١٠٠٠ نسمة فى مصر عام ٢٠٠٣هو ١٢٧ والدول العربية هو ٩٤ وفى أمريكا ٦٢٤ وفي ماليزيا ١٨٢ وفى إسرائيل ٤٥٨. أما بالنسبة للتليفون المحمول فتشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٣ أن العدد لكل ١٠٠٠نسمة هو ٨٤ في مصر و١١٨ في الدول العربية ٥٤٦ فى أمريكا و٤٤٢ في ماليزيا و٩٦١ في إسرائيل. ومن ناحية استخدام الإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة فهو ٤٤ فى مصر و٤٩ فى الدول العربية و٥٥٦ فى أمريكا و٣٤٤ فى ماليزيا ولم يذكر الرقم فى إسرائيل.

ولقد أبرز التقرير إحصاءا هاما ذا دلالة بالنسبة للاختراع والإبداع والإنتاج وهو عدد العلماء والمهندسين العاملين فى الأبحاث والتنمية مؤكدا للحقيقة والأسباب وراء التخلف أو البطء فى تحقيق التنمية والتطور والإبداع في مصر والدول العربية والتي تستورد إبداع وإنتاج الآخرين دون أن تكون منشأة ومنتجة للاختراعات والإبداعات. ففي مصر لم يذكر العدد وكان قد ذكر ٤٩٣ لكل مليون نسمة فى تقرير العام الماضي، بينما وصل العدد في أمريكا إلي ٤٥٢٦ وفي إسرائيل إلي ١٥٧٠ وفي السويد ٥١٧١ وفي ألمانيا ٣٢٢٢ وفي فرنسا ٣١٣٤ وفي اليابان ٥٠٨٥، وفى ماليزيا ٢٩٤.

ولا شك في أن من الضروري الإسراع واللحاق بركب إمكانات التقدم والتطور التكنولوجي فلا تنمية شاملة أو تقدم بدون تملك زمامها والتمكن منها والتحكم فيها. ويبدو أن الإحصاء فى مصر شمل مجموع أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ومراكز البحوث والتى قلما ينتج عنها اختراعات وإبداعات علمية أو صناعية بسبب قصور الاعتمادات وغياب الإمكانات والمراجع وغيرها من أسباب معروفة للكافة.

سابعا: إحصاءات ومؤشرات الطاقة والبيئة

يعتبر مؤشر الحفاظ علي البيئة وارتفاع استهلاك الطاقة أحد مؤشرات التنمية البشرية المتطورة وأحد دلالات التقدم، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٥ أن استخدام الطاقة الكهربائية قد ارتفع في مصر من ٤٣٣ ك.وات/ ساعة عام ١٩٨٠ إلي ١٢٨٧ عام ٢٠٠٢ بالمقارنة بـ ٦٢٦ (١٩٨٠) و١٩٤٦ (٢٠٠٢) في الدول العربية بينما ارتفع الاستهلاك من ١٠٣٣٦ ك.وات/ ساعة إلي ١٣٤٥٦ في أمريكا ومن ٧٤٠ إلى ٣٠٣٩ في ماليزيا ومن ٣١٨٧ (١٩٨٠) إلي٦٦٩٨ في إسرائيل، وتعكس هذه الأرقام بعض المؤشرات إلي التطور والتقدم السريع الحادث في البلاد المتقدمة في توفير الأنظمة والآليات والتجهيزات والأجهزة اللازمة للإنتاج والخدمات للقطاع العريض من المواطنين في مختلف المواقع والأقاليم.

تمثل نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتج من استخدام الطاقة الصادر عن أمريكا ٢٤.٤% من إجمالي المنبعث من كافة دول العالم ومن روسيا ٥.٩% ومن مصر ٠.٦% ومن إسرائيل ٠.٣% ومن كافة الدول العربية ٤.٥% ومن السعودية ١.٦% ومن اليابان ٥.٢% ومن ألمانيا ٣.٤% ومن الهند ٤.٧ % ومن الصين ١٢.١%.

إن اتفاقية كيوتو المبرمة في نهاية القرن الماضي تنص على أن يتم تخفيض انبعاث الغاز بنسبة ١٠% عن المعدلات بحلول عام ٢٠١٠، وذلك لمنع استمرار التلوث واختفاء طبقة الأوزون الحامية للأرض من الإشعاع الشمسي المضر بصحة الإنسان وكذلك لاحتواء ظاهرة الاحتباس الحراري الحالية ذات الآثار المناخية والطبيعية المدمرة لحضارة ووجود الإنسان وهناك من يؤكد أن العواصف والأعاصير المدمرة التي هددت حياة السكان والعمران فى أمريكا ومختلف الدول هي بسبب التغير المناخي والاحتباس الحراري، هذا بخلاف ذوبان طبقة الجليد فى القطبين الشمالي والجنوبي مما يهدد بارتفاع مستوي مياه الميحطات والبحار وغرق السواحل المنخفضة حولها. وبرغم توقيع معظم دول العالم عليها إلا أن الرئيس الأمريكي بوش أعلن فى ديسمبر ٢٠٠٠ بأن الولايات المتحدة (تتسبب فى حوالي ربع كمية ثاني أكسيد الكربون الملوث للغلاف الجوي) لن توقع عليها لتأثيرها الضار على النشاط الصناعى والنقل والاقتصاد القومي، ولقد سبب هذا الإحجام عن التوقيع خيبة أمل كبيرة للمجتمع الدولي خاصة بعد مؤتمرات قمة الأرض فى ريو ١٩٩٢ وجوهانسبرج في ٢٠٠٢.

ثامنا: إحصاءات وأولويات الإنفاق الحكومي العام

إن نظرة سريعة فاحصة للمعدلات والإحصاءات لنسب الأنفاق الحكومـــي يتلا حظ لنا فورا أن عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ترتكز محوريا على نسبة الإنفاق الحكومي والاستثمارات العامة والخاصة فى مجال التعليم والصحة، فمثلا فى مجال الإنفاق الحكومي على التعليم تعادل نسبته فى أمريكا وإسرائيل وماليزيا ضعف النسبة في مصر، وفى مجال الصحة ثلاثة أضعاف. وهذه أمور وحقائق أصبحت واضحة للكافة ولابد من تصحيح الموقف لكي تحقق أهداف التنمية والتطور.

تاسعا: مشاركة المرأة في الحياة العامة والنشاط الاقتصادي

إن المؤشرات الواردة فى التقرير واضحة فى التدليل على مشاركة أكبر للمرآة فى الدول المتقدمة والصاعدة كماليزيا بينما أنها شبه ثابتة فى الدول العربية، وتتميز مصر بمشاركة المرأة في البرلمان (٤.٣%) منذ منتصف القرن الماضي، وتتولى مناصب عامة فى الوزارة والقضاء والمواقع القيادية فى الأجهزة التنفيذية للدولة (٩%). كما أن مشاركة المرأة فى مصر فى النشاط الاقتصادي كنسبة من نشاط

الرجل فى عام ٢٠٠٣ (٤٦%) ويتضح مشاركة أكبر للمرأة فى مصر عنه للرجال وخاصة في النشاط الاقتصادي الزراعي (٣٩%) وفى الخدمات (٥٤%) إلا أنه هناك الكثير من المواقع والأنشطة الإنتاجية التى لازالت تتطلع لمشاركة فعالة ومتساوية ومتوازنة فيها.

خاتمـــــة:

وهكذا فإنه لا شك أن الدلالات الخطيرة والمؤشرات المقلقة (ولغة الأرقام لا تتجمل ولا تخدع) التى أوضحتها الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادرة في شهر أغسطس ٢٠٠٥ عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن عام ٢٠٠٥ من نيويورك قد تفيد كل مواطن وعالم وصاحب قرار وكل من يهمه الأمر في مصر في معرفة موقعنا من ركب التنمية المتسارع حول العالم بالمقارنة بدول المنطقة والدول المتقدمة، حيث قد تم اختيار إحصاءات ومؤشرات بعض هذه الدول والتي تمثل بالنسبة لمصر دول الجوار مثل الدول العربية وإسرائيل والدول النامية مثل ماليزيا والدول المتقدمة مثل أمريكا.

إن السيطرة والنفوذ الدولي في العقود القادمة من الألفية الثالثة لن تكون بالضرورة بالسلاح الحربي ولكن بالغزو الاقتصادي والحضاري والثقافي والتقني، والدلائل والمؤشرات على هذه المرامي والآفاق ظاهرة للعيان منذ أزمان.

وما اتفاقية التجارة الدولية وغلبة عصر العولمة والعالم أحادي القطب وانتشار الثقافة ونظم ومنهجية الحياة الغربية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا إلا بدايات الفيضان والسيول الهادرة، ذلك أن الأزمات الطاحنة قد تولدت عنها العلامات الحالية المنذرة للجحافل الزاحفة والرياح العاصفة والسيول الجارفة التي يتمخض عنها الآن ضياع الحدود وتصدع الجسور وانهيار السدود.

والواجب يقضي أن نحزم أمرنا ونشد أزرنا ونحشد قوانا وأن نضع الاستراتيجيات الهادفة بعيدة المدى ونقر الأطر والخطط والسياسات والبرامج والمشروعات المتناسقة والمتكاملة زمانا ومكانا وعلي كل المستويات والمجالات والأصعدة والمراحل بهدف إصلاح الموقف وتدارك السلبيات ومواجهة الأزمات ومجابهة التحديات والاستفادة من تجارب ونجاحات دول ذات ظروف مشابهة حققت طفرات مشهودة في منظومة التنمية البشرية المستدامة والمتكاملة.

أكتوبر ٢٠٠٥

٣.١١ أرقام كاشفة ومؤشرات عاصفة في تقريري السكان والتنمية لمصر ٢٠٠٥

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقريره عن الموقف السكاني في مصر في مارس ٢٠٠٦ (الأهرام ٢٠٠٦/٣/٢٤)، مبينا به أن عدد السكان قد وصل ٧٣.٦٦١.٠٠٠ أي حوالي ٧٤ مليون منهم ٧١.٣٤٧.٦٦١ داخل البلاد و ٢.٣٢٤.٠٠٠ نسمة خارج البلاد ٠ وقد كشف التقرير أن حوالي ٣٨% من الإجمالي (٢٦.٩٠٥.٢٠٣) تحت سن ١٥ سنه ، وحوالي ٤١% من الإجمالي (٢٩.٠٨٨.٤٢٤) في الفئات العمرية ١٥- ٤٠ سنة ، وحوالي ١٦% (١١.٢٥١.٥٢٤) فى الفئات العمرية ٤٠- ٦٠ سنة ، و ٥.٨% (١٤.١٠٢.٤٩٢) في الفئات أعلي من ٦٠سنة ٠

وقد أشار التقرير الي أن معدل الزيادة الطبيعية في سنة ٢٠٠٥ هو ١.٩١% منخفضا عما كان عليه عام ٢٠٠٤ وهو ١.٩٤% مما يعكس تحسن طفيف غير مشجع ومخيب في جهود تنظيم الأسرة قوميا ٠ كما أوضح الجهاز زيادة توقعات البقاء علي قيد الحياة من ٦٨.٤ للذكور في عام ٢٠٠٤ الي ٦٨.٨ في عام ٢٠٠٥ ، وللإناث زادت توقعات الأعمار من ٧٢.٨ الي ٧٣.٥ ٠

وبالمقارنة بتقرير السكان منذ عام فإن الزيادة في من يحسبون داخل قوة العمل من سن ١٥–٦٤ وصلت ٩٠٨.٠٠٠ نسمة بنسبة زيادة ٤.٤% وبلغت نسبة البطالة ١١.١% بعد أن كانت حوالي ١٠% في العام الماضي ٠

ولا شك أن هذه الأرقام و مؤشراتها وتبعاتها علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية كاشفة ومقلقة ، وما أشبه الليلة بالبارحة فإن الزيادة السنوية للسكان حوالي ١.٣٥٠.٣٤٣ نسمة متمثلة في زيادة يومية ٣٧٠٠ نسمة وشهرية ١١٢.٥٢٩ نسمة لها متطلباتها واحتياجاتها ومطالبها من غذاء وملبس ودواء وخدمات صحية وتعليمية وسكنية وفرص عمل وأمن وتأمينات ومرافق ونقل وطموحات وآمال في التقدم والرفاهية وغيرها ، دون زيادة موازية في الموارد الطبيعية من أرضي زراعية ومياه (الحصة محددة ومحدودة) أو الموارد الصناعية أو السياحية والتي لا يعول عليها علي المدى الطويل لتعرضها للتغيرات والأزمات العالمية والإقليمية والمحلية وغيرها ٠

ولقد ظهرت بوادر هذا الموقف الخطير الذي يلتهم أي زيادة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الدخل القومي عندما أشار تقرير الجهاز الي أن حوالي ٤٠% من السكان تحت سن ١٥ سنه غير منتجين ويحتاجون الي رعاية اجتماعية وتعليمية وصحية وخدمات كثيرة مدعمة من الدولة ، وبالإضافة الي هذا فإن

٤١% من السكان في فئات العمر من ١٥- ٤٠ سنة يحتاجون الي توفير السكن وفرص العمل والخدمات المختلفة المدعمة من الدولة كذلك ٠

ويضاعف من هذه التحديات والمصاعب والأثقال زيادة عدد السكان فوق عمر ٦٠ سنة الي نسبة ٥.٨% (٤.١٠٢.٤٩٢ نسمة) وهي فئات تحتاج نتيجة زيادة توقعات السن والرعاية الصحية الي موارد للتأمينات وإنشاء خدمات ثقافية وترويحية وترفيهية لشغل وقت فراغ كبار السن مع تأمين تسهيلات لرعاية المسنين الواجبة بشكل أكبر كثافة واكثر انتشارا واستيعابا مما يتطلب الكثير من الاستثمارات والمنشآت والخدمات الملائمة ٠

ومن حيث أن الأمر كذلك نجد أن ٨٠% من إجمالي سكان مصر تحت سن ٤٠ سنة، أي أن الهرم السكاني متفلطح وفئات السكان شابه و متطلعة وتحتاج الي الرعاية والدعم والتأمين والأمان وترنو الي تحقيق الآمال والوعود ، وهي أعباء تتحملها الدولة بمواردها المحددة وإمكاناتها المعدودة وأعبائها المتعددة المتصاعدة ٠ مما يجعل جهود التنمية البشرية الشاملة تسير ببطء مرهق تنوء بالأحمال الثقيلة والأوزار الكبيرة والتبعات الكثيرة والتحديات الصعبة ٠

وهذه الحقائق عكسها تقرير التنمية الإنسانية مصر لعام ٢٠٠٥ الصادر حديثا عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بالاشتراك مع معهد التخطيط القومي بالقاهرة ، ويشمل الموقف التنموي من جميع أبعاده علي المستوي القومي وعلي مستوي محافظات الجمهورية ٠ ويشير هذا التقرير الذي أعده خبراء مصريون متخصصون الي انخفاض دليل التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي لسنة ٢٠٠٤ ، وكذلك انحسار التقدم وتخلف التنمية الإنسانية ومستوي التعليم مع انخفاض معدل القراءة والكتابة عن عام ٢٠٠٤، رغم الجهود المكثفة والاعتمادات الضخمة لمحو الأمية ، وللأسف أكد التقرير انخفاض معدلات القيد في التعليم الابتدائي الأساسي والثانوي وزيادة كثافة الفصول وتدني مستويات نوعية وجودة التعليم ٠

بالإضافة الي ذلك يشير التقرير الي زيادة معدل الأطفال الذين يموتون دون الخامسة برغم ارتفاع معدلات الرعاية الصحية بوجه عام٠ ويؤكد التقرير علي انخفاض نسبة الإناث في القوي العاملة وكذلك ارتفاع نسبة البطالة مما يعود سلبا علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠ورغم زيادة عدد المتعلمين وزيادة عدد السكان بنسبة ١.٩١% سنويا فهناك انخفاض مزعج في المشاركة السياسية إذ أن هناك نسبة ٧.٤% من الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية تشارك في الانتخابات لمجلس الشعب والتى تمثل فقط ٣% من اجمالي عدد السكان ٠

وهكذا يكشف لنا تقرير السكان لمصر ٢٠٠٥ نفس الدلالات المنذرة والعلامات المحذرة والمواقف المؤثرة والأوضاع المحيرة التي ظهرت متكررة ، أصداء لما حذرت وكثير من المهتمين منه في تقارير الأعوام الماضية ولا من مجيب والله هو الرقيب ٠

ولا بد والأمر كذلك والمؤشرات منذرة ومحذرة للوزارات والمؤسسات والهيئات المختصة العامة والخاصة من دراسة صادقة مدققة لهذه التقارير واعتماد الاستراتيجيات التنموية والإنسانية الهادفة وترجماتها في خطط وبرامج ومشروعات إسكانية وإنسانية واجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية متكاملة وهادفة ٠

أن الموقف خطير، والأوضاع متردية ، والتحديات صعبة، والمهام جسام، والوطن ينادي ، والصحوة واجبه فرض عين علي كل مواطن حاكم ومحكوم ٠

٢٠٠٦/٣/٢٧

٣.١٢ تقييم هادف للموقف التنموي لمصر ٢٠٠٧

دلالات و مؤشرات هامة في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

صدر في ديسمبر ٢٠٠٧ التقرير السنوي لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بعنوان: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، الحرب على التغير المناخي، و التضامن الانساني في عالم منقسم.

"Human Development Report ٢٠٠٧\٢٠٠٨: Fighting Climate Change, Human Solidarity in a divided World"

و يعتبر هذا هو التقرير الثامن عشر في سلسلة تقارير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن التنمية البشرية أو التنمية الإنسانية حول العالم منذ بدء صدورها في نيويورك عام ١٩٩٠. و هي تقارير شاملة أو ماحصة و ناقدة و مقيمة في منهج علمي قدير يشارك فيه العلماء و الباحثون المتخصصون في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الانسانية، دراسة و تحليل و تقييم الأبعاد و المشاكل و القضايا و التحديات الكثيرة التي تتفاعل و تتصاعد و تواجه و تتصدى و تحاصر جهود التنمية البشرية المتكاملة خاصة للدول الفقيرة النامية أو الأقل نمواً و التي تعاني و تئن من مصاعب و أزمات و تحديات الفقر و الجهل و المرض و قصور الموارد و الامكانات و القدرات.

و لقد صدر حتى الآن سبعة عشر تقريراً و آخرها التقرير الصادر في نوفمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان: "أبعد من الندرة: القوة و الفقر و الأزمة العالمية" و الذى يعنى بشكل خاص بإلقاء الأضواء الكاشفة على أبعاد و جذور أزمة المياه العالمية و التي إن لم يتم حلها فستعوق قدرة المياه، خاصة في الدول الفقيرة و النامية، مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – Millennium Development – مما سيؤدي إلى تهديد تقدم التنمية البشرية الشاملة. و رغم اقتناع الكافة أن الحصول على مياه نظيفة من أجل الحياة هو حاجة بشرية أساسية و حق إنساني جوهري و حيوي، إلا أنه لا زال في العالم ما يربو على مليار شخص لا يحصل على مياه نظيفة صالحة للشرب. و هناك أيضاً أكثر من مليار شخص يعيش على أقل من دولار و احد يومياً، و أن هناك ما يربو على مليارين و نصف نسمة يفتقرون و يعانون من سبل و وسائل الحصول على نظام صرف صحي ملائم يقيهم الموت من الأمراض و الأوبئة المنتشرة في مختلف قارات العالم. و لقد أدى عدم توفر مياه نظيفة و سوء، أو قصور، أو عدم توفر أنظمة الصرف الصحي إلى وفاة حوالي مليونين من الأطفال سنوياً، و هي ثاني اكبر سبب لوفاة الاطفال عالمياً.

و من هذا المنطلق كان اهتمام برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة باصدار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ ليلقي الأضواء الكاشفة على أزمة المياه العالمية و تأثيرها على التنمية البشرية و على حياة الانسان خاصة في الأقاليم الفقيرة و المتخلفة إنمائياً، مؤكداً على التأثير الخطير لنقص المياه كماً و نوعاً على النمو

السكاني و العمراني و التطور الصناعي و احتياجات التنمية الزراعية و على الصراعات المحلية و الإقليمية و الدولية كما هو الحال بالنسبة للبترولو الطاقة، و على الاستقرار و الأمن الاقليمي و العالمي و على الأوضاع و العلاقات الدولية.

٣.١٣ الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٧ بالمقارنة مع بعض دول العالم

من خلال تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الصادر في نيويورك

من خلال التقارير االسابقة عن التنمية البشرية استند إعداد مقياس التنمية البشرية لدول العالم على الأهداف والمؤشرات الآتية وصولا الى تحقيق التنمية البشرية المتكاملة والشاملة للألفية:

- محو الفقر والجوع القاسي.

- فى خلال ٢٥ عام (١٩٩٠ – ٢٠١٠) يتم التخفيض إلى النصف عدد السكان الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية .

- تحقيق التعليم الابتدائي الكامل لفئات السن الأولي لكافة الذكور والإناث بحلول عام ٢٠١٥.

- تحقيق المساواة بين الجنسيين والمشاركة الفعالة للمرآة فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بكافة مستوياتها بحلول ٢٠١٥ وهي من أهداف التنمية الألفية Millennium Development Goals (M.D.G.) by ٢٠١٥

- تخفيض معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات إلى الثلث بحلول ٢٠١٥.

- تحسين صحة الأم وتخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع بحلول عام ٢٠١٥.

- مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى وإيقاف انتشارها بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها والقضاء عليها.

- تحقيق أهداف التنمية البيئية المستدامة وإدراج أهدافها ومشروعاتها ضمن خطط وبرامج ومشروعات التنمية للدول وإيقاف معدلات فقد الموارد الطبيعية والبيئية ومهدداتها وملوثاتها.

- تخفيض نسبة السكان المحرومين من مياه الشرب الصالحة وأنظمة الصرف الصحية إلى النصف بحلول ٢٠١٥.

- تحقيق إنجاز واضح فى مستوي ونوعية الحياة لسكان العشوائيات.

- تنمية وتحقيق المشاركة الفعالة لكافة الفئات فى تحقيق التنمية البشرية الشاملة واعتماد الأطر السياسية والتنفيذية والالتزام بها من أجل الحكومة الصالحة والتنمية المتوازنة والتكافؤ بين كافة الفئات دون أي تفرقة كانت وتقليص الفقر والمعاناة والحرمان قومياً ودولياً.

- تلبية الاحتياجات الخاصة والمصاعب الخانقة للدول الفقيرة خاصة بالنسبة لاتفاقية الجات والتعريفة الجمركية والتصدير وفتح الأسواق للتصدير، وإلغاء الديون المجمعة خاصة كما نشر للدول التى تبرهن على إتباع سياسات وتحقيق إنجازات فى مجال تخفيض الفقر.

- حل مشاكل التسويق والتجارة مع الدول المحرومة من موانئ وأنظمة وكوادر تعينها على تصريف منتجاتها.

- تحقيق سياسات وبرامج ومشروعات لتشغيل الشباب بالتكامل بين الدول الغنية والفقرة

- إتاحة الأدوية الضرورية للدول الفقيرة خاصة بالنسبة للأمراض الخطيرة المنتشرة.

- إتاحة إمكانات ووسائل التكنولوجيا الحديثة فى المعلومات والاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص.

ولقد اعتمد دليل مقياس التنمية البشرية (Human Development Index) حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بنيويورك على عدة مقاييس أساسية هي:-

- متوسط العمر.

- التعليم والمعرفة والأمية.

- الصحة / مياه الشرب / الصرف الصحى.

-الموقف الاقتصادي (مستوي المعيشة / الدخل / البطالة).

-المشاركة الفعالة لفئات المجتمع المختلفة في كافة مناحي الحياة.

-الخدمات الاجتماعية.

- التكنولوجيا المعاصرة والاتصالات.

- مشاركة المرأة وانحسار التفرقة.

ولم تهتم أسس المقياس (H.D.I) كثيراً ببيان انتشار ونوعية الخدمات الصحية أو مدي تمتع المواطن بحقوقه السياسية والمشاركة الديمقراطية ومساهمة المرأة فى التنمية وتوفر فرص العمالة ونسبة البطالة والأمية وهى معايير متوفرة فى الدول المتقدمة.

ترتيب مقياس التنمية البشرية - H.D.I rank - فى دول العالم حسب تقرير التنمية البشرية

لقد اشتمل مقياس التنمية البشرية على ١٧٧ دولة (أعضاء الأمم المتحدة ١٩٦) ويلاحظ أن مرتبة مصر هي قد تراجعت فى تقرير٢٠٠٧ إلى ١١٢ وقد كانت ١١١ في عام ٢٠٠٦ وقد كانت ١٢٠ فى عام ٢٠٠٤ وأن بعض دول الخليج ذات معدلات مرتفعة نسبياً (قطر ٣٥، الإمارات ٣٩، الكويت ٣٣، عمان ٥٨، ليبيا ٥٦) بسبب ارتفاع دخل البترول وارتفاع دخل الفرد ومستوي الخدمات الاجتماعية والمرافق، بينما الدول العربية الأقل دخلاً وموارداً تعانى من مستويات منخفضة نسبياً حسب مقياس التنمية البشرية (تونس ٩١، الجزائر١٠٤، سوريا ١٠٨ وفلسطين ١٠٠)، وتتميز الدول الصناعية الكبرى(خاصة مجموعة الثمان G٨) بالمراتب العليا (أيسلندا ١ النرويج ٢، أمريكا ١٢، اليابان ٨، إنجلترا ١٦، فرنسا ١٠، إيطاليا ٢٠، ألمانيا ٢٢، إسرائيل ٢٣، ماليزيا ٦٣).

و الجدول رقم (١) يوضح ترتيب مقياس التنمية البشرية فى دول العالم حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فى نيويورك، وبالإضافة إلى جداول المقارنة الاستدلالية تم التأكيد على إحصاءات عن مصر ومعدل الدول العربية وماليزيا كدولة آسيوية مبهرة فى معدلاتها وتقدمها وكذلك الولايات المتحدة اكبر دولة وإسرائيل كإحدى دول المنطقة المرتبطة اقتصاديا بالمعدلات الغربية حيث أن المواجهة فى المستقبل ستكون مع دول الجوار اقتصادية وتقنية وحضارية وثقافية. ويهتم الجدول رقم (٢) بدراسة الدخل القومى مقارناً بعدد السكان ومعدل نمو السكان السنوى فى كل من مجموعة دول الاتحاد الأوروبى وفى مجموعة أمريكا الشمالية (النافتا) وفى مجموعة دول غرب آسيا وفى مجموعة الدول الصناعية الثمان وفى مجموعة الدول متوسطة التنمية ومنها مصر.

جدول رقم (١) ترتيب مقياس التنمية البشرية فى دول العالم

حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧

الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧

دول									
المغـــــرب	٥٨	٥٨	٦٤	٥٦	مصر	١٢٠	١١٩	١١١	١١٢
العربي	٩٢	٨٩	٨٧	٩١	المغرب	١٢٥	١٢٤	١٢٣	١٢٦
ليبيا	١٠٨	١٠٣	١٠٣	١٠٤	السودان	١٣٩	١٤١	١٤١	١٤٧
تونس									
الجزائر	٨٠	٨١	٧٨	٨٨	سوريا	١٠٦	١٠٦	١٠٧	١٠٨
دول	٩٠	٩٠	٨٦	٨٦	فلسطين			١٠٠	١٠٠
المشـــــرق									
العربى	٤٠	٤٣	٣٩	٤٤	المملكـــــــة	٧٧	٧٧	٧٦	٦١
لبنان	٤٧	٤٠	٤٦	٣٥	السعودية	٧٤	٧١	٥٦	٥٨
الأردن	٤٤	٤٤	٣٣	٣٣	عمان	١٤٩	١٥١	١٥٠	١٥٣
	٤٩	٤١	٤٩	٣٩	اليمن				
دول الخلـــيج									
العربى	١٥٧	١٥٧	١٥٦	١٥٦		١٦٦	١٦٠	١٦١	١٦٢
البحرين	١٦٢	١٦٤	١٦٢	١٥٩	أنجولا	١٣٩	١٤١	١٤١	١٤٧
قطر	١٦٤	١٦٦	١٦٥	١٦٥	السودان				
الكويت									
دولـــــة	-	-	-	١		٢١	١٨	١٧	٢٠
الإمارات	١	١	١	٢	إيطاليا	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
دول إفريقية	٢	٦	٥	٦	اليونان	٣٠	٢٩	٢٩	٢٨
السنغال	٨	١٠	٨	١٢	قبرص	٥٣	٥٣	٥٣	٥٢
تنزانيا	٤	٥	٦	٤	المكسيك	٣٤	٣٤	٣٦	٣٨
زامبيا	١٧	١٤	١٥	١٤	الأرجنتين	٧٢	٦٣	٦٩	٧٠
دول فائقـــــة	١٢	١٥	١٨	١٦	البرازيل			٩	٧
التنمية	١٦	١٦	١٦	١٠	سويسرا				
	١٩	٢٠	٤١	٢٢					
أيسلندا	٢٠	٢١	١٩	١٣					
النرويج									
السويد	٩	١١	٧	٨		١٠١	٩٩	٩٦	٩٤
الولايـــــات	٩٤	٨٥	٨١	٨١	إيران	٥٩	٦١	٦١	٦٣
المتحدة	٢٢	٢٣	٢٣	٢٣	ماليزيا	٥٧	٦٢	٦٥	٦٧
كندا					روسيا	٨٨	٩٤	٩٢	٨٤
الدانمارك					تركيا				
المملكـــــة									
المتحدة									
فرنسا									
ألمانيا									
أسبانيا									
دول آسيوية									
اليابان									
الصين									
إسرائيل									

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (٢) دراسة مقارنة بين إجمالي الدخل القومي إلى الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول لسنة ٢٠٠٤ في التقرير الصادر سنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨

أولاً: مجموعة النافتا (North American Free Trade Ass.)(NAFTA)

الدولة ومرتبة التنمية		الدخل القومي بالمليار دولار/٢٠٠٥	معدل النمو سنوياً %	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٥	معدل نمو السكان سنويا %
الولايات المتحدة	١٢	١٢.٤١٦	٢.١ %	٢٩٩.٨	٠.٩ %
كندا	٤	١.١١٣	٢.٢ %	٣٢	٠.٩ %
المكسيك	٥٢	٧٦٨	١.٥ %	١٠٥.٧	١.٠ %
الاجمالي		١٤,٢٩٧			

ثانياً: دول الاتحاد الأوروبي (European Union) (E U)

المملكة المتحدة	١٦	٢.١٩٨	%٢.٥	٦٠.٢	٠.٤ %
فرنسا	١٠	٢.١٢٦	%١.٦	٦١	٠.٢ %
إيطاليا	٢٠	١.٧٦٢	%١.٣	٥٣.٦	%٠.١
ألمانيا	٢٢	٢.٧٩٥	%١.٤	٨٢.٧	(-)%٠.١
اليونان	٢٤	٢٢٥	%٢.٥	١١.١	٠.٢ %
أسبانيا	١٣	١.١٢٥	%٢.٥	٤٣.٤	٠.٦ %
البرتغال	٢٩	١٨٣	%٢.٧	١٠.٥	٠.٣ %
قبرص	٢٨	١٥	%٤	٠.٨	١ %
الدانمارك	١٤	٢٥٩	%١.٩	٥.٤	٠.٢ %
لوكسومبرج	١٨	٣٦	%٣.٣	٠.٥	١.١ %
بلجيكا	١٧	٣٧١	%١.٧	١٠.٤	٠.٢ %
هولندا	٩	٦٢٤	%١.٩	١٦.٣	٠.٢ %
فنلندا	١١	١٩٣	%٢.٥	٥.٢	٠.٣ %
النمسا	١٥	٣٠٦	%١.٩	٨.٣	٠.٣ %
إيرلندا	٥	٢٠٢	%٦.٢	٤.١	١.٥ %
السويد	٦	٣٥٨	%٢.١	٩	
الاجمالي		١٢,٧٧٨			

ثالثاً: مجموعة الثمان (الدول الصناعية الكبرى) (G٨)

الولايات المتحدة	١٢	١٢.٤١٦	%٢.١	٢٩٩.٨	٠.٩ %
كندا	٤	١.١١٣	%٢.٢	٣٢.٣	٠.٩ %
المملكة المتحدة	١٦	٢.١٩٨	%٢.٥	٦٠.٢	٠.٤ %
فرنسا	١٦	٢.١٢٦	%١.٦	٦١	٠.٢ %
ألمانيا	٢٢	٢.٧٩٥	%١.٤	٨٢.٧	(-)%٠.١
إيطاليا	٢٠	١.٧٦٢	%١.٣	٥٨.٦	صفر
اليابان	٨	٤.٥٣٤	%٠.٨	١٢٧.٩	(-)%٠.١
روسيا	٦٧	٧٦٤	%٠.٨	١٤٤	%٠.١
الاجمالي		٢٧.٧٠٨			

رابعاً: مجموعة أمريكا الشمالية (المنافسة للدخل القومي للاتحاد الأوروبي)

الولايات المتحدة	١٢	١٢.٤١٦	٢.١%	٢٩٩.٨	٠.٩ %
كندا	٤	١.١١٣	٢.٢%	٣٢.٣	٠.٩ %
الاجمالي		١٣.٥٢٩			

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

و يلاحظ أن إجمالي الدخل القومي لدول الاتحاد الأوروبي يساوي تقريباً الدخل القومي للولايات المتحدة مما يعكس التنافس النشط بين القطبي الأوروبي و القطب الأمريكي.

تابع جدول رقم (٢) دراسة مقارنة بين إجمالي الدخل القومي إلى الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول لسنة ٢٠٠٥ في التقرير الصادر سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧

خامساً: دول متوسطة التنمية مع مقارنتها بمصر

الدولة ومرتبة التنمية		الدخل القومي بالمليار دولار/٢٠٠٥	معدل النمو سنوياً %	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٥	معدل نمو السكان سنويا %
مصر	١١٢	٨٩	٢.٤%	٧٢.٨	١.٧%
روسيا	٦٧	٧٦٤	(-)٠.١%	١٤٤	(-)٠.٥%
الصين	٨١	٢.٢٣٤	٨.٨%	١.٣١٣	٠.٦
الهند	١٢٨	٨٠٥.	٤.٢%	١.١٣٤	١.٤%
إسرائيل	٢٣	١٢٣	١.٥%	٦.٧	١.٥%
ماليزيا	٦٣	١٣٠	٣.٣%	٢٥.٧	١.٦%
اليابان	٨	٤.٥٣٤	٠.٨%	١٢٧.٩	(-)٠.١%
تركيا	٨٤	٣٦٢	١.٧%	٧٣	١.٢%
إيران	٩٤	١٩٠	٢.٣%	٦٩.٤	١.٣%
باكستان	١٣٤	١١٠	٢.٥%	١٥٨	١.٩%
اندونيسيا	١٠٨	٢٨٧	٢.١%	٢٢٦	١.١%

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

موقف السكان ٢٠٠٧

أكد التقرير أن الدول المتقدمة يقل فيها معدل الزيادة السكانية عن ١% أو أقل بكثير وقد تنخفض سلبا بينما أن الزيادة السكانية فى مصر انخفضت من ٢.٢ % الى ١.٧ % إلا أنها لازالت مرتفعة نسبيا بالمقارنة بإندونيسيا ١.١% أو الهند ١.٤% أو تركيا ١.٢% أو اليابان (-)٠.١% وفرنسا ٠.٣ % وإيطاليا وألمانيا ٠.٢% ولبنان ١% وفلسطين ٣.٦% وتلتهم ما يمكن تحقيقه من تنمية واستثمارات.

كما يتضح أن نسبة سكان الحضر ترتفع فى الدول المتقدمة الى أكثر من ٨٠% بينما تصل فى مصر الى ٤٣ %، وفيها تصل نسبة السكان تحت ١٥ سنه الى حوالى ٣٣.٣% فى مصر والدول العربية ٣٥% وتقل الى ٢١% فى أمريكا.

كما نلاحظ الارتفاع الواضح في نسبة السكان فى مصر والبلاد العربية فوق ٦٥ سنة وهي حوالى ٤.٨% وبالمقارنة بالولايات المتحدة والدول المتقدمة التى تبلغ نسبة عدد السكان فوق ٦٥ سنة حوالى ١٢.٣% وهو ما يعنى الحاجة الى اعتمادات واستثمارات متزايدة لدفع المعاشات والتأمينات والرعاية الصحية، والحاجة المتزايدة للخدمات الاجتماعية والترويحية لملئ وقت الفراغ والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية المتعاظمة.

ويتضح من التقرير وكذلك تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن التعداد العام للسكان في مصر ٢٠٠٦ أن الهرم السكاني المتفلطح فى مصر والدول العربية والدول النامية يحتاج الى استثمارات وإنفاق كبير فى مواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء والتعليم والصحة والإسكان والعمالة والخدمات الاجتماعية وخطة قومية لإعادة توزيع السكان وإيجاد محاور ومناطق جذب للعمل والإنتاج والمشاركة أكثر طموحاً وانتشاراً بشكل ومنهج غير تقليدي وغير مسبوق.

ويلاحظ أن معدل الخصوبة لكل سيدة هو حوالى (٣.٢) مولود وهو مرتفع ومقلق بينما يصل فى أمريكا الي (٢) وإسرائيل الى (٢.٩) وهنا يكمن مصدر زيادة المواليد والانفجار السكاني وما يحملة ذلك للدول والمجتمع من أعباء وتبعات ومصاعب وتحديات جمة على كافة الأصعدة.

إحصاءات ومؤشرات التعليم

أوضح التقرير أن التعليم هو أحد المعايير الرئيسية للتنمية البشرية، وأورد، أن معدل التعليم لدى الكبار(فوق ١٥سنة) فى مصر وصل عام ٢٠٠٥ إلى ٧١.٤% بينما وصل فى البلاد العربية إلى ٧٠.٣% وفى ماليزيا ٩٣.٧% وفى إسرائيل إلى ٩٧.١% ، كما اهتم التقرير ببيان أن معدل التعليم لدى الشباب (١٥الى ٢٤ سنة) وصل فى مصر إلى ٨٤.٩% وفى البلاد العربية إلى ٨٥.٢% وفى ماليزيا ٩٧.٢% وفى

إسرائيل إلى ٩٩.٦% فى عام ٢٠٠٥ أيضاً، وأشار التقرير كذلك إلى أن نسبة الطلبة فى التعليم الأساسي فى عام ٢٠٠٥ فى مصر ٩٤% وفى أمريكا ٩٢%، وفى ماليزيا ٩٣% ، وفى إسرائيل ٩٧% ، أما نسبة الطلبة فى التعليم الثانوي فى عام ٢٠٠٥ هي ٨٢% فى مصر و٨٩% فى أمريكا وفي ماليزيا ٧٦% و٨٩% فى إسرائيل.

وأورد التقرير أن معدل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الدخل القومى فى مصر هو ٣.٩% وفى أمريكا ٥.٩% وفي ماليزيا ٨.١% وفى إسرائيل ٦.٩%.

من هذه المؤشرات يتضح أن مضاعفة الاستثمار فى نوعية ومستوى وجودة التعليم لا مناص منها من أجل اللحاق بركب التطور والتنمية الإنسانية والتقدم الاقتصادي فالأمر جد خطير وأزمة التعليم فى مصر مستحكمة ومتحكمة ولا مستقبل بدون السيطرة عليها وتملك مقدراتها ومقاديرها.

إحصاءات ومؤشرات الخدمات الصحية

برغم التحسن الظاهر فى الخدمات الصحية إلا أن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الدخل القومى عام ٢٠٠٥ متدنية وهي تساوي ٢.٢% فى مصر، بينما تصل ٦.٩% فى أمريكا، ٦.١% فى إسرائيل ويبلغ نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام ٢٥٨ دولار فى مصر، ٦٠٩٦ دولار فى أمريكا، ٣٤٥ دولار فى ماليزيا ، ١٩٧٢ دولار فى إسرائيل. ولا بد هنا من تقويم هذا الموقف ومضاعفة الإنفاق على الخدمات الصحية لتأثيرها الفعال على التنمية البشرية الهادفة، ذلك أن معدل طول العمر لازال منخفض فى مصر ٧١.٤ بينما يصل إلى ٧٧.٩ فى أمريكا، ٨٠.٣ فى إسرائيل، وأن معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ هو ٢٨ فى مصر، ٤٦ فى الدول العربية، ٦ فى أمريكا، ٧ فى ماليزيا، ٥ فى إسرائيل، ومعدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة هو ٨٤ فى مصر، ٨ فى أمريكا، ٤١ فى ماليزيا، ٥ فى إسرائيل وهذه النسب خطيرة فى مصر ودليل على التخلف ولابد من مواجهة حاسمة معها بالارتقاء بمستوى و إمكانات و خطط و برامج الرعاية الصحية.

إحصاءات ومؤشرات الأداء الاقتصادي والتجارة

أكد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية ٢٠٠٧ أن إجمالي الدخل القومي في مصر(عدد السكان ٧٢.٦مليون) هو ٨٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، بينما المعدل للدول العربية هو ١٠٤٣ مليار دولار وأمريكا (٢٩٩.٨ مليون نسمة) هو ١٢,٤١٦ مليار دولار وفى ماليزيا (٢٥.٧ مليون نسمه) ٠.١٣٠ مليار

دولار وفي إسرائيل (٦.٧مليون نسمة) هو ١٢٣.٠ مليار دولار (يجب الاهتمام بمقارنة هذه الأرقام بعدد السكان في كل دولة ومواردها الطبيعية والصناعية والخدمية وغيرها).

و وصل متوسط دخل الفرد فى مصر في عام ٢٠٠٥ إلي ١٢٠٧ دولار وفي الدول العربية ٣٦٥٩ دولار، وفي ماليزيا ٥١٤٢ دولار (٢٠٠٤)، وفي أمريكا ٤١٨٩٠ دولار، وفي إسرائيل ١٧٨٢٨ دولار، وبلغ معدل نمو الدخل القومي في عام ٢٠٠٥ في مصر ٢.٦% و في الدول العربية ٢.٠% وفي تركيا ١.٧% (٧٣ مليون نسمة) وفي أمريكا ٢.١% وفي ماليزيا ٣.٣%، وفي إسرائيل ١.٥%. وهذه الإحصاءات تدل علي مدي التخلف الاقتصادي والاجتماعي المستحكم والواجب مواجهته بجرأة وعزم.

كما أبرز التقرير الانطلاقة المشهودة للنمو الاقتصادي وزيادة معدل الدخل القومى فى الصين فى عام ٢٠٠٥ (١.٣١٣ مليار نسمة / معدل النمو ٨.٩ %) وفى الهند (١.١٣٤ مليار نسمة / معدل النمو ١٢% في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥) وهذه الحقائق الملفتة للتنمية المنطلقة فى أكبر دولتين فى العالم من حيث عدد السكان(والذي يعادل أكثر من ثلث سكان العالم) وبرغم كونها من دول العالم الثالث وانتشار التخلف فى مناحي مختلفة للتنمية البشرية إلا أن عجلة التنمية الاقتصادية أطلقت معها التنمية فى المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية و التعليمية والقافية .

إن التجربة الديمقراطية فى ماليزيا والهند والإنجازات المبهرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لدول من العالم الثالث تستحق الدراسة والتدبر والاعتبار. فبالنسبة لدولة ماليزيا فمن المعروف أنها إحدى دول جنوب شرق آسيا المسماة بالنمور السبع المتفوقة اقتصاديا وبرغم أنها شعب غالبيته من المسلمين فهي متعددة الأعراق والأديان واللغات والمعتقدات ويبلغ تعداد سكانها ٢٥ مليون نسمة وتحت حكم دكتور مهاتير محمد رئيس وزرائها السابق لمدة ٢٢ عاما وقد أمكنه تحقيق المعجزة الاقتصادية وارتفع دخلها القومي إلى ١٣٠ مليار دولار بمعدل بلغ نحو ٣.٥% واحتلت المرتبة الـ١٧ ضمن دول العالم الصاعدة اقتصادياً، وانخفضت فيها نسبة عدد سكانها تحت خط الفقر من ٥٢ % إلى ٥%، وارتفع متوسط دخل الفرد من ١,٢٠٠ دولار إلى ١٠,٢٧٦ دولار فى العام وانخفضت البطالة من ٢٥% إلى ٢% خلال السنوات العشرين، وبلغت نسبة الصادرات الصناعية سنويا ٨٥% من إجمالى الصادرات.

وأوضح التقرير أن الواردات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي في عام ٢٠٠٥ هي ٣٣% فى مصر وفي الدول العربية ٣٨% وفي أمريكا ١٥% وفى ماليزيا ٩٣% وفي إسرائيل ٥١% بينما بلغت

الصادرات ٣٠% في مصر و٥٤% في الدول العربية (البترول؟) و١٠% في أمريكا و١١٤% في ماليزيا و٤٦% في إسرائيل.

وأبرز التقرير أرقاماً هامة ذات دلالات خطيرة وهي أن الصادرات الخام فى عام ٢٠٠٥ كنسبة من الصادرات تمثل ٦٤ % في مصر و ١٥% في أمريكا و ٢٢% فى ماليزيا (المطاط) و٤% في إسرائيل، بينما الصادرات ذات التقنيات العالية والقيمة المضاعفة الزائدة تمثل من صادرات مصر ٠.٦% وفي أمريكا ٣١% وفى إسرائيل ١٣.٩% و فى ماليزيا ٥٨ % في عام ٢٠٠٥. وهذه الأرقام تعكس بعض أسباب التخلف الاقتصادي فى مصر- لقيامها بتصدير المواد الخام غير المصنعة - بالمقارنة بالدول الأخرى التي تغلب السلع المصنعة علي صادراتها وزيادة دخلها وارتفاع معدلات التطور فيها خاصة بالنسبة للسلع ذات التكنولوجيا العالية.

إحصاءات ومؤشرات استخدام التكنولوجيا وإنتاجها

اعتبر التقرير أن استخدام وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة هو أحد المعايير الهامة للتنمية البشرية، وقد أظهر التقرير أن عدد خطوط التليفونات لكل ١٠٠٠ نسمة فى مصر عام ٢٠٠٥ هو ١٤٠ والدول العربية هو ١٠٦ وفى أمريكا ٦٠٦ وفي ماليزيا ١٨٢ وفى إسرائيل ٤٢٦. أما بالنسبة للتليفون المحمول فتشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٥ أن العدد لكل ١٠٠٠ نسمة هو ١٨٤ فى مصر و ٢٨٤ فى الدول العربية ٦٨٠ فى أمريكا و٤٤٢ فى ماليزيا و ١١٢٠ فى إسرائيل. ومن ناحية استخدام الإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة فهو ٦٨ فى مصر ٨٨ فى الدول العربية و٦٣٠ فى أمريكا و٣٤٤ فى ماليزيا وفى إسرائيل ٤٧٠.

ولقد أبرز التقرير إحصاءاً هاماً ذا دلالة بالنسبة للاختراع والإبداع والإنتاج وهو عدد العلماء والمهندسين العاملين فى الأبحاث والتنمية، مؤكدًا للحقيقة والأسباب وراء التخلف أو البطء فى تحقيق التنمية والتطور والإبداع في مصر والدول العربية، والتي تستورد إبداع وإنتاج الآخرين دون أن تكون منشأة ومنتجة للاختراعات والإبداعات. ففي مصر ذكر ٤٩٣ باحث لكل مليون نسمة، بينما وصل العدد في أمريكا إلي ٤٦٠٥ وفي إسرائيل إلي ١٦١٣ وفي السويد ٥٤١٦ وفي ألمانيا ٣٢٦١ وفي فرنسا ٣٢١٣ وفي اليابان ٥٢٨٧، وفى ماليزيا ٢٩٩. و ورد بالتقرير أرقام خطيرة بالنسبة للانفاق على البحوث كنسبة من الدخل القومي، فهي ٠.٢% في مصر و ٢.٧% في أمريكا و ٤.٥% في اسرائيل.

ولا شك أنه من الضروري الإسراع واللحاق بركب إمكانات التقدم والتطور التكنولوجي فلا تنمية شاملة أو تقدم بدون تملك زمامها والتمكن منها والتحكم فيها و تكريس الموارد المادية و البشرية المتخصصة من أجل تحقيقها. ويبدو أن الإحصاء فى مصر شمل مجموع أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ومراكز البحوث والتى قلما ينتج عنها اختراعات وإبداعات علمية أو صناعية بسبب قصور الاعتمادات وغياب الإمكانات والمراجع وغيرها من أسباب معروفة للكافة

إحصاءات ومؤشرات الطاقة والبيئة

يعتبر مؤشر الحفاظ علي البيئة وارتفاع استهلاك الطاقة أحد مؤشرات التنمية البشرية المتطورة وأحد دلالات التقدم، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٧ أن استخدام الطاقة الكهربائية قد ارتفع في مصر من ٤٣٣ ك.وات/ ساعة عام ١٩٨٠ إلي ١٤٦٥ عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بـ ٦٢٦ (١٩٨٠) و ١٨٤١ (٢٠٠٢) في الدول العربية بينما ارتفع الاستهلاك من ١٠٣٣٦ ك.وات/ ساعة إلي ١٤٢٤٠ في أمريكا ومن ٧٤٠ إلى ٣٠٣٩ فى ماليزيا ومن ٣١٨٧ (١٩٨٠) إلي ٦٩٢٤ في إسرائيل، وتعكس هذه الأرقام بعض المؤشرات إلي التطور والتقدم السريع الحادث في البلاد المتقدمة في توفير الأنظمة والآليات والتجهيزات والأجهزة اللازمة للإنتاج والخدمات للقطاع العريض من المواطنين في مختلف المواقع والأقاليم، ذلك أن ارتفاع استهلاك الكهرباء للفرد يعتبر أحد مؤشرات التقدم و التطور التكنولوچي.

وتمثل نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتج من استخدام الطاقة الصادر عن أمريكا ٢٠.٩ % من اجمالى المنبعث من كافة دول العالم ومن روسيا ٥.٩ % ومن مصر ٠.٥ % ومن إسرائيل ٠.٢ % و من كافة الدول العربية ٤.٨ % ومن السعودية ١.٦% ومن اليابان ٥.٢ % ومن ألمانيا ٣.٤% ومن الهند ٤.٧ % ومن الصين ١٢.١ %.

خاتمـــــة:

إن الدلالات الخطيرة والمؤشرات المقلقة التى أوضحتها الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادرة فى شهر نوفمبر ٢٠٠٧ عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ من نيويورك قد تفيد كل مواطن وعالم وصاحب قرار وكل من يهمه الأمر في مصر في معرفة موقعنا من ركب التنمية المتسارع حول العالم بالمقارنة بدول المنطقة والدول المتقدمة، حيث قد تم اختيار إحصاءات ومؤشرات بعض هذه الدول والتي تمثل بالنسبة لمصر دول الجوار مثل الدول العربية وإسرائيل والدول النامية مثل ماليزيا والدول المتقدمة مثل أمريكا.

إن السيطرة والنفوذ الدولي في العقود القادمة من الألفية الثالثة لن تكون بالضرورة بالسلاح الحربي ولكن بالغزو الاقتصادي والحضاري والثقافي والتقني، والدلائل والمؤشرات علي هذه المرامي والآفاق ظاهرة للعيان منذ أزمان. وما اتفاقية التجارة الدولية وغلبة عصر العولمة والعالم أحادي القطب وانتشار الثقافة ونظم ومنهجية الحياة الغربية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً إلا بدايات الفيضان والسيول الهادرة، ذلك أن الأزمات الطاحنة قد تولدت عنها العلامات الحالية المنذرة للجحافل الزاحفة والرياح العاصفة والسيول الجارفة التي يتمخض عنها الآن ضياع الحدود وتصدع الجسور وانهيار السدود.

والأمانة تقضي أن نحزم أمرنا ونشدّ أزرنا ونحشد جل قوانا وأن نضع الاستراتيجيات الهادفة قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى، ونقر الأطر والخطط والسياسات والبرامج والمشروعات المتناسقة والمتكاملة زماناً ومكاناً ,علي كل المستويات وفي كافة المجالات والأصعدة والمراحل، بهدف إصلاح الموقف وتدارك السلبيات ومواجهة الأزمات ومجابهة التحديات والاستفادة من تجارب ونجاحات دول ذات ظروف مشابهة حققت طفرات مشهودة في منظومة التنمية البشرية المستدامة والمتكاملة.

ديسمبر ٢٠٠٧

جداول المقارنات الاستدلالية

جدول رقم (١) ترتيب مقياس التنمية البشرية فى دول العالم

حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧

الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
دول المغـــــرب									
العربي	٥٨	٥٨	٦٤	٥٦	مصر	١٢٠	١١٩	١١١	١١٢
ليبيا	٩٢	٨٩	٨٧	٩١	المغرب	١٢٥	١٢٤	١٢٣	١٢٦
تونس	١٠٨	١٠٣	١٠٣	١٠٤	السودان	١٣٩	١٤١	١٤١	١٤٧
الجزائر									
دول المشــــرق	٨٠	٨١	٧٨	٨٨	سوريا	١٠٦	١٠٦	١٠٧	١٠٨
العربى	٩٠	٩٠	٨٦	٨٦	فلسطين			١٠٠	١٠٠
لبنان									
الأردن	٤٠	٤٣	٣٩	٤٤	المملكـــــة	٧٧	٧٧	٧٦	٦١
	٤٧	٤٠	٤٦	٣٥	السعودية	٧٤	٧١	٥٦	٥٨
دول الخلــــيج	٤٤	٤٤	٣٣	٣٣	عمان	١٤٩	١٥١	١٥٠	١٥٣
العربى	٤٩	٤١	٤٩	٣٩	اليمن				
البحرين									
قطر	١٥٧	١٥٧	١٥٦	١٥٦		١٦٦	١٦٠	١٦١	١٦٢
الكويت	١٦٢	١٦٤	١٦٢	١٥٩	أنجولا	١٣٩	١٤١	١٤١	١٤٧
دولـــــــة	١٦٤	١٦٦	١٦٥	١٦٥	السودان				
الإمارات									
دول إفريقية	-	-	-	١		٢١	١٨	١٧	٢٠
السنغال	١	١	١	٢	إيطاليا	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
تنزانيا	٢	٦	٥	٦	اليونان	٣٠	٢٩	٢٩	٢٨
زامبيا	٨	١٠	٨	١٢	قبرص	٥٣	٥٣	٥٣	٥٢
دول فائقـــــة	٤	٥	٦	٤	المكسيك	٣٤	٣٤	٣٦	٣٨
التنمية	١٧	١٤	١٥	١٤	الأرجنتين	٧٢	٦٣	٦٩	٧٠
	١٢	١٥	١٨	١٦	البرازيل			٩	٧
أيسلندا	١٦	١٦	١٦	١٠	سويسرا				
النرويج	١٩	٢٠	٤١	٢٢					
السويد	٢٠	٢١	١٩	١٣					
الولايــــات									
المتحدة	٩	١١	٧	٨		١٠١	٩٩	٩٦	٩٤
كندا	٩٤	٨٥	٨١	٨١	إيران	٥٩	٦١	٦١	٦٣
الدانمارك	٢٢	٢٣	٢٣	٢٣	ماليزيا	٥٧	٦٢	٦٥	٦٧
المملكـــــة					روسيا	٨٨	٩٤	٩٢	٨٤
المتحدة					تركيا				
فرنسا									
ألمانيا									
أسبانيا									

دول آسيوية اليابان الصين إسرائيل									

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (٢) دراسة مقارنة بين إجمالي الدخل القومي إلى الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول لسنة ٢٠٠٤ في التقرير الصادر سنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨

أولاً: مجموعة النافتا (North American Free Trade Ass.)(NAFTA)

الدولة ومرتبة التنمية		الدخل القومي بالمليار دولار/٢٠٠٥	معدل النمو سنوياً %	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٥	معدل نمو السكان سنويا %
الولايات المتحدة	١٢	١٢.٤١٦	٢.١ %	٢٩٩.٨	٠.٩ %
كندا	٤	١.١١٣	٢.٢ %	٣٢	٠.٩ %
المكسيك	٥٢	٧٦٨	١.٥ %	١٠٥.٧	١.٠ %
الاجمالي		١٤,٢٩٧			

ثانياً: دول الاتحاد الأوروبي (European Union) (E U)

المملكة المتحدة	١٦	٢.١٩٨	%٢.٥	٦٠.٢	٠.٤ %
فرنسا	١٠	٢.١٢٦	%١.٦	٦١	٠.٢ %
إيطاليا	٢٠	١.٧٦٢	%١.٣	٥٣.٦	%٠.١
ألمانيا	٢٢	٢.٧٩٥	%١.٤	٨٢.٧	(-)%٠.١
اليونان	٢٤	٢٢٥	%٢.٥	١١.١	٠.٢ %
أسبانيا	١٣	١.١٢٥	%٢.٥	٤٣.٤	٠.٦ %
البرتغال	٢٩	١٨٣	%٢.٧	١٠.٥	٠.٣ %
قبرص	٢٨	١٥	%٤	٠.٨	١ %
الدانمارك	١٤	٢٥٩	%١.٩	٥.٤	٠.٢ %
لوكسومبرج	١٨	٣٦	%٣.٣	٠.٥	١.١ %
بلجيكا	١٧	٣٧١	%١.٧	١٠.٤	٠.٢ %
هولندا	٩	٦٢٤	%١.٩	١٦.٣	٠.٢ %
فنلندا	١١	١٩٣	%٢.٥	٥.٢	٠.٣ %
النمسا	١٥	٣٠٦	%١.٩	٨.٣	٠.٣ %
إيرلندا	٥	٢٠٢	%٦.٢	٤.١	١.٥ %
السويد	٦	٣٥٨ .	%٢.١	٩	
الاجمالي		١٢,٧٧٨			

ثالثاً: مجموعة الثمان (الدول الصناعية الكبرى) (G٨)

الولايات المتحدة	١٢	١٢.٤١٦	%٢.١	٢٩٩.٨	٠.٩ %
كندا	٤	١.١١٣	%٢.٢	٣٢.٣	٠.٩ %
المملكة المتحدة	١٦	٢.١٩٨	%٢.٥	٦٠.٢	٠.٤ %
فرنسا	١٦	٢.١٢٦	%١.٦	٦١	٠.٢ %
ألمانيا	٢٢	٢.٧٩٥	%١.٤	٨٢.٧	(-)%٠.١
إيطاليا	٢٠	١.٧٦٢	%١.٣	٥٨.٦	صفر
اليابان	٨	٤.٥٣٤	%٠.٨	١٢٧.٩	(-)%٠.١

روسيا	٦٧	٧٦٤	٠.٨%	١٤٤	٠.١%
الاجمالي		٢٧.٧٠٨			

رابعاً: مجموعة أمريكا الشمالية (المنافسة للدخل القومي للاتحاد الأوروبي)

الولايات المتحدة	١٢	١٢.٤١٦	٢.١%	٢٩٩.٨	٠.٩ %
كندا	٤	١.١١٣	٢.٢%	٣٢.٣	٠.٩ %
الاجمالي		١٣.٥٢٩			

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

تابع جدول رقم (٢) دراسة مقارنة بين إجمالي الدخل القومي إلى الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول لسنة ٢٠٠٥ في التقرير الصادر سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧

خامساً: دول متوسطة التنمية مع مقارنتها بمصر

الدولة ومرتبة التنمية		الدخل القومي بالمليار دولار/٢٠٠٥	معدل النمو سنوياً %	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٥	معدل نمو السكان سنويا %
مصر	١١٢	٨٩	%٢.٤	٧٢.٨	%١.٧
روسيا	٦٧	٧٦٤	(-)%٠.١	١٤٤	(-)%٠.٥
الصين	٨١	٢,٢٣٤	%٨.٨	١.٣١٣	٠.٦
الهند	١٢٨	٨٠٥.	%٤.٢	١.١٣٤	%١.٤
إسرائيل	٢٣	١٢٣	%١.٥	٦.٧	%١.٥
ماليزيا	٦٣	١٣٠	%٣.٣	٢٥.٧	%١.٦
اليابان	٨	٤,٥٣٤	%٠.٨	١٢٧.٩	(-)%٠.١
تركيا	٨٤	٣٦٢	%١.٧	٧٣	%١.٢
إيران	٩٤	١٩٠	%٢.٣	٦٩.٤	%١.٣
باكستان	١٣٤	١١٠	%٢.٥	١٥٨	%١.٩
اندونيسيا	١٠٨	٢٨٧	%٢.١	٢٢٦	%١.١

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (٣) دليل التنمية البشرية

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
دليل التنمية البشرية	٠.٧٠٠	٠.٦٨	٠.٩٥	٠.٩٣
٢٠٠٥	٧١.٤	٦٧.٥	٧٧.٩	٨٠.٣
العمر المتوقع عند الولادة	٧١.٤	%٧٠.٣	-	٩٧.١
٢٠٠٥	%	%٦٥.٥	٩٣.٣	%
معدل محو الأمية للكبار (١٥ سنه فما فوق)	٧٦.٩	٦٧١٦	%	٨٩.٦
٢٠٠٥	%	٠.٧١	٤١٨٩	%
نسبة الطلبة في التعليم الأساسي والثانوي و	٤٣٣٧	٠.٦٦	٠	٢٥٨٦
العالي ٢٠٠٥	٠.٧٥	٠.٦٧	٠.٨٨	٤
الدخل القومي لكل نسمة بالدولار	٠.٧٣	-	٠.٩٧	٠.٩٢
٢٠٠٥	٠.٦٢		١.٠٠	٠.٩٥
دليل العمر المتوقع	٢-		٦-	٠.٩٢
دليل التعليم				-
دليل الناتج المحلي الإجمالي				

الدخل القومي لكل نسمة بعد خصم دليل التنمية البشرية				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص٢٣٢

علامة (-) فى هذا الجدول والجداول التالية تعنى خلو التقرير من البيان

جدول رقم (٤) اتجاهات دليل التنمية البشرية

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
عام ١٩٧٥	٠.٤٣٩	البيان غير مدرج	٠.٨٦٨	٠.٨٠٤
عام ١٩٨٠	٠.٤٨٨		٠.٨٨٩	٠.٨٢٩
عام ١٩٨٥	٠.٥٤١		٠.٩٠٢	٠.٨٥٠
عام ١٩٩٠	٠.٥٨٠		٠.٩١٧	٠.٨٦٧
عام ١٩٩٥	٠.٦١٣		٠.٩٣٠	٠.٨٩٠
عام ٢٠٠٠	٠.٦٥٤		٠.٩٤٠	٠.٩١٨
عام ٢٠٠٤	٠.٧٠٢		٠.٩٤٨	٠.٩٢٧
عام ٢٠٠٥	٠.٧٠٠		٠.٩٥٠	٠.٩٣٠

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ٢٢٩

يلاحظ أن دليل التنمية البشرية في الدول المتقدمة يرتفع بنسبة ٣٠% عنه في مصر و الدول النامية

جدول رقم (٥) دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس

البيان	مصر	أمريكا	إسرائيل
دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس	١١٢	١٢	٢٣
القيمة	٠.٧٠٠	٠.٩٥	٠.٩٣
العمر المتوقع عند الولادة ٢٠٠٥	٧٣	٨٠.٤	٨٢.٣
	٦٨.٥	٧٥.٢	٧٨.١
إناث			
	%٥٩.٤	-	%٩٧.٧
ذكور	%٨٣	-	%٩٧.٧
معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة > ١٥ سنة ٢٠٠٥	-	%٩٨	%٩٢
	-	% ٨٩	% ٨٧
إناث			

	١٦٣٥	٢٥٠٠٥	٢٠٤٩٧
ذكور	٧٠٢٤	٤٠٠٠٠	٣١٣٤٥
مجموع نسبة الالتحاق بالمدارس في كل المستويات ٢٠٠٥			
إناث			
ذكور			
متوسط دخل الفرد مقدراً بالدولار ٢٠٠٥			
إناث			
ذكور			

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (٦) الاتجاهات السكانية والديموغرافية

البيان	مصر (١١٢)*	الدول العربية	أمريكا (١٢)*	إسرائيل (٢٣)*
إجمالى عدد السكان ١٩٧٥ ٢٠٠٥ ٢٠١٥ نسبة الزيادة السكاني ١٩٧٥-٢٠٠٤ -٢٠٠٤ ٢٠١٥ نسبة سكان الحضر ١٩٧٥ ٢٠٠٥ تقدير ٢٠١٥ نسبة السكان تحت ١٥ سنة ٢٠٠٥ تقدير ٢٠١٥ نسبة السكان ٦٥ سنة فأكثر ٢٠٠٥ تقدير ٢٠١٥ معدل الخصوبة (عدد المواليد للمرأة) ١٩٧٠-١٩٧٥ ٢٠٠٠-٢٠٠٥	٣٩.٣ مليون ٧٢.٨ مليون ٨٦.٢ مليون %٢.١ %١.٧ %٤٣.٥ %٤٢.٧ %٤٥.٤ %٣٣.٣ %٣٠.٧ %٤.٨ %٥.٦ ٥.٩ ٣.٢	١٤٤.٤ مليون ٣١٣.٩ مليون ٣٨٠.٤ مليون %٢.٦ %١.٩ %٤١.٨ %٥٥.١ %٥٨.٢ %٣٥.٨ %٣٢.١ %٣.٩ %٤.٤ ٦.٧ ٣.٦	٢٢٠.٢ مليون ٢٩٩.٨ مليون ٣٢٩ مليون %١ %٠.٩ %٧٣.٧ %٨٠.٨ %٨٣.٧ %٢٠.٨ %١٩.٨ %١٢.٣ %١٤.١ ٢ ٢	٣.٤ مليون ٦.٦ مليون ٧.٨ مليون %٢.٣ %١.٦ %٨٦.٦ %٩١.٦ %٩١.٩ %٢٧.٩ %٢٦.٢ %١٠.١ %١١.٥ ٣.٨ ٢.٩

* مرتبة مقياس التنمية البشرية موضحة بين قوسين

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٤٥

جدول رقم (٧) موقف توصيل المياه والصرف الصحي والتغذية

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
نسب السكان المستفيدين بمرافق الصرف الصحي ١٩٩٠	٥٤%	٦١%	١٠٠%	-
٢٠٠٥	٧٠%	٧١ %	١٠٠%	-
نسبة السكان المستفيدين بمصدر مياه عذبة ١٩٩٠	٩٤%	٨٤ %	١٠٠%	١٠٠%
٢٠٠٥	٩٨%	٨٦ %	١٠٠%	١٠٠%
نسبة السكان ناقصي التغذية ١٩٩٠-١٩٩٢	٤%	١١%	-	-
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٣%	١٠%	-	-
نسبة الأطفال ناقصي الوزن تحت سن ٥ سنوات ١٩٩٥-٢٠٠٥	٩%	-	١%	-
نسبة الأطفال ناقصي الطول تحت سن ٥ سنوات ١٩٩٥-٢٠٠٥	١٦%	-	١%	-
نسبة الأطفال عند الولادة ناقصي الوزن ١٩٩٨-٢٠٠٥	١٢%	-	٨%	٨%

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (٨) الالتزام بالصحة: الموارد و سبل الحصول و الخدمات

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
الانفاق الصحي ٢٠٠٥	٢.٢%	-	٦.٩%	٦.١%
العام (نسبة من الناتج المحلي)	٣.٧%	-	٨.٥%	٢.٦%
الخاص (نسبة من الناتج المحلي)	٢٥٨	-	٦٠٩٦	١٩٧٢
الانفاق الصحي للفرد بالدولار	٩٨%	٨٥ %	٩٣%	٩٥%
الأطفال بعمر سنة و محصنون	٩٧%	٨٦ %	٩٣%	٩٦%

من السل	٥٩%	-	٧٦%	-
	٧٤%	٧٤%	٩٩%	٩٩%
من الحصبة	٥٤	-	٢٥٦	٣٨٢
معدل شيوع وسائل منع الحمل	٧٠%	٧١%	١٠٠%	١٠٠%
الولادات تحت إشراف صحي	٩٨%	٨٦%	١٠٠%	١٠٠%
الأطباء لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة				
نسبة السكان المخدومين بمرفق الصرف الصحي				
نسبة السكان المخدومين بمرفق مياه الشرب				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ص ٢٤٩ ـ ٢٥٣

من الدلالات المقلقة بالنسبة لمستوى و نوعية الرعاية الصحية فإن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الناتج المحلي لمصر هي ٢.٥% بينما ترتفع هذه النسبة في اسرائيل إلى ٦.١% و أمريكا إلى ٦.٨% أي أكثر من الضعف. و لا شك أن الرعاية الصحية تزيد من التنمية الانسانية و الاداء و الانتاج و الكفاءة و التقدم. و ينعكس هذا كذلك من حيث نصيب الفرد من حيث الانفاق الصحي سنوياً و هو ٢٣٥ دولار بالمقارنة باسرائيل التي يرتفع فيها نصيب الفرد إلى ثمان أضعاف و في أمريكا إلى ٢٤ ضعفاً. و يؤكد هذا الموقف المقلق الاحصاء الخاص بعدد الأطباء لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة فهو في مصر ٥٤ و في اسرائيل سبعة أضعاف (٣٨٢) و في امريكا خمسة أضعاف أي ٢٥٦ طبيب لكل ١٠٠,٠٠٠نسمة.

جدول رقم (٩) تفاوتات في صحة الأمهات و الأطفال في مصر

البيـــــــــــــان	مصـــــر
ولادات تحـــت إشـــراف صـــحي مـــاهر فـــي	٣١%
شريحةالأفقر ٢٠%	٩٤%
فـــــــــــــــي	٩١%
شريحة الأغنى ٢٠%	٩٢%
أطفـــال عمـــرهم ســـنة واحـــدة و محصـــنون بالكامـــل فـــي	
شريحةالأفقر ٢٠%	١٦%
فـــــــــــــــي	٨%
شريحة الأغنى ٢٠%	٧٦%
أطفال دون الخامسة و أقل في الطول عن المعدل الطبيعي	٣٠%
فـــــــــــــــي	٩٨%
شريحةالأفقر ٢٠%	٣٤%
فـــــــــــــــي	
شريحة الأغنى ٢٠%	

معـــــدل وفيــــات الرضـــــع فـــي شريحةالأفقر ٢٠% فـــــــــــــــــي شريحة الأغنى ٢٠% معــــدل وفيــــات الأطفـــال دون الخامســـــة فـــي شريحةالأفقر٢٠% فـــــــــــــــي شريحة الأغنى ٢٠%	

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

يوضح الجدول التفاوتات و المفارقات العجيبة و المزعجة في احصاءات صحة الأمهات و الأطفال، و منخا أن نسبة الأطفال دون الخامسة و الأقل في الطول عن المعدل الطبيعي في شريحة الـ ٢٠% الأقل فقراً من الأسر هي ١٦% و هي ضعف النسبة في شريحة الأسر الـ ٢٠% الأغنى. و يتفق هذا الموقف المزعج في الاحصاءات الخاصة بمعدل و فيات الرضع، فهي ٧٦% في شريحة الأسر الـ ٢٠% الأفقر و هي أكثر من الضعف بالتسبة للأسر الأغنى (٣٠%). و ترتفع النسبة بالنسبة لوفيات الأطفال دون الخامسة فهي ٩٨% في شريحة ٢٠% الأفقر و تنخفض إلى حوالي الثلث في شريحة الأسر ٢٠% الأغنى.

جدول رقم (١٠) مدي الالتزام بالصحة والموارد وتوصيل المرافق

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
نسبة الإنفاق علي الصحة من الدخل القومي العام ٢٠٠٥ نسبة الإنفاق علي الصحة من الدخل القومي الخاص ٢٠٠٥ قيمة الإنفاق علي الصحة من الدخل القومي لكل نسمة ٢٠٠٥ نسبة التطعيم لعمر سنة واحدة لمرض السل ٢٠٠٥ نسبة التطعيم لعمر سنة واحدة لمرض الحصبة ٢٠٠٥ نسبة الأطفال المصابون بالإسهال وتم معالجتهم (٥ سنوات فأقل) ١٩٩٤_٢٠٠٥ نسبة استخدام وسائل منع الحمل ١٩٩٥_٢٠٠٥ نسبة الولادة تحت إشراف طبي ١٩٩٥_٢٠٠٥ عدد الأطباء لكل ١٠٠ ألف نسمة ١٩٩٠_٢٠٠٥	%٢.٢ %٣.٧ ٢٥٨ %٩٨ %٩٧ %٢٩ %٥٩ %٧٤ ٥٤	- - - %٨٦ %٨٦ - - %٧٤ -	%٦.٩ ٨.٥ % ٦٠٩٦ %٩٣ %٩٣ - %٧٦ %٩٩ ٢٥٦	٦.١ % ٢.٦ % ١٩٧ ٢ %٩٥ %٩٦ - - %٩٩ ٣٨٢

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ص ٢٥٩ ـ ٢٦٣

جدول رقم (١١) أهم الأزمات والمخاطر الصحية

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
انتشار الإيدز من سن ١٥ الي				
٤٩ سنة كنسبة	٠.١>	٠.٢ (٠.٢-	٠.٦(٠.٤-	(<٠.٢)
	(<٠.٢)	٠.٤)	١.٠)	
٢٠٠٥				-
استخدام موانع الحمل	-	-	-	-
١٩٩٨-٢٠٠٥	-	-	-	
				-
سيدات	-	-	-	
رجال حالات الملاريا لكل				-
١٠٠ ألف نسمة	-	-	-	
٢٠٠٥				-
نسبة الأطفال تحت سن ٥	-	-	-	٧
سنوات المستخدمين لناموسية	٣٥	١٢٥	٤	٣٤%
في الأسرة	٦١%	-	٨٥%	٨٠ %
	٨٠ %	-	٧٠%	
١٩٩٠-٢٠٠٥				١٨ %
نسبة الأطفال تحت سن ٥	١٨%	-	١٩%	٣٢ %
سنوات المستخدمين لأدوية	٤٠%	-	٢٤%	
علاج الملاريا				
١٩٩٠-٢٠٠٥				
حالات السل لكل ١٠٠ ألف نسمة				
نسبة الحالات المكتشفة ٢٠٠٥				
نسبة الحالات المعالجة ٢٠٠٥				
نسبة انتشار التدخين بين الكبار				
نساء				
٢٠٠٢-٢٠٠٥				
رجال				
٢٠٠٢-٢٠٠٥				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (١٢) عدم المساواة في مجال صحة الأم والطفل

البيان	مصر
سنة الدراسة	٢٠٠٥
نسبة الولادة تحت إشراف طبي	
لأفقر ٢٠%	٥١%
لأغني ٢٠%	٩٦%
نسبة الأطفال في سن عام والمطعمين بالكامل	
لأفقر ٢٠%	٩١%
لأغني ٢٠%	٩٢%
نسبة الأطفال ناقصي الطول تحت سن ٥ سنوات	
لأفقر ٢٠%	٢٤%
لأغني ٢٠%	٨%
معدل وفاة الأطفال لكل ١٠٠٠ مولود حي	
لأفقر ٢٠%	٧٦%
لأغني ٢٠%	٣٠%
معدل الوفاة تحت سن ٥ سنوات لكل ١٠٠٠ من الولادات الحية	
لأفقر ٢٠%	٩٨%
لأغني ٢٠%	٣٤%

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ص ٢٥٥ ـ ٢٦٣

جدول رقم (١٣) الالتزام بالتعليم والإنفاق العام

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الدخل القومي				
	%٣.٩		%٥.١	%٦.٥
١٩٩١	-		%٥.٩	%٧.٣
٢٠٠٢-٢٠٠٥	-		١٢.٣	١١.٤
الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	-	البيان غير مدرج	%	%
			١٥.٣	١٣.٧
			%	%
١٩٩١	-			
	-			
٢٠٠٢-٢٠٠٥	-		-	-
	-		-	%٤٧
الإنفاق على التعليم حسب المستوى كنسبة من كل	-		-	-
المستويات	-		-	%٣٠
التعليم الأساسي ١٩٩١			-	-
			-	%١٧
٢٠٠٢-٢٠٠٥				
التعليم الثانوي ١٩٩١				
٢٠٠٢-٢٠٠٥				
التعليم العالي ١٩٩١				
٢٠٠٢-٢٠٠٥				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (١٤) عدم المساواة بين الجنسين في التعليم

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
تعليم الكبار				
نسبة الإناث لسن ١٥ عام أو أكثر	٥٩.٤	٥٩.٧	-	٩٥.٩
٢٠٠٥	%	%	-	%
نسبة الإناث الكبار للذكور في التعليم	%٧١	%٧٤	-	%٩٧
٢٠٠٥	٧٨.٩	٨٠.٤	-	٩٩.٦
نسبة تعليم الشباب (١٥ – ٢٤) الإناث	%	%	%٩١	%
٢٠٠٥	%٨٨	%٨٩	٠.٩٦	١٠٠
نسبة تعليم الإناث لشباب للذكور	%٩٤	-	%٩١	%
٢٠٠٥	٠.٩٧	-	١.٠٢	%٩٨
نسبة تعليم الإناث في التعليم الأساسي	%٧٧	-	%٩٦	١.٠١

٢٠٠٥	٠.٩٤	-	١.٣٩	٨٩%
نسبة الإناث للذكور في التعليم الأساسي	-	-		١
٢٠٠٥	-	-		٦٥%
نسبة تعليم الإناث في التعليم الثانوي				١.٣٣
٢٠٠٥				
نسبة الإناث للذكور في التعليم الثانوي				
٢٠٠٥				
نسبة الإناث في التعليم العالي				
٢٠٠٥				
نسبة الإناث للذكور في التعليم العالي عام ٢٠٠٥				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (١٥) التعليم والقيد بالمؤسسات التعليمية

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
نسبة تعليم الكبار ١٥ سنة أو أكثر	٤٧.١	٤٩.٨	-	٩١.٤
١٩٩٠	%	%	-	%
	٧١.٤	٧٠.٣	-	٩٧.١
٢٠٠٥	%	%	-	%
نسبة تعليم الشباب ١٥ : ٢٤ سنة	٦١.٣	٦٦.٤	٩٧%	٩٨.٧
١٩٩٠	%	%	٩٢%	%
	٨٤.٩	٨٥.٢	٨٩%	٩٩.٨
٢٠٠٥	%	%	٩٠%	%
نسبة القيد في التعليم الأساسي	٨٤%	-	-	٩٢%
١٩٩١	٩٤%	٨٣%	-	٩٧%
	٨٢%	٥٩%		٨٩%
٢٠٠٥	٧٩%	-	١٦%	٨٩%
نسبة القيد في التعليم الثانوي	-	-		-
١٩٩١	٩٩%	-		١٠٠%
٢٠٠٤	-	-		٢٨%
نسبة الأطفال المقيدين حتي السنة الخامسة				
١٩٩١				
٢٠٠٣				
نسبة التعليم العالي في تخصصات العلوم والرياضيات والهندسة ١٩٩٨_٢٠٠٥				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

من المؤشرات المقلقة أن معدل الالمام بالقراءة و الكتابة في مصر لدى الشباب (١٥-٢٤ سنة) لسنة ٢٠٠٤ هو ٨٤.٩% بينما هو في اسرائيل ٩٩.٨% و أمريكا ١٠٠%. و في نقس السياق المزعج لدلالات الأرقام فإن نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ٧٩% و في اسرائيل ٩٠%.

جدول رقم (١٦) الفقر البشري و فقر الدخل

البيان	مصر	الكويت	تركيا	المكسيك	ماليزيا
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	١١٢	٣٣	٨٤	٥٢	٦٣
ترتيب دليل الفقر البشري	٤٤	-	٢١	٩	١٥
نسبة السكان عند الولادة بعدم العيش إلى	%٧.٨	%٢.٥	%٨.٩	%٦	٤.٣
الأربعين	٢٨.٦	%٦.٧	١٢.٦	%٩	%
معدل الأمية لدى البالغين	%		%		١١.٣
نسبة السكان المتمتعون بالحصول على		-		%٣	%
الدوام على مياه صالحة للشرب	%٢		%٤		
نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي حسب		-		%٨	%١
أعمارهم (دون الخامسة)	%٩	-	%٤	%٤.٤	
سكان تحت خط الفقر	%٣.١	-	%٣.٤	٢٠.٤	%١١
دولار يومياً	٤٣.٩	-	١٨.٧	%	%٢
٢	%	-	%	٢٠.١	٩.٣
دولار يومياً	١٦.٧		%٢٧	%	%
نسبة السكان تحت خط الفقر قومياً	%		١	١٠-	١٥.٥
الترتيب حسب دليل الفقر مع طرح الترتيب	١٨				%
حسب خط الفقر					٩

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

عدد سكان العالم في ضوء المؤشرات الديموغرافية لـ ١٧٧ دولة التي يشملها التقرير:

عام ١٩٧٥ .... ٤,٠٦٨,١٠٠ نسمة

عام ٢٠٠٤ .... ٦,٣٨١,٠٠٠ نسمة

عام ٢٠١٥ (المتوقع) .... ٧,٢١٠,٣٠٠ نسمة

يتضح من الجدول أن معدل الأمية لدى البالغين في مصر ٢٨.٦% و هو في تركيا ١٢.٦% و ماليزيا ١١.٣% و المكسيك ٩% و الكزيت ٦.٧%. وأن نسبة السكان تحت خط الفقر بدخل أقل من دولارين يومياً

هي ٤٣.٩% في مصر و هي ضعف النسبة في تركيا و المكسيك و هي دول نامية و بها نفس عدد السكان. و نسبة السكان تحت خط الفقر قومياً هي ١٦.٧% في مصر و ٢٧% في تركيا و ٢٠.١% في المكسيك.

و يتضح من توقعات زيادة سكان العالم خلال العشر سنوات القادمة أن عدد سكان العالم سيزيد بنسبة حوالي ١٥%.

جدول رقم (١٧) المشاكل و المخاطر الصحية الرئيسية في ٢٠٠٥

البيـــــــــــــان	مصر	الـــدول العربية	أمريكا	إســـرائ يل
الســــن المتوقـــــــع عنـــــــد الـــــــولادة	٥١.١	٥١.٩	٧١.٥	٧١.٦
١٩٧٠-١٩٧٥	٦٩.٨	٦٦.٧	٧٧.٤	٧٩.٧
٢٠٠٠-٢٠٠٥	١٥٧	١٣٢	٢٠	٢٤
معـدل الوفــاة لــدي الأطفــال عنـد الـولادة لكـل ١٠٠ ألـف نسمة	٢٦	٣٨	٧	٥
	١٥٧	١٢٩	٢٠	٢٤
١٩٧٠	٢٨	٤٦	٦	٥
٢٠٠٤	٨٠.٢	٧٣.٥	%٨٧	٩٢.٣
معـدل الوفــاة لــدي الأطفــال تحــت ســن ٥ ســنوات لكـل ألف نسمة	%	%	٧٩.١	%
	٧٠.٤	٦٦.٤	%	٨٥.٨
	%	%		%
١٩٧٠			٨	
	٨٤	-	١٧	٥
٢٠٠٥	٨٤	-		١٧
احتمـــال الحيـــاة حتـــي ســـن ٦٥ عنـــد الـــولادة ٢٠٠٠-٢٠٠٥				
إناث				
ذكور				
نسبة وفاة الأم عند الولادة لكل ١٠٠ألف نسمة				
حـــالات تـــم التبليـــغ عنهـــا عـــام ١٩٨٥-٢٠٠٥				
حـــــالات تـــــم تقـــــديرها عام ٢٠٠٠				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٦٣

جدول رقم (١٨) قلة الدخل والموارد البشرية في الدول النامية (مصر)

البيـــــــــــــــان	مصـــــر
معدل الفقر في الموارد البشرية : المرتبة : القيمـة احتمـــال عـــــدم البقـــاء بعـــــد ســـــن ٤٠ عنـــد الـــــولادة ٢٠٠٠/٢٠٠٥ معـــــدل الأميـــــة للكبـــــار ١٥ ســـــنة فمـــــا فـــــوق ٢٠٠٥ نســـبة الســـكان بـــدون مـــورد صـــحي لميـــاه الشـــرب ٢٠٠٢ الأطفـــــال ناقصـــي الـــــوزن ٥ ســـــنوات فأقـــــل ١٩٩٠ـ ٢٠٠٥ نســـبة الســـكان تحـــت خـــط الفقـــر : دولار يوميـــا ١٩٩٠ـ ٢٠٠٥ : ٢ دولار فـــــــــي اليـــــــوم ١٩٩٠ـ ٢٠٠٥ نســـبة الســـكان تحـــت خـــط الفقـــر القـــومي ١٩٩٠ـ ٢٠٠٥ مرتبة الفقر في الدخل بدون بعد تنزيل مرتبة الفقر في الدخل	٥٥ %٣٠.٩ %٧.٨ %٤٤.٤ %٢ %٩ %٣.١ %٤٣.٩ %١٦.٧ ١٨

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (١٩) مؤشرات الأداء الاقتصادي

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إســـرائيل
الـــدخل القـــومي / مليـــار دولار ٢٠٠٥ / مـــا يعـــادل دولار ٢٠٠٥ الـــدخل القـــومي لكـــل نســـمة / دولار ٢٠٠٥ / مـــا يعـــادل دولار ٢٠٠٥ الـــدخل القـــومي لكـــل نســـمة : نســـبة النمـــو السنوي ١٩٧٥ـ٢٠٠٥	٨٩.٤ ٣٢١.١ ١٢٠٧ ٤٣٣٧ ٢.٨ % ٢.٤ % ٤٣٣٧ ٢٠٠٥	تقـــديري ١٠٤٣.٤ تقـــديري ١٠١٥ ٣٦٥٩ ٦٧١٥ %٠.٧ % ٢.٣ - -	١٢٤١٦.٥ ١٢٤١٦.٥ ٤١٨٩٠ ٤١٨٩٠ %٢ %٢.١ ٤١٨٩٠ ٢٠٠٥	١٢٣.٤ ١٧٩.١ ١٧١٩٤ ٢٥٨٦٤ %١.٨ %١.٥ ٢٥٨٦٤

١٩٩٠-٢٠٠٥		-	٢.٦%	٢٠٠٥
أعلي دخل قومي	٦.٦	-	٣.٤%	
١٩٧٥-٢٠٠٥	%			
سنة أعلي دخل	٤.٩			٦.٦%
نسبة معدل التغير السنوي في أسعار السلع الاستهلاكية	%			١.٣%
١٩٩٠-٢٠٠٤				
٢٠٠٢-٢٠٠٥				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٧٧

جدول رقم (٢٠) التبادل التجاري ٢٠٠٥

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
نسبة السلع والخدمات المستوردة من الدخل القومي	٢٩	٣٦%	١١	٤٥%
١٩٩٠	%	٣٨%	%	٥١%
	٣٣	٣٨%	١٥	٣٥%
٢٠٠٥	%	٥٤%	%	٤٦%
نسبة السلع والخدمات المصدرة من الدخل القومي	٢٠	٧٣%	١٠	١٣%
١٩٩٠	%	٨٧%	%	٤%
	٣٠	-	١٠	٨٧%
٢٠٠٥	%	١٤%	%	٨٣%
نسبة الصادرات الخام من السلع المصدرة	٥٧		٢١	
١٩٩٠	%	-	%	١٠%
	٦٤	٢%	١٥	١٣.٩
٢٠٠٥	%	-	%	%
نسبة الصادرات المصنعة من السلع المصدرة	٤٢		٧٥	١١٨
١٩٩٠	%		%	
	٣١		٨٢	
٢٠٠٥	%		%	
نسبة الصادرات ذات التقنيات العالية من السلع المصدرة	-		٣٤	
	٠.٦		%	
١٩٩٠	٥٠		٣٢	
			%	
٢٠٠٥			١١٢	
معدل التغيير في التجارة باعتبار عام ١٩٨٠ = ١٠٠ ٢٠٠٤				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨

جدول رقم (٢١) عدم العدالة في الدخل أو الاستهلاك

البيـــــــــــان	مصر	الـــــدول العربية	أمريكا	إسرائيل
سنـــة المســح	١٩٩٩		٢٠٠٠	٢٠٠١
النصيب في الدخل أو الاستهلاك				
في الشريحة ١٠% الأفقر	٣.٧%		١.٩%	٢.١%
في الشريحة ٢٠% الأفقر	٨.٦%	البيان غير مدرج	٥.٤%	٥.٧%
في الشريحة ١٠% الأغنى	٤٣.٦%		٤٥.٨%	٤٤.٩%
في الشريحة ٢٠% الأغنى	٢٩.٥%		٢٩.٩%	٢٨.٨%
مقاييس عدم العدالة				
الشـــريحة مـــن ١٠% الأغنـــى الـــي ١٠% الأفقر	٨%		١٥.٩%	١٣.٤%
الشـــريحة مـــن ٢٠% الأغنـــى الـــي ٢٠% الأفقر	٥.١%		٨.٤%	٧.٩%
دليل جني	٣٤.٤%		٤٠.٨	٣٩.٢%

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (٢٢) استخدام و تطوير التكنولوجيا ٢٠٠٥

البيـــــــــــــــــــان	مصر	الـــــدول العربية	أمريكا	إســـرائيل
عدد خطوط التليفونات لكل ألف نسمة	١٤٠	١٠٦	٦٠٦	٤٢٦
عدد خطوط المحمول لكل ألف نسمة	١٨٤	٢٨٤	٦٨٠	١١٢٠
استخدام الإنترنت لكل ألف نسمة	٦٨	٨٨	٦٣٠	٤٧٠
براءات الاختراع لكل مليون نسمة	١	-	٢٤٤	٤٨
الإنفاق على البحوث والتطوير كنسبة من الدخل	٠.٢%	-	٢.٧%	٤.٥%
القومي	٤٩٣	-	٤٦٠٥	-
عدد الباحثين في مجال البحوث والتطوير لكل مليون نسمة				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ٢٧٥

و قد وردت البيانات الآتية عن بعض الدول المتقدمة لعام ٢٠٠٥ موضحة التالي حسب نسبة الانفاق على البحث من الدخل القومي ثم عدد الباحثين لكل مليون نسمة:

السويد: ٣.٧% / ٥٤١٦ باحث – اليابان: ٣.١% / ٥٢٨٧ باحث – فرنسا: ٢.٢% / ٣٢١٣ باحث – المملكة المتحدة: ١.٩% / ٢٧٠٦ باحث – ألمانيا: ٢.٥% / ٣٢٦١ باحث – كوريا: ٢.٦% / ٣١٨٧ باحث – روسيا: ١.٢% / ٣٣١٩ باحث – كندا: ١.٩% / ٣٥٩٧ باحث.

جدول رقم (٢٣) الطاقة والبيئة

البيـــــــــــــــــــان	مصر	الـــــدول العربية	أمريكا	إسرائيل
استهلاك الطاقة الكهربائية للفرد (ك.و.س)	١٤٦٥	١٨٤١	١٤٢٤٠	٦٩٢٤
٢٠٠٤	٩٣%		١١.٩%	٦٢.٨%
نسبة الزيادة	٩٨%		١٠٠%	٩٧%
١٩٩٠ - ٢٠٠٤	٠.١%	٧.٢%	٣٣.١%	٨.٣%
نسبة استخدام الطاقة الكهربائية	٠.٢	(-) ٨٨	٤٤.٤	٠.٢
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٣.٥%	(-)	٠.١%	٠.٧%
نسبة الغابات من مساحة الوطن	١.٥	٠.٦%		
نسبة التغير بالكم٢	٦١.٣		٢٣٤٠	١٩.٥

١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥		٤٧٧.١		
نسبة التغير السنوي	%١.٥		%٢٣.٧	%٣٩.٢
١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥	%٤٩.٢	%١.٣	%٤٠.٧	%٥١.٢
عدد السكان بدون كهرباء بالمليون	%٤٥.٣	%٥٤.٢	%٢١.٨	%٦.٦
إجمالي الطاقة المتاحة	%١.٩	%٤٠.٢	%١.٥	%٣.٧
٢٠٠٥	%٢.٣	%٠.٤	%٣.٢	-
أنواع الطاقة	-	%٣.٨	%٩	-
الفحم (النسبة)		-		
البترول (النسبة)				
الغاز الطبيعي (النسبة)				
الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية الأرضية)				
الطاقة من المخلفات				
الطاقة النووية				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٣٠٨

ملحوظة: يعتبر ارتفاع استهلاك الفرد للكهرباء أحد معايير التقدم و التنمية.

جدول رقم (٢٤) أولويات الإنفاق العام

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الدخل القومي	-		%٥.١	٦.٥
١٩٩١	%٣.٩		%٥.٩	%
				٦.٩
٢٠٠٢ـ ٢٠٠٥	%٢.٥	البيان	%٦.٩	%
الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الدخل القومي	%٤.٥	غير	%٥.٣	
	%٢.٨	مدرج	%٤.١	٦.١
٢٠٠٣ـ ٢٠٠٥	%٧.١		-	%
الإنفاق علي الدفاع كنسبة من الدخل القومي	%٢.٨		-	٤.٥
١٩٩٠				%
				٩.٧
٢٠٠٥				%
قيمة إجمالي خدمة الدين كنسبة من الدخل القومي				-
١٩٩٠				-
٢٠٠٥				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٩٦

جدول رقم (٢٥) مؤشر تمكين المرأة

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
مرتبة تمكين المرأة	٧٣	البيان غير مدرج	١٢	٢٣
مؤشر تمكين المرأة	٠.٢٦٢		٠.٨٠٨	٠.٦٥٦
نسبة عدد المقاعد في البرلمان للمرأة	٣.٨%		١٥%	١٤.٢%
نسبة الوظائف القيادية والإدارية والتشريعية للمرأة	٩%		٤٢%	٢٩%
نسبة الوظائف المهنية والتقنية للمرأة	٣٠%		٥٥%	٥٤%
النسبة التقديرية لدخل المرأة الى دخل الرجل	٠.٢٣		٠.٦٢	٠.٦٤

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (٢٦) اللامساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
النشاط الاقتصادي للإناث				
- النسبة العامة	٢٠.١%	٦١.٨%	٥٩.٦%	٥٠.١%
- النسبة بالمقارنة للرجال	٢٧%	٦٤%	٨٢%	٨٥%
نسبة العمالة في القطاعات الاقتصادية				
- الزراعة ١٩٩٥- ٢٠٠٥				
سيدات	٣٩%	-	١%	١%
رجال	٢٨%	-	٢%	٣%
- الصناعة ١٩٩٥-٢٠٠٥				
سيدات	٦%	-	١٠%	١١%
رجال	٢٣%	-	٣٠%	٣٢%
- الخدمات ١٩٩٥-٢٠٠٥				
سيدات	٥٥%	-	٩٠%	٨٨%
رجال	٤٩%	-	٦٨%	٦٤%

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٣٤٠

جدول رقم (٢٧) البطالة و العمل في القطاع غير الحكومي

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
عدد العاطلين بالألف ٢٠٠٦	٢.٢٤١	البيان غير مدرج	٧.٠٠٢	٢٤٦
نسبة العاطلين من القوة العاملة	١١%		٤.٦%	٩%
نسبة العاطلين من الشباب (سن ١٦ – ٢٤)	-		١٠.٦%	-
نسبة البطالة الطويلة المدى للإناث	-		٩.٢%	-
نسبة البطالة الطويلة المدى للرجال	-		١٠.٧%	-
نسبة العاملين في قطاع الزراعة ٢٠٠٥	٣٠%		-	٢%
نسبة العاملين في قطاع الصناعة ٢٠٠٥	٢٠%		-	٢٢%
نسبة العاملين في قطاع الخدمات ٢٠٠٥	٥٠%		-	٧٦%
إجمالي القوة العاملة بالألف ٢٠٠٥	١٨.١١٩		-	٢.٤٩٤

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (٢٨) المشاركة السياسية للمرأة

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
عام الحصول علي حق المشاركة	١٩٥٦	البيان غير مدرج	١٩٢٠- ١٩٦٥	١٩٤٨
أول عام للترشيح في الانتخابات	١٩٥٦		١٧٨٨	١٩٤٨
أول عام للانتخاب أو التعيين في البرلمان	١٩٥٧		١٩١٧	١٩٤٩
نسبة المرأة كوزير من الوزراء ٢٠٠٥	٥.٩%		١٤.٣%	١٦.٧%
عدد مقاعد المرأة في البرلمان كنسبة من الإجمالي				
في مجلس النواب (الشعب) ١٩٩٠	٤%		٧%	٧%
٢٠٠٥	٢.٩%		١٥%	١٥%
في مجلس الشيوخ (الشورى) ٢٠٠٥	٦.٨%		١٤%	-

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (٢٩) تدفق المعونة ورأس المال والديون

البيـــــــــــــان	مصر	الـــــــدول العربية	أمريكا	إسرائيل
قيمـــة المعونـــة التنمويـــة الرســـمية (مليـــون				
دولار)	٨٩٣.٨	٨٣٢٠.٣	-	٤٤٠
	١٣.٢	٢٧.٥	-	٦٥.٨
٢٠٠٣	%١٢.٦	%٦.٨	-	%٢.٦
للفـــــرد بالـــــــدولار	%١.١	%١.٦	-	% ٠.٤
٢٠٠٣				
المعونـــــة كنســـــبة مـــــن الـــــدخل القـــــومي	%١.٧	% ٠.٥	-	% ٠.٣
١٩٩٠	% ٠.٣	%١.٧	-	%٣.٣
	-%٠.٢	- %٠.١	-	-
٢٠٠٣	-%٠.٧	- %٠.١	-	-
نسـبة الاسـتثمار الخـارجي المباشـر مـن الـدخل				
القومي	%٧.١	% ٤.١	-	-
	%٣٤	% ٢.٥	-	-
١٩٩٠				
	-	-	-	-
٢٠٠٣	-	%١٥.٥	-	-
تـــدفقات أخـــري كنســـبة مـــن الـــدخل القـــومي				
١٩٩٠				
٢٠٠٣				
إجمالي قيمة خدمة الدين :				
- كنســـــبة مـــــن الـــــدخل القـــــومي				
١٩٩٠				
٢٠٠٣				
- كنسـبة مـن قيمـة السـلع والخـدمات المصـدرة				
والـــــدخول المحولـــــة مـــــن الخـــــارج				
١٩٩٠				
٢٠٠٣				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ص ٣٤٢ ـ ٣٤٤

جدول رقم (٣٠) الموقف من الاتفاقات الدولية لحقوق الانسان و تواريخ تصديق الدول

البيان	مصر	الـــــدول العربية	أمريكا	إسرائيل
الاتفاقيـــة الدوليـــة لمنـــع و عقـــاب جـــرائم الابـــادة البشرية ١٩٤٨	١٩٥٢ ١٩٦٧		١٩٨٨ ١٩٩٤	١٩٥٠ ١٩٧٩

الاتفاقية الدولية لمنع كافة أنواع التفرقة العنصرية ١٩٦٥	١٩٨٢	البيان غير مدرج	١٩٩٢	١٩٩١
الاتفاقية الدولية عن الحقوق الفردية و السياسية ١٩٦٦	١٩٨٢		١٩٧٧	١٩٩١
الاتفاقية الدولية عن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية	١٩٨١		١٩٨٠	١٩٩١
١٩٦٦	١٩٨٦		١٩٩٤	١٩٩١
اتفاقية منع كافة أنواع التمييز و التفرقة ضد المرأة	١٩٩٠		١٩٩٥	١٩٩١
١٩٧٩				
الاتفاقية الدولية ضد التعذيب و القسوة و الامتهان و العقاب غير الانساني ١٩٨٤				
اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٣٥٠

جدول رقم (٣١) البطالة في دول المجموعة الأوروبية

البيان	أمريكا
عدد العاطلين بالألف ٢٠٠٥	٧٥٩٨.٨
معدلات البطالة :	٥.١%
كنسبة من القوة العاملة	٥.١%
٢٠٠٥	١٠٠%
المعدل السنوي للبطالة كنسبة من القوة العاملة	١١.٣%
١٩٩٥-٢٠٠٥	٨٢ %
نسبة البطالة للنساء بالمقارنة للرجال	١٠.٨%
٢٠٠٥	١٢.٦%
معدل البطالة للشباب (١٥ -٢٤ عام) كنسبة من القوة العاملة ٢٠٠٥	
معدل البطالة للعاملات الشابات بالنسبة للذكور ٢٠٠٥	
البطالة طويلة المدي كنسبة من البطالة الإجمالية للنساء ٢٠٠٣	
البطالة طويلة المدي للرجال كنسبة من البطالة الإجمالية ٢٠٠٣	

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (٣٢) الموقف من الاتفاقات الدولية للبيئة و تواريخ تصديق الدول

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
بروتوكول كارتيجينا للأمان العضوي (Biosafety) ٢٠٠٠	٢٠٠٣		-	-
الاطار العالمي للتغير المناخي ١٩٩٢	١٩٩٤		١٩٩٢	١٩٩٦
بروتوكول كيوتو للتغير المناخي ١٩٩٧	٢٠٠٥		١٩٩٨	٢٠٠٤
اتفاقية التنوع العضوي (Biodiversity) ١٩٩٢	١٩٩٤	البيان غير مدرج	١٩٩٣	١٩٩٥
اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون ١٩٨٨	١٩٨٨		١٩٨٦	١٩٩٢
بروتوكول مونتريال عن المواد المهددة لطبقة الأوزون	١٩٨٨		١٩٨٨	١٩٩٢
١٩٨٩اتفاقية ستوكهولم عن الملوثات العضوية المستدامة	٢٠٠٣		٢٠٠١	٢٠٠١
٢٠٠١اتفاقية قانون البحار The Law of the Sea ١٩٨٢	١٩٨٣		-	-
اتفاقية مكافحة التصحر ١٩٩٤	١٩٩٥		٢٠٠٠	١٩٩٦

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٣١٦

جدول رقم (٣٣) اللاجئون والتسلح

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
اللاجئون في الداخل بالألف	-	-	-	-١٥٠
٢٠٠٥	٨٩	تقديري	٣٧٩	٣٠٠
اللاجئون السياسيون بالألف	٦	٧٥٥	١	١
٢٠٠٥		-		١
اللاجئون من أوطانهم بالألف	١٧٠٠		٤١٥	
٢٠٠٥	٥٩٦	-	٣٨٧	٢٦٥
قيمة التعامل في الأسلحة التقليدية	(٠)	-	٧١٠١	١٤٢٢
أولا : المستورد بالمليون دولار	(٠)	-	%٣٠	١٦٠
١٩٩٤		-		%٢
٢٠٠٥				
ثانيا : المصدر بالمليون دولار				
٢٠٠٥				
النسبة خلال الأعوام				
٢٠٠٠-٢٠٠٥				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (٣٤) تدفقات المعونة و رأس المال الخاص

و الدين في مصر و الدول العربية لعام ٢٠٠٤

البيان	مصر	الدول العربية
المساعدات الإنمائية الرسمية		
إجمالي المساعدات بالمليون دولار	١,٤٥٧,٧	١١,١٦٣,
٢٠٠٥	٢٠.١	٢
نصيب الفرد في المساعدات بالدولار	%١٢.٦	٣٥.٩
٢٠٠٥	%١.٨	%٢.٧
المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		%٠.٦
١٩٩٠	%١.٧	
	%١.٦	%٠.٥
٢٠٠٥	٠.٢-	%١.٥
صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج	٠.٣-	-

المحلي الإجمالي		-
١٩٩٠	%٧.١	
	%٢.٩	-
٢٠٠٥	%٢٣.٧	-
تدفقات أخرى كنسبة من الناتج المحلي	%٦.٨	%٢١.٣
١٩٩٠		%٨.٥
٢٠٠٥		
إجمالي خدمة الديون		
- كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		
١٩٩٠		
٢٠٠٥		
- كنسبة من صادرات السلع و الخدمات		
١٩٩٠		
٢٠٠٥		

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

٣.١٤ تقييم ثاقب لتعداد ٢٠٠٦

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في ٢٠٠٧/٤/٤ النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، والذي أختتم في نهاية عام٢٠٠٦. ولقد مضى على أول تعداد عام تم في مصر في عام ١٨٨٢ حوالي قرن وربع-- حيث كان عدد سكان مصر حينئذ أقل من عشر سكانها الحاليين-- وتم خلالها كل عشر سنوات إجراء ثلاثة عشر تعداداً عاماً للسكان، وهي التعدادات في الأعوام ١٨٨٢، ١٨٩٧، ١٩٠٧، ١٩١٧، ١٩٢٧، ١٩٣٧، ١٩٤٧، ١٩٦٠ (الوحدة مع سوريا في ج.ع.م.)، ١٩٦٦، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦. ولقد اهتمت الدولة منذ هذا الوقت المبكر، الذي كانت فيه معظم الكيانات السياسية والقومية الحالية غير موجودة، بإجراء التعداد لكونه قاعدة المعلومات الأساسية والضرورية لإعداد خطط الانماء والإعمار والتنمية البشرية. ولم لا وقد تم على هدى التعدادات إعادة تخطيط وتطوير القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن وإنشاء أول محور عمراني لمجموعة المدن الجديدة المخططة على محور قناة السويس ليصبح أول محور وشريان حيوي للنقل والمواصلات والعمران والتنمية خارج وادي النيل لأول مرة في تاريخ البلاد، ولازال منذ ١٨٦٩ تاريخ افتتاح القناة، يحقق ويدعم أهداف النمو الاقتصادى والتعمير والتنمية في مصر والمنطقة والعالم، وكان للوطن مصدر خير كثير وخطر كبير خلال فترة المائة وخمسين عاما المنصرمةً.

ولقد تم الأعلان عن النتائج الأولية للتعداد العام ٢٠٠٦ في وسائل الأعلام لتشير إلى كثير من المؤشرات التي يمكن لنا أن نقيمها مبدئياً ونستنبط منها الدلالات والتوجهات المساعدة على إعداد الدراسات، وصياغة المخططات، وبلورة البرامج التنموية وإعداد المشروعات التنفيذية، في كافة المجالات وعلى جميع المحاور في كل القطاعات. ومن المهم قبل أن نحلل الاحصاءات والمعلومات المعلنة عن التعداد العام لعام ٢٠٠٦، أن نشير إلى بعض البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية حول العالم لعام ٢٠٠٦ الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة. فقد ورد فيه أن عدد سكان مصر كان ٣٩.٣ مليون نسمة في عام ١٩٧٥، أي أنه تضاعف خلال ثلاثين عاماً إلى ٧٧ مليون في عام ٢٠٠٦، وأنه من المتوقع أن يرتفع إلى ٨٨.٢ مليون في عام ٢٠١٥ بمعدل زيادة سنوية يصل إلى ١.٨%. ومن الواضح أنه بعد حرب ١٩٧٣ حدثت تغيرات جذرية في مصر سواء سكانية أوسياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سلوكية أو أخلاقية في غاية الخطورة والتأثير على حركة العمران والانماء والسكان، كما هو الحال في معظم دول العالم التي عانت من الحروب وتوابعها على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد. وهذه التوابع والأنعكاسات قد رصدتها وقيمتها العديد من الدراسات والأبحاث الصادرة عن مختلف المعاهد والمؤسسات العالمية والمحلية. ومن المفيد في هذا المجال إلقاء الضوء على بعض المعلومات الأخرى الواردة في نفس التقرير عن عدد السكان ومعدلات الزيادة

السنوية في بعض الدول المتقدمة وفي منطقة الشرق الأوسط والتي تتقارب في عدد السكان مع مصر في عام ٢٠٠٤ وكان ٧٢،٤ مليون نسمة بمعدل زيادة ١،٨سنويا، وفرنسا كان عدد السكان ٦٠،٣ مليون بمعدل٠،٣،والمملكة المتحدة ٥٩.٥ مليون بمعدل ٠.٣% أيضاً، وإيطاليا ٥٨.٠٠ مليون بمعدل زيادة سنوية صفر%، وألمانيا ٨٢.٦ مليون نسمة بمعدل زيادة صفر% كذلك، بينما وصل عدد سكان إيران ٦٨.٨ مليون نسمة بمعدل زيادة سنوية ١.٤%، أما تركيا فعدد سكانها ٧٢.٢ مليون نسمة بمعدل زيادة سنوية ١.٢%. ولهذه الأرقام والنسب مغزى كبير ودلالات بليغة ومعان عميقة وقوة مؤثرة على حملة التقدم ومعدلات التنمية ورؤى المستقبل.

وقد تبين من الأرقام المعلنة أن عدد سكان الجمهورية في تعداد ٢٠٠٦هو ٧٦.٤٨٠.٤٢٦ نسمة، منهم٧٢.٥٧٩.٠٣٠ نسمة داخل الجمهورية وفي الخارج ٣.٩٠١.٣٩٦، بزيادة ٢٤.٣٧% عن تعداد عام ١٩٩٦ الذي قدر به عدد السكان ٦١.٤٩٢.٩١٤ منه ٥٩،١١٢٩١٤ نسمة بالداخل وكان يعمل في الخارج ٢.١٨٠.٠٠٠ نسمة. ويتضح هنا أن معدل الزيادة السنوية للسكان خلال العشر سنوات الماضية ٢.٤%. من ناحية أخرى فقد زاد السكان بالخارج ١.٧٢١.٣٩٦ نسمة بنسبة مئوية ٤٤%، مشيراً إلى زيادة معدلات الهجرة الخارجية عن الزيادة العامة للسكان (٢٤.٣٧%) من أجل العمل والسعي لتحسين مستوى المعيشة والاستقرار خاصة في الدول المتقدمة سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية.

وأكد التعداد على استمرار زيادة نسبة سكان الريف عن سكان الحضر، فقد بلغ عدد سكان الريف ٤١.٠٢٦.٥٧٩ بنسبة ٥٧.٣٦% بينما سكان الحضر ٣٠.٩٤٩.٦٨٩ بنسبة ٤٢.٦٤%. وكان تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة قد أشار إلى أن هذه النسبة كانت ٤٣.٦% في عام ١٩٧٥ وانخفضت إلى ٤٢.٧% في عام ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٤٥.٤% في عام ٢٠١٥. إن الاتجاه هو إزدياد معدل الهجرة الأفقية من الريف إلى الحضر، مما يتطلب بناء مدن جديدة واعداد خطط التنمية العمرانية الشاملة حتى لا تتعاظم ويتفاقم سرطان العشوائيات وما يستتبعه من التهام للأراضي الزراعية وأمراض التخلف والتحدي واللاالتزام وغياب الحدود والقيم والأمان والسلام الاجتماعي والانتاجية الفاعلة.

ومن جهة أخرى فقد أكد التعداد ما سبق تسجيله في تعداد ١٩٩٦ وهو أن نسبة الذكور تمثل ٥١.١٢% والاناث ٤٨.٨٨% من إجمالي السكان أي بزيادة ٢،٤% وهى مبشرة ابتداء بانفراج أزمة العنوسة، وهو أمر لا يجب التعجل في استقراء التوقعات منه، اللهم إذا استنبطنا المؤشرات الإيجابية من زيادة عدد الأسر إلى ١٧.٢٦٥.٥٦٧ أسرة في تعداد ٢٠٠٦ بنسبة زيادة ٣٥.٩٢٥% عن تعداد ١٩٦٩.ولقد أوضح ذلك التقرير

تفصيلياً بيان أن عدد الأسر في الحضر ٧.٥٧١.٥١٢ أسرة بنسبة زيادة ٣٢.٧% بينما ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٨.٦٢% تمثل ٧.٥١٤.٠٥٥ أسرة بالريف، مما يدل على الميل الى الاستقرار وتكوين الأسرة بالريف بمعدل ونسبة أعلى مما هو الموقف عليه في الحضر، وهو أمر مستقر ومعروف حسب التعدادات السابقة والدراسات الاجتماعية للمجتمع المصري. من جهة أخرى فقد أظهرت نتائج التعداد ٢٠٠٦ ارتفاع عدد حالات الطلاق إلى ٤٣٧.٩٥٣ مقابل ٢٦٤٣١٦ في تعداد ١٩٩٦ بزيادة تصل إلى ١٧٣.٦٣٧ بمعدل زيادة ٣٩.٦٤%. ويمثل هذا حالات الطلاق المسجلة فقط وليس كل الحالات الفعلية والتي قد تصل إلى ضعف هذا المعدل، وهو مؤشر خطير ونذير ومثير، برغم زيادة عدد الأسر في الريف والحضر المسجلة، والتي يضاف إليها الأسر الغير مسجلة الناتجة عن أنواع الزواج الأخرى العرفي وخلافه والتي بلغت نسب فلكية خاصة في الجامعات والمدارس حسب الدراسات المنشورة في وسائل الاعلام المختلفة.

ومن أهم الاحصاءات الواردة في نتائج تعداد ٢٠٠٦ الأولية هو عدد السكان في الفئات الصغيرة السن المؤثرةعلى الخدمات الاجتماعية والعمالة والاسكان والانفاق العام والدعم. إذ أن نسبة الأفراد أقل من ٦ سنوات (١٠.٧٠٧.٢٦٠ نسمة) هي ١٤% من إجمالي السكان ومن ست سنوات حتى أقل من ١٠ سنوات ٦.٩٥%، والأفراد من ١٠ سنوات لأقل من ١٥ سنة١٠،٧٤%، وبذلك يكون إجمالي السكان تحت ١٥ سنة ٣١.٧٤%، أي أن ٣٢% أو حوالي ثلث عدد السكان أقل من ١٥ سنة. أما فئات السن من ١٥لأقل من ٦٠ سنة نسبتها ٦١،٩% من إجمالي السكان أي بما يعادل ٤٤.٩٦٢.٧٠٩ أي حوالي ٤٥ مليون نسمة، تمثل القوة العاملة الضاربة من سكان الداخل، والذين أظهرت إحصاءات القوة العاملة الفعلية هي أقل من نصف هذا العدد (٢١،٩١٧،٤٣٠). إن المرء ليعجب أن حوالي ربع عدد السكان يعول المجموع مقدرا بـــ ١٩،٣٢٩،٨٧٧ بالمقارنة بـ ١٥،٩٢٧،٦٣٦ في تعداد ١٩٩٦، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٦٠% في الدول المتقدمة، وهو ما يفسر الموقف الصعب لجهود التنمية في الدول النامية أو المتخلفة. أما فئات السن فوق ٦٠ سنة فتمثل ٦.٣٧% من إجمالي عدد السكان أي ما يعادل ٦.٦٢٣.٢٨٤ مليون نسمة وهي فئات السن المحالة إلى التقاعد، وتعتبر خارج وعاء القوى العاملة وتحتاج إلى كثير من الخدمات الصحية والثقافية والترويحية، والرعاية الاجتماعية والعمرانية والحضارية، وتمثل حوالي ضعف ماكانت عليه منذ عشر سنوات.وباعتبار زيادة العمر المتوقع للذكور إلى حوالي ٧٤ عاماً والإناث لحوالي ٧٦ عاماً بسبب تحسن الرعاية الصحية، فإن زيادة العمر تتطلب زيادة الاعتمادات اللازمة للتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي والرعاية الاجتماعية. ولقد أثرت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خلال السنوات الماضية على حجم الأسرة، خاصة بسبب التطور الإعلامي والتعليمي والصحي والسكاني، فانخفض متوسط عدد أفراد الأسرة في مصر في كل من الحضر والريف فيما بين تعدادي ١٩٩٦ ووصل إلى ٣.٩٤ فرد في الأسرة عام ٢٠٠٦ في الحضر مقابل ٤.٢٩ عام ١٩٩٦، بينما انخفض عدد أفراد الأسرة في الريف من ٤.٩٥ في عام ١٩٩٦ إلى ٤.٣٧ في عام ٢٠٠٦. وهذا الانخفاض سينعكس على خطط الإسكان والتعمير والتنمية والخدمات والمرافق والأنفاق والدعم.

ومن أخطر المؤشرات الواردة في تعداد ٢٠٠٦ بالرغم من جهود الدولة في مجال محو الأمية هو زيادة نسبة الأمية وهي الأعلى بين الدول العربية ومن الأعلى في العالم النامي، فما زال في مصر ١٦.٨٠٦.٦٥٧ نسمة لا يعرفون القراءة والكتابة أي بنسبة ٢٩.٢٣% من السكان في فئات العمر من ١٠ سنوات فأكثر، وهناك ٤ سنوات غير معروف وقعها على النسبة وهي الفرق بين ٦ سنوات وبدء التعداد لرصد الأميين وهو ١٠ سنوات! وقد أوضح التعداد لأول مرة نسبة المتسربين من التعليم وهي ظاهرة خطيرة، لأنه في الواقع يجب إضافتهم إلى عدد الأميين، بعد أن تم رصدهم لسنة أو أكثر في عداد المنخرطين في قطاع التعليم. ولقد سجل التعداد أعدادهم بحوالي ٨٨٤.٧٧٦ متسرب منهم ٣٩٠.٥٠٩ في الحضر و٤٩٠٢٦٧ في الريف. وهذا الرقم يبدو ضئيل (٥%) بمقارنته بنحو ٢٠ مليون طالب وطالبة، بينما هو جد خطير في ظل توفر ١٠٠،٠٠٠ عضو هيئة تدريس في حوالى ٣٥ جامعة حكومية وخاصة، و ٥٦١،٠٠٠ مدرس (أم هم ٩٨٠،٠٠٠؟!). وتقتضي الأمانة كذلك إضافة إلى عدد الأميين الموصوفين بالمتعلمين ويعانون فعلاً من ظاهرة أمية المتعلمين، كالحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو الاعدادية ولا يجيدون القراءة والكتابة وأعدادهم تدخل في الملايين. فالمشكلة خطيرة والدلائل منذرة محذرة، ذلك أنه بدون إصلاح مستوى ونوعية ومحتوى التعليم ستصاب خطط التنمية البشرية الشاملة في مقتل.

أما البطالة فقد رصد التعداد نسبتها بحوالي ٩.٣٠% في ٢٠٠٦ (٢.٤٠٠.١٠٨ نسمة) مرتفعة عن معدلها المسجل في تعداد ١٩٩٦ بنسبة ٨.٩٥% (١.٥٣٨.٠٠٨ نسمة). ومن الواضح أنه لكي تنخفض نسبة البطالة إلى ٥% نحتاج إلى استثمارات لإيجاد فرص عمل جديدة تعادل ١٠٠ مليار جنيه باعتبار تكلفة الفرصة الواحدة ١٠٠٠٠٠ جم، وهذا أمر حتمي لأن نسبة البطالة الفعلية قد تكون ضعف هذه النسبة، دون ذكر البطالة المقنعة، وأن ترك المشكلة تتفاقم سيكون له آثارا خطيرة على المجتمع وعلى خطط التنمية والسلام والأمان الاجتماعي. إن هناك مفارقات واختلافات وتضاربا في التقارير الرسمية عن نسبة البطالة؛ فقد أعلن الجهاز المركزى للمحاسبات في تقريره السنوي أمام مجلس الشعب أن نسبة البطالة هى١٠،٥% طبقا لأرقام وزارة المالية، بينما أعلن البنك المركزي أنها ١١،٢ %. أى الأرقام أصدق؟؟!!

ولقد أشار التقرير عن التعداد العام إلى الزيادة السكانية الكبيرة في القاهرة الكبرى والتي يقطنها خمس سكان مصر، أما محافظة القاهرة فقد ارتفع عدد سكانها إلى ٧.٨ مليون نسمة، بينما تعاني محافظات الحدود الخمس من نقص خطير في عدد السكان والكثافات السكانية، فهي أقل المحافظات سكانا: ففي شمال سيناء يقطن ٠.٣٤% ومطروح ٠.٣٢ % والبحر الأحمر ٠.٢٩% والوادي الجديد ٠.١٩% وجنوب سيناء ٠.١٥%. وهذا الأمر جد خطير، ذلك أن محافظات الحدود تمثل خط الدفاع الأول عن أمن الوطن،

والاستقرار فيها واستيطانها وإنمائها يمثل أفضل استثمار في الدفاع عن الوطن وتأمين حدوده والزود عن حياضه. ويلاحظ أن نصيب الفرد من الانفاق العام في القاهرة الكبرى يبلغ أضعاف نصيب الفرد في المحافظات الأخرى وخاصة محافظات الحدود. والواجب يقضي، والعدل يؤكد، على ضرورة وحتمية تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وعدم تمييز مواطن على أخيه في توزيع الخدمات والاستثمارات في كافة أرجاء الوطن. ومن الإنصاف الإشارة إلى اهتمام الدولة في الفترة الأخيرة بتوزيع متكافئ للخدمات والاهتمام بالاستثمار والتنمية في محافظات الصعيد التي عانت أيضاً من التهميش أو غياهب النسيان في خطط التنمية الشاملة في كافة أرجاء البلاد.

من جهة أخرى فإن الأمر المثير، والملفت للنظر، بمناسبة الانتخابات الرئاسية الحالية في فرنسا، هو مشاركة ٤٤ مليون نسمة من المواطنين في الانتخابات من عدد السكان البالغ ٦٠ مليون نسمة، أي حوالي ٧٥% من السكان يشارك في تقرير مصير الوطن، بينما شارك في مصر هذا العام في الاستفتاء حوالي ١٢ مليون ناخب من ٧٧ مليون أي حوالي ١٦%. وهو أمر يحتاج إلى جهد كبير وتجاوب فاعل ومشاركة إيجابية من الكافة من أجل تحقيق التوعية والانتماء، والمساهمة الفعالة من جميع المواطنين في إرساء قواعد الديموقراطية وتقرير مصير الأوطان.

ولقد أشار تقرير النتائج الأولية لتعداد ٢٠٠٦ إلى أن الهرم السكاني في مصر شاب، باعتبار أن ٣٢% أقل من ١٥ سنة وفي الحقيقة أنه وصف يبغي التجميل، فالهرم السكاني متفلطح وعدد السكان تحت سن ١٥ غير منتج ويحتاج إلى تدبير الأ ستثمارات وا لأ عتمادات الضرورية واللازمة للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والغذائية والثقافية والرياضية وغيرها. ويجب للأمانة أن نشير أن الآهرامات السكانية لمعظم الدول النامية هي أهرامات شابة أيضاً وتعاني دولها من مشاكل التنمية والفقر والتخلف والمرض والأمية!! وكان الأمل أن توضح نتائج التعداد فئات السن من ١٥-٢٥ وهي التي تمثل أعداد المنخرطين في مراحل التعليم الثانوي والفني والجامعي، وهي فئات غير منتجة، وتحتاج كذلك إلى كثير من الدعم والخدمات الواجبة لإعدادها للانضمام إلى القوى العاملة المدربة والمنتجة. كما أن هذه الشريحة يمكن الاستدلال منها على أعداد السكان المحتاجين إلى فرص عمل جديدة وإلى الوحدات السكنية المطلوب إنشاؤها لاستقرارها. وإذا أضفنا هذه الفئة والتي تقدر نسبتها بحوالي ١٠% سيكون إجمالي نسبة السكان غير المنتجة والمحتاجة إلى كافة الخدمات الاجتماعية الواجبة هو ٤٢% (٣٢% + ١٠%)، وهي بالتأكيد عبء كبير على خطط التنمية الخمسية واستثمارات الدولة للمستقبل.

إن التقييم الشامل والنظرة العامة للنتائج الأولية لتعداد عام ٢٠٠٦ تؤكد على الحقائق الآتية:

- زيادة عدد السكان بنسبة الربع (٢٤.٢٧%) خلال عشر سنوات منذ تعداد ١٩٩٦.
- زيادة عدد الأسر في الريف والحضر بنسبة ٣٥.٩٢%.
- زيادة عدد الذكور (٥١.١٢%) عن الاناث (٤٨.٨٨%).
- ارتفاع معدلات الطلاق (٣٩.٦٤%) عن معدلات تعداد ١٩٩٦.
- زيادة الأمية رغم جهود واستثمارات محو الأمية فوصلت إلى ٢٩.٢%. وهي أعلى معدلات الأمية بين الدول العربية ويمثل تراجعاً بنحو ١٠% عن تعداد ١٩٩٦.
- زيادة نسبة المتسربين من التعليم.
- زيادة معدل البطالة الى ٩.٣٠% مقابل ٨.٩٥% في تعداد ١٩٩٦.
- ارتفاع كثافة وعدد السكان في العاصمة وتمثل أكثر من ٢٠% من عدد السكان بينما تعاني محافظات الحدود من نقص عدد السكان وانخفاض الكثافة السكانية، ولهذه الظاهرة دلالات وتبعات على التنمية والاستقرار والتأمين.

_ إن زيادة نسبة عدد السكان فوق سن الستين (٦.٢٧%) يتطلب التوسع ومضاعفة الخدمات والرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية والترويحية والاعتمادات المخصصة للتأمينات الاجتماعية والصحية خاصة من ارتفاع السن المتوقع للذكور والاناث بسبب تحسن الرعاية الأجتماعية والصحية وغيرها.

- أرتفاع أعداد حملة المؤهلات الجامعية إلى ٩،٥٦% من السكان بدلا من ٥،٦٨% في تعداد ١٩٩٦، بصرف النظر عن نوعية وجودة وكفاءة التعليم؟!

- ارتفاع عدد مبانى القطاع الخاص إلى ١١،٠٢٢،٦٧٣في ٢٠٠٦ بنسبة ٩٥،٥٩% من جملة المباني، مقابل٨،٧٧١،٤٢٤ بنسبة ٩٢،٦٣% في تعداد ١٩٩٦، وكذلك زيادة عدد الشقق بنسبة ٨٢،١٨%. وأكد التقرير أيضا أن نسبة الوحدات المتمعة بشبكات المياه النقية هي ٩٥%، والطاقة الكهربائية تعادل ٩٩% من الإجمالي، والصرف الصحي فقط ٥٠% !؟ _ _أظهر التقرير زيادة معدلات الهجرة الأفقية من الريف الى الحضر مما يصعد من أزمات انتشار واستفحال ازمات العشوائيات والتهام الأراضى الزراعية الخصبة حول المدن، ويعقد من تحديات " تأريف الحضر وتحضير الريف!!؟؟"

ان النتائج الأولية لتعداد ٢٠٠٦ لها دلالات خطيرة ويجب قراء تها واستنباط النتائج الأمينة والواقعية منها والتي لا تتجمل، حتى نضع أمانينا على أرض الواقع، ونبدأ بإعداد خطط التعمير والتنمية المتوازية والواقعية لكافة فئات السن في كافة القطاعات وجميع المجالات سياسياً واجتماعياً وسكانياً واقتصادياً وثقافياً وعمرانياً. فالتعداد هو قاعدة البيانات الأساسية التي نستطيع أن نخطط بناء عليها مستقبلا أفضل...

وتبقى كلمة أخيرة ،،، أن كثيراً من المراقبين لخطط التنمية في المجتمعات النامية يشيرون إلى أنه من أسباب التأخر والتخلف وبطء عجلة التنمية هو أن البيانات والمعلومات المتوفرة إما أنها غير صحيحة أو غير سليمة أو غير أمينة أو مزيفة ولا يعتمد عليها. وأرجو أن يكون جهاز التعداد -- وقد أنفق أكثر من مئة مليون جنيه على إعداد التعداد-- قد جند وعبأ عاملين يتمتعون بالأمانة والمهنية والدقة والشفافية والاخلاص في جمع وتسجيل البيانات والمعلومات ولم تغشاهم الغفلة أو الفهلوة أو التزوير التي نعاني منها في بعض المواقع المختلفة.أن الشفافية والأمانة كانت تستوجب عدم حجب الاحصاءات الخاصة بالأقباط والمقيمين غير المصريين (٦%) لأي أسباب كانت، وقد سجلتها التعدادات السابقة، مهما كانت الادعاءات والأسباب، وذلك لأهميتها لإنجاز التخطيط والأنماء الشاملين!؟

إن الأمانة تقضي والواجب ينادي أن نشد أزرنا، ونحشد جهودنا، ونكرس طاقتنا، ونسخر إمكاناتنا، لبناء مستقبل أكثر إشراقاً وأوسع آفاقاً وأرحب مجالاً وأوفر رخاء من أجل أجيال مصر الشابة والشاهدة، الصاعدة والواعدة. وعلى الله قصد السبيل...

أبريل ٢٠٠٧

الفصل الرابع : التعليم

٤.١ أزمة العلم والعلماء

٤.٢ الأوضاع المتردية للتعليم و البحوث العلمية

٤.٣ المعرفة الذكية والتنمية الغنية

٤.٤ تقييم الموقف الجامعي ٢٠٠٩

٤.٥ مستوى الجامعات وأمل التقدم

٤.١ أزمة العلم والعلماء

منذ عام مضى تملك اليأس ألباب الكثيرين عندما نشر المعهد العالي للتعليم بجامعة شنغهاي بالصين تقريره السنوي عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، والذي فضح حالنا بخلوه من أي جامعة مصرية أو عربية، مؤكدا بذلك تدنى مستوى الجامعات المتخلف في مصر والعالم العربي والعالم الإسلامي والعالم الأفريقي على حد سواء. ورب ضارة نافعة. وجرجرت جماعات الغيورين أذيالها حسرة وكمدا وخيبة وألماً، وعتابا ولوماً! وليت الصياح والعويل يفيد، وليت الماضي التليد يعود، وليت المقالات والتبريرات بالغوث تجود! لقد اجتاحت الصحف والدوريات الآراء والتحقيقات، وتبارت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في بث البرامج واللقاءات حول أزمة التعليم والعلماء، وتردى مستوى العلم والأدباء، وتخلف أحوال التنمية والإنماء، وتفشى الجهل والأمية الحقيقية على كافة المستويات وفى مختلف المجالات. وبينما تسابقت تصريحات بعض المسئولين في توضيح المواقف وتفسير الأسباب الصماء وكشف المبررات العرجاء، وحشد التحليلات بأنواع التجميل والتعليل، وزيف الشرح والتأويل، سرعان ما خمدت النيران وتبددت الغيوم وسكنت الجوارح، "وعادت ريمة لعادتها القديمة" بسرعة نسيان الآلام والتغاضي عن الكوارث والأحزان، وليس في الإمكان أحسن مما كان!!.

إلا أن المعهد الصيني لم يتوان عن إصدار تقريره السنوي مجددا في الآونة الأخيرة موضحا أسس التقييم في اختيار قائمة الخمسمائة جامعة الأول في العالم، بعد أن أعاد تقييم وتطوير قائمته السابقة (جدول رقم ١). ولم يأت التقرير بجديد ملفت بالنسبة للعالم العربي، وظهر اسم مصر لأول مرة وقد اقترن باختيار جامعة واحدة وهي جامعة القاهرة، لتصبح مع جنوب أفريقيا هما الدولتان الوحيدتان في القارة السوداء. ومن خلال نظرة متأنية وتحليل هادف للتقرير السنوي الأخير للمعهد الصيني عن الخمسمائة جامعة الأفضل عالميا حسب معايير التقييم الموضوعية التي نشرها المعهد، يتضح أن الدراسة علمية وموضوعية وهادفة ولم يجامل المعهد فيها الصين أو آسيا، وإنما أكد الحقائق المعروفة من موقف الجامعات المتميزة في العالم خاصة في أمريكا وأوروبا. فقد أظهرت الدراسة أن ٤٣٣ جامعة من الخمسمائة الأول المختارة (بنسبة حوالي ٨٧ %) توجد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، بالإضافة إلى هذا فإن ٣٥٠ جامعة (حوالي ٧٠ %) من الجامعات الخمسمائة الأول تقع في دول مجموعة الثمان المؤثرة في الاقتصاد الدولي والأكثر تقدما في العالم. وهذا له دلالة واضحة على أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري والإنساني يرتكز على التقدم العلمي والفكري. والعكس صحيح، فالدول النامية والمتخلفة تعاني من تدنى التنمية الاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية والبشرية. ومن هنا تتضح أزمة العلم والعلماء وتخلف البحوث والإنماء، وغياب التفوق في العالم النامي. انه ليس بالغريب أو من قبيل الصدفة أن معظم الإنجازات والاكتشافات

العلمية والاختراعات التقنية ونتاج التقدم العلمي والفكري والثقافي يتم تحقيقه في الجامعات والمعاهد المتميزة في قائمة الخمسمائة الأول في الدول الأكثر تقدماً علمياً واقتصادياً وتقنياً وفنياً وحضارياً. كذلك، فأنه ليس بالمفاجأة حصد رياضيي هذه الدول أغلب الميداليات الأولمبية، كما شاهدنا في أثينا منذ عامين!

من جهة أخرى فإن جمهورية الصين ذات المليار نسمة، وبرغم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مؤخراً إلى حوالي ١٢%، قد أظهر التقرير السنوي للمعهد الصيني أنها تضم تسعة جامعات فقط من الخمسمائة الأول عالمياً، بينما أن جمهورية الصين الوطنية (تايوان)، وجزيرة هونج كونج - وقد كانت منذ عشر سنوات تابعة للتاج البريطاني، وما زالتا تتبع الأنظمة والسياسات الغربية ويعيش فيها أكثر من عشرين مليون نسمة - تفخران أن بهما عشر جامعات من الجامعات الأفضل وأن مستوى دخل الفرد بهما أضعاف ما هو عليه في الصين الشعبية. وبالتوازي مع هذا الاتجاه فإن موقف الهند التي يعيش فيها حوالي المليار نسمة كذلك تعاني من مستويات متدنية من الفقر والجهل المزمن، وبرغم ما تشهده من تطور اقتصادي وصناعي وسيأسى وامتياز في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أنه تم اختيار جامعتين فقط بها ضمن قائمة الخمسمائة الأول عالميا. وبرغم السمعة الطيبة العالمية للعلماء الهنود ومراكز البحوث الهندية المتقدمة، فإنه قد يعزى اختيار جامعتان فقط من الهند ضمن القائمة إلى عدم نشر الأبحاث باللغة الإنجليزية في الدوريات العالمية المعروفة، وهو أيضاً السبب من وراء عدم فوز العلماء الهنود بجواز عالمية علمية في التخصصات المختلفة. ويمكن لنا عند فحص أسس التقييم العلمي التي نشرها المعهد الصيني أن نستنتج أن نفس هذه الأسباب والمبررات وراء اختيار جامعتين فقط من روسيا ضمن قائمة الخمسمائة الأفضل، برغم عضويتها لمجموعة الثمان ولكونها احدى الدول الكبرى وإحدى قطبي العالم قبل انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينات (جدول ٢).

إن حجم الدخل القومي لمجموعة النافتا (NAFTA) بأمريكا الشمالية يزيد على ٢١ تريليون دولار، وهو يعادل تقريبا مجموع دخل الدول الأوروبية، ومن هنا يتضح التنافس الحاد بين دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا اقتصاديا وعلميا وثقافياً وحضارياً. ومن الطبيعي أن يعكس هذا التقدم الاقتصادي الضخم تألق جامعاتها ومعاهدها العلمية الرائدة في مجال البحوث وحصد جوائز نوبل سنويا في التخصصات المختلفة، الأمر الذي أكده تقرير المعهد الصيني عن الجامعات الخمسمائة الأول عالميا باختيار ٢٩٠ جامعة (٣٨ %) في أمريكا الشمالية واختيار ٢٠٥ جامعة في أوروبا (شاملة دول شرق أوروبا) بنسبة ٤١ %. (جدول ٣).

ان اختيار مصر ضمن الدول التي تضم الجامعات الخمسمائة الأول بإدراج اسم جامعة وحيدة منها وهى جامعة القاهرة ، وهى أيضا الدولة الوحيدة المختارة في العالم العربي، مدعاة للعزاء والرضى للوهلة الأولى, حتى نطالع الحوار فى جريدة الأهرام المنشور في ٤ سبتمبر ٢٠٠٦ مع رئيس جامعة القاهرة الذى

أشار فيه إلى أن سبب الاختيار هو تطوير الموقع الإلكتروني للجامعة، وتضمينه حصول ثلاث من خريجيها على جوائز نوبل وهم نجيب محفوظ ومحمد البرادعي وياسر عرفات, وهو أمر دعم موقف الجامعة العلمي لكون الحصول على جائزة نوبل هو أحد أسس تقييم الجامعات. وليت الجامعة ما أفصحت عن المكنون، لأن تميز الجامعة علميا يكون بحصول هيئات التدريس بها أو خريجيها على جوائز نوبل أو ما يعادلها علمياً في التخصصات والأبحاث الأكاديمية المختلفة، كما هو الحال في منح جائزة نوبل للدكتور أحمد زويل في جامعة كالتك بكاليفورنيا أو علماء هارفارد، أو معهد ماساشوستس التكنولوجي في كامبردج الذي يفخر بوجود ٢٥ أستاذ به حاصل على جائزة نوبل في التخصصات المختلفة. إن حصول نجيب محفوظ على جائزة نوبل لم يكن بسبب كونه خريج جامعة القاهرة أو أسيوط وإنما لتجذر إنتاجه الفكري ورواياته في الواقع المصري والمجتمع المحلى. كذلك فإن حصول ياسر عرفات على جائزة نوبل للسلام كان لأسباب سياسية وقتئذ بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وحصول البرادعي مع وكالة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في فيينا على جائزة نوبل للسلام كان لأسباب سياسية أيضا وليس بسبب كونه خريج جامعة القاهرة!

من جهة أخرى تتميز دول شمالي حوض البحر المتوسط (خاصة اليونان وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا) بوجود ٥٥ جامعة (١١%) من الجامعات الخمسمائة الأفضل عالمياً، بينما تعاني دول جنوب المتوسط، وهي ضمن العالم العربي، من خلوها من الجامعات الأول ما عدا مصر التي تم اختيارها في التقرير الصيني الأخير، بينما امتازت إسرائيل باختيار سبع جامعات منها في قائمة التقرير الصيني. ومن هنا يتضح عمق الهوة بين دول شمالي وجنوبي المتوسط علميا واقتصاديا وحضاريا وثقافيا. ومن الضروري الاهتمام بالدائرة المتوسطية وتحقيق التواصل والتفاعل والتكامل وتفعيل التعاون الاقتصادي والحضاري بين دول الشمال والجنوب وخلق مجتمعات متكاملة تتحلق حول حوض البحر المتوسط الذي انبثقت من حوله الحضارات الإنسانية قاطبة.

من ناحية أخرى فإن دول القارة الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية تعاني من التخلف والحروب والتفرقة والصراعات والجهل والأمراض (٤٠ مليون مصاب بالإيدز) وتحظى فقط بوجود خمس جامعات (مصر وجنوب أفريقيا) أي حوالي ١ % من الجامعات الخمسمائة الأول. وبالتوازي مع ذلك فإن دول الجنوب الأخرى الواقعة في أمريكا اللاتينية تعاني أيضا من فقر مستوى الجامعات بها إذ لا تضم غير ستة جامعات متميزة فقط برغم إمكاناتها ومواردها الطبيعية والثقافية والبشرية الغنية (جدول رقم ٢).

ولكي نواجه الحقائق ونجابه أزمة العلم والعلماء، ومن أجل أن نبدأ الإصلاح الضروري والحتمي للتعليم والبحث العلمي، لابد من مواجهة مشاكل الواقع وأزماته بشجاعة وأمانة، ذلك أن بداية العلاج تبدأ من سلامة تشخيص العلة والاعتراف بالحق فضيلة. وينبغى أن نصارح ونعترف ونقر ونواجه ونكاشف أنفسنا أولاً. ان

مصر ودول العالم العربى مستوردة لفكر وثقافة وأنظمة وإنتاج دول العالم الأخرى خاصة العالم الغربي، الذي أضحت حكوماته وسياساته تتحكم في غذاء ومأكل ومأوى وحركة الحياة فى مصر ودول المنطقة وغيرها من الدول شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، وليس لديها اختيار وليس لديها بديل، وأصبحت البرامج والمشروعات والخطط والقرارات مسيطراً عليها ومتحكما فيها من غير الخاصة من أمريكا، القطب الأوحد! وقديما ردد الأجداد المثل المعروف "اللي ياكل من فاسه يفكر براسه"، ومن حيث أن الأمر كذلك فإنه أصبح من الصعب الافلات من فلك الغرب وتحكمه، ان لم تتأتى السيطرة الذاتية على المقدرات والموارد والإمكانات والأنظمة والاحتياجات والقدرات والآليات الكائنة في والنابعة من دول المنطقة.

ان اختيار جامعة أو أكثر ضمن قائمة الخمسمائة الأول عالميا ليس فقط بالضرورة هو معيار التقدم أو التفوق العلمي، إنما هو أحد الشواهد والدلالات على المستوى الرفيع العلمي والأكاديمي، أو مدى ارتقاء البحث العلمى والتفوق الأكاديمى فى دولة ما لمعارج الرقى والعلا والتفوق. ذلك أن المعايير التى اعتمدها ونشرها المعهد الصينى واستند اليها فى اعداد تقريره السنوى تشوبها بعض المآخذ والعيوب وبعض نواحي القصور والسلبيات. ذلك أن المحك الأهم والاختبار الأقوم هو الامتياز العلمى والتفوق الأكاديمى والسبق البحثى والفكري والامكانات والموارد البشرية والمادية والتقنية والعلمية المتوفرة والمتفوقة، الأمر الذي تؤكده الانجازات والجوائز العلمية المحكمة علميا وعالمياً، دون تجميل أو مبالغة أو إخفاء للحقائق أو مداراة أسباب التخلف ومظاهر التردى العلمى والانهيار الفكرى والفراغ البحثى الشائعة فى أغلب جامعات العالم النامى النائم، بالرغم من التواجد الشكلي لما يطلق عليه اسما فقط مراكز أو معاهد البحوث فيه. ولقد استند معيار جودة التعليم الذى اعتمده المعهد الصينى إلى حصول خريجى الجامعة على جوائز نوبل والتفوق في التخصص، وقد غفل المعهد عن حقيقة أنه ليس بالضرورة أن يتقدم العلماء من خريجى الجامعات خاصة فى الدول النامية بأبحاثهم إلى مؤسسة جوائز نوبل بالسويد لتقييمها وكثير من الأبحاث قد تتم بلغة غير الانجليزية سواء فى الصين أو روسيا أو الهند أو العالم العربى. ولقد تم التقييم الفنى لهذا المعيار بنسبة ١٠ %. وأكد معيار امتياز أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة على حصولهم على جوائز نوبل والتفوق فى التخصص، وكذلك بالنسبة للباحثين المبدعين الذين يتم تقديرهم علميا ودولياً. وهنا أيضا ينطبق القصور الوارد أعلاه وعدم امكان نشر الأبحاث وتحكيمها دوليا على علماء الدول خارج العالم الغربي. ولقد قدر المعهد الصينى هذان المعياران بنسبة ٢٠% لكل منهما.

واهتم المعهد الصيني بذكر امتياز الأبحاث العلمية والنشر العلمى المحكم فى سجل العلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والانسانيات، وهناك قصور وسلبيات فى هذا المعيار خاصة بالنسبة للعلماء فى الدول النامية. وتم تقييم المعيار بنسبة عشرين فى المائة. وقد عزى رئيس جامعة القاهرة تدنى درجة التقييم إلى مستوى منخفض للجامعة لسبب فقدانها درجات في ثلاث معايير، وأن الأبحاث العلمية فى العلوم الانسانية تتم

باللغة العربية وليست بالانجليزية، مما أدى إلى تدنى الدرجات التى حصلت عليها الجامعة فى التقييم ؟! ولقد اهتم المعيار الرابع لتقييم الجامعات حسب تقرير المعهد الصينى إلى حجم الجامعة ومدى تميز الأداء الأكاديمى بالنسبة لحجم الجامعة أو المعهد وتم تقدير ذلك بنسبة ١٠ % (جدول رقم ١).

وبرغم هذه المآخذ على معايير التقييم فما زال للتقييم ايجابياته وللتقرير دلالاته وللدراسة مصداقيتها، والتى توجب علينا استنباط النتائج منه والعمل على النهوض من كبوتنا وتجنب قصور العلم وتدهور مستوى التعليم وأخلاقيات العلماء والباحثين، والارتقاء إلى مدارك التفوق والتقدم العلمي المشهود. وهناك الكثير من النواقص والقصور والسلبيات التى تشوب العملية التعليمية وتقوض أركان البحث العلمى التى زخرت بها المقالات والأبحاث فى الكثير من الصحف والإذاعات والدوريات، ولا مناص من مجابهة المشكلة ومواجهة الأزمة بشجاعة وتفانٍ وتجرد وموضوعية وهادفية من أجل رفعة مصرنا العزيزة وحتى تتبوأ مكانها وتستحق مكانتها اللائقة بماضيها وحضارتها ومستقبلها.

إن تجربة ماليزيا وطفرتها الاقتصادية - حسب ما أكد رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد - استندت ابتداء إلى إصلاح التعليم، وهكذا في أمريكا حيث صدر تقرير اللجنة الرئاسية عن التعليم "الوطن في أزمة" وكذلك فى إنجلترا وفرنسا والصين وروسيا وغيرها. وهناك قرارات اساسية ومحورية لابد من اتخاذها ووضعها موضع التنفيذ ، وسأوجزها فى كلمات برقية: اصلاح فورى لنظام التعليم قبل الجامعى ، مدخل جديد للقبول فى الجامعات بامتحانات القبول وليس بالتنسيق أو بمجاميع الثانوية العامة المنتفخة والمستفحلة / اصلاح التعليم الجامعى/ تفرغ كامل للهيئة التعليمية والبحثية بعوائد مجزية / الغاء الندب أو الاعارة لعدة جهات / عدم انشاء جامعات خاصة بدون توفير امكاناتها المادية والبشرية الخاصة بها دون السماح باستعانتها بهيئات التدريس من جامعات الدولة التي استثمرت الدولة في إعدادها السنين ومئات الملايين / اعادة النظر فى لجان الترقية الحالية التى تعانى من المجاملات والأبحاث المنقولة أو الشكلية وأن يتم التحكيم بهيئات خارجية وليس بمصريين فى الخارج / توفير الاعتمادات اللازمة لشراء الكتب والدوريات وتطوير المعامل والتجهيزات, وغيرها الكثير...

إن التعليم سواء العام أو الخاص أو الجامعي، هو أحد مرافق الدولة الأخرى كالنقل والصحة، قد أوشك على الانهيار كما تدل على ذلك حوادث القطارات المميتة. إن ظاهرة الخصخصة والمؤسسات الخاصة فى المدارس والمستشفيات والجامعات تجنى الملايين وساعدت على تردى المستويات وتخلف الأطر والأنظمة والبرامج فى المؤسسات العامة بالإضافة إلى تفريغها من كوادرها ومواردها البشرية القادرة والثرية. إن

النذر خطيرة والدلالات المحذرة كثيرة والمؤشرات ماحقة والنتائج ساحقة. ولا مناص من صحوة فائقة تفيقنا من غفوتنا وتنقذنا من عثرتنا، فالأمر مصيري والخطب جلل، ولات ساعة وندم.

جدول رقم (١)

المعايير المعتمدة من المعهد العالى للتعليم بجامعة شنغهاي بالصين في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم

	المعيار	المؤشر	المجال	الوزن النسبي للتقييم
١.	جودة التعليم	خريجو الجامعات الحاصلون على جوائز نوبل والتفوق فى التخصص	الخريجون	١٠ %
٢.	امتياز هيئة التدريس	أعضاء هيئة التدريس الحاصلون على جوائز نوبل التفوق فى الاختصاص	الجوائز	٢٠%
		الباحثون المبدعون وتم تقديرهم علميا ودولياً فى ٢١ تخصص عام	التقدير العلمي	٢٠%
٣.	الأبحاث العلمية	المقالات المنشورة فى دوريات الطبيعة والعلوم الدولية	الطبيعة والعلوم	٢٠%
		المقالات والبحث العلمى المحكم فى سجل العلوم وسجل العلوم الاجتماعية والفنون والانسانيات	العلوم المختلفة	٢٠%
٤.	حجم الجامعة	الأداء الأكاديمي بالنسبة لحجم الجامعة أو المعهد	الحجم	١٠%

المصدر: منقول عن التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦ الصادر عن المعهد العالى للتعليم بشنغهاى بالصين

جدول رقم (٢) عدد الجامعات ودولها المختارة ضمن قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة

رقم	الدولـــــة	عـدد أفضـل الجامعـات والمعاهد المختارة
.١	الولايات المتحدة الأمريكية	١٦٧
.٢	المملكة المتحدة	٤٣
.٣	ألمانيا	٤٠
.٤	اليابان	٣٢
.٥	إيطاليا	٢٣
.٦	كندا	٢٢
.٧	فرنسا	٢١
.٨	استراليا	١٦
.٩	هولندا	١٢
.١٠	السويد	١١
.١١	الصين	٩
.١٢	كوريا الجنوبية	٩
.١٣	أسبانيا	٩
.١٤	سويسرا	٨
.١٥	النمسا	٧
.١٦	بلجيكا	٧

رقم	الدولـــــة	عـدد أفضـل الجامعـات والمعاهد المختارة
.١٧	إسرائيل	٧
.١٨	الصين (هونج كونج)	٥
.١٩	الصين (تايوان)	٥
.٢٠	الدانمارك	٥
.٢١	فنلندا	٥
.٢٢	نيوزيلندا	٥
.٢٣	البرازيل	٤
.٢٤	النرويج	٤
.٢٥	جنوب افريقيا	٤
.٢٦	ايرلندا	٣
.٢٧	اليونان	٢
.٢٨	المجر	٢
.٢٩	الهند	٢
.٣٠	بولندا	٢
.٣١	روسيا	٢
.٣٢	سنغافورة	٢
.٣٣	هولندا	٢
.٣٤	الأرجنتين	١

رقم	الدولـــــة	عـدد أفضـل الجامعـات والمعاهد المختارة
٣٥.	شيلي	١
٣٦.	التشيك	١
٣٧.	مصر	١
٣٨.	المكسيك	١
	الإجمالي	٥٠٠

جدول رقم (٣)

توزيع أفضل الجامعات المختارة حسب القارات

	القــارة	عدد الدول	النسبة
١.	أمريكـا الشـمالية (الولايـات المتحـدة وكنـدا والمكسيك)	١٩٠	٣٨%
٢.	أمريكا اللاتينية (الجنوبية)	٦	١%
٣.	أوروبا	٢٠٥	٤١%
٤.	آسيا	٧٣	١٥ %
٥.	أفريقيا	٥	١%
٦.	جنوب الباسيفيك (استراليا ونيوزيلندا)	٢١	٤%
٧.	الإجمالي	٥٠٠	١٠٠ %

المصدر: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦ الصادر عن المعهد العالي للتعليم بشنغهاي

أفضل الجامعات في دول العالم المتقدم في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان ضمن الخمسمائة = ٤٣٣

نسبة أفضل الجامعات المختارة الواقعة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان ٨٧%

نسبة أفضل الجامعات في دول مجموعة الثمان (G٨) = ٧٠%

عدد الجامعات فى مجموع الدول الثمان الصناعي المتقدمة = ٣٥٠

وتشمل حسب الترتيب التنازلي في قائمة المعهد الصيني و٩٩% منها في الغرب:

أمريكا	١٦٧
المملكة المتحدة	٤٣
المانيا	٤٠
اليابان	٣٢
ايطاليا	٢٣
كندا	٢٢
فرنسا	٢١
روسيا	٢

سبتمبر ٢٠٠٦

٤.٢ الأوضاع المتردية للتعليم و البحوث العلمية

٢٠٠٨/٢٠٠٧

منذ حوالي العامين أصدر المعهد العالي للتعليم بجامعة شنغهاي بالصين تقريره السنوي لعام ٢٠٠٦ عن افضل ٥٠٠ جامعة في العالم و الذي كشف للكافة تدني مستوى التعليم الجامعي في الدول العربية والاسلامية و الافريقية على حد سواء. و لم يختلف مضمونه عن التقرير السنوي السابق لعام ٢٠٠٥ إلا في ظهور اسم مصر لأول مرة باختيار جامعة واحدة و هي جامعة القاهرة، لتنضم إلى جنوب افريقيا، و التي برزت فيها أربعة جامعات، ليصبح إجمالي الجامعات في القارة السوداء خمسة جامعات فقط!. و لقد أظهر التقرير أن العالم المتقدم، و يشمل دول شمال أمريكا و أوروبا و اليابان، يضم ٤٣٣ جامعة من الخمسمائة جامعة الأفضل عالمياً (بنسبة ٨٧%). كما اتضح من الدراسة ان مجموعة الدول الثمان المتقدمة الأكبر تأثيراً على الاقتصاد العالمي تقع فيها ٣٥٠ جامعة من الخمسمائة الأفضل عالمياً (بنسبة ٧٥%)، و هذه دلالة واضحة تثبت ان التقدم الاقتصادي يتواكب مع التقدم الاجتماعي و الثقافي و الحضاري و الإنساني و الذي يدعمه و يدفعه التقدم العلمي و الفكري. (جدول رقم ١)

من ناحية أخرى, فإن نفس هذه الحقيقة تكشف الأوضاع المتردية فى الدول النامية , و المتدهورة اقتصادياً و تنموياً في قارات أفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية, التى تعاني من التخلف الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و العلمي و الفكري و الانساني, و هو أمر يعكس الأحوال المتردية للتعليم العالي و البحوث العلمية فيها، و من الطبيعي إذن غيابها عن قائمة و قيمة و قامة الجامعات الخمسمائة الأفضل عالمياً المختارة. من الواضح و من المنطقي إذن أنه ليس من قبيل الصدفة أن معظم الانجازات و الاكتشافات و الاختراعات العلمية والتقنية و الانتاج العلمي و الفكري المتقدم يتم تحقيقه في الجامعات و المعاهد المتميزة التي شملتها قائمة الجامعات الخمسمائة الأفضل عالمياً, و التي تسطع في أرجائها نجوم العلماء و المبدعين و المفكرين المتألقين الذين حصدوا حتى الآن معظم جوائز نوبل في كافة الفروع خلال المائة عام المنصرمة منذ أنشئت هذه الجوائز المرموقة. و ليس من قبيل الحظ أو الصدفة كذلك أن معظم ميداليات الألعاب الأوليمبية خلال الدورات الماضية، و آخرها منذ أربع سنوات في أثينا، قد حصدها رياضيو دول العالم المتقدم أيضا !.

من جهة أخرى فقد صدر في آخر عام ٢٠٠٧ عن مركز البحوث المتقدمة و التابع لوزارة التعليم في أسبانيا، و الذي يضم أكثر من ١٢٦ معهدا و مركزا للبحوث منتشرة في أسبانيا, و يعتبر في مقدمة معاهد البحوث الأوروبية، تقريراً مماثلاً عن أفضل مائتي جامعة و كذلك أفضل ٥٠٠ جامعة عالمياً. و لقد أكدت دراسة المركز الأسباني ما جاء في التقارير الصينية من مؤشرات و دلالات، و استندت إلى معايير مشابهة

في اختيار الجامعات الأفضل عالمياً وهى أسس علمية هادفة اشتملت على جودة التعليم، و امتياز و تميز الهيئة التعليمية، و الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات العالمية و حجم الجامعة، إلا أنها تضمنت مؤشرات أكثر تحذيراً و إيلاماً لمدى التخلف و التردي لموقف التعليم العالي و البحوث في العالم النامي, و مدى اتساع الهوة و ارتقاء التفوق و التألق لجامعات العالم المتقدم، بالمقارنة بما جاء في تقرير جامعة شنغهاي. فلقد ضمت أمريكا الشمالية و أوروبا حوالي ٤٥٠ جامعة (٩٠%) من الخمسمائة الأفضل عالمياً بالمقارنة بحوالي ٣٩٥ جامعة (٧٩%) في التقرير الصيني في العام السابق (٢٠٠٦)، بينما ضمت كل من آسيا و أمريكا اللاتينية و أفريقيا ٣٠ جامعة فقط (٦%) في التقرير الأسباني (عام ٢٠٠٧) و تضمن التقرير الصيني(عام ٢٠٠٦) ٨٤ جامعة (١٧%) , جدول رقم٢.

أما بالنسبة للمائتي جامعة الأفضل عالمياً فقد أكد التقرير الأسباني الأخير (جدول رقم ٤) أن أمريكا الشمالية تضم ١٢٣ جامعة منها (٦١.٥%) و أوروبا ٦٣ جامعة (٣١.٥%)، أما دول العالم النامي في قارات آسيا و أمريكا اللاتينية فانها تضم ثمان جامعات (٤% فقط) و لم تحظ القارة السوداء باختيار أي جامعة منها !! و تميزت الولايات المتحدة باختيار ١٠٤ جامعة منها (٥٢%) ضمن قائمة المائتي جامعة الأفضل عالمياً تلتها ألمانيا باختيار ٢٠ جامعة منها (١٠%) و كندا بها ١٥ جامعة (٧.٥%) و المملكة المتحدة فيها ١١ جامعة (٥.٥%) و هولندا ٨ جامعات (٤%). أي أن هذه الدول الخمس تضم ٨٠% من المائتي جامعة الأفضل عالمياً حسب التقرير الأسباني (٢٠٠٧)!! جدول رقم٣.

بالإضافة إلى هذه المعلومات الملفتة الناصعة و الساطعة عن تميز و تألق الجامعات و التعليم الجامعي و البحوث العلمية في المعاهد و المراكز الأفضل عالمياً، فقد أشار التقرير إلى الأوضاع المحزنة والمؤسفة عن موقع الجامعات المتأخر في مصر و العالم العربي حسب التصنيف ضمن الخمسة آلاف جامعة الأفضل عالمياً. ولقد فازت بالمراتب المتميزة كل من جامعة الملك فهد للبترول و ترتيبها ١١٢٨ و تلتها جامعة طهران ١٣٧٣، ثم الجامعة الأمريكية في بيروت ١٤١٨ و الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٧٠٤ و جامعة الامارات ٢٥٦٤ و جامعة القاهرة ٣٢٩٣ و الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ٣٧٠٦ و جامعة المنصورة ٤٣٩٢ و جامعة عين شمس ٥٠٦٢ , جدول رقم٥ .

و لقد أكد التقرير أن السبق العلمي للدول المتقدمة و تألق جامعاتها مرتبط بالكيان, وبعدد العلماء و الباحثين فيها, و معدل الانفاق على التعليم و البحوث كنسبة من الدخل القومي. و لقد أظهر الجدول رقم ٤, الذي تم الرجوع فيه إلى احصاءات تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ٢٠٠٧, عدد السكان والدخل مقترنا بالجامعات الأفضل في الدول المتقدمة. إلا أن تميز تلك الجامعات لم يأت من فراغ، بل يستند إلى الجموع المتميزة من هيئات التدريس و الباحثين و الموازنات الضخمة المخصصة للبحوث و التي تصل الى حوالي ٥% من الدخل القومي بينما هي نسبة ضئيلة لا تتعدى ٠.٢% في مصر.

إن المحك الأهم هو الامتياز العلمي و التفوق الأكاديمي و السبق البحثي و التألق الفكري و وفرة الامكانات و الموارد البشرية و المادية و العلمية و التقنية، و هي الحقيقة التي تؤكدها الانجازات العلمية و الاكتشافات العملية و الجوائز العالمية المحكمة علمياً و عالمياً بشفافية و أمانة كاملة بدون تجميل أو مبالغة أو تشويه أو تزوير أو خداع أو اخفاء للحقائق، أو مداراة لأسباب التخلف و مظاهر التردي العلمي و الانهيار الأخلاقي و الفراغ الفكري و الشعارات الخادعة.وهذه الأمور مألوفة وتلك المواقف معروفة في أغلب جامعات العالم النامي النائم! و ليس خافياً على الجميع، الكافة و الخاصة على حد سواء، أن النواقص و القصور و السلبيات التي تشوب التعليم الجامعي و البحوث العلمية قد أسهبت في حصرها و تقييمها الدراسات و التحقيقات العلمية و الإعلامية و التي شملت مجموعات ضخمة من الأسباب و المسببات تشمل: الأعداد الكبيرة و الامكانيات القليلة و هجرة العلماء و الباحثين، تدني الرواتب، قلة المراجع، قصور الموارد، عدم توفر المكان وضعف الامكانات، قصور التعليم قبل الجامعي، ضعف المناهج، تخلف المقررات، نقص المهارات، سوء نظام الامتحانات، التقييم العاجز، ضمور موازنات التعليم، قلة الموارد المالية و المادية، عدم الالمام باللغات الأجنبية للاطلاع و البحث العلمي، عدم ربط التعليم الجامعي باحتياجات التنمية البشرية و الانماء، التلقين و عدم التركيز على الفهم و الاستيعاب، وأد المبادرة الذاتية وتقييد المبادرة الشخصية، المحاباة و المجاملة، الأبعاد السياسية لنظام التعليم، التسيب و عدم الجودة في العملية التعليمية، التوسع في منح الدرجات العلمية و درجات التفوق دونما سند علمي أكيد، قصور نظام تقييم و تعيين أعضاء هيئة التدريس، التوسع في الجامعات الخاصة دون توفيرها أعضاء هيئة التدريس القديرة و القادرة أوتزويدها بالموارد المادية و العلمية اللازمة و اعتمادها على الإعارات و الندب من الجامعات الحكومية، و ذلك لاستيعاب الناجحين في الثانوية العامة، بينما الجامعات الخاصة في العالم المتقدم على رأس قائمة الجامعات الأفضل. بالإضافة إلى ذلك فهناك عوامل مثبطة مثل تدني الثواب و غياب أو قصور العقاب، و نقص المتابعة، و قصور التقييم، و اللاانتماء و اللاأمانة، و سرقة الأبحاث، و التسيب و عدم الالتزام، و غياب الولاء و اختفاء الشفافية، و الاهتمام بالشعارات و الشكل على حساب الهادفية و الموضوعية، و السعي وراء الرزق من مصادر غير أكاديمية، عدم دعم القطاع الخاص للبحوث العلمية و العملية الأكاديمية، سعي الطلبة للحصول على الشهادات و الاجازات العلمية من أجل العمل أو المركز الاجتماعي فقط دون اهتمام بالمحتوى العلمي أو الفكري. و هناك الكثير من الأسباب الأخرى التي وردت في الدراسات الرسمية و غيرها و التي أسهمت، و لازالت، في تردي الأوضاع الجامعية و تخلف البحوث العلمية، و التي لابد من التعامل معها بكل حسم و جدية.

و برغم بعض المآخذ و الملاحظات على معايير التقييم التي استند إليها كل من التقرير الصيني و التقرير الأسباني الأخير إلا أنه لازال للتقييم إيجابياته و كشفه لحقائق معروفة عن موقف التعليم العالي و البحث العلمي في العالم العربي و العالم الاسلامي بوجه عام, (جدول رقم ٥), فقد أظهرت الحقائق و المؤشرات التي طالما زودتها التقارير و التحقيقات و الدراسات المنشورة و المعروفة للكافة. و هذه التقارير العالمية عن

أفضل مائتي و خمسمائة عالمياً لها شفافيتها و مصداقيتها و إيجابياتها و التي توجب علينا استنباط النتائج منها و العمل على النهوض من كبوتنا و الانطلاق نحو صحوة أمينة شاملة تتجنب السلبيات و تتلافى القصور و توقف التدهور في مستوى التعليم الجامعي و تردي أخلاقيات و سلوك و أداء العلماء و الباحثين و تلتزم بارتقاء معارج التفوق و التقدم العلمي.

إن ما حققته الدولة الاسلامية ماليزيا من تقدم علمي و اقتصادي في خلال العقدين الماضيين يثبت أنه في امكان الدول النامية في القارات الثلاث، المتخلفة اقتصادياً و اجتماعياً و ثقافياً و علمياً، ان تنهض من سباتها و أن تضرب المثل في التغلب على أسباب التخلف, و أن تمتلك زمام التقدم العلمي و الاقتصادي و الاجتماعي والثقافى، كما حققته دول أخرى مجاورة في جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة و هونج كونج و الصين و اندونيسيا, و غيرها من النمور الواثبة., فليس هناك بديل عن تخطي الصعاب و هزيمة التخلف و التردي و الانبطاح، حسب المثل القائل إذا كانت هناك الإرادة فسنجد الطريق. إن دول العالم العربي و الإسلامي تمتلك من الموارد البشرية و المادية و من الحضارات الزاخرة بالانجازات ما يدفعها إلى التصميم و العزم على النهوض من أحوالها المتردية و اتباع الاستراتيجيات و الأهداف و اعتماد الخطط و السياسات و البرامج و المشروعات الهادفة و المتكاملة و الشاملة التي تدفعها إلى آفاق التطور و التقدم و التفوق. انه لا مناص من البدء فوراً في إصلاح شكل و مضمون و أهداف و سياسات و برامج التعليم العام و الخاص وتوفير الامكانات و الاعتمادات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة و المتكاملة علمياً و اقتصادياً و اجتماعياً و ثقافياً و انسانياً, و حتى نطمح للحاق بركب الجامعات الأفضل عالمياً. و لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم!.

٢٠٠٨/٢/٢٨

جدول رقم (١)

بيان بعدد و نسبة الجامعات ضمن الخمسمائة الأفضل عالمياً على مستوى القارات

حسب التقرير الأسبانى٢٠٠٧ والتقرير الصينى ٢٠٠٦

مسلسل	القـــــــــــارة	عـدد الجامعـات حسـب التقرير الأسبانى٢٠٠٧	النسبة	العـدد و النسـب حسـب تقرير شنغهاي ٢٠٠٦	
١	أمريكا الشمالية (أمريكا/ كندا)	٢٣٨	%٤٧.٤	١٩١	%٣٨
٢	أوروبا	٢١١	%٤٢.٢	٢٠٥	%٤١
٣	آسيا	٢٠	%٢.٥	٧٣	%١٥
٤	أمريكا اللاتينية	٩	%١.٨	٦٠	%١
٥	منطقة الأوقيانوس	٢١	%٤.٢	٢١	%٤
٦	أفريقيا	١	%٠.٠٢	٥٠	%١
	الإجمـــــــــــالي	٥٠٠	%١٠٠	٥٠٠	%١٠٠

المصدر : مركز البحوث المتقدمة، أسبانيا، ٢٠٠٧

جدول رقم (٢)

بيان بعدد و نسبة الجامعات ضمن المائتين الأفضل عالمياً على مستوى القارات

فى التقرير الأسبانى ٢٠٠٧

مسلسل	القـــــــــــارة	عدد الجامعات ضمن أفضل ٢٠٠	النسبة
١	أمريكا الشمالية (أمريكا/ كندا)	١٢٣	٦١.٥%
٢	أوروبا	٦٣	٣١.٥%
٣	آسيا	٥	٢.٥%
٤	أمريكا اللاتينية	٦	٣%
٥	منطقة الأوقيانوس	٣	١.٥%
٦	أفريقيا	-	-
	الإجمـــــــــــالي	٢٠٠	١٠٠%

المصدر : مركز البحوث المتقدمة، أسبانيا، ٢٠٠٧

جدول رقم (٣)

بيان بعدد و نسبة الجامعات ضمن المائتين الأفضل عالمياً على مستوى الدول

مسلسل	القارة	عدد الجامعات ضمن أفضل ٢٠٠ فى التقرير الأسبانى	النسبة	عدد السكان/ مليون (٢٠٠٥)	نسبة الانفاق على التعليم و البحوث من الدخل القومي
١	الولايات المتحدة	١٠٤	%٥٢	٢٩٩	%٥.٩
٢	ألمانيا	٢٠	%١٠	٨٢	%٤.٦
٣	كندا	١٥	٧.٥ %	٣٢	%٥.٢
٤	المملكة المتحدة	١١	٥.٥ %	٦٠	%٥.٤
٥	هولندا	٨		٩	%٥.٤
٦	استراليا	٦	%٤	٢٠	%٤.٧
٧	السويد	٥	%٣	٩	%٧.٤
٨	سويسرا	٤	٢.٥ %	٧	%٦
٩-١٠	اليابان/النرويج	٢(في كل٣):٦		١٢٧	%٣.٦/ %٧.٧
	أسبانيا/ايطاليا/النمسا	٦(فى كل٢):١٢	%٢	٨/٥٨/٤٣	/٤,٣/٤,٧ ٥,٥
١١-١٦	الدنمارك/هونج كونج/تشيكيا		%٣	١٠/٧/ ٦	
	فنلندا/تايوان/بلجيكا/البرازيل/الصين		%٦		/٤,٢/٨,٥ ٤,٤
١٧-٢٥	اسرائيل/سنغافورة/المكسيك/روسيا	٩(في كل١):١٥	٤,٥	/١٠/٢٠/٥ /١٨٦ /١٣١٣	

		-------------- - ٢٠٠	% ----- --- ١٠٠%	/٤/٦,٧ /١٠٤ ١٤٤ ----------- -	/٦,١/-٦,٥ /١,٩/٤,٤ ٦,١ /٥,٤/٣,٧ ٣,٦ ------------- -

المصدر : مركز البحوث المتقدمة، أسبانيا، ٢٠٠٧

جدول رقم (٤)

بيان بعدد و نسبة الجامعات ضمن الخمسمائة الأفضل عالمياً على مستوى القارات

مسلسل	الدولة	التقرير الأسباني ٢٠٠٧		التقرير الصيني ٢٠٠٦		عدد السكان/مليون (٢٠٠٥)	الدخل القومي/مليار دولار (٢٠٠٥)	نسبة الانفاق على التعليم و البحوث
		عدد الجامعات	النسبة	عدد الجامعات	النسبة			
١	الولايات	١٩١	٣٨.٢	١٦٧	٢٨.٢	٢٩٩	١٢٤١٦	٥.٩
٢	المتحدة	٥٢	١٠.٤	٤٠	١٠.٤	٨٢	٢٤٢٩	٤.٦
٣	ألمانيا	٣٩	٧.٨	٤٣	٦.٨	٦٠	٢٠٠١	٥.٤
٤	المملكة المتحدة	٢٧	٥.٤	٢٢	٥.٤	٣٢	١٠٧٠٨	٥.٢
٥	كندا	٢٢	٤.٤	٩	٤.٤	٤٣	١١٧٩	٤.٣
٦	أسبانيا	١٥	٣	١٦	٣	٢٠	٦٤٦	٤.٧
٧	استراليا	١٢	٢.٤	٢١	٤.٢	٦١	١٨٤٩	٥.٩
٨	فرنسا	١٢	٢.٤	٣٢	٦.٤	١٢٧	٣٩٩٥	٣.٦
٩	اليابان	١١	٢.٢	٢٣	٤.٦	٥٨	١٢٧٢	٤.٧
١٠	ايطاليا	١١	٢.٢	١٢	٢.٤	١٦	٥٣٣	٥.٤
١١	هولندا	١١	٢.٢	-	-	٩	٢٩٣	٧.٤
١٢	السويد	٧	١.٤	٨	١.٦	٧	٢٦٥	٦

م	الدولة	التقرير الأسباني ٢٠٠٧		التقرير الصيني ٢٠٠٦		عدد السكان/	الدخل القومي/مل	نسبة الانفاق
١٣	سويسرا	٧	١.٤	٥	١	٥	١٦٨	٦.٥
١٤	فنلندا	٧	١.٤	٥	١	٣٢	٢٤١	٥.٢
١٥	تايوان	٥	١	٧	١.٤	٨	٢٧٧	٥.٥
١٦	النمسا	٥	١	٥	١	٥	١٨٤	٨.٥
١٧	الدنمارك	٥	١	٥	١	٧	٢٤١	٤.٢
١٨	هونج كونج	٥	١	٧	١.٤	١٠	٣٣٦	٦.١
١٩	بلجيكا	٤	٠.٨	٤	٠.٨	١٨٦	٧٩٦	٤.٤
٢٠	البرازيل	٤	٠.٨	٩	١.٨	١٣١٣	٢٢٣٤	١.٩
٢١	الصين	٤	٠.٨	١	٠.٢	١٠	١٢٤	٤.٤
٢٢	تشيكيا	٤	٠.٨	٤	٠.٨	٥	٢٩٥	٧.٧
٢٣	النرويج	٤	٠.٨	٧	١.٤	٦.٧	١٢٣	٦.٩
٢٤	اسرائيل	٤	٠.٨	٣	٠.٦	٤	٢٠١	٤.٨
٢٥	ايرلندا	٣	٠.٦	٢	٠.٤	١٠	١٠٩	٥.٥
٢٦	المجر	٣	٠.٦	٢	٠.٤	٣٨	٣٠٣	٥.٥
٢٧	بولندا	٢	٠.٤	٢	٠.٤	٤	١١٦	٣.٧
٢٨	سنغافورة	٢	٠.٤	١	٠.٢	١٠٤	٧٦٨	٥.٤
٢٩	المكسيك	٢	٠.٤	٢	٠.٤	١١	٢٢٥	٤.٣
٣٠	اليونان	٢	٠.٤	٩	١.٨	٤٨	٧٨٧	٤.٦
٣١	كوريا الجنوبية	٢	٠.٤	٥	١	٤	١٠٩	٦.٥
٣٢	نيوزيلندا	٢	٠.٤	-	-	٧٣	٣٦٢	٣.٧
٣٣	تركيا	١	٠.٢	-	-	١.٣	١٣	٥.٣
٣٤	استونيا	١	٠.٢	١	٠.٢	٣٨	١٨٣	٣.٨
٣٥	الأرجنتين	١	٠.٢	١	٠.٢	١٦	١١٥	٣.٥
٣٦	شيلي	١	٠.٢	-	-	-	-	-
٣٧	الصرب	١	٠.٢	-	-	٢	٣٤.٤	٦
٣٨	سلوفينيا	١	٠.٢	-	-	٠.٣	١٥.٨	٨.١
٣٩	ايسلندا	١	٠.٢	٤	٠.٨	٤٨	٢٣٩	٥.٤
	جنوب افريقيا							

المصدر : مركز البحوث المتقدمة، أسبانيا، ٢٠٠٧

ملحوظة:

الدخل القومي في اسرائيل ١٢٣.٤ مليار دولار و نسبة الانفاق على التعليم , والبحث العلمى ٦.٩% و عدد سكانها ٦.٧ مليون, بينما الدخل القومي في مصر ٨٩.٤ مليار دولار و نسبة الانفاق على التعليم والبحث العلمى٢.٠% و عدد سكانها (٢٠٠٥) ٧٣ مليون.

جدول رقم (٥)

ترتيب الجامعات في الشرق الأوسط و شمال افريقيا

مسلسل	اســـــــم الجامعـــــــة	الترتيب إقليمياً	الترتيب عالمياً
١	جامعة الملك فهد للبترول	الاولى	١١٢٨
٢	جامعة طهران	الثانية	١٣٧٣
٣	الجامعة الأمريكية في بيروت	الثالثة	١٤١٨
٤	الجامعة الأمريكية في القاهرة	الرابعة	١٧٠٤
٥	جامعة الامارات	٢١	٢٥٦٤
٦	جامعة القاهرة	٢٩	٣٢٩٣
٧	الأكاديمية العربية	٣٧	٣٧٠٦
٨	جامعة المنصورة	٥١	٤٣٩٢
٩	جامعة عين شمس	٦٣	٥٠٦٢
١٠	الجامعة الالمانية بالقاهرة	٧٤	٥٣٧٤
١١	جامعة الزقازيق	٩٧	٦١٨٠
١٢	جامعة أسيوط	٩٨	٦١٩٨

المصدر : مركز البحوث المتقدمة، أسبانيا، ٢٠٠٧

٤.٣ المعرفة الذكية والتنمية الغنية

إن التعليم الهادف والمؤثر يتعامل مع الإنسان، كل الإنسان، ذهنيا وفكريا ومعنويا وجسديا، ليشحذ ملكاته، ويفجر إبداعاته، ويطلق طاقاته، ويضاعف إمكاناته، ويرهف إحساساته، ويرتقى بوجدانه وطموحاته. والاهتمام بالتطوير المستمر للتعليم هو ركيزة التوجهات القومية للتنمية الإنسانية الشاملة في المجتمعات المتقدمة من اليابان شرقا إلى أمريكا غربا. واستهدفت عملية تطوير التعليم النوع والكيف، والشكل والمضمون، من أجل خدمة أهداف الإنماء والتقدم الشاملة والمتكاملة. ولقد تغيرت وتطورت الأهداف والتوجهات من الاهتمام في حقبة الاقتصاد الصناعي خلال القرنين الماضيين بالتنمية والتقدم لتحقيق التعامل والتفاعل المنتج بين الإنسان وموارد المكان، إلى الاقتصاد التكنوترونيك، والمسمى أيضا بالمعلوماتي أو الخدمي (Cyber economy)، في العصر الحاضر والمستند إلى التفاعل والتعامل بين المجتمعات الإنسانية بعد زوال حدود الزمان والمكان وثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات، مع ظهور قضايا وتحديات غير مسبوقة تؤثر في الإنسانية جمعاء، مثل الطاقة والبيئة والفقر واختلال الموازين وقصور توزيع الدخول ونقص الموارد الطبيعية والاقتصادية والاستغلال والاحتلال والأطماع والحاجة والجوع والأوبئة وظهور الهيمنة الجديدة وغيرها، وغيرها... واشتعلت المنافسات واحتدمت المقارنات وتضاربت الصراعات وتشابكت المصالح داخل المجتمعات المتقدمة وبينها وبين المجتمعات الفقيرة والنامية، التي تعاني كذلك وتقاسى من صراعاتها وحروبها وأزماتها المدمرة والقاسية من فقر ومرض وجوع واستغلال واستبداد وضياع. وأصبح المجتمع الدولي في عصر العولمة منقسم إلى فريقين مجتمع الشمال الغنى وله نادى مجموعة الثمان للدول المتقدمة، ومجتمع الجنوب وله ناديه في مجموعة ٧٧ والصين (الآن ١٣٥) للدول النامية والفقيرة بالإضافة إلى المجموعة ١٥. والهوة واسعة وسحيقة، والمفارقات كثيرة وعميقة، فمثلا فإن ثروة أكثر ١٠ أفراد غناً في العالم تعادل الدخل القومي لخمسين من الدول الفقيرة يسكنها ربع سكان العالم، وتكفي لتوفير جميع احتياجاتهم الأساسية.

ولقد أثبتت الدراسات العلمية أن التعليم والمعرفة الذكية هي من أسس تحقيق التقدم، وأنها تسهم باستمرار في ازدياد معدلات ومؤشرات ذكاء السكان (IQ) وفاعلية وكفاءة القوى العاملة في المجتمعات المتقدمة، الأمر الذي تفتقر إليه المجتمعات النامية والفقيرة. ولقد أكدت دراسة مقارنة على بعض المجتمعات المتقدمة خلال الثلث الأخير من القرن الماضي، وشملت كل من إنجلترا وأمريكا وكندا والنرويج وهولندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وأستراليا واليابان، إن الزيادة السنوية في الدخل القومي ومعدل التقدم الاقتصادي قد صاحبها بالتوازي زيادة مكافئة في مؤشرات ومعدلات الكفاءة والفاعلية في مؤشرات التعليم والمعرفة الذكية. وقد أظهرت الدراسة اعلى المعدلات في الذكاء(IQ) المصاحب لارتفاع الدخل القومي في اليابان ثم ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والنرويج وأمريكا وإنجلترا، وبرهنت أن المعرفة الذكية لا تنتمي إلى أرض أو مجتمع أو ثقافة محددة، بل إن عصر العولمة شجع انتشار الشركات العالمية المتعددة الجنسيات بعيدا عن الحدود مستفيدة من تدنى الأجور، إلا أنها تحافظ على نفس مستوى الإنتاج والجودة العالية في مختلف القارات سواء

في مجال الصناعة (السيارات/ الإلكترونيات / الأجهزة...) أو الاقتصاد (الإدارة / التأمين /البنوك/...) أو الخدمات أو المطاعم أو المشروبات أو السياحة أو حتى صناعة التعليم (!)، مع الالتزام بالمعدلات والقياسات والمواصفات والإنتاجية والأداء والفاعلية والجودة في كل موقع وكل مكان. وأصبحت مواقع الإنتاج للشركات العالمية في الغالب جزر منعزلة في بيئتها في الدول المختلفة دون أن تقود أو تؤثر في مستوى أو جودة الصناعة أو الخدمات المحلية (شرم الشيخ والغردقة، دبي في الإمارات، شنغهاي وهونج كونج في الصين، وغيرها...)

إن المؤشرات واضحة والدلالات فاضحة والأدلة دامغة، فالدول الفقيرة تزداد فقرا بسبب غياب منظومة التعليم الفعال والمعرفة الذكية عن أهداف وسياسات وبرامج التنمية الشاملة، ذلك أن قطاعات الخطة والموازنة النوعية منفصلة رأسيا بجدران عازلة من حيث الاستثمارات والبرامج والسياسات والخطط والمشروعات ولا توجد تفاعلات وتعاملات بينية أفقية على كافة المستويات! ورغم مجانية التعليم في مصر، ينفق أولياء الأمور عشرات المليارات على الدروس الخصوصية من الحضانة حتى الجامعة اهتماما فقط، ليس بزيادة معدلات ذكاء أبنائهم وإثراء معرفتهم، وإنما بتلقينهم وتدريبهم على كيفية جمع أعلى الدرجات في الامتحانات وإعداد الملخصات، مما يسهم في تقليص الذكاء وكبح الملكات. والنتيجة المريرة والصدمة الكبيرة هي أضافة مليون فرد سنويا إلى سوق العمل من غير المتعلمين وغير المؤهلين وغير القادرين بلا أمل في عمل! كيف إذن يتم الإعمار والإنماء والتقدم والبناء؟ لقد أظهرت الدراسة الصينية مؤخرا للجامعات حول العالم تحديد أفضل ٥٠٠ جامعة، منها ١٧٠ في أمريكا والباقي في أوروبا، وفي ٦ دول في آسيا (منها إسرائيل)، وجنوب أفريقيا فقط في أفريقيا، ولا يوجد منها جامعة واحدة في مصر أو العالم العربي!

إن مصر على عتبة مرحلة إصلاح وتغيير شامل تاريخية في كافة المجالات تتطلب تعديلا جوهريا في البنى السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية. ولقد آن الأوان أن نصحو ولا نغفو، وأن نهب وأن نجد زودا عن مكانتنا ومكاننا، وحفاظا على قيمتنا وقامتنا، وقد كنا رواد ورسل النهضة والتقدم في البلاد العربية خلال النصف قرن الماضي. ويقتضي الأمر أن نتعلم من أخطائنا ونقتدى بتجارب غيرنا مثل اليابان وماليزيا وسنغافورة وأمريكا وألمانيا في التطوير والارتقاء النوعي والكيفي في التعليم وفي المعرفة الذكية، ومواجهة المشاكل السكانية والاجتماعية بجرأة وشجاعة وحرية وشفافية، مما سيؤدى مآلا إلى المعرفة الذكية القادرة على إنجاز وإنفاذ التنمية الإنسانية الغنية.

٢٠٠٥/٦/٢٠

٤.٤ تقييم الموقف الجامعي ٢٠٠٩

صدر مؤخراً عن المعهد العالي للتعليم بجامعة شنغهاي بالصين التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم. ويعتبر هذا التقرير هو السابع منذ بدء إصدار هذه الدراسة الأكاديمية القيمة منذ عام ٢٠٠٣. وقد كشفت الدراسة للكافة مرة أخرى هبوط مستوى التعليم الجامعي في الدول العربية والإسلامية والأفريقية على حد سواء. ولم يختلف مضمونها عن التقارير السنوية السابقة إلا في اختفاء جامعات مصر من التصنيف وبقاء جنوب أفريقيا فقط، والتي برزت فيها ثلاث جامعات ليصبح إجمالي الجامعات في القارة السوداء ثلاث جامعات! ولقد أظهر التقرير أن العالم المتقدم، ويضم ٤٦٠ جامعة من الخمسمائة جامعة الأفضل عالمياً (بنسبة ٩٢%)، يشمل جامعات من دول شمال أمريكا (٥٩%)، وأوروبا (٣١%)، واليابان (٢%). كما اتضح من التقرير أن مجموعة الدول الثمان المتقدمة (أصبحت عشرين الآن)، ذات التأثير الأكبر على الاقتصاد العالمي يبلغ دخلها القومي ٦٠% من الإجمالي العالمي ويسكنها ١٤% من سكان العالم، تمتاز بتألق ٣٤٥ جامعة من الخمسمائة الأفضل عالمياً (بنسبة ٦٩% بدلاً من ٧٥% في التقارير السابقة). وهذه دلالة واضحة تؤكد أن التقدم الاقتصادي يتواكب مع التقدم الاجتماعي والثقافي والحضاري والإنساني والذي يدعمه ويدفعه التقدم العلمي الإبداعي والفكري والفني والحضاري.

من جهة أخرى، فان نفس هذه الحقيقة تكشف الأوضاع المتردية في الدول النامية، المتدهورة اقتصادياً وتنموياً في قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إذ تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي والفكري والإنساني، وهو أمر يعكس الأحوال المتردية للتعليم العالي والبحوث العلمية فيها، ومن الطبيعي إذن غيابها عن قائمة وقيمة وقامة الجامعات الخمسمائة الأفضل عالمياً المختارة. ومن الواضح، والمنطقي كذلك أنه ليس من قبيل الصدفة أن معظم الإنجازات والاكتشافات والاختراعات العلمية والتقنية والإنتاج العلمي والفكري المتقدم يتم تحقيقه في الجامعات والمعاهد المتميزة التي شملتها قائمة الجامعات الخمسمائة الأفضل عالمياً، والتي تسطع في أرجائها نجوم العلماء والمبدعين والمفكرين المتألقين الذين حصدوا حتى الآن معظم جوائز نوبل في كافة الفروع خلال المائة عام المنصرمة، منذ أنشئت هذه الجوائز المرموقة. وليس من قبيل الحظ أو الصدفة أن معظم ميداليات الألعاب الأوليمبية خلال الدورات الماضية، وآخرها العام الماضي في بكين، قد حصدها رياضيو دول العالم المتقدم أيضاً.

وبتحليل التقرير الصيني عن أفضل عشرين ومائة ومئتان وثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة جامعة عالمياً يتضح الآتي (جدول رقم ١):

- أن أفضل ٢٠ جامعة عالمياً تقع في الولايات المتحدة وبها ١٧ جامعة أي ٨٥%، واثنتان في المملكة المتحدة وواحدة في اليابان.
- أن أفضل ١٠٠ جامعة عالمياً تقع في أمريكا الشمالية وبها ٥٥ جامعة، بنسبة ٥٥%، والاتحاد الأوروبي ٣١%، واليابان ٥%، وكندا ٤%، وأستراليا ٣%، وكلٍ من روسيا وإسرائيل واحدة (جدول رقم ٢)
- أن أفضل مائتا جامعة عالمياً تقع في أمريكا الشمالية وبها ٩٠ جامعة (٤٥%)، وكندا ٦ (٣%)، والاتحاد الأوروبي ٧٩ (٣٩,٥%)، وآسيا والباسيفيك ٢٢ (١١%) أما أفريقيا فلا تضم جامعات مميزة.
- تضمن التقرير جامعة واحدة في أفريقيا تقع في جنوب أفريقيا ضمن تصنيف أفضل ٣٠٠ جامعة عالمياً. واتضح أن هناك دولة واحدة من العالم العربي هي المملكة العربية السعودية وتقع فيها جامعة واحدة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم.
- تضمن التقرير ثلاث جامعات في كل دولة واحدة تقع في العالم الإسلامي وهي المملكة العربية السعودية وتركيا وإيران ضمن تصنيف أفضل ٥٠٠ جامعة عالمياً. كما تضمن إسرائيل ضمن إقليم آسيا والباسيفيك، وبها جامعة واحدة ضمن أفضل ١٠٠ جامعة عالمياً وسبع جامعات ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة عالمياً.
- يوضح التقرير حقائق تستدعي الانتباه بالنسبة لتميز الدول المتقدمة بوقوع أفضل الجامعات بها وكذلك بالنسبة لدول مجموعة الثمان، والتي تم توسيعها مؤخراً إلى عشرين. فالولايات المتحدة تقع بها ٥٥% من أفضل الجامعات وتنتج ربع الإنتاج العالمي ويسكنها ٥% من سكان العالم، بينما دول الاتحاد الأوروبي الخمس وعشرين بها ٣١% من أفضل الجامعات وتنتج ٣١% من الدخل القومي العالمي ويقطنها ٧% من سكان العالم، أي أن دول أوروبا وأمريكا الشمالية تتفرد بوجود ٩٠% من أفضل الجامعات عالمياً، وتنتج ٦٠% من الدخل القومي العالمي ويقطنها ١٤% من سكان العالم.
- في إقليم آسيا والباسيفيك، تتميز اليابان على الصين والهند، فتقع بها ٣١ جامعة من أفضل ٥٠٠ جامعة عالمياً وتنتج ٨%من الإنتاج العالمي ويسكنها ٢%من سكان العالم، بينما تزخر الصين بحوالي ٢٠% من سكان العالم وبها ٦ جامعات ضمن الخمسمائة الأفضل وتنتج ٦% من الإنتاج العالمي، وتليها الهند ويقطنها١٧%من سكان العالم وتضم ٣ جامعات فقط من الخمسمائة الأفضل وتنتج ٢%من الناتج العالمي.

ويمثل الاتحاد الروسي القطب الشرقي بجامعتين فقط ضمن الخمسمائة الأفضل عالمياً، وينتج ٢,٧% من الإنتاج العالمي، ويقطنه ٢.١% من سكان العالم.

ومن حيث توزيع أفضل الجامعات حسب الأقاليم الجغرافية عالمياً، فقد أبرز التقرير أن الأمريكتين بها حوالي ٦٠% من أفضل ١٠٠ جامعة عالمياً، وتضم أوروبا ٣٢%، ودول آسيا والباسيفيكي تسع فقط، ولا تضم أفريقيا أية جامعة من الجامعات الأفضل عالمياً. ومن حيث تميز الدول أكاديمياً فتضم الولايات المتحدة ٥٥ من أفضل مائة جامعة، وتنتج حوالي ٢٤% من الإنتاج العالمي المقدر بحوالي ٤٠ تريليون دولار ويسكنها ٤.٥% من سكان العالم. من ناحية أخرى، تضم دول الاتحاد الأوروبي ٣٢ جامعة من أفضل مائة جامعة وتنتج ٣١% من الدخل العالمي ويسكنها ٧% من سكان العالم، بينما تضم دول آسيا والباسيفيكي تسع جامعات من المائة الأفضل وتنتج ٢٦% من الإنتاج العالمي ويقطنها ٤٥% من سكان العالم. أما أفريقيا فلا توجد بها جامعة واحدة ضمن الأفضل مائة. (جدول رقم ٣)

ولقد أكد التقرير أن السبق العلمي للدول المتقدمة وتألق جامعاتها مرتبط بالكيان والمكونات والتنظيم، وبعدد العلماء والباحثين فيها، ومعدل الإنفاق على التعليم والبحوث كنسبة من الدخل القومي. ولقد أظهر الجدول رقم ٢، الذي تم الرجوع فيه إلى إحصاءات أحدث تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، عدد السكان والدخل مقترناً بالجامعات الأفضل في الدول المتقدمة. إلا أن تميز تلك الجامعات لم يأت من فراغ، بل يستند إلى الجموع المتميزة من هيئات التدريس والباحثين والموازنات الضخمة المخصصة للبحوث والتي تتعدى نسبة ٥% من الدخل القومي، بينما هي نسبة ضئيلة لا تتعدى ٠.٢% في مصر.

معايير وأوزان أسس التقييم الأكاديمي

اعتمد التقرير في التقييم على عدة مؤشرات عن المستوى والأداء العلمي والبحثي شاملاً الخريجين وإنجازاتهم العلمية والهيئة التعليمية الحاصلة على جوائز عالمية مثل نوبل والميداليات العلمية العالمية، وعدد وإنتاج الباحثين العلمي وأعمالهم المنشورة في المجلات والدوريات العلمية المحكمة عالمياً، وكذلك الأبحاث المسجلة في مجلدات الأبحاث العالمية المحكمة، والأداء والإنتاج الأكاديمي / نسمة. وقد تم رصد نسبة لكل معيار من معايير التقييم موضحة في الجدول المرفق.

وبرغم بعض المآخذ والملاحظات على معايير التقييم التي استند إليها التقرير الصيني، إلا أنه لازال للتقييم إيجابياته وكشفه لحقائق معروفة عن موقف التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي والعالم الإسلامي والنامي بوجه عام، فقد أظهرت الحقائق والمؤشرات التي طالما أوردتها التقارير والتحقيقات والدراسات المنشورة والمعروفة للكافة. وهذه التقارير العالمية عن أفضل ٢٠ ومائة ومائتان وخمسمائة عالمياً لها شفافيتها ومصداقيتها وإيجابياتها، والتي توجب علينا استنباط النتائج منها والعمل على النهوض من

كبوتنا والانطلاق نحو صحوة أمينة شاملة تتجنب السلبيات، وتتلافى القصور، وتوقف التدهور في مستوى التعليم الجامعي وتردي أخلاقيات وسلوك وأداء العلماء والباحثين، وتلتزم بارتقاء معارج التفوق والتقدم العلمي.

إن المحك الأهم هو الامتياز العلمي والتفوق الأكاديمي والسبق البحثي والتألق الفكري ووفرة الإمكانات والموارد البشرية والمادية والعلمية والتقنية. وهذه هي الحقيقة التي تؤكدها الإنجازات العلمية والاكتشافات العملية والجوائز العالمية المحكمة علمياً وعالمياً بشفافية وأمانة كاملة، وذلك بدون تجميل أو مبالغة أو تشويه أو تزوير أو خداع أو إخفاء للحقائق، أو مداراة لأسباب التخلف ومظاهر التردي العلمي والانهيار الأخلاقي والفراغ الفكري والشعارات الخادعة. وهذه الأمور مألوفة وتلك المواقف معروفة في أغلب جامعات العالم النامي النائم! و ليس خافياً على الجميع، الكافة والخاصة على حد سواء، أن النواقص والقصور والسلبيات التي تشوب التعليم الجامعي والبحوث العلمية قد أسهبت في حصرها وتقييمها الدراسات والتحقيقات العلمية والإعلامية، والتي شملت مجموعات ضخمة من الأسباب والمسببات تشمل: الأعداد الكبيرة والإمكانيات القليلة وهجرة العلماء والباحثين، تدني الرواتب، قلة المراجع، قصور الموارد، عدم توفر المكان وضعف الإمكانات، قصور التعليم قبل الجامعي، ضعف المناهج، تخلف المقررات، نقص المهارات، سوء نظام الامتحانات، التقييم العاجز، ضمور موازنات التعليم، قلة الموارد المالية والمادية، عدم الإلمام باللغات الأجنبية للاطلاع والبحث العلمي، عدم ربط التعليم الجامعي باحتياجات التنمية البشرية والإنماء، التلقين وعدم التركيز على الفهم والاستيعاب، وأد المبادرة الذاتية وتقييد المبادرة الشخصية، المحاباة والمجاملة، الأبعاد السياسية لنظام التعليم، التسيب وعدم الجودة في العملية التعليمية، التوسع في منح الدرجات العلمية ودرجات التفوق دونما سند علمي أكيد، قصور نظام تقييم و تعيين أعضاء هيئة التدريس، التوسع في الجامعات الخاصة دون توفير أعضاء هيئة التدريس القديرة والقادرة أو تزويدها بالموارد المادية والعلمية اللازمة واعتمادها على الإعارات والندب من الجامعات الحكومية، وذلك لاستيعاب الناجحين في الثانوية العامة. إن الجامعات الخاصة في العالم المتقدم على رأس قائمة الجامعات الأفضل. بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل مثبطة مثل تدني الثواب وغياب أو قصور العقاب، ونقص المتابعة، وقصور التقييم، واللاإنتماء واللأمانة، وسرقة الأبحاث، والتسيب وعدم الالتزام، وغياب الولاء واختفاء الشفافية، والاهتمام بالشعارات والشكل على حساب الهادفية والموضوعية، والسعي وراء الرزق من مصادر غير أكاديمية، عدم دعم القطاع الخاص للبحوث العلمية والعملية الأكاديمية، سعي الطلبة للحصول على الشهادات والإجازات العلمية من أجل العمل أو المركز الاجتماعي فقط دون اهتمام بالمحتوى العلمي أو الفكري.

إن ما حققته الدولة الإسلامية ماليزيا من تقدم علمي واقتصادي في خلال العقدين الماضيين يثبت أنه في إمكان الدول النامية في القارات الثلاث، المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً، أن تنهض من سباتها

وأن تضرب المثل في التغلب على أسباب التخلف، وأن تمتلك زمام التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما حققته دول أخرى مجاورة في جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج والصين وإندونيسيا، وغيرها من النمور الواثبة. فليس هناك بديل عن تخطي الصعاب وهزيمة التخلف والتردي والانبطاح، حسب المثل القائل إذا كانت هناك الإرادة فسنجد الطريق. إن دول العالم العربي والإسلامي تمتلك من الموارد البشرية والمادية ومن الحضارات الزاخرة بالإنجازات ما يدفعها إلى التصميم والإرادة والعزم على النهوض من أحوالها المتردية واتباع الاستراتيجيات والأهداف واعتماد الخطط والسياسات والبرامج والمشروعات الهادفة والمتكاملة والشاملة، والتي تدفعها إلى آفاق التطور والتقدم والتفوق. إنه لا مناص من البدء فوراً في إصلاح شكل ومضمون وأهداف وسياسات وبرامج التعليم العام الخاص، العام والجامعي، وتوفير الإمكانات والاعتمادات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة علمياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإنسانياً، وحتى نطمح للحاق بركب الجامعات الأفضل عالمياً. ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

نوفمبر ٢٠٠٩

جدول رقم (١) عدد أفضل الجامعات حسب الأقاليم الجغرافية

الاقليم	العدد من أفضل ٢٠	العدد من أفضل ١٠٠	العدد من أفضل ٢٠٠	العدد من أفضل ٣٠٠	العدد من أفضل ٤٠٠	العدد من أفضل ٥٠٠
الأمريكتان	١٧	٥٩	٩٩	١٣٤	١٦٢	١٨٤
اوروبا	٢	٣٢	٧٩	١٢٥	١٧٠	٢٠٨
آسيا و الباسيفيك	١	٩	٢٢	٤٢	٦٧	١٠٦
أفريقيا				١	٢	٣
الإجمالي	٢٠	١٠٠	٢٠٠	٣٠٢	٤٠١	٥٠١

المصدر : تقرير الصين عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم عن عام ٢٠٠٩

جدول رقم (٢) بيان بنسب توزيع الجامعات الأفضل حسب الدولة ونسبة دخلها وسكانها إلى العالم

الاقليم	نسبة الجامعات من الـ١٠٠ الأفضل	نسبة الجامعات من الـ٥٠٠ الأفضل	نسبة الدخل القومي من الدخل العالمي	نسبة عدد السكان من سكان العالم
أمريكا الشمالية				

الاقليم	نسبة الجامعات من الـ١٠٠ الأفضل	نسبة الجامعات من الـ٥٠٠ الأفضل	نسبة الدخل القومي من الدخل العالمي	نسبة عدد السكان من سكان العالم
الولايات المتحدة	٥٥	٣٠.٣	٢٣.٦	٤.٥
كندا	٤	٤.٤	٢.٣	٠.٥
المكسيك	ـــ	٠.٢	١.٨	١.٦
الاجمالي	٥٩	٣٤.٩	٢٧.٧	٦.٦
أمريكا الجنوبية				
البرازيل	ـــ	١.٢	٢.٧	٢.٩
شيلي	ـــ	٠.٤	٠.٣	٠.٣
الأرجنتن	ـــ	٠.٢	٠.٥	٠.٦
الاجمالي	ـــ	١.٨	٣.٥	٣.٨
الاتحاد الأوروبي				
المملكة المتحدة	١١	٨	٤.٤	٠.٩
ألمانيا	٥	٨	٦.١	١.٢
فرنسا	٣	٤.٦	٤.٧	٠.٩
السويد	٣	٢.٢	٠.٨	٠.١
سويسرا	٣	١.٦	٠.٨	٠.١
هولندا	٢	٢.٤	١.٤	٠.٢

الاقليم	نسبة الجامعات من الـ١٠٠ الأفضل	نسبة الجامعات من الـ٥٠٠ الأفضل	نسبة الدخل القومي من الدخل العالمي	نسبة عدد السكان من سكان العالم
الدنمارك	٢	٠.٨	٠.٦	٠.١
فنلندا	١	١	٠.٥	٠.١
النرويج	١	٠.٨	٠.٧	٠.١
ايطاليا	—	٤.٢	٣.٨	٠.٩
أسبانيا	—	٢.٢	٢.٧	٠.٧
النمسا	—	١.٤	٠.٧	٠.١
بلجيكا	—	١.٤	٠.٨	٠.٢
أيرلندا	—	٠.٦	٠.٥	٠.١
اليونان	—	٠.٤	٠.٦	٠.٢
المجر	—	٠.٤	٠.٣	٠.١
بولندا	—	٠.٤	٠.٩	٠.٦
البرتغال	—	٠.٤	٠.٤	٠.٢
التشيك	—	٠.٢	٠.٤	٠.٢
سلوفانيا	—	٠.٢	٠.١	٠.٠٣
الإجمالي	٣١	٤١.٢	٣١.٢	٧.٠٣
آسيا و الباسيفيك				
اليابان	٥	٦.٢	٨.٢	١.٩

الاقليم	نسبة الجامعات من الـ١٠٠ الأفضل	نسبة الجامعات من الـ٥٠٠ الأفضل	نسبة الدخل القومي من الدخل العالمي	نسبة عدد السكان من سكان العالم
روسيا	١	٠.٤	٢.٧	٢.١
الصين	–	٦	٦.٤	١٩.٨
الهند	–	٠.٤	٢	١٧
كوريا الجنوبية	–	١.٨	١.٥	٠.٧
سنغافورة	–	٠.٤	٠.٣	٠.١
استراليا	٠.٣	٣.٤	١.٧	٠.٣
نيوزيلندا	–	١	٠.٢	٠.١
إيران	–	٠.٢	٠.٦	١.١
المملكة السعودية	–	٠.٢	٠.٨	٠.٤
تركيا	–	٠.٢	١.٣	١.١
اسرائيل	١	١.٤	٠.٣	٠.١
الإجمالي	٧.٣	٢١.٦	٢٦	٤٤.٧
أفريقيا				
جنوب أفريقيا	–	٠.٦	٠.٥	٠.٧
الإجمالي	–	٠.٦	٠.٥	٠.٧
الاتحاد الأوروبي وأمريكا	٩٠	٧٦.١	٥٨.٩	١٣.٦

الاقليم	نسبة الجامعات من الـ١٠٠ الأفضل	نسبة الجامعات من الـ٥٠٠ الأفضل	نسبة الدخل القومي من الدخل العالمي	نسبة عدد السكان من سكان العالم
الإجمالي العام	٩٧.٣	١٠٠	٨٨.٩	٦٢.٨٣

المصدر : تقرير الصين عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم عن عام ٢٠٠٩

جدول رقم (٣) بيان بنسب توزيع أفضل مائة جامعة عالمياً ونسبة الدخل والسكان إلى العالم

الاقليم	نسبة الجامعات من الـ١٠٠ الأفضل	نسبة الدخل القومي من الدخل العالمي	نسبة عدد السكان من سكان العالم
الأمريكتان	٥٩	٣١.٢	٦.٦
اوروبا	٣٢	٣١.٢	٧.٠٣
آسيا و الباسيفيك	٩	٢٦	٤٤.٧
أفريقيا	—	—	—

المصدر : تقرير الصين عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم عن عام ٢٠٠٩

*يلاحظ أن الدخل القومي للأمريكتين يقارب دخل الدول الأوروبية و يبلغ حوالي ١٢ تريليون دولار سنوياً، و أن دول آسيا الباسيفيك يقطنها حوالي ٤٥% من سكان العالم المقدر عددهم بحوالي ٦.٧ مليار نسمة.

جدول رقم (٤) مقارنة بين نسبة عدد الجامعات الأفضل والدخل وعدد السكان

الاقليم / الدولة	النسبة من أفضل ١٠٠ جامعة	النسبة من أفضل ٥٠٠ جامعة	النسبة من الدخل العالمي	النسبة من سكان العالم
الأمريكتان	٥٩	٣٦.٧	٣١.٢	١٠.٤
الاتحاد الأوروبي	٣١	٤١.٢	٣١.٢	٧.٠٣
الصين	ـــ	٠.٦	٦.٤	١٩.٨
روسيا	ـــ	٠.٤	٢.٧	٢.١
الهند	ـــ	٠.٤	٢	١٧
الإجمالي	٩٠	٧٩.٣	٧٣.٥	٥٦.٣٣

المصدر : تقرير الصين عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم عن عام ٢٠٠٩

جدول رقم (٥) مقومات وأسس وأوزان التقييم للجامعات الخمسمائة الأفضل عالميا

المعيار	المؤشر	الوزن
جودة التعليم	حصول الخريجين على جوائز عالمية مثل نوبل و غيرها	١٠

المعيار	المؤشر	الوزن
مستوى هيئة التدريس	حصول هيئة التدريس على جوائز عالمية مثل نوبل و غيرها	٢٠
	التقدير العلمي المحكم للباحثين في ٢١ حقل من حقول المعرفة	٢٠
الإنتاج البحثي	الأبحاث المنشورة في مجلة العلوم و الطبيعة	٢٠
	الأبحاث المنشورة و المسجلة في سجل الأبحاث المحكمة	٢٠
الآداء/نسمة	آداء المعهد الأكاديمي / نسمة	١٠
الإجمالي		١٠٠

المصدر : تقرير الصين عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم عن عام ٢٠٠٩

٤.٥ مستوى الجامعات وأمل التقدم

لقد جذب اهتمامي في الصيف الماضي تقرير التنمية البشرية حول العالم لعام ٢٠٠٤، الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في نيويورك. وقد أوضح التقرير موقف التنمية البشرية في ١٧٧ دولة، وتم تقييمها في مجالات الإنجازات والتطور والتقدم حسب مقياس التنمية البشرية، الذي استند على عدة عناصر هامة مثل السكان وطول العمر وفئاته والصحة والتعليم والمعرفة والخدمات الاجتماعية والمرافق الصحية والموقف الاقتصادي (من حيث مستوى الدخل والبطالة) والمشاركة الفعالة من فئات المجتمع المختلفة في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكذلك استند التقييم إلى مدى استخدام الطاقة ومعدلات التلوث والتكنولوجيا المعاصرة والاتصالات والبحث العلمي ومشاركة وتمكين المرأة ومدى انحسار التفرقة ومشاركة الشباب في التنمية وفرص العمل والبيئة وغيرها.

لقد احتلت الدول الأوربية والأمريكية المراتب الأولى في المقياس ووقعت مجموعة الثماني للدول المتقدمة ضمن البلاد العشرين الأول، وكان ترتيب مصر ١٢٠. وشدد التقرير على تأزم الموقف في الدول النامية عامةً والدول الأفريقية خاصة، وطالب بضرورة أحداث إصلاح وتغيير جذريين فوراً في جميع المجالات والقطاعات والمستويات والاتجاهات والأبعاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وصحياً وعمرانياً. ولقد ربطت في مقالي المنشور في صحيفة الأهرام في ٢٠٠٤/٨/٣٠ بين مقياس التنمية البشرية الوارد في التقرير المذكور وبين حصد الدول الأوربية والأمريكية ذات المرتبات المتقدمة في المقياس لمعظم ميداليات الدورة الأولمبية في أثينا، إذ حصلت الدول العشرين الأول في المقياس على معظم الميداليات ولم تفز ثلثي الدول المشاركة في الدورة بأي ميدالية.

ورغم أن الأمر كان متوقعاً وليس بالغريب، فقد كان نشر الأهرام في ٢٠٠٥/١/٣١ لتقرير علمي محايد حول مستوى الجامعات في العالم، أعده معهد التعليم العالي بجامعه جياو تونج بشنغهاي بالصين وقعاً مؤثراً ومؤلماً لما أبرزه من حقائق ودلالات. فقد أكد التقرير على ما سبق أن كشفه تقرير الأمم المتحدة والدراسات والتقارير الدولية الأخرى، غير أنه أختص بإلقاء الضوء على الموقف العلمي للجامعات في العالم! وتم اختيار وترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم فى٢٠٠٤. ولم يتم اختيار جامعة من منطقتنا! ومن حيث أن الجامعات هي منارات العلم والمعرفة وقاطرات التطور والتقدم ولكونها ركائز الحضارة الإنسانية ومنتجة الموارد البشرية والكفاءات المهنية والكوادر العلمية والعملية المسئولة عن بناء الأمم ومواجهة التحديات وتحقيق الآمال بكافة القطاعات والمجالات، فأن القصور فيها وترديها وتخلفها عن مواكبة ركب التحضر والتنمية الشاملة وهبوط مستواها عن المستويات العالمية الواجب تحقيقها هو بمثابة إنذار خطير وتحذير مرير بالأزمات والمصاعب التي تواجهها الأمه.

لقد بنت الجامعة الصينية تقييمها للجامعات حول العالم واختيار الخمسمائة الأفضل والعشرين الأعظم على معايير علمية محددة، اشتملت على كفاءة التعليم ومستواه، والأساتذة الحائزين على تقدير وجوائز عالمية مثل جائزة نوبل، ونتائج الأبحاث العلمية وتلك الأبحاث المنشورة في دوريات علمية مشهود لها، وعدد التخصصات وعدد الطلاب وغيرها من المعايير العلمية. ولا يوجد هناك شك في نزاهة وحياد الجامعة الصينية التي أصدرت التقرير، خاصة عندما أشارت إلى أحراز أمريكا قصب السبق في عدد الجامعات المتميزة ضمن الخمسمائة الأفضل من خمسة وثلاثين دولة (١٧٠ جامعه تمثل ٣٤%) وتم اختيار ١٧ جامعه أمريكية من ضمن العشرين العظمى (٨٥%)، وتليها إنجلترا واليابان. وقد أظهر التقرير قائمة الدول التي توجد بها الجامعات الأفضل بعد الولايات المتحدة وتشمل ٢١ دوله أوروبية و٦ دول أسيوية بينها إسرائيل و٤ دول من أمريكا اللاتينية، ودول المحيط الباسيفيكي (أستراليا ونيوزيلاندا) أما القارة السوداء فلا يوجد بها إلا جنوب أفريقيا فقط!

ولم يكن من الصعب عند تحليل التقرير التعرف على أسباب الفقر العلمي والمستوى الضعيف الخفيف للجامعات في الدول النامية، وهو بلا شك يعكس الموقف في مصر!؟ لقد أظهر التقرير عدد قليل من الدول النامية رغم أنها تضم معظم سكان العالم، التي يوجد بها عدد محدود من الجامعات الأفضل. ومن أسف أن الدول العربية والإسلامية مع ثرواتها المادية والبشرية لا تضم أي جامعه ضمن لائحة الخمسمائة المقومة؟! ورغم أن تقارير الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية قد تضمنت دلالات وإشارات واضحة إلى تردي موقف التعليم وإلى أزمة التعليم وضعف مستوى المعلمين والمتعلمين، وأنه لا أمل في أعلاء ورفع مستوى التنمية البشرية دون النهوض بمستوى التعليم، وبالتوازي مع المحاور التنموية الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، ألا أن هذا التقرير قد سلط الضوء الساطع الكاشف عن الحالة السيئة والمستوى المتخلف. إن جذور المشكلة ليست فقط نابعة من نظام التعليم أو خطط الدولة، أنما تتحمل الأسرة والمجتمع والموقف الاقتصادي والاجتماعي نفس المسئولية!،كذلك هناك أبعاد أخرى مثل المؤثرات السلبية للأزمات الطاحنة والتكدس وقلة الفرص وتدنى المرتبات والقصور الخطير لاعتمادات الأبحاث وغياب الإمكانات المتاحة وتفشى ظاهرة "أستاذ الشنطة!" جرياً وراء كسب العيش، مع ضيق الموارد وقصور الإمكانات وعجز نظام الثواب والعقاب وهبوط وسقوط الحالة الأخلاقية للسلوك والتعامل والأداء وغيرها وغيرها......

لقد كان الأمل معقوداً على أن يساعد إنشاء الجامعات الخاصة، أو غيرها بالاشتراك مع مؤسسات خارجية، على حل أزمات المكان والموارد والكوادر والتخصصات والإمكانات والطاقات العاجزة في التعليم العالي الحكومي، وقد وصل عددها إلى عشرة بالإضافة إلى العشرين للدولة... إلا أنها زادت الطين بلة والموقف علة مع علة!! واعتمدت المؤسسات الجامعية "الجديدة" على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية، واهتمت خاصة بالتخصصات قليلة الاستثمارات عظيمة العائد، بغية تحقيق هدف مشترك واحد: جمع أعلى الأرباح والعوائد!! وهكذا انتشر سرطان الدروس الخصوصية من المهد إلى اللحد، من مستوى الحضانة إلى الجامعة، وبهذا تبدد سراب مجانية التعليم إلى غياهب الظلام والماضي والنسيان، واستشرت

أمية التعليم والمتعلمين في الملايين من الدارسين والمعلمين ومن" المؤهلين" والعاملين!! أي مستوى أذن لأي تعليم؟ لمن؟ ولماذا؟ ومتى؟ وأين؟

إن الموقف جلل والتحديات عظام والمهام جسام، والأزمات عسيرة والمشاكل كثيرة، ولا بد من المواجهة الجريئة وتبني الاستراتيجيات الجسورة والسياسات والتشريعات المتطورة والبرامج الطموحة لأحداث تغيير جوهري وجذري، ولن يجدي إتباع إصلاحات شكلية أو تغييرات تقليدية تدور في دوائر مفرغة لا طائل منها ولا خير فيها. لقد حانت ساعة الحسم ولا مجال للتأجيل أو التأويل أو التهليل أو التعليل! إن مستقبل مصر والأجيال الصاعدة العطشى والجوعى بلا مأوى أمانة في أعناقنا جميعاً أياً كان موقعنا. وعلى الله قصد السبيل ...

٢٠٠٥/٥/١

الفصل الخامس : البيئة و المناخ

٥.١ الاحتباس الحراري ومستقبل الإنسان في هيلجندام

٥.٢ بداية النهاية؟ للدمار الشامل أنواع وأشكال وبدائل!

٥.٣ التغير المناخي ومستقبل التنمية البشرية ٢٠٠٧

٥.٤ موقف تغير المناخ في مصر ٢٠٠٧

٥.٥ تحديات التغيرات المناخية من كيوتو الي مونتريال

٥.٦ للدمار الشامل أنواع وأشكال وبدائل

٥.٧ دلالات منذرة ومحذرة من الكوارث النووية

٥.٨ قمة العالم للمناخ ومستقبل البشرية

٥.٩ تحديات المواجهات مع الأعاصير

٥.١ الاحتباس الحراري ومستقبل الإنسان في هيلجندام

طالما واجه العالم التغير المناخي والاحتباس الحراري وتداعياته الكارثية على البشرية من خلال مؤسساته ومؤتمراته دون طائل، برغم تغير المكان والزمان، بدءاً من إنشاء برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة في نيروبي في السبعينات إلى المؤتمرات الدولية والإقليمية والوطنية الكثيرة التي عقدت وناقشت مشاكل البيئة وتحدياتها. ولقد عقدت قمة الأرض الأولى في ريو دي جانيرو بالبرازيل في أوائل التسعينات، وتم فيها إقرار أجندة ٢١ لمواجهة دولية لمشاكل البيئة والتنمية والمناخ حسب برنامج زمني محدد. إلا أن معظم التوصيات لم توضع موضع التنفيذ!؟، كما تبين ذلك من قمة الأرض الثانية التي عقدت في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا بعد مرور ١٠ سنوات في مطلع القرن الحالي.

وعقدت الأمم المتحدة مؤتمر كيوتو باليابان في نهاية القرن الماضي والتزمت الدول الموقعة على البروتوكول بتخفيض معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى الملوثة للجو لما تسببه من تعاظم مشاكل التغير المناخي والاحتباس الحراري والتنوع البيولوجي وذلك بحلول عام ٢٠١٢. إلا أن الولايات المتحدة، وهي الدولة العظمى المتسببة في حوالي ٢٥% من الانبعاثات الغازية العالمية، خاصة ثاني أكسيد الكربون، قد خذلت المجتمع الدولي برفضها تنفيذ توصيات البروتوكول، وذلك لتأثيرها السلبي على حركة التنقل والإنتاج الصناعي-- حسبما ذكر الرئيس الأمريكي بوش !! ولقد ثبت للكافة، خاصة الخبراء والمتخصصين، أن ارتفاع معدلات الانبعاثات الغازية، خاصة من الدول المتقدمة صناعيا، قد ساهمت في تأزم مشكلة الاحتباس الحراري وإلى نتائج وكوارث طبيعية شملت جميع أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية. ولقد تم رصد علمي لازدياد ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي من جراء ارتفاع درجة حرارة الجو حول العالم بمعدل ٣.٥ درجة فهرنهيت، مما أدى إلى ارتفاع مستوى المحيطات والبحار، وتهديد الشواطئ وازدياد معدلات النحر لها، وغرق دلتا الأنهار. بالإضافة إلى هذا فقد لوحظ الارتفاع الكبير في معدلات التصحر وكثرة الأعاصير المدمرة للإنسان والعمران، من كاترينا في لويزيانا وغيرها من ولايات الجنوب الأمريكي، إلى التسونامي في إندونيسيا، إلى جونو مؤخراً في خليج عمان، وما صاحبها جميعا من قتلى ودمار وفيضانات جارفة. كذلك شهدنا حول العالم زلازل ساحقة (باكستان – إيران – تركيا - اليونان – الصين – المغرب....) وبراكين ماحقة قد حصدت آلاف الأرواح ودمرت آلاف الديار ومحت معالم الاستثمار والإعمار.

وقد غضبت مختلف منظمات المجتمع المدني من تجاهل الدول الصناعية الكبرى لحقوق الإنسان وتدميرها لمستقبل الأجيال بسبب رفضها الالتزام العملي " برغم الالتزام القانوني" بمقررات بروتوكول كيوتو، فتم تنظيم المؤتمرات وتجمعات الاحتجاج والمظاهرات خلال انعقاد المؤتمرات الدولية سواء في مونتريال أو لندن أو واشنطن أو باريس أو هيلجندام أو غيرها من المدن. وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها فقد تبنى نائب الرئيس السابق آل جور حركة مدنية كبيرة، وبالتنسيق مع أحزاب الخضر حول العالم، تطالب بمواجهة الاحتباس الحراري وضرورة الحد منه من أجل الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة،

خاصة إذا كانت قمم الأرض المتعاقبة، والمؤتمرات والاتفاقات الدولية والإقليمية، قد اهتمت مبدئياً وأكدت شكليا على التنمية المتواصلة والمستدامة.

ولقد زاد من تحديات الأزمة وتدهور مشاكل التغير المناخي والاحتباس الحراري ما حذرت منه كثير من الدراسات الأكاديمية والتقارير العلمية المتخصصة من احتمال جفاف بعض أنهار العالم كنهر الماكونج في فيتنام و النيل في السودان و مصر و غيرها من الأنهار والبحيرات في الدول المختلفة حول العالم، و ذلك بسبب استمرار هذه الظاهرة بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المحيطات التي ستمحو من الوجود عددا من الدول و الجزر و دلتا الأنهار، بالإضافة إلى انحسار الغابات و انخفاض الأكسجين و تعاظم التصحر!!.

أي مستقبل مظلم هذا الذي يتهدد البشرية جمعاء؟ أليس هذا أكثر فتكاً وخطراً وظلماً من أسلحة الدمار الشامل ؟!

ولقد أكد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في مؤتمر عالمي عقد في باريس في مارس الماضي على ضرورة الالتزام أولا بعدم زيادة معدلات الانبعاث الغازية الحالية، و العمل جديا على تخفيضها للنصف في فترة زمنية محددة، مع اعتماد آليات جادة للمراقبة و الالتزام و التطبيق. و قد أكدت دول الاتحاد الأوروبي، و بمشاركة من كندا و اليابان، علي الالتزام بتخفيض معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠ م. و قد تضامنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مع الرئيس شيراك و وضعت هذه القضية العالمية ضمن أهم موضوعات قمة الثمانية G٨ و التي عقدت في ٢٠٠٧/٦/٧ م في هيلجندام Heiligendamm الواقعة في شمال ألمانيا على بحر البلطيق. و قد توقع الكثير من المراقبين مقاومة أمريكا للتوجه الأوروبي و مقررات بروتوكول كيوتو، خاصة عندما أعلن الرئيس بوش مؤخرا عن مبادرة جديدة، و ذلك قبل انعقاد قمة الثماني، عن اقتراح أمريكا تنظيم اجتماع لمجموعة من الخمس عشر دولة الأكثر تلويثا للمناخ من أجل اتفاق على استراتيجية جديدة، خارج إطار الأمم المتحدة، ذات أهداف طويلة المدى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؟!.

إلا أن الله غالب على أمره، و" تغير المناخ "في قمة الثماني في هيلجندام، وخرجت المستشارة الألمانية المضيفة بعد الاجتماع لتعلن لوسائل الأعلام عن إنجاز كبير للقمة بموافقة أمريكا على استراتيجية التوجه الأوروبي من حيث المبدأ بوقف زيادة الانبعاثات الغازية عند المعدلات الحالية أول، اً ثم العمل على تخفيضها للنصف بحلول عام ٢٠٥٠، وذلك تحت مظلة الأمم المتحدة، وليكون ذلك استمراراً وتواصلاً مع مقررات وبروتوكول كيوتو التي ستنتهي في ٢٠١٢!

وبرغم أن القمة لم تتوصل إلى أرقام محددة، إلا أن الاتفاق كان على الأهداف والمبادئ الاستراتيجية، مع ترك التفاصيل والأرقام للتفاوض حولها فيما بعد عن طريق اللجان والخبراء والمتخصصين. وبرغم ما يعنيه هذا الانفراج "المناخي" والاتفاق البيئي من إنجاز وإيجابيات مبدئية خاصة بعدول أمريكا عن موقفها الرافض لكيوتو و عن مبادرتها الوليدة، و قبول العمل على الحد من الانبعاثات الغازية، إلا أن البيانات و التصريحات

و الاتفاقيات المبدئية سرعان ما تتلاشى و تختلط مع غيوم الفكر و المصالح وتتبدد عند المناقشة العملية للأطر القانونية و آليات التنفيذ و المراقبة و السيادة و الالتزام و توقيع العقوبات على المخالف و غيرها.

وقد يستغرق الأمر عدة سنوات من اللجان والاجتماعات!، وقد يحل عام ٢٠١٢ موعد انتهاء برتوكول كيوتو دونما التوصل إلى اتفاق واقعي وعملي يلتزم به الكافة، الكبير قبل الصغير، خاصة عند تغير الوجوه وتبدل الحكومات حسب حركة تداول السلطة والديموقراطية في الدول المختلفة.

و رغم أن مستقيل الكرة الأرضية ومستقبل البشرية و الحضارة الإنسانية تتهدده تحديات الاحتباس الحرارى الكارثية، إلا انه يحدونا الأمل إلى أن نصحو وأن نمحو ما ارتكبته المجتمعات الصناعية في حق الإنسان وأن نشب وأن نهب للدفاع عن منجزات الحضارة، وأن نتطلع إلى أفاق الآمال، ومستقبل الأجيال، فالالتزام ليس فقط بالتوقف عن زيادة معدلات الانبعاثات الغازية الحالية، بل الحد منها تدريجيا باللجوء إلى الطاقة النظيفة والطاقة المتجددة، وإحلالها تدريجيا محل مصالح الشركات والحكومات في استهلاك البترول أو الفحم كمصدر أساسي للطاقة. إن تأمين مستقبل الأجيال القادمة وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة يستوجب هذا الالتزام والحد من التلوث بكافة أنواعه الهوائي والمائي والصوتي والأخلاقي والبصري والحضاري والسلوكي والجسدي والمدني وغيرها. ومن الضروري الحفاظ على التوازنات الطبيعية والتنوع البيولوجي من أجل الإنسانية جمعاء ومستقبل البقاء كرماء، وصون الأمانة الإلهية في قريتنا الكونية!

إن مستقبل وآفاق الإعمار في مصر تستوجب منا استراتيجية قومية للطاقة النظيفة ومصادر المياه البديلة، خاصة بعد انخفاض منسوب المياه الجوفية بسبب زراعة الصحارى وحدية حصتنا في مياه النيل - إن لم يهدد وجودها الجفاف لا قدر الله - مع توقع زيادة عدد السكان إلى ١٥٠ مليون نسمة عام٢٠٥٠، والواجب يقضى بضرورة الحد من الانبعاثات الغازية، خاصة بعد اعتماد مجلس الشعب لبرتوكول كيوتو، وأن نعمل بجد مع المجتمع الدولي حسب خطة طموح وبرنامج رائد نحو منع التلوث بجميع أشكاله سواء الجوي (السحابة السوداء بالقاهرة والعواصف الترابية طول العام)، أو البحري (تلوث الشواطئ)، أو النهري (تلوث مياه النيل و البحيرات)، أو السمعي (الضوضاء الجارفة في المدن)، أو البصرى (فوضى البناء والتخطيط والألوان والأشكال والطرز المعمارية والإعلان والإعلام)، أو العمراني (العشوائيات وتأريف الحضر وتحضير الريف!)، وغيرها من أنواع التغير المناخي والاحتباس والتلوث والتلويث أياً كانت، وأينما كانت! والواجب يقضى أن يتم ذلك بالتعاون مع الهيئات الدولية المعنية حسب خطط متسلسلة وبرنامج زماني ومكاني شامل، خاصة إذا تيقننا أن سواحلنا الشمالية مهددة وأن التصحر يبتلع أراضينا الزراعية، وأن مياه النيل مهددة بالجفاف وأن وحش الاستثمار والإعمار يلتهم بشراهة أراضينا الزراعية وإنجازاتنا الحضارية دون اهتمام بمصادر الحياة أو المياه، أو الحفاظ على التراث أو حقوق الإنسان أو صون أمانة المكان. لقد لاحت لحظة القرار والأبرام، ولات ساعة مندم!!

٢٠٠٧/٦/٧

٥.٢ بداية النهاية؟ للدمار الشامل أنواع وأشكال وبدائل!

فى إطار المؤتمر العالمى التاسع للبيئة المنعقد في مدينة ميلانو بإيطاليا التقى ممثلو ١٩٨ دولة لبحث القضايا والمشاكل المهددة للبيئة فى العالم وخاصة الموقف بالنسبة لإتفاقية كيوتو التى صدر بها إعلان كيوتو عام ١٩٩٧ بهدف الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري من جراء الآثار السلبية الخطيرة التى ستعود على جميع دول وشعوب العالم بأوخم العواقب وأدهى المصائب. لقد عقد المؤتمر الدولي العزم فى إطار برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة الأمل فى كيوتو على اتخاذ إجراءات محددة والتزامات قاطعة على خفض الغازات الملوثة للهواء وبالتالى انحسار ظاهرة الاحتباس الحراري والتأثيرات المهددة لبيئة الإنسان والحيوان والنبات.

ولقد حذرت الإتفاقية من استمرار إرتفاع درجة جرارة الجو حول العالم والتى من المتوقع زيادتها بمعدل ستة درجات خلال العقود القادمة والتى ستؤدى لا محالة إلى تعاظم وانتشار الكوارث والإسراع فى القضاء على حضارة الإنسان وبداية النهاية فى جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية أو الفقيرة. وأصرت اتفاقية كيوتو على ضرورة قيام الدول الأعضاء بسرعة التوقيع واعتماد الإتفاقية بأسرع وقت لمجابهة التحديات والمخاطر المتصاعدة، وخاصة بالنسبة للدول المتقدمة الصناعية الكبرى المسببة لأغلب الغازات الملوثة للهواء خاصة الولايات المتحدة والتى ينتج عنها نسبة ٣٠% من إجمالى الملوثات الجوية، وروسيا والصادر عنها ١٧%. وتشترط الاتفاقية على ضرورة توقيع مجموعة الدول المسببة على الأقل لنسبة ٥٥% من الملوثات على الإتفاقية قبل إعتمادها والبدء فى التنفيذ بهدف خفض نسبة التلوث بنسبة ٨% بحلول عام ٢٠١٢ ونسبة ٢٠ -٤٠% بحلول عام ٢٠٢٠، بالمقارنة بمستويات ونسب التلوث في عام ١٩٩٠.

إلا أن المجتمع الدولى اصيب بخيبة أمل كبيرة عندما أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش فى عام ٢٠٠١ رفض الولايات المتحدة التوقيع على إتفاقية كيوتو لتعارضها مع مصالح بلادة الاقتصادية وأثارها السلبية على أنشطتها الصناعية ووسائل المواصلات. وفى نفس الوقت بقيت روسيا تراقب الموقف دون التزام، حتى أعلنت خلال مؤتمر قمة الأرض فى جوهانسبرج فى سبتمبر ٢٠٠٢ عن نيتها التوقيع على الاتفاقية. وبالرغم من هذا فاجأ مندوب روسيا العالم خلال المؤتمر التاسع للبيئة فى ميلانو فى أول ديسمبر الحالى بعدم رغبة بلادة فى التوقيع على إتفاقية كيوتو نتيجة الآثار السلبية الكبيرة التى ستعود على الاقتصاد والتنمية الروسية من خلال تطبيق الإتفاقية (الأهرام ٢٠٠٣/١٢/٤)، بينما تراقب الهند والصين الموقف للنظر فيما ستؤول إلية الأمور! وبهذا انضمت روسيا إلى كل من الولايات المتحدة واستراليا وكندا مما سيصيب الإتفاقية فى مقتل! وهي الإتفاقية الأساسية فى الإتفاقية العالمية التى أقرتها الأمم المتحدة لمواجهة التغير المناخى والتى ستصبح أيضا غير ذات مفعول أو فعالية. وبهذا تتجمع الغيوم المنذرة ببداية النهاية للحضارة الإنسانية.

إن الآثار المترتبة على عدم اعتماد اتفاقية كيوتو كثيرة ومريرة وخطيرة ومدمرة. أولها هو استمرار التردى فى حالة المناخ العالمى وتعاظم التغيرات الجوية وارتفاع معدلات ومستويات الاحتباس الحراري من جراء إرتفاع درجة حرارة الهواء الكوني، وبناء علية ارتفاع حدوث مخاطر الكوارث الطبيعية فى مختلف قارات العالم. (في بداية ديسمبر تعرض الجنوب الفرنسى إلى أمطار وفيضانات مدمرة لم يحدث لها مثيل منذ مائة عام ووصفها الرئيس الفرنسى جاك شيراك بفيضان القرن)، ولقد أثبتت الأبحاث والدراسات العلمية وتلك الصادرة عن الأمم المتحدة الظواهر والكوارث الطبيعية الآتية:

- الأمطار الغزيرة والفيضانات فى مختلف أنحاء العالم فى مواقع خطورة لم تحدث من قبل
- استمرار ذوبان الجليد فى القطبين الشمالى والجنوبى وبمعدلات أسرع من قبل.
- نتيجة لسرعة ذوبان الجليد تم تسجيل إرتفاع مناسيب المياه فى المحيطات والبحار مما أدى إلى غرق الكثير من الأقاليم الساحلية فى مختلف مناطق العالم وضياع الاستثمارات والتجمعات العمرانية والسياحية الواقعة بطول الشواطئ المغمورة.
- زيادة حدوث الزلازل المدمرة والهزات الأرضية وما يصاحبها من ضحايا ودمار وخسائر اقتصادية وعمرانية واجتماعية.
- ازدياد عدد الأعاصير والعواصف المدمرة.
- كثرة وتفشى الكوارث الطبيعية من حرائق فى الغابات وتدمير للمحاصيل نتيجة الأجواء الجافة والتغيير المناخي المفاجئ.
- زيادة ظاهرة التصحر وتحول الكثير من المناطق الزراعية المنتجة إلى صحاري جرداء كما هو الحال فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.
- زيادة تآكل طبقة الأوزون مما أدى إلى كوارث طبيعية وتهديد خطير لصحة الإنسان.
- زيادة كميات أول وثانى أكسيد الكربون قد أثر على حياة الإنسان والحيوان والنبات، كما أنه ثبت أن زيادة معدلات إزالة أشجار الغابات وحرائق الغابات وتفشى ظاهرة التصحر على حساب المساحات الخضراء، قد أدى إلى انخفاض نسبة الأكسجين فى الجو، وما لذلك من دلالات سلبية على حياة وصحة وأداء الكائنات الحية.

من ناحية أخرى وبالتوازي مع التدهور والآثار المدمرة الناتجة عن التغير المناخي والاحتباس الحراري، وبالرغم من إعلان الأمم المتحدة أجندا ٢١ وتوصيات مؤتمر قمة الأرض فى ريودى جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، وتوصيات مؤتمر قمة الأرض والتنمية فى جوهانسبرج بجنوب إفريقيا عام ٢٠٠٢، فأن الموقف فيما يتعلق بالتنوع الحيوى BIODIVERSITY يدعو إلى القلق ويدق جرس الإنذار بمزيد من المخاطر والكوارث. ذلك أن التوصيات الصادرة عن المجتمع الدولى فى المؤتمرين أكدت على ضرورة قيام دول العالم بحماية التنوع الحيوى والحفاظ على البيئة الطبيعية بأشكالها ومواقعها وأطبعتها المختلفة، وحثت وثائق المؤتمرين الحكومات على التعاون من أجل وقف تدهور وفقدان التنوع الحيوى والطبيعى حول العالم، دون

النظر إلى تأثير ذلك على أوضاع ومستوى التنمية، وطالبت التوصيات دول العالم بتكريس الاهتمامات والجهود والاستثمارات المتاحة من أجل:

١- وقف انتشار التصحر وما يصاحبة من ضياع الموارد الزراعية والحيوانية وفقدان أشكال وأنواع ومظاهر الحياة النباتية والحيوانية.
٢- حماية وتأكيد التنمية المتواصلة لمناطق الغابات.
٣- الحفاظ على وتشجيع حماية المناطق الطبيعية والحياة الحيوانية والنباتية من التأين والإشعاع، وحماية التربة.
٤- الحفاظ على وحماية مظاهر الحياة البحرية وحماية الشواطئ من النحر والتآكل.
٥- دعم وتشجيع الأبحاث فى موضوعات التنوع الحيوي والبيئة والحماية الطبيعية.

ومن أسف لا يوجد هناك حتى الآن ما يثبت أى تقدم أو إنجاز من قبل الحكومات المختلفة خلال العشر سنوات بين مؤتمرى قمة الأرض ١٩٩٢ – ٢٠٠٢ مما يضاعف من الكوارث والأزمات ويضاعف من معدلات التدهور المناخى والاضمحلال البيئى والتردى الحيوى لكافة أنوع ومجالات الحياة الطبيعية.

وفى إطار جبهات أخرى منذرة بالظلام والهلاك وبالتوازي مع محور التدهور الطبيعى والبيئى والمناخى، نجد أن الإنسانية مهددة بكوارث وتحديات خطيرة أخرى مفعمة بسوء النوايا وأدهى الخطايا وبجسامة الإهمال وزيف الأقوال وشر الأفعال، النابعة من المصالح الطاغية والسياسات الغاشمة والانحياز الظالم والهيمنة المسيطرة لبعض الدول المتقدمة، وتشمل هذه الجبهات الخطيرة المتسببة فى ملايين الضحايا وفى إهدار وخراب ودمار يتساوى مع ذلك الناتج عن أسلحة الدمار الشامل الأمثلة الخطيرة والمنذرة الآتية:

١- إن أسلحة الدمار الشامل سواء التقليدية المطورة لتكون أكثر فتكا وتدميرا أو الأسلحة النووية والكيمائية و البيولوجية (WMD)، يعلم الكافة أن الدول الكبرى، وعلى رأسها القطب الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية وهى التى قامت باختراع وتطوير وإنتاج وتسويق تلك الأسلحة لمن تراه من الدول الحليفة والصديقة، وتم توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية واستصدار القرارات اللازمة من مجلس الأمن لمنع بعض الدول النامية من الحصول على تلك الأسلحة أو إنتاجها أو تخزينها، أما الدول المارقة المخالفة فقد تمت ممارسة الضغوط والتهديدات عليها وتضمينها ضمن "محاور الشر"، واستصدار القرارات لحصارها وتطبيق العقوبات والحظر عليها.
٢- وبينما يزداد ثراء وتقدم الدول الغنية تتردى الدول النامية الفقيرة إلى غياهب الفقر والجوع والحاجة والمرض والمعاناه والتخلف والاضمحلال واليأس وضياع الآمال. ولقد أدى ذلك إلى تفشى العنف والكراهية والشعور بالظلم والحقد وانتشار أعمال المقاومة والقتل والسلب والنهب. ولقد تسببت السياسات الظالمة للاحتلال والاستغلال والظلم والحرمان والتفرقة العنصرية والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية إلى أعمال المقاومة وتحدى رموز

ومؤسسات وإنجازات الحضارة الإنسانية فى مختلف الدول والمدن دون تفرقة أو تمييز، وتمثل كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى مركز التجارة العالمى بنيويورك التى شجبتها مختلف دول العالم مثلا لقمة الإرهاب والعنف وأحد مظاهر الخراب والدمار الشامل.

إن التوجهات والسياسات العالمية قد توحدت لمواجهته وإعلان الحرب الشاملة عليه فى كل مكان إلا أن جذور الإرهاب والمقاومة والأسباب التى فجرت هذه الأعمال المتحدية لحضارة الإنسان والمزهقة لأرواح آلاف البشر فى مختلف القارات والبلدان لازالت قائمة ومؤثرة وفاعلة فى كافة الأقطار. ومن أسف أنه تم خلط حركات المقاومة المشروعة والتحرير بأعمال جماعات التطرف والتدمير ولن يكون التدخل العسكرى فعالا ومانعا لها إذ أنه حتى الآن فإن الحملات العسكرية على الإرهاب لم تقض على الطالبان أو القاعده أو بن لادن أو صدام حسين، بل يكمن الحل فى إجتثاث الجذور وإصلاح السياسات وتطبيق البرامج التنموية والتقويمية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وإنسانيا وحماية حقوق الإنسان بكل عدل وإنصاف في كل مكان.

٣- إن انتشار وباء الإيدز AIDS/HIV فى أفريقيا ثم آسيا وباقى قارات العالم أصبح مصدر تهديد خطير يحصد ملايين البشر وهو ما يعادل أيضا أسلحة الدمار الشامل فتكا وقتلا وتدميرا. ولقد أثبتت الإحصاءات أن مرض الإيدز يؤدى إلى وفاة ٩٠٠٠ شخص يوميا (ضعف ضحايا كارثة ١١ سبتمبر فى نيويورك) فى الدول الفقيرة خاصة فى أفريقيا. ولقد ثبت أن هناك الآن حوالى ٤٠ مليون مريض بالإيدز يعيش ٣٠ مليون منهم فى إفريقيا، ويؤكد الخبراء أن الرقم الفعلى للمصابين بالإيدز أضعاف هذا العدد.

إن الأدوية الفعالة حاليا والتى تم تطويرها فى الدول المتقدمة باهظة التكلفة بالنسبة لمرضى الإيدز بالدول الفقيرة والتى يحتاج العلاج اليومى لما قيمته دولار واحد بينما لا يزيد دخل العائلة عن هذه القيمة. ولقد وصف أمين عام الأمم المتحدة كوفى أنان وباء الإيدز بأنه أكثر فتكا وأخطر أثرا من أسلحة الدمار الشامل ولقد أيده نيلسون مانديلا الرئيس السابق لجنوب أفريقيا عندما وصف الإيدز بكارثة عالمية وسلاح عالمى فتاك وذلك خلال تجمع حاشد فى كيب تاون فى نهاية شهر نوفمبرالماضى من أجل تعبئة الجهود والموارد لعلاج الإيدز وانتاج الأدوية بسعر مناسب لعلاج فقراء المرضى في الدول النامية. ولقد تقدمت منظمة الصحة العالمية ببرنامج طموح سمى ٣×٥ لعلاج ثلاثة ملايين من مرضى الإيدز حتى عام ٢٠٠٥ بتكلفة حوالي خمسة مليارات دولار يتم جمعها عن طريق حملات دولية لجمع التبرعات. غير أن التحدي لمواجهات هذا الخطر الداهم الذي يحصد الآلاف يوميا ولا زال يهدد صحة الإنسان فى كثير من دول العالم الثالث.

٤- تشكل الحروب المحلية فى الدول النامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مصدر خطر متصاعد على الأمن والسلام الإقليمى والعالمى، ولقد ثبت أن مئات الألوف من السكان الأبرياء تسقط ضحايا فيمالا يقل عن أثنى عشر حربا جارية فى عدد من دول هذه القارات دون أن تجد نهاية لمسلسل العنف والإرهاب والقتل والدمار. وتسببت هذه الحروب المحدودة

إلـى توقف عجلـة التنميـة والتخلف الإقتصـادى والاجتمـاعى، وسقوط الأبريـاء وتهديد أمـان واستقرار المجتمع وضياع الأمل في المستقبل الواعد. وتنتشر هذه البؤر المشتعلة من دول أمريكا الوسطى إلى ايرلندا وأسبانيا وروسيا وتركيا والجزائر والكونغو وروانـدا والصـومال والسـودان وأنجـولا والعـراق وأفغانسـتان وكوريـا وإندونيسـيا وسـيلان والفلبـين، ولا ننسـى المذابح فى البوسنة وكوسوفو والشيشان وغيرها. إن مثل هذه الحروب والصراعات المحليـة تخفـى وراءهـا مخططيهـا ومحركيهـا وداعميهـا وتحصـد سـنويا مئـات الألـوف، بـل ملايـين البشر، وتؤدى إلى هجرة ملايين اللاجئين إلـى الـدول المجـاورة، وتعتبـر أكثـر فتكـا وتـدميرا وإهدارا بالمجتمع الإنسانى من أسلحة الدمار الشامل التقليدية.

٥- إن استمرار انتشار زراعة وصناعة وتجارة وتوزيـع التبـغ والمخدرات والإدمـان المستفحله والمتزايد ه فـى العـالم، بعد ثبـوت تـدميرها لصـحة وحيـاة الإنسـان خاصـة فـى دول الشـرق الأوسط وأمريكـا الوسطى، يعتبـر مـن أسلحة الـدمار الشـامل لصـحة الإنسـان وحيـاة الشـباب وللمجتمـع الإنسـانى قاطبـة، كمـا تـؤدى إلـى استشـراء أنشـطة ومخططـات شـبكات المافيـا والجريمة تحت أشكال وهياكل ومؤسسات وأنظمة مختلفة الأشكال والأنواع والألوان تتعامل فى مئات المليـارات مـن الـدولارات وتشجع وتساند عمليـات غسيل الأمـوال ودعم الجريمـة وإحماء والصراعات والحروب والنزاعات.

ولقد تم الإعلان مؤخرا بعد الحملة العسكرية فى العام الماضى عن تضاعف مساحة زراعات المخدرات فى أفغانستان عن المساحة المنزرعة في عهد الطالبـان. ولا شك أن تفشـى إدمـان المخدرات والتدخين يعتبـر أحد أسلحة الدمار الشامل المدمر لكيان وحياة وموارد الأفـراد والجماعـات والمجتمعـات والمؤثـرة سـلبيا علـى التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن أغلب سكان العـالم يعيش الآن فـى الـدول الناميـة الفقيـرة (مجموعـة السـبعة والسـبعين) وهـي السـوق المفتوحة لمنتجات وخدمات وعمليات وتداخلات الدول الغنية أعضاء نادى مجموعة الثمـان للـدول الصـناعية المتقدمة. إن العنصرية فى التنميـة تتمثـل فـى الهـوة السـحيقة الفاصـلة بـين دول الشـمال ودول الجنـوب، ودول العالم الغنى والعالم الفقير متحدية المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في الحرية والعدالة والمساواة.

إن آراء هنتنجتـون وفوكويامـا عـن صـراع الحضـارات وبدايـة النهايـة أمسـت ضـيقة المفـاهيم، قاصـرة المعانى، منحازة المدارك، محدودة الآفاق.

وأخيرا وفى إطار هذه الجبهـات والمحـاور الشـاهرة والراعيـة لأسلحة الـدمار الشـامل الحقيقيـة والشـبيهة، والتى تهدد حياة الإنسان وسلامه وأمانه واستقراره ومستقبله.

هل لازال يوجد أمل فى المستقبل الواعد ؟!

هل يوجد هناك أمل فى أن يأمن الإنسان على غده؟

هل هناك أمل فى أن يجد الفقراء والمحرومون طعاما يغذيهم أو مسكننا يأو يهم أو ماء نقيا لشربهم؟

هل هناك من يحميهم من أسلحة الدمار الشامل بكافة أشكالها وأنواعها معلنة أو خفية؟

هل هناك مستقبل للثلاثة مليارات نسمة الذين سيولدون خلال العقود الثلاث القادمة للحياة دون تهديد أو مخاطر أسلحة الدمار الشامل المعروفة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية أو الممثلة لها كالاحتباس الحراري، أو الإرهاب أو الحروب الصغيرة أو وباء الإيدز أو التدخين أو المخدرات وغيرها من مظاهر التلوث البيئي والطبيعي والبصري والسمعي والاقتصادي والاجتماعي والثقافى والاخلاقى والسلوكى ؟؟

وإذا كانت المخاطر والمهددات والكوارث والحروب تحصد الملايين سنويا ومثلهم من الضحايا وتهدر ثروات الأمم وتهدد استمرار إنجازات الحضارة الإنسانية فى كل مكان،

هل يمكن تجاهل أن هذا التردى والدمار والضياع والهلاك يعتبر بداية النهاية للإنسان؟

هل هناك من مخرج؟

هل هناك من صحوة وإصلاح وإنقاذ؟

وأين الطريق إلى آفاق الأمل والمستقبل الواعد؟

ولا مناص من الالتزام بميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واحترام التعهدات والاتفاقات والمواثيق الدولية، ولا يوجد بديل من التعاون والتفاعل بين كافة المجتمعات والحكومات على إنقاذ الإنسان فى كل مكان من كافة المخاطر والمهددات دون تفرقة من حيث الجنس أو النوع أو اللون أو المعتقدات أو الأصل من أجل تأمين حياة حرة كريمة سالمة آمنة.

إن عزم الأمور واجب والنوايا الصادقة متوفرة والموارد كثيرة والتحديات خطيرة والمهام جسام ٠إلا أن الإنسان والمجتمعات البشرية لها حقوق الحياة وتكليفات مقدسة من الله، وهي على النهوض والتغيير قادرة وجديرة ٠

ديسمبر ٢٠٠٣

٥.٣ التغير المناخي ومستقبل التنمية البشرية ٢٠٠٧

صدر في ديسمبر ٢٠٠٧ التقرير السنوي لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بعنوان: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، الحرب على التغير المناخي، والتضامن الإنساني في عالم منقسم - "Human Development Report ٢٠٠٧\٢٠٠٨: Fighting Climate Change، Human Solidarity in a divided World"

ويعتبر هذا هو التقرير الثامن عشر في سلسلة تقارير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن التنمية البشرية أو التنمية الإنسانية حول العالم منذ بدء صدورها في نيويورك عام ١٩٩٠. وهي تقارير شاملة فاحصة وناقدة ومقيمة في منهج علمي قدير يشارك فيه العلماء والباحثون المتخصصون في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإنسانية. ويعتمد التقرير على دراسة وتحليل وتقييم الأبعاد والمشاكل والقضايا والتحديات الكثيرة التي تتفاعل وتتصاعد وتواجه وتتصدى وتحاصر جهود التنمية البشرية المتكاملة، خاصة في الدول الفقيرة النامية أو الأقل نمواً والتي تعاني وتئن من مصاعب وأزمات وتحديات الفقر والجهل والمرض وقصور الموارد والإمكانات والقدرات.

ولقد صدر حتى الآن سبعة عشر تقريراً وآخرها التقرير الصادر في نوفمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان: "أبعد من الندرة: القوة والفقر والأزمة العالمية" والذي يعنى بشكل خاص بإلقاء الأضواء الكاشفة على أبعاد وجذور أزمة المياه العالمية والتي إن لم يتم حلها فستعوق ندرة المياه، خاصة في الدول الفقيرة والنامية، مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية –Millennium Development Goals – مما سيؤدي إلى تهديد تقدم التنمية البشرية الشاملة. ورغم اقتناع الكافة أن الحصول على مياه نظيفة من أجل الحياة هو حاجة بشرية أساسية وحق إنساني جوهري وحيوي، إلا أنه لا زال في العالم ما يربو على مليار شخص لا يحصل على مياه نظيفة صالحة للشرب. وهناك أيضاً أكثر من مليار شخص يعيش على أقل من دولار واحد يومياً، وهناك ما يربو على مليارين ونصف نسمة يفتقرون ويعانون من سبل ووسائل الحصول على نظام صرف صحي ملائم يقيهم الموت من الأمراض والأوبئة المنتشرة في مختلف قارات العالم. ولقد أدى عدم توفر مياه نظيفة وسوء، أو قصور، أو عدم توفر أنظمة الصرف الصحي، إلى وفاة حوالي مليونين من الأطفال سنوياً، وهي ثاني أكبر سبب لوفاة الأطفال عالمياً.

ومن هذا المنطلق كان اهتمام برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بإصدار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ ليلقي الأضواء الكاشفة على أزمة المياه العالمية وتأثيرها على التنمية البشرية وعلى حياة الانسان خاصة في الأقاليم الفقيرة والمتخلفة إنمائياً، مؤكداً على التأثير الخطير لنقص المياه كماً ونوعاً على النمو السكاني والعمراني والتطور الصناعي واحتياجات التنمية الزراعية وعلى الصراعات المحلية والإقليمية والدولية، كما هو الحال بالنسبة للبترول والطاقة، وعلى الاستقرار والأمن الإقليمي والعالمي وعلى الأوضاع والعلاقات الدولية.

إن صدور التقرير السنوي الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ديسمبر ٢٠٠٧ عن محاربة التغير المناخي، و الذي استغرق إعداد دراساته أكثر من عام، يأتي مواكباً لمؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي عقد في بالي بإندونيسيا في منتصف ديسمبر ٢٠٠٧، واعتمد فيه المؤتمر بعد جهد جهيد "خريطة طريق بالي" - "Climate Change: Bali Road Map" – والتي تتضمن النظام الذي سيتبعه العالم لمكافحة الاحتباس الحراري وما يتبعه من تغيرات مناخية سلبية تؤثر على الإنسان في كل مكان. وقد أكد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الساعات الأخيرة للمؤتمر بعد إقناع وفد الولايات المتحدة، المتسببة في أكثر من ٢٠% من الانبعاثات الغازية عالمياً، على التصويت لصالح الرأى الجامع لممثلي الدول وعلى ضرورة إطلاق مفاوضات النظام المقبل لمكافحة الاحتباس الحراري في مؤتمر أقصاه إبريل ٢٠٠٨ على أن يتم إنجازه نهائياً بحلول عام ٢٠٠٩ قبل انتهاء مفعول بروتوكول كيوتو لمواجهة الاحتباس الحراري الذي صدر في عام ١٩٩٧، والذي رفضت الولايات المتحدة التصديق عليه. وقد نجح المؤتمرون في بالي في إصدار نص نهائي يطالب الدول الغنية بتعزيز دورها في توفير التكنولوچيا النظيفة والتمويل اللازم لمساعدتها في مكافحة ارتفاع درجة حرارة الأرض. بالإضافة إلى هذا تم اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تحديد عام ٢٠٢٠ كموعد استراتيچي لخفض الانبعاثات الحرارية بنسبة تتراوح بين ٢٥ – ٤٠ %. وكان بروتوكول كيوتو قد حدد عام ٢٠١٢ لخفض الانبعاثات بنسبة ٢٥%. ولقد تصدر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ عن مكافحة التغير المناخي إشارة بالغة الخطورة أن التغير المناخي يدفع العالم إلى كارثة بيئية ذات تأثيرات دائمة مدمرة على التنمية البشرية. وأكدت أن ملايين الفقراء حول العالم يهدد التغير المناخي حياتهم وأمنهم واستقرارهم وجهودهم التنموية، كما هو أيضاً يهدد حياة ومستقبل أجيال المستقبل في كل مكان. إن الاصرار على مكافحة التغير المناخي والاحتباس الحراري هو أيضا التزام بتوفير الأمن والسلامة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وتأكيد على التكافل والتضامن الإنساني من أجل مستقبل آمن وكريم لبني الإنسان. إن الحرب ضد التغير المناخي يمكن الانتصار فيها فقط عند اتحاد الحكومات والشعوب في إيجاد الحلول وحشد الجهود وإنجاز الأفعال لمواجهة الخطر الداهم المتربص بالجميع في كل مكان. ولقد بلور التقرير المؤشرات والدلالات الآتية عن التغير المناخي والاحتباس الحراري:

- إن الانبعاثات الغازية الصادرة عن النشاط الإنساني في أجواء الأرض خلال عام ٢٠٠٨ ستبقى فيها حتى عام ٢١٠٨.
- إن هناك مخاطر محدقة كارثية من ذوبان طبقات الجليد في القطب الشمالي وفي جرينلاند وفي القطب الجنوبي في انتاركتيكا مما سيؤدي إلى غرق دول عديدة بالإضافة إلى تغير مسار تيار الخليج الدافئ في الأطلنطي مما سيؤدي إلى كوارث مناخية على أوروبا وأمريكا.
- إن التغير المناخي بدأ بالفعل في التأثير المدمر على مناطق مختلفة من العالم خاصة فى المجتمعات الفقيرة. إن ارتفاع حرارة الجو بمعدل ثلاث درجات خلال العقود القادمة سيؤدي إلى ارتفاعات حرارية أكبر في بعض المناطق قد تصل إلى الضعف، مما سيؤدي إلى مضاعفة معدلات الجفاف

والتصحر، وإلى عواصف استوائية وإلى ارتفاع منسوب سطح البحر على مساحات كبيرة من افريقيا، وعلى غرق جزر كثيرة وسواحل عديدة لمسافات كبيرة تهدد الزراعات والمستوطنات البشرية مما سيؤثر سلبياً وكارثياً على الدخل القومي لعدد كبير من الدول الفقيرة، وعلى دخول الأفراد الذين يعيشون حالياً تحت خط الفقر.

- لا يمكن لدولة واحدة مواجهة ومكافحة التغير المناخي منفردة. إن المواجهة المشتركة للدول في مكافحة التغير المناخي واجب مشترك ملزم للكافة وهو ليس اختيار لها.
- إن هناك حاجة ماسة لحشد الجهود وتفعيل التعاون بين الحكومات والمجتمعات لمواجهة التأثيرات الخطيرة للتغير المناخي على جهود التنمية. وللأسف فإن النزاعات والصراعات الماحقة والمتأججة حالياً مع عدم توفر أو قصور الموارد، وغياب التنسيق وضعف السياسات ونقص الإمكانات قد أبطأت الجهود للمكافحة وبالتأكيد كبحت جهود التنمية، رغم تحقيق بعض الانفراجات في فيتنام وموزمبيق، اللتان نجحتا في تحقيق معدلات الفقر والارتفاع بمستوى ونوعية التعليم والرعاية الصحية، والخوف الغالب هو أن يؤثر التغير المناخي سلبياً على مثل هذه الجهود والنجاحات التنموية.

ومن هنا فإن مكافحة الفقر ومكافحة التغير المناخي يجب أن تتواكبا ويتم الربط والتنسيق والتكامل بينهما، ذلك أن المجتمعات الفقيرة هى الأكثر تأثراً من التغير المناخي حتى إذا تم إحراز تقدم في تحجيم الانبعاثات الغازية الآن.

- إن تحجيم الانبعاثات الغازية يمكن أن يؤثر في وقف الانزلاق في حالة التغير المناخي. ويجب تحقيق ذلك بأسرع ما يمكن خاصة من جانب الدول الغنية. وإن هذا الهدف يعتبر عنصراً أساسياً من حربنا ضد الفقر من أجل تحقيق أهداف الألفية التنموية – Millennium Development Goals.

ولقد اهتم التقرير في فصوله الأربعة عن التغير المناخي بأبعاد المشكلة المتراكبة بدءاً من:

١. تحديات التغير المناخي في القرن الواحد والعشرين

وتشمل التغير المناخي والتنمية البشرية، علوم المناخ وسيناريوهات المستقبل، مقياس تأثيرات الانبعاثات الكاربونية في عالم غير متوازن وغير متساوي الظروف والإمكانات، تجنب خطورة التغير المناخي وخريطة للحد من الانبعاثات، استمرار الحال والأوضاع المترتبة على ذلك، لماذا ضرورة التفعيل ومكافحة خطورة التغير المناخي.

٢. مخاطر التغيرات الفجائية للمناخ في عالم غير متساوي وغير متوازن

التغير الفجائي للمناخ ومنزلقات التنمية الضعيفة، والمشاكل التقليدية ومخاطر التغير المناخي الجديدة – رؤية للمستقبل.

٣. تجنب التغير المناخي الخطير واستراتيجيات التفعيل

تحديد أهداف العمل والتفعيل، تحديد قيم وأسعار لانبعاثات الكربون ودور الأسواق والحكومات، الدور الحرج للتدخل وتحقيق الانضباط والدور الحكومي، والدور الفعال للتعاون الدولي.

٤. التكيف مع الواجبات المقررة – الالتزام والتفعيل الوطني والتعاون الدولي

التحديات الوطنية والمحلية، التعاون الدولي على التكيف والاهتمام بمكافحة التغير المناخي، خاتمة وتوصيات.

ولقد انتهى التقرير إلى عدة توصيات وتوجهات ومؤشرات هامة مؤكدة على الحقائق الآتية:

١. أن فقراء العالم والأجيال القادمة لا يمكن أن تسمح أو تطيق بالتخاذل وعدم الاكتراث واللامبالاة من مختلف المنظمات والمؤسسات والحكومات حيال مشكلة التغير المناخي.
٢. مع نهاية القرن الواحد والعشرين ستواجه كوارث بيئية خطيرة ذات تأثيرات مدمرة وماحقة، وأن هذا ليس من قبيل التنبؤ بل هو أمر محتمل واحتمال ممكن.
٣. إن ارتفاع درجة حرارة الجو ٣ – ٤ درجات سلسيوس سيؤدي إلى غرق مناطق شاسعة وحتمية تهجير ٣٣٠ مليون نسمة.
٤. هناك اتجاه لبعض الاستثمارات تفضل استخدام طاقة الفحم بدلاً من البترول لتقليل الانبعاثات، الأمر الواجب تشجيعه.
٥. لابد من جهد غير مسبوق من التعاون الدولي المشترك لمكافحة تحديات ومهددات التغير المناخي الخطير.
٦. تفعيل أسواق الكربون (لتبادل الأنصبة في الانبعاثات بين المنتج وغير المنتج) يعتبر شرط ضروري للانتقال إلى اقتصاديات قليلة الإنتاج للكربون ولابد من الإسراع في هذا التحرك وتفعيله فوراً.
٧. نحن ننزلق الآن إلى عالم التفرقة العنصرية من حيث التنمية وإنتاج الكربون (الانبعاثات) وأضرار المنتج الغني بالمستهلك الفقير الذي ليس له ناقة ولا جمل في إحداث التغير المناخي الخطير وهو الخاسر الأول والضحية الأولى.
٨. ليس هناك مثل أكثر وضوحاً من موقف التغير المناخي في إثبات أن الثراء الاقتصادي لا يعني بالضرورة التقدم الانساني.

ويمكن تلخيص أهم التوصيات في الآتي:

١. لابد من إيجاد أطر مشتركة وخطط فعالة لتنسيق وتفعيل مواجهة التغير المناخي الخطير في إطار بروتوكول كيوتو حتى ٢٠١٢ وفي إطار اتفاقية بالي حتى ٢٠٢٠.
٢. تفعيل سياسات لتحقيق انبعاثات الكربون وأچندا للتنفيذ والانضباط.
٣. تقوية أطر التعاون الدولي وآلياته وفعالياته.
٤. الاهتمام بمحورية مواجهة التغير المناخي ضمن إطار كيوتو (ثم بالي الآن) بالتكامل مع التعاون والمشاركة الدولية لتخفيض وتقليص الفقر عملاً بالحكمة الصينية: "عندما يزرع جيلاً شجرة تستظل بها الأجيال التالية" – "One generation plants a tree; the next generation gets the shade" Chinese proverb

٥.٤ موقف تغير المناخ في مصر ٢٠٠٧

لقد سعدت وشرفت منذ بداية الستينات بإجراء البحوث والدراسات في مجال البيئة والعمران. ولم يكن في هذا الحين أي دراسة أو حديث أو اهتمام بموضوع البيئة. ولقد بدأت اهتمامات العالم بالبيئة من خلال المؤتمرات في ستوكهولم ومونتريال، ولعب موريس سترونج دوراً هاماً خاصة في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد حول هذا الموضوع. وانتهى المجتمع الدولي إلى ضرورة إنشاء هيئة مختصة بالبيئة تابعة للأمم المتحدة هي برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة UNEP ومقره نيروبي، وكان أول المسئولين فيه هو موريس سترونج ثم تبعه الدكتور مصطفى كمال طلبه. ولقد تضاعف اهتمام العالم بقضايا البيئة الكثيرة والمتشعبة والتي تغطي كافة مناحي الحياة الإنسانية، وتؤثر في صحة وحياة ومستقبل الإنسان في كل مكان، عمرانياً وتنموياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

وتم رصد، منذ أكثر من عقدين، قضايا ومشاكل الجفاف والتصحر وتحلل طبقة الأوزون وكافة التغيرات البيئية والمناخية المختلفة وعقدت المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية والوطنية وقمم الأرض في ريو دي چانيرو في ١٩٩٠ وچوهانسبرج في ٢٠٠٠ مهتمة بقضايا البيئة والتنمية والتلوث وغيرها. وتم الاتفاق على توصيات ضمن "أچندا ٢١" والتي لم تلتزم بها كثير من الدول، كما ظهر من المقابلة في چوهانسبرج بعد مضي ١٠ سنوات من قمة ريو. إلا أن التدهور السريع في الأحوال المناخية والتغير الملحوظ في المناخ تم تسجيله علمياً كما تمت ملاحظة وتسجيل الآثار الناتجة عن التغير المناخي والإجراءات الواجب اتخاذها حياله وضمان عدم تدهور الموقف. ولقد تم رصد ارتفاع درجة الحرارة ورصد ذوبان الجليد في القطبين وقمم المرتفعات الجليدية وكذلك الارتفاع الأكيد في منسوب مياه البحار والمحيطات، مما يؤدي إلى غرق الأراضي والمناطق الساحلية. وكان من الآثار الخطيرة الناتجة عن ذلك مشاكل تنموية وعمرانية واجتماعية واقتصادية وصحية، مثل انتشار الملاريا، وتزحزح أحزمة المطر في اتجاه الشمال وزيادة العواصف والأعاصير والأمطار الكاسحة وتغير التوزيع الجغرافي وتصحر مناطق شاسعة في أفريقيا وآسيا.

وتتم متابعة موقف التغير المناخي سنوياً من خلال مؤتمرات دولية يحضرها وزراء البيئة منذ عام ١٩٩٥. وعقد المؤتمر الخامس عشر هذا العام في بالي باندونيسيا وتم التوصل فيه إلى "خارطة طريق بالي" للتعامل مع تحديات ومخاطر التغير المناخي.

ولقد أظهرت الدراسات البيئية الخاصة برصد تأثيرات التغير المناخي في مصر أن ارتفاع منسوب سطح البحر هو حقيقة ثابتة أمام السواحل المصرية. وتشير التقديرات إلى ارتفاع سطح البحر في نهاية القرن الواحد والعشرين في مصر بحوالي من ٤٠ – ٥٠سم في جميع البحار وأنها ستقل إلى ٢٥ – ٣٥سم في مصر بحلول عام ٢٠٥٠. وتهدف وزارة البيئة إلى إعداد خطط خمسية لدراسة الموقف ومتابعة وإعداد الخطط والخطوات لتنفيذ إجراءات المكافحة والحماية الواجبة.

ولقد أشارت الدراسات إلى أن الأسكندرية التي تضم ٤٠% من الصناعة في مصر ستتاثر تأثراً كبيراً بعد الدلتا بفرق مناطقها الواطئة، وذلك أن منطقة محرم بك وسموحة والمناطق حول مريوط وفي أبيس تنخفض بحوالي مترين عن سطح البحر، وأن غرق هذه المناطق بسبب ارتفاع سطح البحر سيؤثر على فقدان الإنتاج الصناعي وعلى التجمعات العمرانية. كما اكدت الدراسات على أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤثر على المواسم الزراعية وعلى الانتاج الزراعي، مما يتطلب إجراء دراسات علمية متخصصة لفترة نمو المحاصيل ومدى تحملها ارتفاع درجات الحرارة ونسب ملوحة أكبر. ويتوقع كبار علماء البيئة أن هطول الأمطار على هضبة الحبشة قد يزيد بنسبة ٣٠% او يقل بنسبة ٦٩%. وفي حالة الانخفاض فإن ذلك سيكون له آثار مدمرة على مصر. من ناحية أخرى فإن الحلول متوفرة لحماية المناطق المنخفضة في الدلتا وفي محافظات البحيرة والإسكندرية ببناء جسور وأعمال هندسية، كتلك المنفذة في هولندا لحماية المناطق الواطئة، وهي أعمال هندسية قابلة للتنفيذ، باهظة التكاليف، ولابد من عمل الدراسات والتجارب وإعداد الأطر القانونية والتنفيذية والخطط والبرامج ومراحل التنفيذ الزمنية مع رصد الاعتمادات اللازمة باعتبار أن الآثار الناتجة عن التغير المناخي هي قضية أمن قومي وهي قضية مستقبل التنمية ومستقبل الأجيال القادمة. ولعلنا نستفيد من تجربة ألمانيا للحد من الانبعاثات الغازية من السيارات خاصة أن عدد السيارات المسجلة في مصر يزيد على أربعة ملايين مركبة. فقد تم تحديد مناطق خضراء في المدن لا تدخلها إلا السيارات ذات الترخيص الأخضر والصادر عنها أقل انبعاثات، كما تم تحديد نظام لمنع ترخيص السيارات والمركبات ذات الانبعاثات المرتفعة، وهناك حوافز لتشجيع استخدام أنظمة النقل العام السريعة مع حظر استخدام السيارات ذات الأرقام الفردية والزوجية في بعض أيام الأسبوع لخفض كثافة السيارات على الطريق مع تقليل التلوث الجوي والانبعاثات الغازية في الغلاف الجوي لقريتنا الكونية...

٢٠٠٨/١/٤

٥.٥ تحديات التغيرات المناخية من كيوتو الي مونتريال

عقد في بداية ديسمبر الحالي في مدينة مونتريال بكندا ولمدة أسبوعين مؤتمر الأمم المتحدة عن التغيرات المناخية، لمناقشة التغير المناخي الملحوظ حول العالم والمتسبب في تأزم ظاهرة الاحتباس الحراري، والعمل على التوصل إلى توجه موحد بين وفود ١٩٠ دولة مشاركة، وبلورة موقف فعال وسياسة مستدامة. ذلك أن عام ٢٠١٢ هو موعد انتهاء بروتوكول كيوتو الذي تم التوصل إليه في التسعينات لمواجه التحديات والتهديدات والمخاطر الناجمة من ظاهرة الانبعاث الغازي والاحتباس الحراري.

ولقد واجه المشاركون مصاعب كثيرة لإقرار صيغة توفيقية بسبب معارضة الدول الصناعية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، والتي رفضت التوقيع على بروتوكول كيوتو لآثاره السلبية على الإنتاج الصناعي واستخدام المركبات المختلفة، والتي تمثل الغازات الملوثة المنصبعثة منها وخاصة ثاني أكسيد الكربون حوالي ٢٥% من إجمالي الانبعاثات الغازية حول العالم. وفي الساعات الأخيرة وبعد أسبوعين من النقاش وتأزم المواقف توصل المؤتمر الي صيغة موحدة وقاعدة مرنة مشتركة لمواجه التلوث اعتمدتها جميع الدول وصولا الي مواجهة التحديات المناخية التي تهدد البشرية جمعاء بعواقب وخيمة وكوارث عظيمة.

ولقد نصت اتفاقية كيوتو على التزام الدول الموقعة عليها بالتحكم بدءا من عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢ في معدلات الانبعاثات الغازية الصادرة عن النشاطات الصناعية وآلات الاحتراق في المركبات وغيرها، بحيث لا تزيد عن المستويات المسجلة في عام ١٩٩٤. ولقد أقرت ١٢٧ دولة برتوكول كيوتو من ضمنها مصر، والتي أقرها مجلس الشعب في بداية ٢٠٠٥. إلا أن الولايات المتحدة لا زالت مصرة على عدم التوقيع وعدم الالتزام بكيوتو وهي أكبر دولة ملوثة، رغم موافقة الاتحاد السوفيتي عليها العام الماضي فقط، وتشترط الاتفاقية على أن تفعيل الاتفاقية يبدأ فور توقيع ٥٥% من الدول الصناعية عليها خاصة أمريكا وروسيا، وهكذا يظل التحكم والاحتباس الحراري شبه مجمد أو معطل مما يزيد تأزم الموقف المناخي وزيادة الاحتباس الحراري وتعاظم الكوارث والمخاطر على مناخ الأرض والإنسان.

وقد انقسمت مواقف وفود المائة وتسعين دولة المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في مونتريال هذا الشهر، والذي اشتركت فيه مصر رسميا بوفد رأسه وزير البيئة – ماجد جورج – الي ثلاثة توجهات : الأول يشمل ثلاثين من الدول الصناعية الموقعة والملتزمة ببروتوكول كيوتو، والثاني للدول الصناعية الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل، والتي تنعم حاليا بمعدلات نمو اقتصادي وتقدم صناعي مرتفعة تزيد عن ٨% سنويا، وهي مهتمة باعتماد الوسائل والطرق المختلفة للتحكم في التلوث الناتج عن الغازات المنبعثة بدون إبطاء لعجلة التوسع النشط في التنمية الصناعية والاقتصادية، والثالث يشمل دول

العالم الثالث النامي النائم والتي تقل الانبعاثات الغازية الملوثة الصادرة منها عن المعدلات العالمية نظرا لتخلف تقنيات التقدم وبطء معدل النمو الاقتصادي وقصور النشاط الصناعي بها. وهذه الدول يمكن أن تبيع شهادات انخفاض الانبعاثات فيها الي الدول الصناعية النشطة ذات المعدلات المرتفعة بمقابل مادي. ويمكن لمصر الاستفادة من هذه الميزة، بعد أن تم إقرار الاتفاقية هذا العام، ببيع الشهادات إلى الدول ذات المعدلات العالية مما يعود عليها بعائد مالي يزيد عن ٢٠ مليون دولار سنويا. كما أن التوقيع على الاتفاقية سيتيح لمصر نقل التكنولوجيا النظيفة والاستفادة من الخبرات والإمكانات والمعلومات المتقدمة للتحكم في الانبعاثات في أنشطتها الصناعية وكذلك بالنسبة لآلات الاحتراق بالمركبات باستخدام الوقود النظيف.

إن الموقف العالمي الحالي للانبعاثات الغازية والاحتباس الحراري قد أسهم بشكل ملحوظ في تغيير مناخ الأرض ورفع درجة حرارة المحيطات والبحار، ولقد حذر علماء مركز الفضاء الأمريكي NASA وأنذر الخبراء بزيادة واستمرار تدهور الموقف علي وحول الأرض، وأن معدل ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي في ازدياد مستمر، مما سيؤدي مآلا ولا محالة إلى اختفائهما تماما في نهاية هذا القرن نتيجة الزيادة السنوية المطردة في الانبعاثات الغازية، ومن ثم الارتفاع التدريجي والمستمر لدرجة حرارة الأرض.

إن مظاهر ودلائل التغير المناخي والاحتباس الحراري الخطير نعيشها ونرى تأثيرها المدمر ووقعها المؤثر متضاعفا عاما بعد عام في أنحاء المعمورة، وهو يشمل التحديات والمخاطر الطبيعية الآتية:

- إن استمرار التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة الجو وتفاقم مشكلة الاحتباس الحراري قد تسبب في انتشار ظاهرة الصوبة الجوية في مختلف قارات العالم. فنحن في مركب واحدة نتقاسم نفس المصير والويلات العاصفة بالقرية الكونية.
- زيادة كم ونوع الكوارث الطبيعية السنوية حول الكرة الأرضية مثل الفيضانات العارمة في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا.
- زيادة عدد وشدة الأعاصير الخطيرة، كما حدث هذا العام بسبب إعصار كاترينا وإعصار ريتا بأمريكا وما نتج عنها من كوارث وفيضانات ودمار وألوف الضحايا، وقبل ذلك موجة المد العاتية التسونامي التي عصفت بجنوبي شرق آسيا، مخلفة بعدها الدمار والهلاك والتشريد في إندونيسيا، وتايلاند، وسيريلانكا، والهند، وماليزيا وغيرها.
- استمرار ذوبان طبقات الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي وكذلك ذوبان وانهيار جبال الثلج العائمة في الشمال مما ينتج عنه مباشرة ارتفاع في منسوب المياه في المحيطات والبحار، وتهديد الحياة البحرية والجوية، الأمر الذي سينتج عنه أيضا إغراق السواحل المنخفضة ودلتا عدة انهار، وما يستتبعه من دمار واختفاء العديد من المدن والقرى الساحلية وتشريد الآلاف وضياع الكيانات العمرانية والطبيعية.

- انتشار حرائق الغابات واحتراق آلاف الهكتارات من الأشجار التي تعتبر المصدر الرئيسي للأكسجين اللازم لاستمرار حياة الإنسان والحيوان والنبات، كما شاهدنا في أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا.
- انتشار ظاهرة التصحر واختفاء آلاف الهكتارات من المراعي والغابات والأراضي الزراعية المنتجة تحت كثبان الرمال المتحركة بسبب التغير المناخي، وزيادة ارتفاع درجة حرارة الأرض وندرة سقوط الأمطار مما يهدد الحياة الحيوانية، والموارد الطبيعية، والأراضي الزراعية الخصبة والمنتجة، مصدر رزق الملايين في أفريقيا وآسيا والأمريكتين.
- زيادة عدد وقوة الزلازل وتوابعها حول الأرض في القارات وتحت قاع المحيطات بالإضافة إلى ثورات البراكين المدمرة في مختلف مناطق العالم، مما يتسبب في الدمار والتشريد والتلوث ومئات الآلاف من الضحايا. ولا زالت آثار هذه الكوارث المريعة حية في الأذهان وصاعقة للوجدان وطاحنة للإنسان خاصة ما حدث مؤخرا في باكستان وإيران وتركيا واليونان وغيرها.
- استمرار واتساع ثقوب الأوزون، خاصة فوق القطب الشمالي مما يهدد حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات في مختلف أرجاء العالم ويخل بالتوازن البيئي والدورة الحياتية الطبيعية المغلقة ويفجر الكوارث البيئية والتغيرات المناخية المهلكة.

وبرغم أن الولايات المتحدة هي أكبر الدول المسببة لهذا التغير المناخي المهدد لمختلف مناحي الحياة، لا زالت تصر علي رفض التوقيع علي كيوتو وتضع العراقيل أمام إجماع الدول في مونتريال، إلا أن مراكز الأبحاث والعلماء بجامعاتها قد أكدوا أن التغير المناخي والاحتباس الحراري الناتج عنه سيتسبب في حدوث كوارث مدمرة حول الأرض، وحذروا بأن الزيادة السنوية المستمرة لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وهي ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت والميثان والتي ستعجل لا مناص من انفجار القنبلة الموقوتة للدمار والضياع والهلاك، بقوة ساحقة وتوابع ماحقة لا تبقي ولا تذر، أشد بكثير و أدهي وأمر من تأثير أسلحة الدمار الشامل سواء نووية أو كيماوية وبيولوجية.

إنه لأمر محير لا يقبله أي عقل ويرفضه أي منطق، ذلك أن الدول الصناعية الكبري التي تنادي بالحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وتؤكد علي ضرورة سيادة القانون وحقوق الأنسان والعلم والمنطق والسلام والحضارة والمدنية، تعاني من ازدواج المعايير، فهي نفسها التي تصر علي عدم الالتزام بكيوتو أو مونتريال، وهي المسببة للاحتباس الحراري وما يتبعه من كوارث تهدد الغالبية العظمي من سكان العالم البالغ عددهم ٦.٥ مليار نسمة والمتوقع زيادته الي تسعة مليارات بعد ثلاثين عاما، وإذا استمر الإهمال وبقيت

الأحوال علي ما هي عليه فلن يجد الإنسان خلال العقود القادمة سكنا يحميه أو طعاما يأكله أو ماءا نقيا يشربه.

وقد يعجب الإنسان من أن المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة قد أغفلت أو أهملت سواء في كيوتو أو مونتريال أو غيرها من المؤتمرات الدولية والإقليمية الأخرى مثل قمة الأرض في ريودي جانيرو أو جوهانسبرج، أن هناك كوارث ودواهي ومخاطر أخرى تهدد الإنسانية كالاحتباس الحراري بل أعظم وأدهى وأمر، مسئولة عنها الدول الصناعية الكبرى أيضاً، وتسببت في التلوث والبوار وهلاك الملايين ودمار العمران مثل أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمائية والبيولوجية التي اخترعتها واستخدمتها خلال القرن الماضي، وكذلك التلوث الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي والأخلاقي والبيئي (تشرنوبل / الشيشان / ثري مايل أيلاند ...) والصحي (الإيدز يحصد ٩٠٠٠ يومياً ويعاني منه ٤٠ مليون نسمة معظمهم في أفريقيا والعلاج باهظ التكلفة ومتوفر في الغرب) وكذلك التلوث العمراني والبصري والصوتي.

وفى كافة أحوال وأنواع التلوث والدمار والبوار والعوار، فإن معظم الضحايا أبرياء وأغلبهم فقراء في دول العالم الفقير، المحتاج، الجائع، المريض المتطلع الي النماء وهو أيضا السوق الواسعة لبيع منتجات الأغنياء.

والأمل معقود أن يحترم الجميع العهود وأن يوفوا بالوعود وينضموا الي كيوتو ومونتريال لنواجه معاً تحديات كوارث الاحتباس الحراري والتغير المناخي وغيرها الكثير من المنايا المهددة والمنذرة لحضارة الإنسان.

والواجب يقضي أن نتصدى معاً للمظاهر والمخاطر والمحاذير الأخرى المطبقة علي حياة الإنسان ومستقبل العمران من مظاهر التلوث وأسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها وأشكالها ومراميها، من أجل مستقبل أكثر إنصافاً وأماناً وأثرى أخلاقاً وإيماناً من أجل الحفاظ علي حياة وصحة وسعادة ورخاء الإنسان، كل الإنسان، ومستقبل الأجيال في كل مكان.

٥.٦للدمار الشامل أنواع وأشكال وبدائل

!بقلم: د. محسن محرم زهران أستاذ التخطيط جامعة الإسكندرية

قضايا و اراء

٤٢٧٨٦ السنة ١٢٧ ـالعدد ٢٠٠٤ يناير ٢٨ ٦ من ذى الحجة ١٤٢٤ هـ الأربعاء

في إطار جبهات منذرة بالظلام والهلاك وبالتوازي مع محور التدهور الطبيعي والبيئي والمناخي, نجد أن الإنسانية مهددة بكوارث وتحديات خطيرة مفعمة بسوء النيات وأدهي الخطايا وبجسامة الإهمال وزيف الأقوال وشر الأفعال, النابعة من المصالح الطاغية والسياسات الغاشاالانحياز الظالم والهيمنة المسيطرة لبعض الدول المتقدمة, وتشمل هذه الجبهات الخطيرة المتسببة في ملايين الضحايا وفي إهدار وخراب ودمار يتساوي مع ذلك الناتج عن أسلحة الدمار الشامل الأمثلة الخطيرة والمنذرة الآتية

١ ـ أسلحة الدمار الشامل سواء التقليدية المطورة لتكون أكثر فتكا وتدميرا أو الأسلحة النووية والكيميائية البيولوجية(WMD,) ويعلم الجميع أن الدول الكبري وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت باختراع وتطوير وإنتاج وتسويق تلك الأسلحة لمن تراه مدول الحليفة والصديقة, وتم توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية واستصدار القرارات اللازمة من مجلس الأمن لمنع بعض الدول النامية من الحصول علي تلك الأسلحة أو إنتاجها أو تخزينها, أما الدول المارقة المخالفة فقد تمت ممارسة الضغوط والتهديدات عليها وتضمينها محاور الشر واستصدار القرارات لحصارها وتطبيق العقوبات والحظر عليها.

٢ ـ بينما يزداد ثراء وتقدم الدول الغنية تتردي الدول النامية الفقيرة إلي غياهب الفقر والجوع والحاجة والمرض والمعاناة والتخلف والاضمحلال واليأس وضياع الآمال. ولقد أدي ذلك إلي تفشي العنف والكراهية والشعور بالظلم والحقد وانتشار أعمال المقاومة والقتل وب والنهب.

ولقد أدت السياسات الظالمة للاحتلال والاستغلال والظلم والحرمان والتفرقة العنصرية والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية إلي أعمال المقاومة وتحدي رموز ومؤسسات وإنجازات الحضارة الإنسانية في مختلف الدول والمدن دون تفرقة أو تمييز, وتمثل كارثة١١ سبت١٠٠ في مركز التجارة العالمي بنيويورك التي شجبتها مختلف دول العالم مثلا لقمة الإرهاب والعنف وأحد مظاهر الخراب والدمار الشامل

إن التوجهات والسياسات العالمية قد توحدت لمواجهته وإعلان الحرب الشاملة عليه في كل مكان إلا أن جذور الإرهاب والمقاومة والأسباب التي فجرت هذه الأعمال المتحدية لحضارة الإنسان والمزهقة لأرواح آلاف البشر في مختلف القارات والبلدان مازالت قائمة ومؤثرة وفاعلة في كل الأقطار.

ومن أسف أنه تم خلط حركات المقاومة المشروعة والتحرير بأعمال جماعات التطرف والتدمير ولن يكون التدخل العسكري فعالا ومانعا لها إذ إنه حتي الآن فإن الحملات العسكرية علي الإرهاب لم تقض علي الطالبان أو القاعدة أو بن لادن أو صدام حسين, بل يكمن الحل في اجتثات اذور وإصلاح السياسات وتطبيق البرامج التنموية والتقويمية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وإنسانيا وحماية حقوق الإنسان بكل عدل وإنصاف في كل مكان.

٣ ــ إن انتشار وباء الإيدز في إفريقيا ثم آسيا وباقي قارات العالم أصبح مصدر تهديد خطيرا يحصد ملايين البشر وهو ما يعادل أيضا اسلحة الدمار الشامل فتكا وقتلا وتدميرا

ولقد أثبتت الإحصاءات أن مرض الأيدز يؤدي إلي وفاة٩٠٠٠ شخص يوميا(ضعف ضحايا كارثة١١ سبتمبر في نيويورك) في الدول الفقيرة خاصة في إفريقيا, ولقد ثبت أن هناك الآن نحو٤٠ مليون مريض بالإيدز يعيش٣٠ مليونا في إفريقيا, ويؤكد الخبراء أنمصابين بالإيدز أضعاف هذا العدد.

إن الأدوية الفعالة حاليا والتي تم تطويرها في الدول المتقدمة باهظة التكلفة بالنسبة لمرضي الإيدز بالدول الفقيرة والتي يحتاج العلاج اليومي لما قيمته دولار واحد بينما لا يزيد دخل العائلة علي هذه القيمة.

ولقد وصف أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان وباء الإيدز بأنه أكثر فتكا واخطر أثرا من أسلحة الدمار الشامل ولقد ايده نيلسون مانديلا الرئيس السابق لجنوب إفريقيا عندما وصف الإيدز بكارثة عالمية وسلاح عالمي فتاك وذلك خلال تجمع جاشنر في كيب تاون في نهاية شهر نوفمبر من أجل تعبئة الجهود والموارد لعلاج الإيدز وانتاج الأدوية بسعر مناسب لعلاج فقراء المرضي في الدول النامية.

ولقد تقدمت منظمة الصحة العالمية ببرنامج طموح سمي٣*٥ لعلاج ثلاثة ملايين من مرضي الايدز حتي عام٢٠٠٥ بتكلفة نحو خمسة مليارات دولار يتم جمعها عن طريق حملات دولية لجمع التبرعات, غير ان التحدي لمواجهات هذا الخطر الداهم الذي يحصد الآلاف يوميا ويصيب نحآلاف نسمة يوميا مازال يهدد صحة الانسان في كثير من دول العالم الثالث.

٤ ـ تشكل الحروب المحلية في الدول النامية في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية مصدر خطر متصاعدا علي الامن والسلام الاقليمي والعالمي, ولقد ثبت ان مئات الالوف من السكان الابرياء يسقطون ضحايا لما لا يقل عن اثنتي عشرة حربا جارية في عدد من دول هذه القارات ان تجد نهاية لمسلسل العنف والارهاب والقتل والدمار, وتسببت هذه الحروب الممدودة الي توقف عجلة التنمية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي وسقوط الابرياء وتهديد أمان واستقرار المجتمع وضياع الامال في المستقبل الواعد

وتنتشر هذه البؤر المشتعلة من دول امريكا الوسطي الي ايرلندا واسبانيا وروسيا وتركيا والجزائر والكونغو وروانده والصومال والسودان وانجولا والعراق وافغانستان وكوريا واندونيسيا وسيلان والفلبين, ولا ننسي المذابح في البوسنة وكوسوفو والشيشان وغيرها

إن مثل هذه الحروب والصراعات المحلية تخفي وراءها مخططيها ومحركيها وداعميها وتحصد سنويا مئات الالوف بل ملايين البشر وتؤدي الي هجرة ملايين اللاجئين الي الدول المجاورة وتعتبر اكثر فتكا وتدميرا وإهدارا بالمجتمع الانساني من اسلحة الدمار الشامل التقليدية.

٥ ـ إن استمرار انتشار زراعة وصناعة وتجارة وتوزيع التبغ والمخدرات والادمان المستفحل لها في العالم بعد ثبوت تدميرها لصحة وحياة الانسان خاصة في دول الشرق الاوسط وامريكا الوسطي يعتبر من اسلحة الدمار الشامل لصحة الانسان وحياة الشاب وللمجتمع الانساني قاطبةكما تؤدي الي استشراء شبكات المافيا والجريمة تحت اشكال وهياكل ومؤسسات وانظمة مختلفة الاشكال والانواع والالوان تتعامل في مئات المليارات من الدولارات وتشجع وتساند عمليات غسيل الاموال ودعم الجريمة والصراعات والحروب والنزاعات.

ولقد تم الاعلان مؤخرا عن تضاعف مساحة زراعات المخدرات في افغانستان بعد الحملة العسكرية عن المساحة المنزرعة في عهد الطالبان ولا شك ان تفشي ادمان المخدرات والتدخين يعتبر احد اسلحة الدمار الشامل المدمر لكيان وحياة وموارد الافراد والجماعات والمجتمعات والمؤثرة سلبيا علي التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن أغلب سكان العالم يعيش الآن في الدول النامية الفقيرة(مجموعة السبعة والسبعين) وهي السوق المفتوحة لمنتجات وخدمات وعمليات وتداخلات الدول الغنية اعضاء نادي مجموعة الثماني للدول الصناعية المتقد

إن العنصرية في التنمية تتمثل في الهوة السحيقة الفاصلة بين دول الشمال ودول الجنوب, ودول العالم الغني والعالم الفقير متحدية المباديء الاساسية لحقوق الانسان في الحرية والعدالة والمساواة

إن آراء هنتنجتون وفوكوياما عن صراع الحضارات وبداية النهاية امست ضيقة المفاهيم, قاصرة المعاني, منحازة المدارك, محدودة ال

وأخيرا وفي اطار هذه الجبهات الشاهرة لاسلحة الدمار الشامل الحقيقية والشبيهة, والتي تهدد حياة الانسان وسلامه وأمانه واستقراره ومستقبله, هل مازال يوجد امل في المستقبل الواعد

هل يوجد هناك امل في ان يأمن الانسان علي غده ؟

هل هناك من يحميه من اسلحة الدمار الشامل بكافة اشكالها وانواعها معلنة أو خفية؟

هل يمكن تجاهل ان هذا التردي والدمار والضياع والهلاك يعتبر بداية النهاية للانسان هل هناك من مخرج ؟ هل هناك من صحوة واصلاح وإنقاذ ؟

وأين الطريق الي آفاق الامل والمستقبل الواعد ؟

ولا مناص من الالتزام بميثاق الامم المتحدة لحقوق الانسان واحترام التعهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية, ولا يوجد بديل من التعاون والتفاعل بين كافة المجتمعات والحكومات علي إنقاذ الانسان في كل مكان من كافة المخاطر والمهددات دون تفرقة من حيث الجنس او النوأو اللون أو المعتقدات أو الاصل من أجل تأمين حياة حرة كريمة سالمة آمنة. أن عزم الامور واجب والنيات صادقة والموارد كثيرة والتحديات خطيرة إلا أن الشعوب علي حق وصدق وهي قادرة وجديرة

٥.٧ دلالات منذرة ومحذرة من الكوارث النووية

في صبيحة الجمعة ١١ مارس٢٠١١، في شمالي اليابان، زلزلت الأرض من زلزالها، وأخرجت الأرض بعض أثقالها، وفجع الإنسان مما لحق بها، إذ تعرضت منطقة سنداي ويامادا لكارثة مزدوجة من زالزال مدمر، بلغت قوته ٩.٠ على مقياس ريختر، ثم تبعه مد تسونامي هادر بإرتفاع عشرة أمتار، عصف بعشرة آلاف من السكان والضحايا فقتلها وبالمدن والقرى فمحاها , و بالمنشآت والأشجار فسحقها , وبالأبراج والديار فسواها ودحاها . وتوالت التوابع والنكبات من غضب الأرض وهزاتها، ومن ثورة الطبيعة وضرباتها، عندما تتباعت الإنفجارات والحرائق في أربع من المفاعلات النووية الست في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما القريبة، فتسربت منها الإشعاعات النووية الخطيرة المهددة لحياة الإنسان والحيوان، والأخضر واليابس . وتعتبر هذه الكارثة المروعة في اليابان وما صاحبها من قتل وتشريد وإندثار ودمار، وإنفجارات وإنذار، هي الأسوأ في تاريخ اليابان المعاصر منذ هزيمة الحرب العالمية الثانية والتى تم حسمها بإلقاء القنابل الذرية وتدمير هيروشيما ونجازاكي فى ٦ و١٩٤٥/٨/٩ .

وتتعرض اليابان دائما للهزات الأرضية، إذ تستقر جزرها على تلاقي ثلاث من صفائح القشرة الأرضية، مماعودها باستمرارعلى التعايش معها، والحرص على تشييد مبانيها طبقا لمعايير وقواعد وأسس إنشائية صارمة تواجه بهامثل هذه الهزات. إلا أن الزلزال الأخيرهو الأدهى والأشد، والأخطر والألد، ويعتبر سابع أعلى وأعتى زلزال في تاريخ الأرض المسجل. وقد سبقه منذ عدة أسابيع زلزال آخرأقل تدميرا في كريست تشيرش في نيوزيلاندا، وتبعه زلزال ثالث هذا الأسبوع بين ميانمار وتايلاند بإقليم جنوب شرق آسيا. ولقد أشار المراقبون وخبراء البيئة إلى أن ظواهر التغير المناخي والإحتباس الحراري لها دلالاتها المنذرة ونتائجها المحذرة فى تكرار الكوارث الطبيعية العاتية، من زلازل وفيضانات وعواصف وبراكين ثائرة، وموجات مد بحرية تسونامي مدمرة. وهذه الكوارث سيزداد إيقاعها، ويستفحل دمارها، إذا لم تتخذ دول العالم، وعلى الأخص الدول المتقدمة والصناعية، إجراءات حاسمة لتقليل الإنبعاثات الغازية، المتمثلة في ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت والميثان وغيرها، خلال العقود الآتية من القرن الواحد والعشرين. وشدد العلماء على ضرورة الإتفاق على والإلتزام بإتفاقية للأمم المتحدة للإحتباس الحراري تكون هادفة وشاملة وملزمة للكافة. إلا أن مؤتمرات الأمم المتحدة في كيوتو باليابان، وفي كوبنهاجن بالدنمارك، وفى مونتريال بكندا وفى نيويورك بأمريكا وفي كانكون بالمكسيك، لم تتوصل الي توافق دولى عليها حتى الآن.

إن المؤشرات التحذيرية الخطيرة للكارثة اليابانية في سنداي توضح بجلاء أن حجم المصيبة أدهى من أسوأ التوقعات، والمتمثل في عشرات الآلاف من القتلى والمصابين، ومثلهم من المفقودين، وفى تدمير العديد من التجمعات العمرانية وفى سلسلة الإنفجارات والحرائق في المفاعلات النووية في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما و تسرب الإشعاعات النووية في المناطق المحيطة، مما حدى بالسلطات اليابانية إلى إجلاء المناطق المحيطة بها من السكان حتى مسافة ٣٠ ميل من المحطة. ولقد تسربت الإشعاعات إلى المزروعات و

المنتجات الزراعية ومياه الشرب حتى وصلت إلى العاصمة طوكيو على بعد ١٥٠ ميل من المحطة النووية. وتم تقديرقيمة الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية والاجتماعية بما يزيد عن ٣٠٠ مليار دولار.

ويتسائل المرء في حيرة أنه برغم المعايير والقواعد والأسس والمعدلات الدقيقة وإحتياطات الأمن المتقنة التي تتمسك بها اليابان في التصميم والتنفيذ والتشغيل والإدارة في كافة مناحي الحياة، خاصة في الصناعة والتعمير والإنماء، وبالتأكيد في المحطات النووية، إلا أن ذلك لم يمنع من درء المخاطر وتجنب الدمار فى كارثة الزلزال ثم إنفجارات المفاعلات النووية ؟!

إن هذا الإنذار الخطير يجدد المحاذير ويؤكد المخاوف من خطورة إنشاء المفاعلات النووية في المناطق العمرانية وتهديدها الأكيد لحياة ومستقبل الإنسان في جميع أنحاء المعمورة، وعلى الأخص في الدول التي لاتتوافر فيها معايير الأمان وقواعد الإتقان وإحتياطات سلامة الإنسان والحفاظ على الكيان ؟! ألم يكن إنفجار وتسرب الإشعاعات النووية في مفاعل تشيرنوبل في الإتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٧٥، وما صاحبه من ضحايا ودمار وتلوث بمثابة إنذار مبكر وإخطارمحذر؟ ألم يكن حادث تسرب الأشعاعات النووية من مفاعل ثري مايل أيلاند في بنسلفانيا بالولايات المتحدة عام ١٩٧٩ إنذار متكرر مؤثر ومحذر , برغم أنه لم يكن بخطورة إنفجار تشرنوبل ؟! ومن المرجح أنه وقعت حوادث نووية مماثلة و تسربات إشعاعية مشابهة في مفاعلات أخرى حول العالم، ولكن لم يعلن عنها، وربما تظهر لنا من التسريبات الإعلامية المتتالية من ويكيليكس ؟!

وتشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا إلى أن الولايات المتحدة تولد ٥٠% من الطاقة الكهربائية من مفاعلات نووية، وفرنسا ٨٠%، وإنجلترا ٧٠%، وألمانيا٥٠%. وعقب كارثة تشيرنوبل الخطيرة وحادث ثرى مايل أيلاند بادرت الدول الأوروبية ودول شمال أمريكا بمراجعة الإحتياطات والمعايير والأسس الواجبة لتحقيق الأمان في محطاتها النووية .ولقد شددت أحزاب الخضر في ألمانيا وإنجلترا وإسكانديناڤيا وأمريكا بضرورة الحفاظ على البيئة ومنع مصادر التلوث المهددة لحياة الإنسان الصادرة عن الأشعاعات المتسربة من المفاعلات النووية. ونادت بضرورة التحول إلى الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة من أجل توليد الطاقة الكهربائية بدلا من المحطات النووية. ولقد أدت كارثة فوكوشيما الأخيرة في اليابان إلى تشديد المطالبة بالتخلص التدريجي من المفاعلات النووية وإعادة تقييم الموقف الخاص بالطاقة النووية تقييما جذريا , مع ضرورة اللجوء إلى الطاقة الشمسية كطاقة نظيفة . وقد بدأ هذا التوجه فعلا في التطبيق في مختلف الدول، إذ أن الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقات المتجددة بلغت نسبتها في إنجلترا ٦%، وألمانيا ١٢%، والسويد والنرويج وفنلاندا ٣٠% . أما في منطقة الشرق الأوسط فمازال مفاعل ديمونة في النقب في إسرائيل، والمحطات النووية الجارى تنفيذها في إيران، تمثل تهديدا جديا لدول المنطقة في ضوء كارثة اليابان الأخيرة . ومن حيث أن بعض الدول العربية الخليجيةْ قد بدأت فعلا في إعتماد خطط لبناء مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، فانه بات من الضرورى أعادة النظر في هذا التوجه فى ضوء المحاذير والمخاطر المتصلة بإنشاء المحطات النووية .

ولقد أوقفت مصر برنامجها النووي لأمر ما خلال الثلاثين سنة الأخيرة بعد أن خصصت لـه موقعا على الساحل الشمالي في منطقة الضبعة على بعد ١٨٠ كم تقريبا من الإسكندرية، والتي يقطنها حاليا ٦ مليون نسمة . إلا ان الإنفجار السكاني (٨٥ مليون نسمة في مصر حاليا سيصل إلى ١٠٠ مليون في ٢٠٢٠)، وتصاعد الحاجة إلى المزيد من الطاقة الكهربائية قد دفع الدولة إلى تجديد اهتمامها وعزمها على إنشاء محطة نووية بقدرة ١٢٠٠ميجاوات على نفس الموقع بالضبعة بتكلفة تقديرية أولية تفوق ٤ مليار دولار. وقامت الحكومة قبل ثورة ٢٥ يناير بوضع برنامج للتفعيل بطرح مناقصة للتصميم والتنفيذ خلال صيف ٢٠١١. إلا ان الظروف السياسية والاقتصادية والبيئية والسكانية وكارثة فوكوشيما وما صاحبها من كوراث نووية تتطلب ضرورة إعادة النظر، وأهمية تقييم الموقف بشكل كامل وشامل، قد يستلزم ضرورة إلغائه حفاظا على السكان والمكان والموارد .

إن هذا الأمر أصبح ملحا وضروريا في ضوء ماهو شائع فى كافة مناحى الحياة فى مصر، من تسيب وتواكل وعدم إتقان، وممارسات غير ملتزمة وغير منضبطة في كثير من أعمال التصميم والتنفيذ والتشغيل والإدارة في قطاعات الأنتاج والإنماء والإعمار، خاصة بعد كارثة اليابان الخيرة. من جهة أخرى فأن الإسكندرية تقع ضمن المنطقة الثالثة زلازل، وسبق ان تعرضت إلى كوارث وزلازل عديدة على مدى التاريخ البعيد والقريب، وأحدثها وقع فى ٢٠١١/٤/١ بقوة ٦ على مقياس ريختر، مما يعد حافزا قويا، ودافعا قوميا، وهدفا استراتيجيا لصرف النظر كلية عن مشروع محطة الضبعة المقترح. ويستوجب الأمر اذن حتمية اللجوء إلى توليد الطاقة الكهربائية المطلوبة من محطات كهرومائية، يتم تنفيذها فى اطار إعتماد وتنفيذ مشروع منخفض القطارة بالصحراء الغربية، بالتوازى مع إنشاء محطات مائية أخرى على قناطر النيل في الوجهين البحري والقبلي. ومن الضروري كذلك استخدام الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة من الرياح والأمواج وباطن الأرض على اتساع صحاري مصر المترامية شرقا وغربا وجنوبا .

إن الأمرجد خطير ولابد من أن نتعلم من الدلالات والمحاذير المنذرة بأوخم العواقب، وأن نستفيد من تجارب و أخطاء الآخرين حفاظا على الإنسان والكيان والعمران، ومن الواجب اذن أن نعتمد وننفذ استراتيجية قومية طموحة للطاقة، وخطط شاملة متعددة المراحل والحلقات، والمستويات والتوجهات، بهدف تحقيق مستقبل واعد وآمن، وماجد وسالم لمصر المستقبل .

٢٠١١/٤/١

٥.٨ قمة العالم للمناخ ومستقبل البشرية

تنظم هيئة الأمم المتحدة في العاصمة الدانماركية كوبنهاجن خلال الفترة من ٧-٢٠٠٩/١٢/١٨ المؤتمر العالمي لقمة المناخ Climate Change Summit، الذي تشترك فيه ١٩٢ دولة، ويشارك فيه أكثر من ١٠٠ رئيس دولة وحكومة. وتعقد هذه القمة الآن فى وقت حاسم من أجل مجابهة تعاظم ظواهر الاحتباس الحراري، ومواجهة تردى توابعها المدمرة فى كافة أنحاء الأرض والكون. ومن المعروف أن اتفاقية كيوتو قد أوشكت على الانتهاء في عام ٢٠١٢، دون الالتزام بمقرراتها الهامة للحد من الأحتباس الحراري فى مواقيت محددة، خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى المسئولة عن أغلب الأنبعاثات الغازية المتسببة فى تفاقم الظاهرة المدمرة للاحتباس الحراري.

ولقد نصت اتفاقية كيوتو على التزام الدول الموقعة عليها بالتحكم بدءاً من عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢ في معدلات الانبعاثات الغازية الصادرة عن النشاطات الصناعية وآلات الاحتراق في المركبات وغيرها، بحيث لا تزيد عن المستويات المسجلة في عام ١٩٩٤. ولقد أقرت ١٢٧ دولة برتوكول كيوتو من ضمنها مصر. إلا أن الولايات المتحدة أصرت علي عدم التوقيع وعدم الالتزام بكيوتو، وهي أكبر دولة ملوثة، رغم موافقة الاتحاد السوفيتي عليها. وتشترط الاتفاقية على أن التفعيل يبدأ فور توقيع ٥٥% من الدول الصناعية عليها خاصة أمريكا وروسيا، وهكذا يظل التحكم والاحتباس الحراري شبه مجمد أو معطل مما يزيد تأزم الموقف المناخي وزيادة الاحتباس الحراري وتعاظم الكوارث والمخاطر على مناخ الأرض والكون والإنسان.

وقد انقسمت مواقف وفود المائة وتسعين دولة المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في مونتريال منذ عامين، إلي ثلاث توجهات: الأول يشمل ثلاثين من الدول الصناعية الموقعة والملتزمة ببروتوكول كيوتو، والثاني للدول الصناعية الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل، والتي تميزت بمعدلات نمو اقتصادي وتقدم صناعي مرتفعة خلال هذا العقد، وهي مهتمة باعتماد الوسائل والطرق المختلفة للتحكم في التلوث الناتج عن الغازات المنبعثة بدون إبطاء لعجلة التوسع النشط في التنمية الصناعية والاقتصادية، والثالث يشمل دول العالم الثالث النامي النائم والتي تقل الانبعاثات الغازية الملوثة الصادرة منها عن المعدلات العالمية نظراً لتخلف تقنيات التقدم، وبطء معدل النمو الاقتصادي، وقصور النشاط الصناعي بها. وهذه الدول يمكن أن تبيع شهادات انخفاض الانبعاثات فيها إلي الدول الصناعية النشطة ذات المعدلات المرتفعة بمقابل مادي. وكان من الممكن لمصر الاستفادة من هذه الميزة، ببيع الشهادات إلى الدول ذات المعدلات العالية، بعائد مالي يزيد عن ٢٠ مليون دولار سنوياً. كما كان من المتاح لها نقل التكنولوجيا النظيفة والاستفادة من

الخبرات والإمكانات والمعلومات المتقدمة للتحكم في الإنبعاثات في أنشطتها الصناعية وكذلك بالنسبة لآلات الاحتراق بالمركبات باستخدام الوقود النظيف.

إن الموقف العالمي الحالي للإنبعاثات الغازية والاحتباس الحراري قد أسهم بشكل ملحوظ في تغيير مناخ الأرض ورفع درجة حرارة المحيطات والبحار، ولقد حذر علماء مركز الفضاء الأمريكي NASA وأنذر الخبراء بزيادة واستمرار تدهور الموقف علي وحول الأرض، وأن معدل ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي في ازدياد مستمر، مما سيؤدي مآلا ولا محالة الي اختفائهما تماما في نهاية هذا القرن نتيجة الزيادة السنوية المطردة في الانبعاثات الغازية، ومن ثم الارتفاع التدريجى والمستمر لدرجة حرارة الأرض. ولقد أكد الخبراء أن الزيادة السنوية المستمرة لإنبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وهي ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت والميثان والكلور والفلور وغيرها ستعجل بلا شك من انفجار القنبلة الموقوتة للدمار والضياع والهلاك، بقوة ساحقة وتوابع ماحقة لا تبقي ولا تذر، أشد بكثير، و أدهي وأمر، من تأثير أسلحة الدمار الشامل سواء نووية أو كيماوية وبيولوجية.

وبرغم اختلاف بعض العلماء والمتخصصين والمراقبين مع التوقعات الكارثية للأحتباس الحراري فى المستقبل القريب، فقد أكد العلماء وكذلك تقارير مراكز البحوث ومحطات الرصد حول العالم أن مظاهر ودلائل التغير المناخي والاحتباس الحراري الخطير نعيشها ونرى تأثيرها المدمر ووقعها المؤثر متضاعفا عاما بعد عام في أنحاء المعمورة، وهو يشمل التحديات والمخاطر الطبيعية الآتية:

- إن استمرار التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة الجو وتفاقم مشكلة الاحتباس الحراري قد تسبب في انتشار ظاهرة الصوبة الجوية في مختلف قارات العالم. فنحن في مركب واحد نتقاسم نفس المصير والويلات العاصفة بالقرية الكونية. ولازالت السحابة السوداء تخيم كل خريف على سماء القاهرة، متسببة في هلاك ٥٠٠٠ مواطن سنوياً، دونما أمل في حل حاسم!
- زيادة كم ونوع الكوارث الطبيعية السنوية حول الكرة الأرضية مثل السيول والفيضانات العارمة في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا ولازالت كارثة السيول فى جدة خلال موسم الحج مؤخرا عالقة في الأذهان.
- كثرة وشدة الأعاصير الخطيرة، كما يذكرنا إعصار كاترينا بأمريكا ومانتج عنه من كوارث وفيضانات ودمار وألوف الضحايا. وقبل ذلك موجة المد العاتية التسونامى التى عصفت بجنوبى شرق آسيا، مخلفة بعدها الدمار والهلاك والتشريد في إندونيسيا، وتايلاند، وسيريلانكا، والهند، وماليزيا وغيرها.
- أستمرار ذوبان طبقات الجليد فى القطبين الشمالي والجنوبي، وكذلك ذوبان وانهيار جبال الثلج العائمة في الشمال، ينتج عنه مباشرة ارتفاع فى منسوب المياه في المحيطات والبحار، وتهديد الحياة البحرية والجوية، الأمر الذي سينتج عنه أيضا إغراق السواحل المنخفضة

ودلتا عدة انهار، وما يستتبعه من دمار واختفاء العديد من المدن والقرى الساحلية وتشريد الآلاف وضياع الأقاليم الكيانات العمرانية والزراعية والطبيعية.

- انتشار حرائق الغابات واحتراق آلاف الهكتارات من الأشجار التي تعتبر المصدر الرئيسي للأكسجين اللازم لاستمرار حياة الإنسان والحيوان والنبات، كما شاهدنا في أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا.
- انتشار ظاهرة التصحر واختفاء آلاف الهكتارات من المراعي والغابات والأراضي الزراعية المنتجة تحت كثبان الرمال المتحركة بسبب التغير المناخي، وزيادة ارتفاع درجة حرارة الأرض وندرة سقوط الأمطار مما يهدد الحياة الحيوانية، والموارد الطبيعية، والأراضي الزراعية الخصبة والمنتجة، مصدر رزق الملايين في أفريقيا وآسيا والأمريكتين.
- زيادة عدد وقوة الزلازل وتوابعها حول الأرض في القارات وتحت قاع المحيطات، بالإضافة الي ثورات البراكين المدمرة في مختلف مناطق العالم، مما يتسبب في الدمار والتشريد والتلوث ومئات الآلاف من الضحايا. ولا زالت آثار هذه الكوارث المريعة حية في الأذهان وصاعقة للوجدان وطاحنة للإنسان خاصة ما حدث مؤخرا في باكستان وإيران والصين وتركيا واليونان والجزائر والمغرب وغيرها.
- استمرار واتساع ثقوب الأوزون، خاصة فوق القطب الشمالي مما يهدد حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات في مختلف أرجاء العالم، ويخل بالتوازن البيئي والدورة الحياتية الطبيعيةالمغلقة، ويفجر الكوارث البيئية والتغيرات المناخية المهلكة.

وقد يعجب الإنسان من أن المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة قد أغفلت أو أهملت سواء في كيوتو أو مونتريال أو غيرها من المؤتمرات الدولية والإقليمية الأخري مثل قمة الأرض في ريودي جانيرو أو جوهانسبرج، أن هناك كوارث ودواهي ومخاطر أخرى تهدد الإنسانية كالإحتباس الحراري بل أعظم وأدهى وأمر، مسئولة عنها الدول الصناعية الكبرى أيضا، وتسببت في التلوث والبوار وهلاك الملايين ودمار العمران مثل أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمائية والبيولوجية التي اخترعتها واستخدمتها خلال القرن الماضي، وكذلك التلوث الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي والأخلاقي والبيئي (تشرنوبل / الشيشان / ثري مايل آيلند...) والصحي، وكذلك التلوث العمراني والبصري والصوتي.

ويبدو أن هذا الموقف قد تغير الآن فى تدارك المجتمع الدولى الأوضاع والكوارث البيئية المتكررة، والتي لا تبقى ولا تذر، شرقا اوغربا، غنيا أو فقيرا! فلقد تبدل موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمتسببة فى ٢٥% من الأنبعاثات الغازية حول العالم، فقد أكد الرئيس باراك أوباما تأييد ومشاركة بلاده فى قمة كوبنهاجن، وحضوره شخصيا. كا سيشارك فيها أيضا نائب الرئس الأسبق آل جور، رائد الحملة القومية

الخضراء لمواجهة ظواهر وآثار التغير المناخي والاحتباس الحراري. ومن المؤمل أن يتغير موقف أمريكا من الرفض الى التأييد للموقف الأوروبي، الذي تتزعمه ألمانيا والمملكة المتحدة والدول الإسكندنافية، والمساند لأهداف ومقررات اتفاقية كيوتو المنتهية. ومن المتوقع أن يتم التوصل فى ختام القمة الى تبنى اتفاقية عالمية جديدة بديلة عن كيوتو بشأن خطوات محددة وملزمة لتخفيض الأنبعاثات الغازية، والحد من الاحتباس الحراري الجاثم على صدر ومستقبل البشرية جمعاء!

ولقد أوصت الأمم المتحدة، فى ضوء توصيات الخبراء والأزمات المتوقعة مستقبليا، بضرورة التزام الدول الموقعة(؟) على خفض الانبعاثات الغازية بنسبة ٢٠% بحلول عام ٢.٢. من مستواها عام ١٩٩٤، وبنسبة ٨٠% بحلول عام ٢٠٥٠. ولا مناص من الألتزام وايجادآلية للتنفيذ والرقابة والجزاء والتفعيل! ومن الضرورى الأعمال الدقيق للاتفاقية الجديدة، خاصة في ضوء آخر الدراسات التى توقعت ارتفاع درجة حرارة الجو من ٢-٥ درجات، مما سيتسبب فى ارتفاع ٥٩ سم فى منسوب المحيطات والبحار حتى نهاية القرن الحالى! وأن هذا التغير الكارثى ليس بسبب دورة طبيعة للمناخ العالمى، وانما نتيجة لأنشطة الأنسان الغير مسئولة ونتائها السالف ذكرها. وستنص الأتفاقية على انشاء صندوق تموله الول الصناعية بتريليون دولار حتى عام ٢.٢٠، وذلك لتعويض ودعم الدول الفقيرة المتضررة من نواتج الاحتباس الحراري.

لقد أشارت بعض الدراسات والتقارير المتخصصة أن الاحتباس الحراري سيتسبب في غرق أجزاء من السواحل الشمالية، مع تصحر لبعض الأراضى الزراعية، وأنخفاض الأنتاج الزراعى نتيجة لأرتفاع منسوب المياه الجوفية وزيادة ملوحتها. إن مستقبل وآفاق الأنماء والأعمار فى مصر يستوجب اعتماد استراتيجية قومية للأنماء والأعمار على كافة أرجاء مصر، متكاملة مع خطة طموحة للطاقة النظيفة، مع الأستفادة من الموارد المتاحة فى الصندوق الوارد فى الأتفاقية، باعتبار مصر من الدول المتضررة. ولا مناص من الحد من الأنبعاثات الغازية بكافة أنواعها فى المناطق العمرانية والزراعية، بالتوازى مع إنهاء التلوث البيئي أرضا وبحرا ونهرا وجوا. ومن الضرورى القضاء على التلوث العمراني والبصري والصوتي والأخلاقي والاجتماعي والسلوكى والأعلانى والأعلامى، وذلك حسب خطة قومية شاملة، ومراحل زمنية ومكانية متكاملة.

٧-١٢-٢٠٠٩

٥.٩ تحديات المواجهات مع الأعاصير

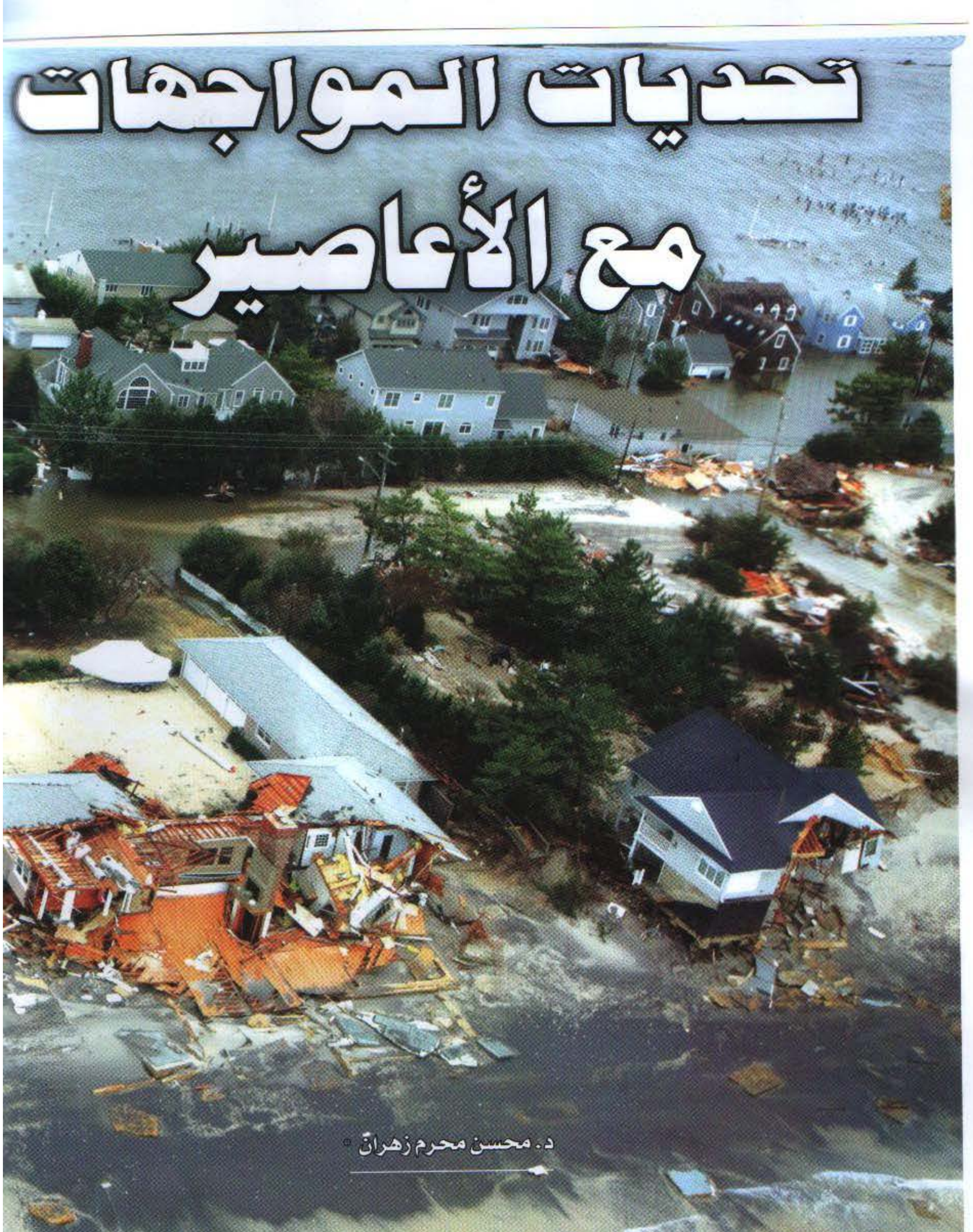

تحديات المواجهات مع الأعاصير

د. محسن محرم زهران*

تابع العالم قبل أسابيع عدة اجتياح الإعصار الكبير (ساندي) للساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، وتهديده المباشر للإنسان والعمران في ثماني مناطق، وبخاصة بنسلفانيا ونيوجرسي ونيويورك. وقد حذرت السلطات المحلية والفيدرالية نحو 40 مليوناً من سكان تلك المناطق من الآثار المدمرة لهذا

الإعصار الذي لم يسبق له مثيل في ضخامته وضراوته. [...] الإمكانات والوسائل التقنية المتطورة للأقمار الصنعية [...] الجوية على تحديد زمن بدء وتطور هذا الإعصار، [...] من البحر الكاريبي شمالاً نحو الساحل الشرقي، مهد[...] الرئيسة لاتخاذ القرار والمال والتجارة والإدارة والأعمال.

* أستاذ التخطيط في جامعة الإسكندرية، (مصر).

اتضحت خطورة إعصار (ساندي) فيما لحق من دمار في دول البحر الكاريبي؛ إذ خلف مئات الضحايا، إضافة إلى تدمير التجمعات السياحية والترفيهية والسكانية، مما أدى إلى تدمير شامل وخسائر كبيرة في مناطق عدة في المدن الأمريكية.

واستعداداً لذلك كان الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد أعلن وضع عدة ولايات كمناطق كوارث كبرى تستحق الدعم الفيدرالي المادي والبشري، مع تعبئة الإمكانات الفيدرالية والمحلية لمواجهة التهديدات المتوقعة للمدن الأمريكية من الإعصار، وذلك قبل يومين من وصوله إلى شاطئ مدينة (أتلانتيك سيتي) في ولاية نيوجرسي. وتم اتخاذ إجراءات احتياطية عديدة ومهمة لمواجهة تهديدات الإعصار العاتي وتداعياته الماحقة، ومنها:

- إغلاق المدارس والإدارات الحكومية والبورصة في نيويورك.
- إيقاف شبكات نقل الركاب تحت الأرض أو السطحية.
- إخلاء 350 ألف نسمة من المناطق الشاطئية المعرضة لكارثة الإعصار.
- إبحار السفن الراسية في الموانئ إلى عرض البحر، وبخاصة التابعة للبحرية الأمريكية.
- إعلان حالات الطوارئ في المستشفيات والصليب الأحمر والدفاع المدني.
- استدعاء الحرس الوطني لمساعدة العاملين في الإدارات الخدمية والمرافق المحلية، ولتأمين المناطق المخلاة.
- منع استخدام السيارات الخاصة في الطرقات إلا في حالات الطوارئ.
- توجيه شبكات ووسائل الإعلام لنشر تطورات الموقف أولا فأولا.

إعصار هائل

وضرب الإعصار الهائل مساء الثلاثاء 2010/10/30 مناطق نيوجرسي ونيويورك، مدمراً الشواطئ ومراسي السفن واليخوت والتجمعات الشاطئية

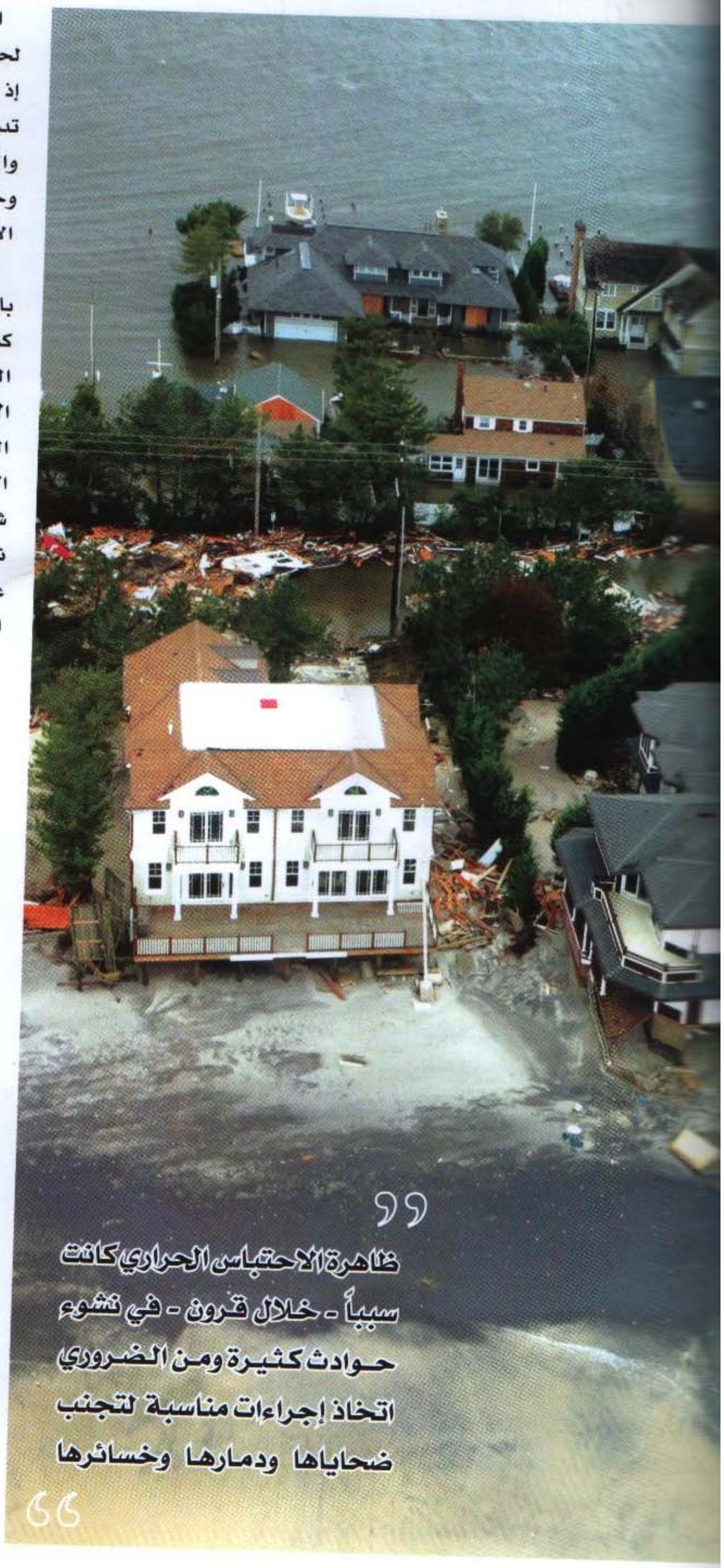

"ظاهرة الاحتباس الحراري كانت سبباً - خلال قرون - في نشوء حوادث كثيرة ومن الضروري اتخاذ إجراءات مناسبة لتجنب ضحاياها ودمارها وخسائرها"

غطت الفيضانات مساحات كبيرة من المدن الأمريكية

> قـدرت السـلطات المعنية قيمة خسائر وتعويضات إعصار ساندي في البداية بنحو 15 مليار دولار ثم رفعتها إلى 50 ملياراً

والمجمعات السكنية الساحلية، وغطت الأمطار، مع موجة المد البحري، الشوارع بكميات هائلة من المياه، بلغ ارتفاعها عدة أقدام، كما أغرقت الأمطار أنفاق المترو والسيارات التي تربط مانهاتن بنيويورك والأحياء والولايات المجاورة. و اجتاحت الفيضانات العارمة مئات المنازل والشوارع خلال فترة الإعصار التي استمرت 12 ساعة من الأمطار والفيضانات الغزيرة وموجات المد البحري، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الساحل الشرقي.

وسرعان ما تحركت فرق الإسعاف والإغاثة لإنقاذ السكان المحاصرين وإطفاء الحرائق التي اندلعت في نحو مئة منزل، و بادرت فرق إصلاح المرافق إلى العمل لإعادة التيار الكهربائي إلى نحو عشرة ملايين نسمة، والعمل على استعادة العمل في شبكات النقل والمرافق، ورفع الأنقاض والأشجار التي اقتلعها الإعصار، وسحب المياه من الأنفاق والمساكن الغ... وقدرت السلطات المعنية قيمة ... والتعويضات في البداية بنحو ... دولار، ثم رفعتها إلى 50 م...

أوجه الإخفاق والقصور

على الرغم من الإنذار ... المسبقة والتحذيرات المتكر... البشري على كل المستو... دروساً مستفادة للاحت... والتي كان من الضروري ... الأمريكية اتخاذها ... أجل تجنب الكثير من ...

على المخططين ادراك أهمية وسائل النقل عند حدوث الكوارث

من الضروري إعادة تخطيط السواحل العمرانية المعرضة للكوارث الطبيعية من أجل تجنيبها الدمار بسبب الكوارث والأعاصير

المراسي الخاصة بسحبها إلى البر وتخزينها مؤقتا حتى انتهاء الإعصار.

• تحزيم وربط وتثبيت الأشجار الكبيرة الواقعة على الطرق الرئيسية، وقرب المنازل، من أجل منع سقوطها وقت الإعصار، وتدميرها للمنازل والسيارات وقتل المواطنين، والتسبب في قطع خطوط الكهرباء المعلقة؛ ذلك أنّ كثيراً من الضحايا سقطوا بسبب سقوط هذه الأشجار على سياراتهم ومنازلهم.

• تركيب شبكات صرف خاصة للعواصف مستقلة عن شبكات الصرف الصحي في المناطق الساحلية.

• إعادة تخطيط وتنفيذ الواجهات والأشرطة العمرانية على السواحل المعرضة للكوارث الطبيعية، من أجل تجنيبها الدمار من جراء الكوارث والأعاصير.

• مشاركة المواطنين من خلال إنشاء فرق مدربة لمساعدة السلطات المختصة لمواجهة الأزمات والمخاطر وحالات الطوارئ.

• إنشاء إدارات متخصصة لمواجهة الأزمات والكوارث، مدعمة بالإمكانات المادية والتقنية والبشرية، مع التأكيد على عقد دورات تعبوية دورياً على مدار العام للتأكد من أهبتها الدائمة واستعدادها المستمر لمواجهة أي طارئ أو كارثة.

• سن القوانين ووضع اللوائح والاشتراطات والإجراءات والأنظمة المؤكدة على ضرورة قيام المؤسسات العامة وغيرها، وبخاصة المدارس والمستشفيات والمباني الحكومية والإدارية، وتلك الخاصة بالتجارة والأعمال

عشرات المنازل تضررت بالاعصار وتشرد أصحابها

ـانع. بتعبئة وتدريب العاملين فيها
ـا وسنوياً، لمواجهة الطوارئ وقت
ـزلازل والأعاصير والحرائق والكوارث
ـيرها. كما هي الحال لركاب السفن
ـرة للمحيطات أو الطائرات. ولابد
ـن اعتماد التمويل السنوي المستمر
اللازم لديمومتها.

توفيق أو إخفاق

من خلال هذا التحليل النقدي يتضح مدى توفيق أو إخفاق السلطات المعنية في حشد وتعبئة الإمكانات والموارد المتاحة، وكيفية الاستعداد والإعداد من أجل مجابهة وتحدي الكوارث والأعاصير، والتي من الضروري على الحكومات والمؤسسات المعنية الاسترشاد بها والاقتداء بنجاحاتها، مع تجنب أوجه الإخفاق والقصور التي صاحبتها، ونتج عنها تكبد الدولة والمواطنين خسائر بشرية ومادية فادحة.

والواجب يقتضي أن يستفيد الجميع من دروس هذا الإعصار وغيره حول العالم، وآخرها الإعصار كاترينا في لويزيانا، والزلزال التسونامي الماحق في اليابان. إن تكرار مثل هذه الكوارث الطبيعية يؤكد أن ظاهرة الاحتباس الحراري كانت سبباً خلال هذا القرن في نشوء كثير من الكوارث المروعة والزلازل المدمرة والمصائب المتكررة، ومن الضروري، والأمر كذلك، أن نتخذ من الإجراءات والاحتياطات والاستعدادات ما يجنبنا ضحاياها ودمارها وخسائرها. ■

"فيضانات ساندي اجتاحت مئات المناطق خلال 12 ساعة من الأمطار والفيضانات الغزيرة وموجات المد التي لم يشهدها الساحل الشرقي إطلاقاً"

الفصل السادس : موضوعات عامة

٦.١ ثورة ٢٥ يناير وخطة طريق المستقبل

٦.٢ مستقبل الماء والإنماء

٦.٣ صراع البقاء و محاور التفرقة و تحديات التنمية

٦.٤ تداعيات سبتمبر

٦.٥ الاتحاد الأوروبي قدوة للعربي!

٦.٦ الثورة التكنولوجية المعاصرة ومستقبل التقدم والتنمية الإنسانية

٦.٧ تواصل الحضارات هو المبتغى

٦.١ثورة ٢٥ يناير وخطة طريق المستقبل

فاجأ شباب مصر العالم بثورته السلمية فى ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مختلف المدن المصرية بالتنظيم الملفت لتتابع حركة تصعيدها وتواصل حركاتها وعناصرها وتفاعلها باستخدام تقنيات الاتصالات. وبدأ تفاعلها من القاهرة ثم الاسكندرية والسويس والمنصورة شمالاً، وأسيوط وسوهاج والأقصر جنوباً حتى أثمرت تحقيق أول مطالبها فى١١ /٢٠١١/٢ بتنحي الرئيس وتهاوى النظام. ولاحظ الجميع فى مصر والمنطقة العربية ودول العالم أن شرارة الثورة التونسية فى ديسمبر الماضى قد ألهبت وفجرت الثورات والتظاهرات والتجمعات الغاضبة فى مختلف الدول العربية بدءاً من الجزائر ثم اليمن والبحرين وليبيا وغيرها لا محال آت.

وفى الحقيقة أن الثورة الشبابية المصرية كانت لها مقدمات، ابتداءاً من تظاهرات السادس من ابريل ٢٠٠٨، وتكوين التجمعات والحركات الرافضة، مثل (كفاية) وغيرها، والتى طالبت بسرعة التغيير والإصلاح وتلبية الوعود التي طال انتظار تحقيقها دون انصاف أو انجاز. ولقد ائتلفت قوى الشعب المختلفة وتجمعت ونادت بالاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى، مع إنهاء حالة الطوارئ وإطلاق الحريات، وتوفير فرص العمل لملايين الشباب العاطل. وكذلك اعتصمت من أجل رفع الأجور مع القضاء على الرشوة والفساد والمحسوبية وتحكم رجال الأعمال والمصالح الخاصة فى حياة الغالبية العظمى التي تعاني من الفقر المدقع، ومن أزمة الاسكان المستشرية ومن العشوائيات المنسية، فى ظل ضياع الآمال فى مستقبل أفضل وحياة حرة كريمة آمنة. ويشير المراقبون الى أن جموع شباب ثورة ٢٥ يناير فى مختلف المدن المصرية تقع فى الفئات العمرية من ١٥ إلى ٣٥ سنة (حوالي ١٥ مليون نسمة) وتمثل ٤٤% من سكان مصر حسب تعداد ٢٠٠٦ (٨٥ مليون نسمة حاليا)، أغلبهم من خريجى المعاهد والجامعات الثائرين. ولقد تبخرت أحلامهم لسنوات طويلة واستولى الضياع والحرمان واليأس عليهم فى الحصول على عمل كريم وسكن آمن ومستقبل واعد، فنفذ صبرهم واستشاط غضبهم من عيون لا ترى وآذان لا تسمع وأفئدة لا تعى. وبات الطلب الأهم ينحصر فى تلبية حقوق الإنسان الأساسية من حق التعبير وحق التجمع والمطالبة باختيار حر لممثلى الشعب فى انتخابات عامة شفافة ونزيهة وتحقيق مطالبه الشرعية وآماله العريضة. ورصد العالم بإكبار وافتخار ما حققه شباب مصر من مختلف الأعمار والتوجهات والمعتقدات والفئات من الرجال والنساء، فى تلاحم شعبى مهيب، وانتماء وطنى رائع فى ثورة سلمية متصاعدة الحلقات والنبرات والوقفات على مدى ثمانية عشر يوماً، من جمعة الغضب إلى جمعة التحدى إلى جمعة الرحيل إلى جمعة الانتصار، مما يعتبر مثلاً يحتذى أكبره الكافة من قادة ومحللين وكتاب ومفكرين فى كافة دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.

ورغم ما صاحب ثورة الشباب فى يناير من تضحيات وضحايا ومن تخريب ودمار ومن خسائر اقتصادية، مقدرة بعشرات المليارات من الجنيهات، سواء فى البورصة المصرية أو فى رحيل السائحين أو

فى تعطل عجلة الانتاج، الا أن تألق قيمة الوحدة الوطنية وعوائد قوة التلاحم الشعبى والتكاتف الفئوى وفورة روح الانتماء وصحوةالولاء للوطن، الذى تمثل فى الحماس الرائع للجموع الهادرة من الرجال والنساء، والأغنياء والفقراء، الملوحين بأعلام مصر فى كافة أرجاء الوطن تعادل قيمته بمئات المليارات لو أنفقت لخلق هذا النسيج الوطنى العظيم فى القلوب والوجدان الذى خلقته ثورة الشباب لأخفقت! ، خاصة بعد اختفاء هذه الروح الوثابة والقوة الوطنية الساحقة فى عقود مضت، وأدت إلى هجرة الوطن وضياع الأمل ونكران الانتماء واختفاء الولاء واندثار الوفاء، "وألف بين قلوبهم لو أنفقت ما فى الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم، ولكن الله ألف بينهم، انه عزيز حكيم."

ولقد أشار بعض المراقبين أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ قد أشعلتها مجموعات من شباب الطبقة الوسطى فقط، وأنها انحصرت في المدن الكبرى، ولا تعبر عن فئات المواطنين في الأقاليم الأخرى. ولقد تناسى هؤلاء أن معظم الثورات حول العالم قد أشعلها أبناء المدن من الشباب أصحاب المثاليات والآمال في مستقبل أفضل، كما تشهد على ذلك ثورة عرابى عام ١٨٨١ وثورة ١٩١٩ فى مصر، التى وحدت بين المسلمين والأقباط ورجال الأزهر والطلبة والعمال والفلاحين والرجال والنساء، وكذلك جموع الثائرين خلال حريق القاهرة في ١٩٥٢/١/٢٦. وكان الشباب وقود الثورة الأميريكية فى بوسطن ونيويورك وبرينستون وفيلاديلفيا عام ١٧٧٦، والثورة الفرنسية في باريس عام ١٧٨٩، والثورة البولشوفية عام ١٩١٧ في موسكو ولينينجراد، وفى بودابست في المجر فى١٩٥٦. وكذلك كانت ثورات الشعوب الأوروبية فى الثلث الأخير من القرن الماضى مثل البولاندية فى ١٩٧١، والثورة التشيكية في براغ، والرومانية في بوخاريست، والروسية في موسكو، والثورة الألمانية وإسقاط سور برلين فى ألمانيا الشرقية، والبرتقالية فى أوكرانيا عام ٢٠٠٤. فدائما الشباب هم القوى الضاربة لاشعال الثورات ضد القمع والظلم والكبت والحرمان.

وإذا كان انتصار أكتوبر ١٩٧٣ قد أيقظ المشاعر لمحو هزيمة يونيو ١٩٦٧، وأدى إلى الإحساس بالفخار ومحو الانكسار، إذ رفع الأبعاد الروحية والنفسية والعاطفية والقومية للإنسان المصرى. إلا أن ما تبعه من انفتاح أتاح للقلة الثراء الفاحش وزاد من معاناة الأغلبية، وسرعان ماأطفأ جذوة الحماس وأضاع فورة الأمل. وكانت لأنتفاضة يناير ١٩٧٧، التى أطلقت عليها السلطات حينئذ (انتفاضة اللصوص)، بداية إنذار واحتقان، ومقدمات الغضب، وفراغ الصبر، وضياع الأمل، وفقدان الثقة، الأمر الذي لم يفطن إليه الحاكم وقتئذ. ثم هاجرت جحافل المصريين للسعي وراء الرزق في الخارج، خاصة فى البلاد العربية، بحثاً عن أى عمل والرضا بالفتات وأقل القليل والصبر على استمرار الانكار وتدهور الأحوال. ولقد كان الشعار السائد قبل أكتوبر ١٩٧٣ أن "لا يعلو صوت فوق صوت المعركة"، إلا أنه عند انتهاء المعركة استمر عملياً نفس الشعار بأن "لا يعلو صوت فوق صوت السلطة." ومن هنا كان تقييد حقوق الإنسان فى المعرفة والتعبير والتصويت والمطالبة بتحقيق الآمال والطموحات المستحقة. ولقد ظهرت للكافة نية السلطات فى تكميم الأفواه وحجب المعلومات، من خلال السيطرة، والتوجيه الملزم لوسائل الاعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، حتى وصل إلى أوج ممارسته فى ٢٠١١/١/٢٨ بقطع وسائل الاتصال عن طريق شبكات المحمول والأنترنت وبعض الخطوط الأرضية، واتهام بعض القنوات الفضائية بالتهويل والتضليل والإثارة، بينما

قنوات الإعلام القومية لا تعكس مجريات الأمور على أرض الواقع ولا تنقل الى المواطنين الأحداث الجارية لتجمعات الملايين الثائرة بميدان التحرير وفى مختلف مدن مصر.

إلا أن ثورة ٢٥ يناير الشبابية أثبتت فعلا أن للصبر حدود، وأن الوقت قد آن لفك القيود والمطالبة بالحسم والوفاء بالوعود. وبعكس ما أحدثه انتصار أكتوبر ١٩٧٣ من زهو وأمل وفخر مشاعر، وانفراجات وطنية وعاطفية ونفسية، فإن ثورة يناير ٢٠١١ أحدثت زلازل محورية ذات أبعادٍ جوهرية سواء وطنية أوعاطفية أوسياسية أواقتصادية أواجتماعية، جمعت ووحدت شعب مصر فى كافة الأرجاء، شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً، فى طوفان جارف يطالب بتغيير أساسى شامل للنظام وللكيان. فلم يعد مقبولاً الكمون والخنوع والرضى والقنوع باصلاح النسيج المهترئ للنظام، بل صرخة مدوية لولادة كيان جديد، يخالف جذرياً النظام القديم من حيث الأهداف والأطر، والاستراتيجيات والسياسات، والبرامج والآليات والفعاليات، وليس بغرض تغيير مظهرى خادع للأشخاص أوالرموز أو الأشكال أو المؤسسات.

إن روح التكاتف والتوحد والانتماء والتضحية التى فجرتها ثورة ٢٥ يناير دفعت ثمنها دماء حوالي ٤٠٠ من الشهداء و٥٠٠٠ من المصابين، وهي كفيلة بأن تدفع بدماء جديدة وتحولات واعدة، ومشاعر فياضة وآمال عريضة، فى جسد الوطن ووجدان المواطنين. فلكل ثورة شهداؤها وضحاياها، ولكل زهرة أشواكها، ولكل بركان نوره وناره، ولكل زلزال توابعه. وستظل الثورة المصرية مثلا لا مثيل له فى تاريخ مصر والمنطقة، وستصبح ملهماً لشعوب العالم أجمع. إن هذا الموقف البطولى لشعب مصر امتدحه الرئيس أوباما فى أمريكا وميركل في ألمانيا وأوردغان في تركيا بأنه درس ومثل ملهم لهم جميعاً إذ قال: "اليوم كلنا مصريون". إن هذه الروح الوطنية المتدفقة كفيلة بإزكاء حب الوطن والتفانى من أجله فى القلوب والعقول. ومن الواجب إذن أن تكون أيضا ثورةً على الضياع والتواكل، والفساد والاستغلال، والرشوة والانحلال، وأن تؤكد فى قلب كل مصرى ضرورة الوفاء والعطاء، والانتماء والولاء، ليس قولاً بل فعلاً فى توجهاته وأدائه، وعمله، وسلوكه وعلاقته. ولابد لها، والأمر كذلك، أن تؤكد فى القلوب والعقول، والأقوال والأفعال، رفض المعطيات المقررة والثوابت الجامدة من الآخرين التى لا تمثل طموحات الملايين، وأن الدين لله والوطن للجميع. وأنه آن الأوان أن نقضي على التوجيه المنادى بأنه"إذا أردت الاستقرار فلابد من الاستمرار". وأن يرفض الكافة استمرار التخلف عن الشعوب الأخرى سواء فى المنطقة العربية أو العالم، والرضى بالقليل مع الصبر صبر الذليل! وكما استفادت ثورة الشباب من ثورة الاتصالات التكنولوجية وثورة المعلومات، فيجب أن نستثمرها أيضاً من أجل تحقيق التقدم والتطوير الواجب فى كافة المجالات، فلا حجب ولا قيود عليها ولا تدخل فيها بعد اليوم. ومن الواجب التمسك بوحدة الهدف وتوحد المصير، والإصرار على تحقيق المطالب الشرعية للأهداف القومية والشعبية، والحذر من استغلالها أو انتكاسها من قبل البعض أو امتصاص انطلاقتها الثورية بمضى الزمن حتى تنطفئ جذوتها وتتهادى عجلتها وتستكين طفرتها. إن الغايات الكبرى تستوجب انطلاقات كبرى وأعمال عظمى. وكما نادى نيوتن في نظريته المعروفة "لكل فعل رد فعل يساويه ويضاده فى الاتجاه"، فان الحذر واجب والانطلاق فرض من أجل تحقيق الآمال وتلبية الطموحات. أنه فرض عين على كل مواطن تستوجب منه الغاء الممارسات السلبية المتفشية فى نفوس المواطنين من لا

مبالاة وتواكل، وتسيب وفساد، وأنانية وانعزال، وخضوع وخنوع، ولاأمانة ولاضميرية، وأنانية واستغلال، واستباحة لأموال وأعراض الآخرين، وتفشى الرشوة والنهب، والسرقة والتضليل والنفاق والتعليل، وغيرها من أمراض وآفات اجتماعية وسلوكية مدمرة لا شك لروح الوحدة والانتماء، والانجاز والعطاء، والتى أطلقتها ثورة يناير العظيمة.

لقد أجمع شباب ثورة٢٥ يناير، وبمشاركة الجمعيات والحركات المطالبة بالتغيير، على مجموعة من المطالب الشرعية تركز على تغيير شامل فى النظام وأطره الدستورية والتشريعية، مع انتخاب برلمان جديد فى انتخابات حرة ونزيهة، وعلى بناء مصرٍ جديدة شكلا وموضوعاً، ترتقي معارج التقدم والرفعة بما يليق بحضارتها التليدة وتاريخها المجيد. ولابد للدستور الجديد والتشريعات المنبثقة عنه والمفعلة له أن يرسم طريق الحياة الحرة الكريمة لأبناء الوطن كافة، وأن تتولى الحكومة المدنية الجديدة وضع الاستراتيجيات والسياسات والأطر والبرامج والمشروعات المترجمة والممكنة للطوحات والأحلام العريضة التى ضحى من أجلها شباب الثورة وشهدائها. والهدف الأسمى هو تحقيق الآمال فى حياة حرة كريمة لأبناء مصر فى كل مكان تسودها المساواة وتكافؤ الفرص ومواجهة التحديات وتلبية التطلعات، بعد سنوات من الضياع واليأس والحرمان والبؤس.

ولقد رأيت عرض تصورى لخطة طريق طموح من أجل تحقيق الاسترتيجيات والأهداف القومية المطلوبة لمرحلة التحديات المستقبلية تتضمن التخطيط والتنفيذ والتفعيل الجاد لمطالب ثورة الشباب الشعبية تلتزم بها الدولة بكافة أجهزتها ومؤسساتها، وكذلك جموع المواطنين حكاماً ومحكومين فى كافة القطاعات والمستويات. وترتكز خطة طريق المستقبل على المقومات الأساسية الآتية:

أولا: إعداد وتفعيل مخطط قومي لتعمير وتنمية كافة أقاليم مصر شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً، على طول محاور موازية للمحور التقليدى للوادى والدلتا وبموازاة الساحل الشمالى على البحر المتوسط، والساحل الشرقى على البحر الأحمر، تتيح فرص عمل للمواطنين فى مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات، وضرورة استيطان وتعمير الأراضى المنسية فى سيناء وفالصحراء الغربية والشرقية وفى الجنوب، ذلك أن الأرض المهجورة مدعاة لأطماع الغير في الداخل والخارج.

ثانيا: إعداد وتنفيذ خطة قومية للمياه والطاقة فى ضوء عدم كفاية نصيب مصر المحدود من مياه النيل المقدرة بحوالى ٥٥ مليار م٣ مع احتمالات نقصانه بسبب مطالبات شركائنا فى حوض النيل لإعادة توزيع الأنصبة مع بزوغ دولة جنوب السودان الجديدة. وقد يتمثل ذلك فى إعادة دراسة مشروع منخفض القطارة كمصدر للمياه والطاقة وإنشاء محطات تحلية المياه على طول السواحل الشمالية والشرقية. وفى مجال الطاقة وعدم كفاية الموارد البترولية، من الواجب اعطاء أولوية قصوى للطاقة الشمسية والطاقة المتجددة فى انتاج

الكهربـاء وتحليـة الميـاه مـع الترشـيد الحاسـم فـى اسـتخدامات الطاقـة فـى المجـالات الترفيهيـة والترويحيـة والهامشية.

ثالثا: إعداد تشريعات جديدة للأراضى تتيح تشجيع الاستيطان والأستثمار المثمر فى الأعمار والبناء والأنماء والاستقرار فى المناطق والمحاور الجديدة مع ايجاد فرص عمل وإنتاج للشباب.

رابعاً: إعداد خطة قومية للاكتفاء الذاتى من محاصيل القمح والذرة مع تجريم تبوير الأراضـى الزراعية فى الوادى والدلتا ومنع وتحريم استخدامها للتعمير والتوسع العمرانـي. فمصر هبة النيل منذ فجر التـاريخ، ومن الواجب الاهتمام بالزراعة كقاعدة اقتصادية أساسية للتنمية المستدامة مع التركيز على التوسع الزراعـى رأسياً وأفقياً فى كافة أرجاء البلاد، وعلى ضرورة الاهتمام بالتنمية الزراعية والعمرانية، خاصـة علـى طـور محور الواحات فى الصحراء الغربية، حسب المخطط المقترح المقدم فى هذا الشأن، وكذلك استثمار فعال لمشروع توشكى مما يؤدى إلـى استثماره استثمارا مجزيا بعد إنفاق المليارات عليه بلا عائد ملحوظ حتى الآن.

خامسـاً: اسـتخدام المعونـات الخارجيـة مـع المـوارد المحليـة فـى إنشـاء وانتـاج الصـناعات الأساسـية والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والابتعاد عن الصناعات الاستهلاكية قصيرة المدى كما هو شائع حالياً، مع التركيز على الصناعات الشديدة الاستخدام للأيدى العاملة، ذلك أن المـوارد البشرية رأس مال وطنى ثمين ينبغى جذبه واستغلاله وتحفيزه لتحقيق الأهداف القومية.

سادساً: التركيز الواجب على جودة ونوعية التعليم فى كافة مراحلـه كهدف قومى واستراتيجى حيوى، كما اثبتت التجربـة الماليزيـة والصينية وغيرها من تجـارب الـدول المتقدمـة، بـالتوازى مـع الارتقـاء بنوعيـة ومستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والادارية والخدمية فى مختلف القطاعات والمستويات.

سابعاً: لا بديل عن اعتماد قيم وأسس ضبط الجودة Quality Control والتأكيد علـى الجـودة Quality Assurance في الإنتاج وفى التنفيذ فى كافة مناحى الحياة مع رفض ما هو دون المستوى سواءا فى الادارة أو التعليم أو التصنيع أو التشييد أو البنـاء أو الانتـاج . فأغلب المنتجـات المصـرية فـى الأسـواق العربيـة غير مقبولـة شـكلاً وموضـوعاً ومسـتوى التنفيذ فـى قطـاع المقـاولات سـواءاً فـى إنشـاء الطـرق أو المبـانى هـابط ومتدهور ومنفلت سواء للشركات العامة أو الخاصة، وهكذا بالنسبة للقطاعـات المختلفة الأخـرى. ومـن حيـث أن الأمر كذلك، لماذا الشكوى إذن من غزو المنتجات الصينية السوق المصـرية فـى كافـة المجـالات بجـودة أعلى وأسعار أقل؟!

ثامنا: ومن الواجب إنشاء أجهزة لمتابعة ومراقبة والتأكد من مستويات ونوعيات وأداء وإنتاج فى الهيئات والمؤسسات والأجهزة المختلفة سواء كانت إنتاجية أو خدمية ورفض أي ممارسات أو منتجات لا ترتقي الـى

المستوى العالمى المطلوب للأداء والإنتاج. فزيادة الأجور لابد أن ترتبط بارتفاع وجودة الأنتاج مع الألتزام بتميز العطاء وتحمل المسؤولية وضرورة المساءلة!

تاسعا: الاهتمام بالمشروعات القومية التى تستفيد من تشجيع رؤوس الأموال الخارجية، عربية كانت أو أوروبية أو آسيوية أو أمريكية، مع توفير الاستثمارات الحكومية لصالح مشروعات تخدم دافعى الضرائب، مع تيسير حقوق الانتفاع لمدد محدودة أطول، حسب ما هو متبع فى بعض الدول العربية وغيرها، مثل مشروعات انشاء الطرق والكبارى والمطارات والتجمعات السكنية والقرى السياحية، وأيضا فى مجال الزراعة والصناعة، مما يتيح فرص عمل أكثر وأكبر للشباب، ويرفع من الاستثمارات الأجنبية، ويضاعف من فرص التصدير ويدعم ميزان المدفوعات. ولابد من تحقيق التأمين والاستقرار وارساء دعائم الثقة والطمأنينة والأمن والسلام.

عاشرا: من الضرورى اعتماد الحكام والمسئولين على أهل الخبرة وليس أهل الثقة، وفتح المجال لإبداء الرأي وإطلاق الرؤى دون خوف أو رادع. ولابد والأمر كذلك أن يقلع أولياء الأمر من المسئولين عن رشوة المواطنين خاصة فى عام الانتخابات لكسب أصواتهم، وذلك بإلغاء المخالفات أو زيادة التيسييرات، وغيرها من الممارسات التى أفسدت ضمائر وسلوك وعلاقات المواطنين مع أجهزة الدولة، مما شجع على الرشوة والفساد في أغلب المصالح والمؤسسات. ولا مناص من اعتماد وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب، والمنح والمنع، خاصة بعد أن يتم رفع الأجور والمرتبات بما يليق بمستويات المعيشة والأسعار. ولقد لجأت بعض الوزارات والمؤسسات فى السنوات الأخيرة إلى رفع الأجور والمكافآت فقط تحت تهديد قيام العاملين بالاضراب أوالاعتصام، وهذا منهج خطير مرفوض، فلابد أن يكون المسئول ايجابى ومتفاعل مع واقع الأمور، ويبادر بالمبادأة والمبادرة بالحل فى إطار مخطط متكامل وأن يكون مسلكه وأدؤاه ايجابى (proactive) وليس كرد فعل (reactive) تحت طائل الاعتصام أو التحدى أو استيعاب الضغوط أوامتصاص الغضب كما كانت الأحوال.

إن المرحلة الجديدة تتطلب تضافر الجهود وتوحيد الصفوف وشحذ الهمم واستثمار روح الانتماء والولاء للوطن من أجل تحقيق المصالح العليا للبلاد وتلبية المطالب الحقة للمواطنين. وأجهزة الدولة لابد أن تعمل لخدمة المواطنين وتكون منهم وبهم ولهم وليس لصالح فرد أو فئة أو نظام. هذا هو الهدف الأسمى!

إن التحديات جسام، والشلال هادر، والتيار جارف، لكن حماس الشباب وانطلاقتهم تندفع بقوة المارد، وعزيمة القائد، وإيمان العابد. فالآفاق واعدة، والإمكانات قادرة، والجموع راصدة وصامدة. وعلى الله قصد السبيل.

٢٠١١/٢/٢٠

٦.٢ مستقبل الماء والإنماء

أن تعامل المصريين مع الماء ينم عن سفه وتبذير، وجهل وإهدار، وكأنه مورد لا ينفذ، أو معين لا ينضب، أفلا يتفكرون؟ أفلا يتدبرون؟ ... أن استخدام المياه في الريف والحضر يعكس للمراقب حجم الضياع والإهدار، ويكشف للكافة مدى الغفلة والإهمال! ونشاهد ذلك في نظام وأسلوب ري الحقول بالراحة، والتخلص من الفائض في شبكات المصارف، أو في غسيل الطرقات والسيارات، أو في ملاعب الجولف والبحيرات، والجداول والنافورات، في مختلف التجمعات، سواءً في العمران القديم أو الجديد. أن مستقبل الماء والإنماء يحمل الكثير من النذر، ويدق أجراس الخطر، لمن يريد أن يعتبر!

لقد استمرت مفاوضات دول حوض النيل الثمان منذ عام ٢٠٠١، دون التوصل إلى مبادرة حوض النيل (Nile Basin Initiative, NBI)، بهدف توزيع أنصبة إيراد النهر بين دول المنبع و دول المصب، و إلى إدارة استخدام المياه و تعظيم الاستفادة من إيراد أطول نهر في العالم. غير أن دول المنبع الأربع تطالب الآن بنصيب أكبر من المقرر في اتفاقية التصرف في إيراد النهر الموقعة منذ منتصف القرن الماضي، مما سيؤدى إلى تخفيض نصيب مصر البالغ ٥٥.٥ مليار م^{3}، ونصيب السودان وهو ١٨.٥مليار م^{3}، واللذان يمثلان حوالي ٨٦ % من إيراد النهر السنوي المقدر بحوالي ٨٤ مليار م^{3}. ولا مناص من إصرار مصر على الحصول على نصيبها التاريخي العادل والوارد في الاتفاقية الحالية، عند استئناف المفاوضات بين وزراء المياه في دول الحوض خلال هذا الصيف في الإسكندرية.

إن الانفجار السكاني المنفلت سيصل بتعداد السكان في مصر إلى ١٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، وحوالي ١٥٠مليون نسمة في عام ٢٠٥٠، مما سيتطلب ضرورة توفير حوالي ٦٠مليار م^{3} من المياه سنوياً في العقد القادم، من أجل مواجهة استخدامات السكان والعمران والتنمية الاقتصادية الزراعية والصناعية، ذلك أن النصيب الحالي لن يكفي ولن يفي، اللهم إلا إذا تم اعتماد خطة قومية عاجلة تدير وتحكم الاستخدام الرشيد للمياه، مع الحرص في الاستهلاك وتجريم الإهدار والتشديد على الإنماء والإعمار. إن الأمر جد خطير، والموقف يحتم التحذير؟!

وفي نفس الوقت فقد فوجئ الخبراء والعلماء بالتقرير الأخير لهيئة الاستشعار عن بعد، والمستند إلى صور الأقمار الصناعية الحديثة، والذي يدق ناقوس الخطر، محذراً أيضا من الاستمرار المخيف لمعدل استهلاك الأراضي الزراعية وضياعها نتيجة للامتداد الأخطبوطي المتسارع للرقعة العمرانية للمدن والقرى في الوادي والدلتا. لقد كشف التقرير مثلاً أن إقليم شرق الدلتا قد خسر حوالي ٣٠% من الأراضي الزراعية خلال العقدين الماضيين، وتبددت نسبة ٢٠% من أراضي الوادي والدلتا الزراعية خلال نفس الفترة!، بسبب الانتشار العمراني العشوائي! لقد نبه التقرير إلى خطورة اختفاء معظم الأراضي الزراعية خلال ٦٠ عاما!، إذا استمرت معدلات الضياع الحالية، دون كبح جماح العمران المنفلت والمستنفذ للرقعة الخضراء المحدودة!

لقد أصبح من الضروري سرعة إعداد واعتماد خطة قومية بيئية جسورة من أجل توجيه العمران إلى الصحراء، مع التجريم الصارم، والإيقاف الحازم لاستهلاك الأراضي الزراعية في الامتداد العمراني في الريف وحول الحضر. ومن المهم إعادة النظر في النظم الزراعية وأنماط استهلاك المياه والإقلال من زراعة المحاصيل الشرهة للمياه كالأرز، ولابد كذلك من منع الإسراف والإهدار الحالي في استخدام المياه في التجمعات العمرانية. إن الوضع الراهن يستوجب البحث عن مصادر جديدة للمياه ومواقع بديلة لزراعة المحاصيل سواءً في مصر أو في دول المنبع، حيث وفرة المياه مثل السودان وأوغاندا وكينيا، أو حتى في كندا.

إن المرء ليتعجب من قرار وزارة الزراعة الأخير برفع نسبة الأراضي المسموح بالبناء عليها على طول طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي من ٢% إلى ٧%، مما سيدر عليها ١٠٠.٠٠٠ جنيه عن كل فدان، بإجمالي ٢٠مليار جنيه، عائدا عن المساحات الخضراء المستفيدة من رفع نسبة البناء عليها. أن مثل هذه القرارات تتعارض مع الخطة الاستراتيجية القومية للإنماء والعمران، والتي تتطلب إعادة توزيع السكان، وخلق تجمعات عمرانية واعدة في كافة أرجاء الوطن. ومن الضروري فتح مجالات التنمية البيئية المستدامة في أقاليم جديدة، وإيجاد فرص عمل جاذبة، منتشرة في أنوية رائدة على محاور عمرانية جديدة، مع التنسيق الكامل في الرؤى والأهداف والخطط بين كافة الوزارات والقطاعات والأقاليم، زماناً ومكاناً.

إن مستقبل الماء والإنماء يتطلب مواجهة جريئة لمشاكل السكان والإنماء والإعمار وخطط شجاعة لتحدى نقص المياه المنذر بأدهى النواتج وأخطر التوابع. إن اللجوء إلى موارد ومصادر جديدة لمواجهة العجز في المياه، يتطلب استراتيجية قومية شاملة تهدف إلى إنشاء محطات نووية لتحلية المياه، لتغطية احتياجات السكان والعمران على محاور سواحل البحرين المتوسط والأحمر. ومن المهم إعادة التفكير في تنفيذ مشروع منخفض القطارة، بهدف مضاعفة الأمطار، وإنتاج الطاقة، وخلق محاور ومناطق اقتصادية وعمرانية جديدة، بعيدا عن الوادي والدلتا. ولابد من استكشاف إمكانات زراعة الرف القاري بعمق ١٢ميل شمالاً وشرقاً، بطول سواحل مصر، حسبما أثبتته التجارب الرائدة في الولايات المتحدة منذ ٥٠ عاما، وذلك بهدف تعظيم موارد الغذاء. إن استخدام التكنولوجيا الحيوية في استنباط سلالات لبذور محاصيل تسمح باستخدام مياه البحر في الزراعة، سيسهم في إنتاج الغذاء اللازم للملايين المتزايدة، ومواجهة احتياجاتها المتجددة. إن التحدي الأكبر للقرن ٢١ لشعوب العالم النامي هو توفير الغذاء والمأوى!

من حيث أن الأمر كذلك، فان الواجب يحتم فتح مناطق ومجالات للإنماء والإعمار طبقاً لخطط واعدة وهادفة، وبناء على سياسات وبرامج جريئة وكاشفة، تستند إلى التوعية والترشيد، والمشاركة والتوجيه والتجديد، لكافة مرتكزات الموقف، ودراسة الإمكانات المتاحة والموارد المتوفرة في مجالات الموارد الإنسانية والمياه والطاقة والإنماء والإعمار. فالكل مسئول والكل مُساءَل، فنحن نعيش في قارب واحد ومصيرنا واحد، والسلوك الفردي الأناني، والأداء الجماعي المنفلت، والعمل العام المتدني، يعادى أسس

التحضر والاستقرار، ويشوه منطلقات الولاء والانتماء، ويهدد الأمان والسلام، مما سيعود على الجميع بأوخم العواقب، إن عاجلاً أو آجلاً.

إن التحديات عظام، والمهام جسام، والآفاق واعدة، والآمال متجددة، والطموحات متصاعدة. ولابد من مواجهة الأزمات، ومد الجسور، وعزم الأمور، وتفعيل التطوير، وإحداث التغيير.

يونيو، ٢٠٠٩

٦.٣صراع البقاء و محاور التفرقة و تحديات التنمية

لقد مر أكثر من خمسين عاما منذ أن تنبأ جورج أورويل George Orwell في عام ١٩٤٨ بأن التطورات التكنولوجية و الاقتصادية و السياسية ستخلق عالما جديدا عجيبا. في هذا العالم سيتم تخليق بني البشر و إستنساخهم حسب معدلات و نماذج محددة و منضبطة يكون فيها البقاء للأفضل (كما أشار داروين من قبل) صحيا وعقليا و نفعا و عطاء. و لقد كان الانطباع السائد آنذاك أن هذا أضغاث أحلام و أوهام و يتوبيا الخيال العلمي Science Fiction وربما بداية النهاية.

و لم يدر بخلد الكافة – سواء العالمة أو النائمة- في الخمسينات أن سرعة الاكتشافات و الاختراعات و التقدم العلمي و التكنولوجي المذهل في العقود الأخيرة من القرن العشرين ستؤدي إلى تحويل يتوبيا الخيال إلى إنجازات تقنية مبهرة و أحداث علمية مذهلة أثبتت صحة بعض نبوءات و أحلام أورويل الخيالية. ولقد برهنت علي وجودها و أثرها الفوري التي قلبت وغيرت حياة الإنسان نوعا و كيفا و كما و أداء في العالم الغربي المتقدم وبالذات في أمريكا التي أصبحت مبهرة في هذا المجال بريادتها و سبقها و بريقها و إنجازاتها و إيقاعها لشعوب العالم في القارات الأخرى قاطبة. وقادت الجامعات و المؤسسات و الشركات العظمي متعددة الجنسيات أبحاث التقدم العلمي و التكنولوجي حتى أن إحدى الجامعات (معهد ماساشوستس التكنولوجي بكامبريدج بولاية ماسمشوستس) MIT بها حوالي ثلاثين من هيئة التدريس حاملين لجائزة نوبل في الحقول المختلفة و تباهي أن من خريجيها حوالي الستين من حاملي نفس الجائزة.

إلا أن سرعة خطي التقدم و التطور العلمي في العالم الغربي واكبها استمرار الجمود و التخلف و التأخر في دول العالم الأخرى خاصة العالم الثالث النامي (النائم). إن الموقف العالمي الحاضر يعاني من التدني و التدلي في مجالات التنمية و التطور بل الصراع من أجل البقاء و إمكان استمرار حياة البشر ضد هجوم جحافل المرض والفقر و الجهل وغياب الإرادة و المعاناة ومعدلات انفجار السكان المرتفعة التي تلتهم محاولات التنمية اليائسة. فالفجوة بين العالم المتقدم و المتخلف تزداد اتساعا و عمقا و التحديات الصعبة يغلفها الظلام و الغيبوبة. إن هذه الفجوات الشاسعة و التحديات الصعبة هي بعينها ظلم مفجع و فقر مدقع و ألم مبرح بأي مقياس كان سواء لمعدل التقدم, أو متوسط الدخل, أو مستوي المعيشة, أو نوعية الحياة, أو مستوي و نوعية التعليم, أونسبة الأمية, أو عدم توفر المعرفة و الثقافة و المعلومات, أو تدني مستوي الخدمات الاجتماعية و المرافق المختلفة أو غياب فرص العمل و تحقيق الوعد بحياة أفضل أو احترام و حماية حقوق الإنسان. و الموقف الحاضر ينعي للكافة مرارة الواقع بأن هذه الفجوات و الهوات تتسع باستمرار و بمعدلات أسرع مما كانت عليه و علي طول محاور عديدة و متنوعة و مؤلمة في آن واحد رغم إعلان حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة الذي وقعته دول العالم في الأربعينات ورغم المثل و الأعراف و مبادئ الأديان السماوية السمحاء. فمحاور الفجوات و الهوات والعنصرية المتنوعة التي تؤدي إلى الصراع و الصدام و

الحقد تتمثل بدرجات مختلفة في نوعيات التفرقة و الفرقة والعنصرية (الأبارتيت) Apartheid بين القوي و التجمعات الآتية: الشمال و الجنوب ..., الأغنياء و الفقراء (دول أو جماعات أو أفراد).... مجموعة الثماني و مجموعة السبعة و السبعون, مجموعة الخمس عشر, البيض و السود أو الملونون, العالم المتقدم و العالم النامي, الدول المانحة و الدول المدينة (بعض دول العالم الثالث علي شفا إعلان إفلاسها) من ضخامة الديون التي ترزح تحت أعباء أثقالها.إن العالم الثالث يعاني من أثقال و تفرقة (الأبارتيت) Apartheid المتعددة الألوان و الأشكال والأوزان بالإضافة إلى أنواع التفرقة الفعلية – صراع الحضارات (Clash of Civilization) – و الخاصة باللون أو الجنس أو الفكر أو العقيدة أو اللغة أو الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو حقوق الإنسان. ولاشك أن هذه التفرقة والعنصرية والفجوات والهوات و التحديات تنبع من أسباب ومؤثرات ومرتكزات متنوعة ومختلفة قوية وعديدة بعضها ناتج عن التقدم الكبير و السريع و الثراء و الموارد و القدرات المادية العظيمة في الدول الغنية و التي قد تهدد بقاء وسلام وأمان العالم و البيئة الكونية وبالتأكيد حياة وبقاء العالم الفقير و النامي. ورغم "أجندا ٢١ " لمؤتمر الأمم المتحدة في قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو ١٩٩٢ وبروتوكول كيوتو في عام ٢٠٠٠ الملزم للدول الصناعية بالحد من تلويثها للهواءومؤتمر قمة الأرض و التنمية الثاني في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٢ , والعديد من مؤتمرات الأمم المتحدة عن البيئة و التنمية فإن الموقف العالمي للبيئة يستمر في التدهور عاما بعد عام, الأمر الذي نشهده في التغير الملحوظ في المناخ الكوني وتقلب الأحوال الجوية والزيادة المطردة للكوارث البيئية المتكررة سنويا في جميع أنحاء المعمورة بسبب ارتفاع درجة الحرارة حول العالم وظاهرة الاحتباس الحراري (تأثير الصوبة الكونية) واتساع ثقب الأوزون وبسبب زيادة استخدام الوقود من البترول والتلوث الناتج من الصناعة والآلات والسيارات وغيرها وبسبب استنفاذ الغابات وقطع أشجارها وانتشار الحرائق فيها. وتشير الدراسات العلمية وتقارير مراكز الأبحاث إلى الارتفاع المستمر لمستوي مياه البحر والمحيطات و زيادة معدل ذوبان الجليد في القطبين الشمالي و الجنوبي و تضاعف عدد الكوارث البيئية والسيول والفيضانات التي تهدد الأرواح والممتلكات في أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكتين من ناحية و الي زيادة التصحر في أفريقيا و آسيا – من ناحية أخري فإن البلاد النامية تعاني سنويا من زيادة التطور و التقدم الصناعي في العالم الصناعي والذي يرفض الحد من التلوث البيئي الناتج عنه تحديا لبروتوكول كيوتو الملزم له. بل أنه برغم موافقة أمريكا ومشاركتها في إقرار هذا البروتوكول إلا أن الرئيس بوش أعلن إحجام أمريكا عن الالتزام به؟!

من ناحية أخري فإن التقدم العلمي المذهل في الهندسة الوراثية genetic Engineering وأبحاث البيوتكنولوجي Biotechnology قد فتحت آفاقا مبدعة جديدة واعدة ومتحدية في نفس الوقت, ذلك أن الدول الصناعية هي المستفيد الأول من نواتج هذه الأبحاث و الإنجازات العلمية الرائدة, بينما يغط معظم سكان العالم البالغ عددهم ستة ونصف مليار نسمة في سبات عميق أو تخلف مؤلم يئن من أمراض و أوبئة وفقر ومرض وجهل ويأس ومرارة وضياع...... ولا أمل.

ولنتمعن في بعض المؤشرات و الدلالات الآتية:

إن أقل من سدس سكان العالم فقط ينعموا بالحصول علي مياه صالحة للشرب.

إن حوالي مليار نسمة (سدس سكان العالم) يعاني من الجوع وسوء التغذية.

هناك حوالي ٢٠٠ مليون طفل حول العالم يقل وزنهم عن المعدلات الطبيعية.

إن حوالي ٤٠ مليون نسمة مصابون بمرض الإيدز منهم ٣٠ مليون في أفريقيا وحدها.

أن هناك ثلاثة ملايين نسمة يموتون سنويا بسبب مرض الإيدز أو الأمراض الناتجة عنه.

أن هناك حوالي مليار نسمة يعيش كل منهم علي أقل من دولار واحد يوميا, وهناك ٢ مليار نسمة يعيش كل منهم علي أقل من دولارين يوميا.

إن ثروة أغني ٢٥٠ شخص حول العالم تعادل إجمالي ثروة أفقر ثلاثة مليار نسمة فيه.

أن حوالي أربعين في المائة من الأراضي الزراعية في العالم النامي تتدهور حالتها سنويا بمعدل مطرد.

أن الحالة الصحية السيئة في معظم مناطق العالم الثالث متردية وتعاني شعوب كثيرة من تزايد الأوبئة المنتشرة و المستوطنة مما يؤدي إلى معدلات مرتفعة في وفيات الأطفال, وقصر معدل طول العمر, وقلة الإنتاجية, والتخلف الذهني, وزيادة نسبة وتعداد فئات السكان ذوي الحالات الخاصة. و مالم يتم اتخاذ إجراءات جذرية و أساسية لكبح جماح التدهور وسوء الرعاية الصحية وعدم توفر العلاج و الأدوية بسعر مناسب و الإمكانات الصحية اللازمة فمن المحتمل أن يموت حوالي نصف سكان الأرض في خلال العشرين سنة القادمة.

أن معدلات الزيادة السكانية و الانفجار السكاني في مجتمعات العالم الثالث(حوالي ٢.٥ –٣%) تفوق بكثير معدلات النمو الاقتصادي (تتراجع أو تقل عن ١%) وتجهض جهود التنمية اليائسة بينما تزيد معدلات زيادة السكان للمجتمعات الغنية في العالم المتقدم بنسبة ضئيلة (أقل من ١% بل أن بعضها يتناقص) بينما تنمو معدلات النمو الاقتصادي بنسبة ٤-٦%

تنتمي دول العالم المتقدم إلى نوادي الكبار في العالم الاقتصادي الذي ينتعش اقتصاديا بمعدلات مذهلة فمثلا أمريكا الشمالية تنتمي إلي النافتا (NAFTA) ودول أوروبا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي (EU) الذي تزايد عدد الدول الأعضاء مؤخرا من ١٥ إلى ٢٥, من ناحية أخري تنتمي دول العالم الثالث إلى منظمات مفككة ضعيفة فقيرة وتعيسة يغلب الشقاق و الفرقة و الصراعات علي علاقاتها (سواء منظمات مفككة, المؤتمر الإسلامي, الجامعة العربية,أو الآسيان, غرب آسيا, الاتحاد الإفريقي, الكوميسا في أفريقيا أمريكا اللاتينية). فهناك تفرقة وهوة بين نوادي الكبار و نوادي الصغار (نوع آخر من العنصرية).

تنتج الدول الكبرى أسلحة الدمار الشامل وتنتمي إلى نادي يحرم علي الصغار دخوله, وإذا دخلته إحدى الدول من الجانب الآخر يتهدد بقاؤها و استمرارها (محور الشر العراق, ايران, كوريا الشمالية, ...) . إن دولة القطب الواحد التي تسود العالم الآن وليس في مقدور الآخرين الكثير الممكن عمله غير الصبر و الدعاء بإنفاق موازنات ضخمة علي الدفاع تفوق قدرتها وتلتهم مواردها بعيدا عن جهود التنمية ومشروعات الإنماء و الإعمار و التطور التي هي في أمس الحاجة إليها.

أن دول العالم الثالث مستوردة للتكنولوجيا و إنتاج العالم المتقدم فهي الأسواق المقترحة لاستيراد إنتاجه مع ضعف صادراتها مما يؤثر سلبا عليها في الارتفاع المستمر في مديونياتها ومواجهة مصاعب وكوارث اقتصادية خطيرة تهدد سلامتها و اقتصادها واستقرارها بل وجودها (المكسيك في التسعينات و الأرجنتين وفينزويلا والبرازيل ونيجيريا وساحل العاج وزيمبابوي وغيرها من الدول الإفريقية....)

أن أغلب الصراعات و الحروب ومناطق التوتر و التردي مفتعلة ومتوطنة في العالم النامي تشغل مجتمعاته وتبدد طاقاته وتستهلك موارده بينما ينعم العالم المتقدم باستقرار وأمان نسبي (١١ سبتمبر ؟) وانطلاق اقتصادي و اجتماعي وتعاون فعال.

يبلغ إجمالي إنفاق الدول المتقدمة علي الأبحاث العلمية و التكنولوجية حوالي مائتان وخمسون مرة ما تنفقه جميع الدول النامية، ولقد شهد العقدان الماضيان زيادة الاستثمارات في الأبحاث في الدول الصناعية بواسطة الحكومات والجامعات والمؤسسات العلمية و الصناعية بمعدلات متصاعدة, فمثلا تم استثمار أحد عشر مليار دولار بمعرفة شركات البيوتكنولوجي خلال عام ٢٠٠٠.

ولقد نتج عن هذه الاستثمارات الضخمة إنجازات و اكتشافات مذهلة. فمثلا أحرز التقدم في مجال الصحة وتطوير أدوية تم اختبارها و استخدامها في علاج أمراض مستعصية مثل الإيدز و السرطان و الملاريا و السل وغيرها, وتم تطوير أكثر من ١٠٠ دواء مرتبطة بأبحاث DNA كما أثمرت الأبحاث عن حل شفرة الجين و الجينوم و استخدام الخلايا الجزعية ونخاع العظام في العلاج ونقل وزراعة الأعضاء و استنساخها. كما استخدمت تقنيات النانو Nanotechnology في التشخيص و العلاج وهو أمر كان يعد من أمور الخيال العلمي. وكما تم الاستنساخ في الحيوانات في الفئران والقرود والأغنام (النعجة دولي في عام ١٩٩٧) تم استنساخ الجنس البشري في آخر عام ٢٠٠٢ وهو ما يعد خطوة جريئة وثورة في تخليق الإنسان سيكون لها توابعها وآثارها الخطيرة علي المجتمعات والعلاقات الإنسانية والبشرية كافة في عالم المستقبل.

وفي مجال الزراعة ارتفعت الاستثمارات في الأبحاث للتطور النوعي و الكمي للمحاصيل و النباتات المختلفة و التي نري آثارها أمامنا في كل مكان ومجال. وهناك حول العالم الآن حوالي ١٥٠ مليون فدان مزروعة بمحاصيل استخدمت فيها إنجازات أبحاث الهندسة الوراثية, تضاعف فيها الإنتاج عدة مرات عن المعدل الطبيعي كما أصبحت أكثر مقاومة للآفات وتم تطوير محاصيل تروي بمياه البحر المالحة وهو أمر قد يفتح آفاق إمكان الانتصار في الحرب علي الجوع بزرع قاع البحار و المحيطات من أجل التغلب علي نقص

المحاصيل و زيادة عدد السكان التي ستصل إلى عشرة مليارات بعد عشرين عاما, الأمر الذي يتطلب فعل ثورة جبارة للتصنيع الزراعي Agro-industrial Development و التي لن يتم تحقيقها بدون الاستثمار الفعال في الأبحاث و التنمية الطموحة.

غير أن هذه الإنجازات العلمية و التكنولوجية المبهرة ليست مجانية ومتاحة للجميع, ذلك أنها محملة بالمشاكل و التحديات و المصاعب السياسية و الاقتصادية و الأخلاقية المرتبطة بها وكذلك بالمنطقة المانحة ومن الملاحظ أن نواتج وفوائد هذا التقدم قد خدمت في المقام الأول احتياجات ومتطلبات العالم المتقدم الذي قام بتمويل وتطوير هذه المنجزات.

و الملاحظ أيضا أن احتياجات العالم المتقدم (دول الشمال الغنية) مختلفة نوعا وكما عن احتياجات العالم النامي (دول الجنوب الفقيرة) ذلك إن المواطنين بالعالم المتقدم يصرون علي الجودة والمستوي و النوع و المتميز و الأكثر تطور وكفاءة واقتصادا للوقت والجهد والإمكانات بينما يحتاج المواطنون في العالم المتخلف إلى ضرورات الحياة والبقاء التي طالما حرموا منها وتطلعوا إليها بأمل وصبر. وعندما تصل مثل هذه الإنجازات و التطورات العلمية و التقنية إليهم فإنهم يتلهفون للحصول عليها رغم مخاطر ارتفاع كلفتها (ماديا وسياسيا واقتصاديا ومعنويا) أو ثمن الهيمنة أو التبعية أو المديونية المرتبطة باقتنائها واستمرار الحصول عليها ونولها و استخدامها (خذ مثلا أزمة تكلفة دواء الإيدز المرتفعة التي تناولتها الصحافة العالمية واستمرار موت الملايين في أفريقيا الذين لا يملكون ثمن الدواء المكتشف حديثا.

إن الموقف الحاضر يذكرنا مرة أخري بأفكار أورويل Orwell أو ما تنبأ به هاكسلي Hwxley في كتابه عالم جريء جديد (Brave New World) إذ لا شك أن الأبحاث الجارية في حمض DNA قد تؤدي إلى فضح أسرار الفرد و التعدي علي حقوق الإنسان كما أن تلك الأبحاث التي أدت إلى استنساخ البشر Human Cloning مؤخرا وما يسمي بتخليق الأطفال (Design Babies) قد صاحبها من ثورة ورفض من رجال الدين والقانون, ولا نعرف مدي التغيرات و التحديات للجنس البشري والمجتمع الإنساني الذي سيؤدي إليه هذا التطور الخلقي الجبار؟؟؟؟

من ناحية أخري فإن التخليق الوراثي في المجال الزراعي و أبحاث الهندسة الوراثية وما أستتبعه من ثورة زراعية مبهرة قد ارتبط أيضا بما يسمي الاستعمار البيوتكنولوجي والتأثير الخطير في صحة وحياة الإنسان, وبينما تجري هذه التغيرات و التطورات والإنجازات البراقة الواعدة في العالم المتقدم يرزخ اغلب سكان العالم تحت وطأة الفقر والتخلف والحاجة والظلم والفقر والمعاناة الأمر الذي يولد العنف والحقد و الإرهاب.

إن هذه الحالة من التخلف و الإحباط, و الحاجة, و الصراع, من أجل استمرار البقاء هي التي تولد عدم الاستقرار وتنطلق منها المشاكل و التحديات والأزمات والحملات الإرهابية التي تهدد سلام وأمان واستقرار العالم المتقدم المهيمن المتمثل في عالم ذا قطب واحد متمكن وقادر. وربما كان هذا وراء أفكار فرانسيس

فوكوياما Francis Fokuyama من قول ببداية النهاية للحرية المنتصرة The Triumphant Democracy Liberalism التي حرمت مئات الملايين من سكان العالم من حقوقهم الإنسانية الأساسية. لذلك طالب فوكوياما بتدخل الحكومات لضبط توجيه الأبحاث العلمية و التكنولوجية حتى لا تجور علي الجنس البشري وحقوق الإنسان وحاجات البشر, كما أكد علي ضرورة الاهتمام بالأبعاد الدينية و الأخلاقية و الإنسانية في تمويل و توجيه وتطوير وإنتاج ثمار التطور والتقدم العلمي.

والأمر يقتضي بناء الجسور عبر الفجوات وتقليص الهوات وتحجيم الفوارق وإزالة الصراعات بين العوالم المختلفة والمحاور المتعددة للتفرقة بين سكان العالم وأنديته المتعارضة كما حلم يوما مارتن لوثر كنج في ندائه الشجاع في بداية الستينات "I have a dream" .

إن كتابان هيتنجتون Huntington و فرانسيس فوكوياما Francis Fokuyama عن صراع الحضارات Clash of Civilization وما أثير مؤخرا بعد أحداث ١١ سبتمبر من دواعي الفرقة والصراع الديني والحضاري بين الثقافة الغربية و المجتمعات الإسلامية أظهرت علي السطح حزمه من التحديات والمصاعب والفجوات والأزمات, وضعت الدول العربية والإسلامية في موقف الدفاع عن حضارتهم التي أنارت الدنيا بإسهاماته الحضرية والفكرية والعلمية, وتناسي البعض أن الحضارة الإنسانية استندت منذ بداية التاريخ علي تواصل وتكامل وترابط واستمرار الحضارات التي ساهمت في إزالة حدود الزمان والمكان ويسرت من الاتصال والتعامل بين الدول والمجتمعات. إن تجربة إنشاء الاتحاد الأوروبي الذي نجح في إزالة الحدود وتحقيق التكامل الاقتصادي الفعال بين دوله لمثل واضح للاتحاد و التكامل بين الدول رغم اختلاف اللغات والثقافات والأنظمة بين دوله التي حاربت بعضها عدة مرات خلال القرن الماضي وما قبله. وليحتذي العالم النامي بهذا المثل ويعيد تنظيم أولوياته وقدراته وإمكاناته لتحقيق تعاون ومشاركة وتبادل وتواصل أكثر فاعلية وأكثر إنتاجية وأكثر عطاء وبدلا من التباكي علي اتفاقية الجات وظلم اتفاقية التجارة العالمية WTO يركز علي استثمارها لصالحه بتصدير إنتاج أفضل والاهتمام بالإدارة والجودة والمستوي والمشاركة وفتح الأسواق والتبادلات واستثمار رؤوس أمواله في دوله بدلا من استمرار دعم اقتصاد العالم المتقدم. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة المتكاملة المستندة إلي نظم تعليم متطورة وفكر مستنير هي مركبة التنمية الواعدة والتقدم التي أطلقت طاقات وقدرات العالم المتقدم. ولابد من أن تتسع دوائرها وعلاقاتها لتشمل أقاليم عده تحقق التكامل والتفاعل والمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة مع تحجيم أسباب الخلاف والفرقة والصراع تم تغليفها والقضاء عليها ونهوها.

ليكن هناك توزيع أكثر عدلا لنواتج التقدم العالمي والتطور التكنولوجي لفائدة الجنس البشري في كل مكان لمحو الحقد والظلم والحاجة, ذلك أننا جميعا نعيش فوق ارض كوكب واحد تتأثر أركانه في عصر السرعة وتطور ثورة الاتصالات بأزماته وكوارثه وثوراته التي لا يمكن حصرها في بلد أو إقليم بعينه فالكل يدفع الثمن لهذه الكوارث والأزمات والنكبات.

لابد إذن من المشاركة والتعاون في آن واحد ليذوق الجميع طعم حلو ثمار التقدم في وقت البحبوحة والتقدم والتطور التكنولوجي الواعد والمبهر لخير كل البشر في كل مكان.

٦.٤ تداعيات سبتمبر

لا شك أن كارثة سبتمبر ٢٠٠١ قد أطاحت بكثير من الثوابت والأبراج، وهزت العالم بأسره حكومات ومؤسسات ومجتمعات وأفراد ... وجمعتهم على استنكارها والتنديد بمن قام بها وخطط لها وساندها أيا كان وأينما كان. إن الهجوم لم يكن على أبراج أو مؤسسات في نيويورك أو واشنطن ولكن على رموز وإنجازات الحضارة الإنسانية والعالم المتقدم في كل مكان.

ولقد تزعمت الولايات المتحدة بكامل قياداتها ومؤسساتها الرسمية والاقتصادية والإعلامية والفكرية والشعبية ... الحملة الدولية والتي انتظمت في عقدها الأمم المتحدة والدول في مختلف القارات وخاصة دول مجموعة الثمان والاتحاد الأوروبي وذلك من أجل التحرك لمواجهة والقضاء على الأفراد والجماعات المتطرفة المتزعمة للعنف والإرهاب حول العالم. وتم توجيه الاتهام وإعلان الحرب على تنظيم القاعدة وجماعة الطالبان في أفغانستان وقادت أمريكا التحالف الدولي في الهجوم على أفغانستان، في ٢٠٠١/٢٠٠٢، ثم طورت ذلك إلى تهديد دول محور الشر في كوريا الشمالية وإيران والعراق خلال الشهور الأخيرة، ثم إلى اتهام العراق بتطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل سواء النووية أو الكيماوية أو البيولوجية التي قد تستخدم ضد أمريكا أو الدول الحليفة أو الصديقة لها.

وبرغم أن القادة والمؤسسات والشعوب في الدول النامية والفقيرة شجبت ونددت بأحداث ١١ سبتمبر، واستنكرتها الجماعات والمنظمات المكافحة من أجل التحرير وتقرير المصير واسترداد حقوقها الشرعية المغتصبة، إلا أنه للأسف ومن الظلم أن كثيرا من الدول والأنظمة المستبدة قد استغلت حملة الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة لكى تهاجم كل مظاهر المقاومة والكفاح وحركات التحرير والاستقلال على أنها تنظيمات عنف وإرهاب يجب أيضاً مقاومتها والقضاء عليها، برغم مساندة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة ودعمها لها على الأقل معنوياً وأخلاقياً. وفي الشرق الأوسط تحديدا تم وصف الانتفاضة المستمرة حوالي ثلاثة أعوام وتصنيف المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي واغتصاب لحقوق الشعب الفلسطيني طوال نصف قرن على أنها حركات إرهابية تتساوي مع الجماعات والمنظمات المرتكبة لكارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ومن ثم تتولى إسرائيل التعامل معها بنفس العزم والحسم في شن الحرب الشاملة على الإرهاب. وانطلاقاً مع هذا التيار الجارف لاجتثاث جذور الإرهاب دوليا تم النظر والتعامل كذلك مع حركات المقاومة والتحرير في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ... وبذلك اتسم الموقف الحاضر بخلط الأوراق وقلب الحقائق وإلحاق الظلم والهوان والقهر والإبادة بمن أنصفهم إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٦م ووعدهم بالحرية والعدالة والمساواة ومحو الفقر والمرض والحاجة والجهل، وإزالة الضيم والمعاناة.

وهكذا برز نظام عالمي جديد لـه قواعد ومقومات ومقاييس ومصالح واهتمامات وتوجهات مختلفة تساند القوي وتجور على الضعيف. ولابد هنا من الإشارة إلى أن الحرب على الإرهاب المنفذة عالميا الآن بمساندة من قرارات مجلس الأمن كانت مصر قد طالبت بها منذ بداية التسعينات بعقد مؤتمر دولي لمقاومة الإرهاب وتعريفه واجتثاث جذوره إذ أنها قد عانت من ويلاته ونكباته ولم يتحرك العالم لمواجهة الإرهاب إلا عندما أصابت الولايات المتحدة نفسها الكارثة المفجعة في سبتمبر ٢٠٠١م. رغم أنه قد سبق ذلك عدة عمليات إرهابية مماثلة سواء في نيويورك أو أوكلاهوما أو نيروبي، ورغم أن مجلس الأمن قد أصدر إعلانا مؤخرا يدين الإرهاب، إلا أن الحاجة لازالت ماسة لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة– كما طالبت مصر مراراً - وذلك حتى لاتنهضم حقوق الشعوب والمجتمعات والتنظيمات المطالبة بحقوقها وحرياتها ورفع الظلم والقهر والاحتلال والاستبداد عنها بغية تحقيق السلام والأمن والاستقرار والإنصاف للبشر في كل مكان.

لقد استغل البعض ذوى الغايات والنوايا المنحازة للعنصرية والتفرقة بين الشعوب أحداث سبتمبر لتأكيد الأفكار التي روج لها هيتنجتون وفوكوياما حول صراع الحضارات، وانضم إليهم في الإعلان عن العداء وشن الهجوم على المسلمين والعرب والحضارة الإسلامية عدد من الكتاب والمفكرين والسياسيين في أمريكا وإنجلترا وهولندا وألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوربية، متهمين العرب والمسلمين بالعنف والإرهاب ومعاداة السامية ومعاداة الحضارة الغربية، باعتبار أن مرتكبي كارثة ١١ سبتمبر من المنظمات المسلمة المتطرفة في العالم العربي. لقد نسي هؤلاء جميعا - أو تناسوا - أن هناك جماعات دينية متطرفة مشابهة تعيث في الأرض فساداً في مختلف الدول والقارات حول العالم، بعضها مسيحي أو يهودي أو بوذي أو هندوسي أو غير ذلك. إن الاتهامات الظالمة والمظلمة عن صراع أو صدام الحضارة الغربية مع الحضارة الإسلامية لا نفع منها ولا خير فيها إذ تغشاها الأخطاء والخطايا وتحمل سوء النوايا. إن كثيرا من العمليات الإرهابية وجرائم القتل والعنف والدمار المرتكبة في حق المجتمعات الإنسانية حول العالم لا تعترف بحدود الزمان أو المكان أو الثقافة أو الحضارة أو الدين أو اللغة أو اللون أو النوع. وإحقاقاً للحق وإنصافاً لذاكرة التاريخ فإن الحضارة الإسلامية قد أسهمت وشاركت في انطلاق الحضارات العالمية - والحضارة الغربية بالذات – مؤكدة على القاعدة المستقرة والمعروفة للكافة وهى ديمومة تواصل وتفاعل واستمرار الحضارات من منطلق التعاون والتناسق والتبادل والتكامل بغض النظر عن الاختلاف في الفكر أو العقيدة أو الثقافة أو المكان أياً كان وحيثما كان.

لقد زلزلت أحداث سبتمبر قواعد وأداء الاقتصاد العالمي في الشمال والجنوب في العالم المتقدم والعالم النامي، ودفعت ثمن هذه الأحداث الشعوب الفقيرة قبل الغنية!! وكما أشارت منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي فقد تسببت هذه الأحداث في زيادة البطالة وانحسار معدلات التنمية عالمياً وكذلك في الدول النامية. وأعلن عدد من الدول التوقف عن سداد مديونياتها، وتم الكشف عن جرائم الفساد والانتهازية والاستغلال

والفضائح المالية في كثير من الحكومات والمؤسسات المالية والاقتصادية حول العالم!! الأمر الذي أثار العجب والدهشة وعدم الاستقرار وضياع الثقة والأمان في النظام الاقتصادي العالمي والتجارة العالمية وتوجهات عصر العولمة والشفافية. بل أن اجتماعات منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الاقتصادية ومؤتمرات القمة لمجموعة الثمان أو غيرها حول العالم قد شابها جميعا حركات مقاومة واحتجاج وتنديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في كندا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والدانمارك وإنجلترا وأمريكا. إن مؤتمر قمة الأرض والتنمية الثاني (ريو +١٠) الذى عقد في جوهانسبرج في سبتمبر ٢٠٠٢ قد أبرز مدى المقاومة والرفض واليأس والتحدي الذى أعلنته تنظيمات المجتمع المدني والشباب من مختلف بلدان العالم .

كما أكدت الجمعيات الأهلية على مدى وعمق الفجوة واختلاف التوجهات وتعارض الرؤى بين الحكومات والمجتمعات، بين الدول الغنية والدول الفقيرة، بين دول الشمال ودول الجنوب، مؤكدة لحقيقة مُرة غير معلنة وهى مدى استفحال عنصرية التنمية Development apartheid بين الشمال والجنوب وبين العالم المتقدم والعالم النامي (راجع مقال بنفس العنوان في الأهرام ويكلى أغسطس ٢٠٠٢) أن العالم بعد سبتمبر أصبح أقل أمناً واستقراراً وأكثر عنفاً واضطهاداً وأخطر سلاماً وأضيق آفاقاً.

إن توابع زلزال سبتمبر في العالم العربي والإسلامي خطيرة ومنذرة بأوخم العواقب، وأخطر النتائج على المنطقة والعالم بأسره سياسياً واقتصادياً وثقافياً وحضارياً. وبينما زار الرئيس الأمريكي بوش المركز الإسلامي في واشنطن لعدة مرات خاصة بعد ١١ سبتمبر، معلناً أن أمريكا تحارب العنف والإرهاب ولا تحارب الحضارة الإسلامية أو الإسلام، إلا أن كتابات وتصريحات بعض المفكرين ورجال الكنيسة في أمريكا، تناقض ذلك، الأمر الذى ترجمته في الواقع الإجراءات الرسمية من احتجاز ومراقبة المواطنين والمقيمين من أصل عربي أو إسلامي وكذلك التشديد في إجراءات منح تأشيرات الدخول والتفتيش والتسجيل والمراقبة الدقيقة لهم، فضلا عن بعض الممارسات الفردية المهددة لسلامة واستثمارات المواطنين من اصل عربي في أمريكا وغيرها. وبينما تم الإعلان عن الانتصار في الحرب على الإرهاب في أفغانستان بإزالة جذور الإرهاب ومهاجمة تنظيم القاعدة فقد تبعت الحرب على الإرهاب توابع أخرى مثل الحرب على محور الشر والبدء أولاً بالعراق التي لم تكن مذكورة أو مرصودة منذ البداية بعد سبتمبر من اجل إزالة أسلحة الدمار الشامل وتم تجنيد جهود الأمم المتحدة وتعبئة مجلس الأمن وإصدار القرارات بالإجماع ضد العراق واصبح العالم كله شاهدا على تطويع الأمم المتحدة وحشد جهودها ضد العراق والتهديد بإعلان أمريكا الحرب منفردة مع بعض الدول الحليفة لها لتغيير بعض القيادات والمؤسسات الشرعية والأنظمة لما يناسب مصالح وتوجهات العالم الجديد ذا القطب الأوحد. ولازال العالم ينظر ويراقب وينتظر مسلسل المحاور والنذر والحروب بلا حراك أو تعقيب أو عمل وحيد لرد الضيم أو رفع الأذى أو دفع المظالم.

ولا شك أن الحاجة أصبحت ماسة لكي يكثف الدعاة والمثقفين ورجال الدين الإسلامي من نشر الفكر الإسلامي المستنير والواعي، والداعي لروح الإسلام الحقيقة، والتي اتضح أنها غائبة عن المجتمعات والأفراد في الدول الغربية. فالخطاب الإسلامي والدعوة الإسلامية لابد من إعادة صياغتها وتطويرها لكي تفهمها وتستوعبها العقلية والثقافة الغربية. بعد أن أساءت إليها بعض وسائل الإعلام أو التقارير الإعلامية المتطرفة أو اليمينية المنغلقة. ولا شك أن الخطاب الديني والروحي المتفتح والواعي لروح الإسلام المستنيرة والهادفة، والتي نادى بها الشيخ محمد عبده والشيخ مصطفي عبد الرازق و د. طه حسين وغيرهم من رواد الفكر الإسلامي المستنير لابد من الاستناد إليه وتجديده وتطوره من اجل إصلاح الصورة البغيضة للإسلام والمسلمين في المجتمعات الأخرى. ولا ريب أن مؤسسات الأزهر الشريف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية وزارة الأوقاف وغيرها عليها واجب ومسئولية خطيرة في قيادة هذه التوجهات للتأكيد على رسالة الإسلام النابعة من السلام والتسامح والتراحم والخير والبر والصلاح للبشر جميعا في كل مكان وزمان.

ولقد دفعت القضية الفلسطينية ثمناً غاليا بسبب أحداث سبتمبر واستمرار الانتفاضة ثلاثين شهراً في مقاومة الاحتلال والاستبداد الإسرائيلي في الأرض المحتلة. ولقد آلت الأمور إلى تلاشي الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة في أوسلو وواشنطن والقاهرة وشرم الشيخ وكامب دافيد وأصبح الفلسطينيون مصنفين كجماعات إرهابية ينبغي معاملتهم كالطالبان وتنظيم القاعدة في الحملة الدولية للقضاء على الإرهاب. ومن أسف أنه من المحتمل أن تنتكس القضية الفلسطينية انتكاسه قاضية نتيجة للحملة الدولية للقضاء على الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. ولقد أكد بعض السياسيين والمفكرين في تصريحاتهم أن شعور الكراهية والظلم والاستبداد وضياع الحقوق والآمال للأجيال الصاعدة في المنطقة هي من الأسباب والجذور المستشرية التي ألهمت وجندت وساندت وفجرت أحداث سبتمبر. وطالبت تصريحات الكثير من القادة والمفكرين في أمريكا بأهمية أن تتوجه حكومتهم إلى مساندة جهود العالم لرفع المظالم والقهر عن الشعوب وتأمين حقوق الإنسان في العدالة والكرامة والمساواة والإصلاح الديمقراطي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي بتغييرات وسياسات أكثر فعالية مع إشراك قوى للشباب والمرأة في تقرير مستقبلهم وسياسة أمورهم واتخاذ القرارات المؤثرة في مستقبلهم. كما نادت هذه التوجهات بضرورة مساندة ودعم جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الغير حكومية والعمل على مشاركتها في إشراق فجر واعد جديد. والحقيقة الواضحة للكافة أن المواقف والسياسات والبرامج والخطط في مصر والعالم العربي قد تأثرت بتوابع سبتمبر على كافة الأصعدة والمستويات السياسية والحكومية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبدأ تيار التطوير والتغيير تظهر ملامحه واتجاهاته وقوته في خلال العام المنصرم ... وستتابع وتتوالى التطورات والتغييرات من أجل صياغة وتشكيل مستقبل واعد للأجيال الصاعدة.

من ناحية أخرى فان الجماعات الدينية المتطرفة والمنظمات اليمينية المنحرفة قد انحسرت ظاهرياً فيما يسمى بالبيات الشتوي المترقب حتى تنتهي أو تتبدد غيوم العاصفة أو تسكن هزات التوابع في الوقت الحاضر. ولا شك أن هذه الجماعات والتيارات المحافظة. قد عانت بسبب سبتمبر انعكاسات وضربات مؤثرة لابد أنها ستؤثر في خططها وقوتها لسنوات قادمة. لقد كانت هذه الجماعات تزعم أنها تنشد القضاء على الفقر والقهر والظلم والاستبداد والضياع والحرمان إلا أنها قد تسببت .. بعلم أو بجهل .. بسبب أقوالها وأفعالها في الإساءة للدين الإسلامي الحنيف وإلى الدعوة الإسلامية الكريمة وإلى المجتمعات الإسلامية والعربية. والتي يصل تعداد سكانها إلى أكثر من مليار نسمة .. وتمثل إندونيسيا أكبر هذه المجتمعات تعداداً. ولقد أسفرت أفعالها وأقوالها عن تجنيد المجتمعات الأخرى في العالم الغربي والشرقي للعمل سوياً في مواجهة الإسلام والمسلمين، وهو ما يعتبر انتكاسة للحضارة الإسلامية السمحاء، والتي أضاءت طريق المدنية والحضارة لهذه المجتمعات منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان. من جهة أخرى ارتفعت الأصوات ونادت الأقلام المستنيرة واشتدت ضراوة الاجتماعات واللقاءات وحلقات الحوار والتفاعل الفكري بأهمية النقد الذاتي ومساءلة النفس وبمسئوليتنا جماعة وأفراد عما ألم بنا. وتم اتهام الكتابات الشاردة والأفعال المرتدة بمسئولياتها وبكونها منبع التردي والتأخر ومصدر الضياع والمعاناة ومأوى التخلف والانغلاق الذي تعاني منه المجتمعات والمواطنين في البلاد العربية والإسلامية. ولقد أكد الحكماء والقادة والمفكرين أنه ليس من العدل أو الإنصاف أن نلوم الغرب على مساوئنا وتأخرنا وتخلفنا وأخطائنا وخطايانا. وقد تكون جذور هذا الموقف المتردي ضاربة في تربة الظلام والانغلاق والتخلف والضياع التي يعاني منها الإنسان العربي والمجتمعات الإسلامية رجالاً ونساءً وكهولاً وشباباً. وتبنى من خلال هذه النظرة الناقدة الواعية ينبغي أن تتم بلورة الأهداف وتحديد الغايات واعتماد الوسائل وإقرار الأساليب اللازمة لإصلاح الموقف من خلال التحرك الهادئ والصحوة المستنيرة والنهضة الشاملة نحو مستقبل أكثر وعداً وأوسع آفاقاً وأعظم إشراقاً وأشد ضياءً وأغزر ثراءً. ولنا في قوله تعالى في ختام سورة البقرة موعظة وإلهاماً وحافزاً لبداية سليمة وجديدة للمسيرة الإنسانية الواعية والرشيدة:

" آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله، وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به، وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين".

٦.٥ الاتحاد الأوروبي قدوة للعربي!

احتفلت الدول الأوروبية في ٢٠٠٧/٣/٢٥ بمرور خمسين عاماً على إنشاء الاتحاد الأوروبي وهو تاريخ توقيع ستة دول من أوروبا الغربية معاهدة روما التي بموجبها تأسس هذا التجمع التاريخي الفريد. وانطلقت عجلة الانجازات العظيمة للوحدة الأوروبية التي اكتسبت زخماً واتساعاً وإعجازاً فاق كل التوقعات، وتعدى كافة الأمنيات، ليجذب إليه ويخطب وده القريب والبعيد من الدول بغية الانضمام إليه والتمتع بمزاياه والمشاركة في المصالح والمكاسب ليصل الآن عددها إلى ستة وعشرين! وإن المرء ليعجب كيف وحد الاتحاد بين مجموعة من الدول متباينة الثقافات، ومختلفة اللغات، ومتصارعة في التاريخ ومتنوعة الخصائص المادية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسكانية والكيانية؟! وعانت هذه الدول من أهوال الحروب والعداوة والدمار والاجتياح والانهيار والفقر والحصار، خلال الحرب العالمية الثانية التي التهمت أتونها خمسين مليوناً من أبنائها! إن التجربة فريدة، والإنجاز مذهل والمكاسب عديدة على كافة الأصعدة، مما يمثل نموذجاً ومثالاً وقدوة ودليلاً تقتدي به الأقاليم والدول حول العالم.

ولاشك أن الإرادة والتصميم والإيمان والالتزام بالفكرة والتنفيذ التدريجي على مراحل لسياساتها وبرامجها وخططها وأطرها ومشروعاتها، يرجع إليها الفضل في خلق وميلاد وتطوير العملاق الأوروبي الذي أصبح منافساً ونداً للقوة الأعظم. ولقد تسببت النجاحات الغير مسبوقة في جذب العديد من دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى تعديل نظمها وسياساتها وكياناتها حتى يمكنها التقدم لعضوية الاتحاد والتمتع بالمكاسب والمزايا والدعم والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي والسياسي والفكري. ولازالت تركيا تحاول دون كلل مع باقي الدول المتعلقة حول البحر الأسود من أجل الانضمام إلى العضوية.

وفي تقرير شامل بهذه المناسبة نشرت مجلة تايم الأمريكية تقييماً موضوعياً هادفاً عن الاتحاد الأوروبي بعد خمسين عاماً من الجهود والانطلاقات والإنجازات في كافة المجالات، ولقد بلورت هذه التجربة الفريدة في عدة محاور ومجالات متكاملة. وعلى رأس هذه النجاحات إرساء واستمرار رسوخ السلام في ربوع أوروبا بعد صراعات النصف الأول من القرن العشرين والذي شهد حربين عالميتين، وتوالت بخطى واعية الإنجازات في أنحاء دول الاتحاد من اتفاقات موحدة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية؛ وحرية الحركة والسفر بين دول الاتحاد، وتنفيذ بنية أساسيه من الطرق ووسائل الانتقال وشبكات الطاقة وغيرها؛ وتعميم جواز سفر أوربي؛ وتدعيم وانطلاق الاقتصاد الأيرلندي المترنح؛ ودعم وتطوير المقاطعات والمناطق المتخلفة؛ والتسويق والتجارة؛ وتضييق الفوارق والهوة بين دول الاتحاد؛ وتنفيذ نظام تبادل المعلومات؛ وتنفيذ وتمكين نظام شامل للاتصالات (GSM)؛ وإبرام اتفاقات للعمل وحرية التنقل بين جميع أرجاء الاتحاد وتوحيد الأجور وضمان تكافؤ الفرص بين كافة المؤسسات العاملة في القطاعات المختلفة والتجارة بين جميع أرجاء الاتحاد مع توحيد الأجر وتكافؤ الفرص بين كافة المنشآت بين دول الاتحاد، وتنفيذ نظام تبادل المعلومات بين الباحثين والعلماء وسهولة الحصول عليها في كل المواقع، والاتفاق على تطبيق عملة أوروبية

موحدة (Euro) وتفعيلها في يناير ٢٠٠٢ في ١٣ دولة بدلاً من عملاتها المحلية، ويستخدمها الآن ٣١٥ مليون نسمة.

واهتم التقرير بالإشارة إلى مشروع بناء طائرة أيرباص (AirBus) من أجزاء مصنعة في عدد من الدول الأعضاء لتصبح أول طائرة أوروبية متفوقة ومنافسة عالمياً. وشجع الاتحاد الأوروبي المنافسات والمسابقات والأنشطة الرياضية في دول الاتحاد مدعمة حسب أطر وتنظيم موحد، وكذلك الاهتمام بمشروع الشواطئ النظيفة في دول الاتحاد (٩٠% تم تطبيق القواعد والاشتراكات فيها)، والاتفاق على القضايا البيئية وخاصة ظاهرة التغير المناخي والاحتباس الحراري بعد اعتماد وتفعيل بروتوكول كيوتو للحد من التلوث وانبعاث الغازات المضرة للبيئة. وبالإضافة إلى جميع هذه الإنجازات المذهلة في كافة أرجاء دول الاتحاد الأوروبي، كان هناك اهتماماً خاصاً بالتعليم وبالتنمية الإنسانية الشاملة وذلك بإنفاق حوالي ٩ مليار يورو على هذا المجال مما مكن مليون ونصف طالب بدءاً من عام ١٩٨٧ للاستفادة من المنح والبرامج وتطوير التعليم وإصلاح المؤسسات التعليمية، ودعم البحوث، والسفر من أجل التدريب والتعليم، وكذلك تعليم الكبار.

إلا أن التجربة والممارسات والتغيرات الدولية أظهرت بعض المظاهر السلبية وبعض نواحي النشوز مما أثر سلباً على وردية الإنجازات والإبهار. ومن أبرز الإخفاقات عدم اعتماد دستور الاتحاد الأوروبي بعد رفض الناخبين للاستفتاء في كل من فرنسا وهولندا، وتأجل بسبب ذلك الاعتماد والتفعيل إلى تاريخ لاحق؟! بالإضافة إلى هذا فإن بطء النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة، وغزو العمالة المهاجرة من الدول الشرقية الأعضاء من أجل العمل والدخل المرتفع في دول أوربا الغربية أثر سلباً في سوق العمل المحلي بها. وقد ساعد على ظهور بعض المفارقات والاختلافات وبالتالي عدم الاستقرار على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التوجهات إلى الميل لمقاومة العولمة لتأثيرها السلبي على السيادة والذاتية والاستقلال! ورغم هذه السلبيات وغيرها فإن حجم النجاحات والإنجازات مذهل وضخم مما جعل الدخل القومي لدول الاتحاد الأوربي يرتفع إلى حوالي ١٢ تريليون دولار منافساً بذلك الدخل القومي والثقل السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وهي القوة الأعظم عالمياً!

إن حجم الإنجازات ومستوى النجاح الكبير والتقدم العظيم والتألق الباهر الذي حققه الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء يجعل منه نموذجاً ومثلاً وقدوة ومثالاً يمكن أن يحتذى به ويستلهمه العالم العربي، والذي حاولت دوله منذ عام ١٩٤٦ إنشاء جامعة الدول العربية، والتي تم توقيع ميثاقها في قصر أنطونيادس بالإسكندرية حينئذ وقبل بزوغ فكرة الاتحاد الأوروبي بعشر سنوات! إلا أن الجامعة العربية والدول الأعضاء فيها أخفقت على جميع الأصعدة ولم تتحرك قيد أنملة إلى الأمام، رغم الكثير من الاجتماعات والمؤتمرات واللجان والمؤسسات والهياكل والقمم القائمة عليها. وإن المرء ليتولاه اليأس والقنوط والحزن والهبوط بالنظر إلى كينونة الأمور وصيرورة الأعمال، ومآل الأقوال والأفعال، خاصة عند رؤية الأوضاع المتردية والأحوال المتخلفة والأمر الواقع الفادح. ولقد مضت مئة من السنين منذ أفول الإمبراطورية العثمانية والحرب العالمية الأولى، ولازالت الأحوال كما هيا لم تتبدل ومصير العالم العربي يمليه الغير، ويقرر

الغريب مصاره ومستقبله ويؤثر في قراره، رغم كثرة موارده البشرية وغزارة إمكانيته المادية، برغم ارتباط دوله عضوياً بأصول واحدة مشتركة في التاريخ والتراث واللغة والدين والتقاليد والثقافة والسكان والبيئة والثوابت الفكرية وغيرها ... غير أن دول الشرق الأوسط ما برحت تعاني ولازالت تترنح من تداعيات الخلاف والانقسامات والحروب والتخلف والفرقة والتطرف والإرهاب والتسلط والاستبداد والمرارة والضياع والفقر والمرض والجهل والبطالة والتدخل والأطماع داخلية كانت أو خارجية! ولا يكاد المرء يصدق أنه برغم ثروة البترول التي وهبها الخالق عز وجل في بعض دوله فإن أثر هذه الثروة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والسياسية لا يكاد يرى! إن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ كجلمود صخر حطه السيل من عل!

إن كل الحقائق المتاحة تشير إلى إمكان خلق منطقة صاعدة وبعث اتحاد فعال فاعل اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً وفكرياً وسياسياً. فكل القوى والموارد والإمكانات في متناول اليد تنتظر من يحركها ويفعلها في اتجاه الطريق السوي. ولتكن تجربة الاتحاد الأوروبي بعد خمسين عاماً من التحرك والتفعيل رائداً وقدوة لخلق **الاتحاد العربي الجديد**، وليس إصلاح ما هو موجود من مؤسسات مثل الجامعة العربية أو السوق العربية المشتركة. فلم يعد منها نفع ولا يجدي فيها رجاء! والمطلوب هو فتح صفحة جديدة وفكر جديد وإرادة جديدة وانطلاق جديد وتحرك شجاع وجهد طموح ويقظة جريئة. وتطلب الأمر، إذا حزمنا الأمر النية المخلصة والإرادة الأمينة والضمير الحي والتصميم الطامح. ولابد من أن تكون الأحلام جريئة وطموحة ولابد للآمال أن تكون عملية ومطلوبة وقابلة للتحقيق، ولابد من أن تكون الأهداف قابلة للاستمرار، ولابد من أن تكون السياسات والبرامج مقبولة ومرجوة ومبتغاة ومطلوبة، وقابلة لمستقبل واعد للجميع.

إن البدايات القويمة تبزغ من الآفاق الواعدة بخطوات راسخة ومؤثرة في مجالات موحدة لمنفعة الجميع، وفي قطاعات صاعدة تحقق نجاحات أكيدة وتحرك عجلة الأمل والانطلاق في محاور متفق عليها ومجزية للكافة، كما هو الأمر في الاتحاد الأوروبي، ولتكن مثلاً في مجال سياسات ونظم التعليم، وتنطلق منها إلى مجال البحوث والتطوير وإصلاح الهياكل والبنى الأساسية، ثم تتجه بعدئذ إلى حقول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى نظم النقل والانتقال والمواصلات. ولابد من الاهتمام بالقضايا البيئية وإلى مشاكل وأزمات المياه في المنطقة والزراعة، خاصة الصحراوية، والصناعة المناسبة والعمالة المدربة والطاقات البديلة والتنمية البشرية الواعدة بالتكامل مع حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية الفكرية والثقافية. ولابد من الاهتمام بقضايا العمالة والبطالة والشباب والأمية ومشاركة المرأة ورعاية الطفولة والأمومة، وهي من مرتكزات حقوق الإنسان. ومن الواجب كذلك مواجهة مشاكل التصحر والفقر والمرض والتخلف بكافة أشكاله ومظاهره، مع العناية والحفاظ لما في المنطقة من موارد طبيعية وأثرية جاذبة للسياحة وتصون ذاكرتها الحضارية وموروثها الخالد.

إن الموارد كثيرة والإمكانات غزيرة سواء كانت بشرية أو مادية، يدعمها تاريخ تليد وميراث فريد وقيم وتقاليد عزيزة ومقومات نادرة، وهي القوة الدافعة والمحركة لطاقات التغيير والتقدم والارتقاء. ولابد لها من

الإرادة والتوافق والعزم الأكيد على أحداث التغيير وانطلاق الصحوة الواعية من أجل مستقبل أفضل وآفاق رحبة للكافة واعدة، وليكن إنجاز الاتحاد الأوروبي بعد خمسين عاماً قدوة ومثالاً وحافزاً ودليلاً.

أبريل ٢٠٠٧

٦.٦ الثورة التكنولوجية المعاصرة ومستقبل التقدم والتنمية الإنسانية

لقد عشنا العقود الأخيرة من القرن العشرين وكلنا إعجاب وتقدير وإكبار للخطوات السريعة للإنجاز العلمي والتكنولوجي الذي حققته الإنسانية في كافة المجالات، الأمر الذي حقق تغيرات جذرية، بل ثورات محورية، على نمط وإيقاع وشكل الحياة ومستوى المعيشة في كافة أرجاء الكون. وانعكس ذلك التغير الجوهري والتطور السريع على كافة مناحي الحياة، وعلى جميع الأنشطة الإنسانية، وفي كافة العوالم المتقدم والنامي، الغني والفقير، الشمال والجنوب، والشرق والغرب بدون تمييز أو استثناء. ولم يكن هناك من بديل من الاستقبال والترحيب والتبني لهذا التغير والتطور، ولم يكن هناك من خيار!.

وكيف لإنسان أو دولة أن يمنع عجلة الزمان من الدوران ؟ وكيف لمجتمع أو فرد أن يقاوم تيار التقدم والتحديث والتطور والعصرية مهما كان، لهذا التغيير أو الانقلاب، من تبعات وتوابع على العلاقات الإنسانية أو الأنظمة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السلوكية!!.

إلا أن سرعة ونوعية الاكتشافات والتطورات العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها خلال السنوات القليلة الماضية مدهشة ومذهلة ورائعة ومحيرة؟!، ولو أمكننا رصد الاختراعات والإنجازات التي تم الإعلان عنها، وشاع استخدامها في لمح البصر في مجال ثورة الاتصالات التقنية وثورة المعلومات، وفي مجال التنوع التكنولوجي والاستنساخ الحيواني والنباتي، والطاقة، والنانو تكنولوجي، والتكنولوجيا الطبية، وعلوم الفضاء وغيرها من المجالات في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية، لأمكن أن نسجل، بكل إعجاب وانبهار وإنصاف وإكبار، مدى الإنجاز والتقدم الثوري على حياة الإنسان في تحد مذهل لحدود الزمان، ولقيود المكان، ولنظام الكون والكيان، ولرؤى الإنسان. ولا ريب أن أفكار الخيال العلمي لجورج أورويل في منتصف القرن العشرين أو ألدوس هاكسلي تعتبر متواضعة الآفاق وعاجزة الرؤية وقاصرة المدى بالمقارنة لما تم تحقيقه على ارض الواقع من إعجاز الخيال ورؤى الأحلام وقصور الكلام.

عالم مبهر الطاقات وفائق الموارد وعظيم الإمكانات :

ومنذ بداية الألفية الثالثة سمعنا ورأينا انتصارات هائلة وإنجازات مبهرة ! فبدأ حجز المليونيرات على رحلات المكوك الفضائي وتمت عدة رحلات فعلا لبعضهم ضمن أطقم المكوك الفضائي، وبدأ الاستخدام التجريبي في سيارات تعمل بغاز الهيدروجين وتصدر عنها العادم على شكل بخار الماء، وبشكل تتغلب على

تلوث الهواء، وظاهرة الاحتباس الحراري المهددة للبيئة البشرية. وتم استخدام الطاقة الشمسية لتشغيل محركات الطائرات والسيارات وإنارة المباني والطرق والتجمعات الحضرية والعمرانية. وفي مجال الحرب على الجوع ونقص الغذاء تم إنشاء مزارع في قاع البحيرات والمحيطات وزراعة المحاصيل باستخدام مياه البحار المالحة. كما تم استخدام طاقة الأمواج والرياح والبراكين وجوف الأرض في توليد الطاقة الكهربائية، وغيرها الكثير من التطورات المذهلة التي قلبت الموازين، وغيرت أسس التخطيط الاستراتيجي والقومي ونظم التصميم والتنفيذ التقليدية المتبعة. لقد انطلق مارد التقدم التكنولوجي الجبار إلى آفاق لا محدودة تعتمد على الذكاء التقني والالكتروني والصناعي اللانهائي في آماله ومجالاته.

الإنجازات والأنظمة الذكية :

ظهرت على الساحة منتجات وتجهيزات وأجهزة بارعة الذكاء وفائقة الإتقان ورائعة الجودة ويسيرة القيمة؟! والأمثلة كثيرة على هذا الإنجاز العلمي والتكنولوجي الرائع موجودة ومشهورة وواعدة في كل المجالات وعلى العديد من المواقع والمستويات:

١- المدن الذكية.
٢- الطرق السريعة الذكية.
٣- المباني الذكية.
٤- الأنظمة الإنتاجية والخدمية الذكية.
٥- الأدوية الذكية المصممة حسب حاجة وحالة كل مريض.
٦- التشخيص الطبي والعلاجي الذكي.
٧- السيارات الذكية والإصلاح الذاتي دون تدخل.
٨- الصحافة والإعلان الذكي المتجاوبة مع احتياجات وترقية الإنسان.
٩- الأجهزة المنزلية الذكية.
١٠- آلات الإنتاج والتشغيل الذكية (الإنسان الآلي).
١١- أنظمة وأجهزة الأمن والتامين الذكية.
١٢- الطائرات الذكية.
١٣- الأنظمة الدفاعية والهجومية الذكية.
١٤- أنظمة الفضاء الخارجي والأقمار الصناعية الذكية.
١٥- أنظمة وشبكات النقل الذكية.
١٦- أنظمة الزراعة الذكية-النباتات الذكية.
١٧- أنظمة الترفيه والترويح الذكية.
١٨- أنظمة التعليم الذكية.

١٩- أنظمة ووسائل الاتصالات الذكية.
٢٠- أنظمة شبكات جمع وتحليل وتقييم المعلومات الذكية.
٢١- أنظمة اتخاذ القرار والإدارة الذكية.
٢٢- أنظمة التجارة والأسواق الذكية.
٢٣- النقود الذكية (إلغاء البنكنوت واستخدام بطاقات ذكية للتعامل).
٢٤- الأنظمة الصناعية والإنتاجية الذكية.
٢٥- أنظمة وشبكات ووسائل الإعلام الذكية.
٢٦- أنظمة ذكية لنقل وتوزيع الطاقة قوميا وإقليميا وعالميا.

عالم جريء جديد :

ولا شك أن هناك من الاختراعات العلمية والإنجازات المستحدثة التكنولوجية الكثير الذي تم فعلا تجربته ولم يتم تطبيقه واستخدامه وانتشاره في أسواق الدول المتقدمة، والتي تنفق مئات المليارات من الدولارات على المؤسسات البحثية والتقنية سواء الأكاديمية أو الصناعية، ولا شك أن هذه التطورات العلمية والتكنولوجية قد أثرت تأثيرا جوهريا على حياة وسلوك وأداء وعلاقات الإنسان والمجتمع والدول وستغير تغييرا أساسيا من إيقاع وشكل وتوجهات الحياة في المستقبل.

إن استخدام الكومبيوتر الشخصي والانترنت والتليفون المحمول والتليفون المرئي على حياة ومعلومات وسلوك وعلاقات الإنسان خلال السنوات الخمس الماضية، ليس فقط في الدول المتقدمة إنما أيضا وبشكل خاص في المجتمعات النامية، والتي تلهث وراء استقدام واستخدام هذه المنتجات الذكية المعاصرة مهما كانت تكلفتها أعلى من إمكاناتها حتى تواكب إيقاع وإمكانات ووعود العصر. والأمثلة على هذا الاستخدام المجنون بلا وعي ملحوظة بشكل ملفت ومحير في كثير من الدول العربية والآسيوية وغيرها خاصة في عالم السماوات المفتوحة وزوال حدود الزمان والمكان، مما اثر سلبيا على كثير من العادات والتقاليد الموروثة، وهدد المستقرات والضوابط في مختلف النظم والأطر والمبادئ الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لقد خلفت هذه الإنجازات التكنولوجية المبهرة والواعدة نظام عالمي جريء وجديد مختلف عما كان ولا علاقة له بأطر ونظم أي مكان وأي زمان. من هنا فإن الأنظمة والإنجازات التكنولوجية المتطورة تتطلب من الإنسان أن يغير من منهاج حياته وأنماط سلوكه لتتواكب مع طاقة وإمكانات وإيقاع وسرعة متطلبات الاستخدام الفعال لهذه الإنجازات الذكية الصديقة والجاذبة له. أي من الضروري أن يكون الإنسان والمجتمع على نفس مستوى الذكاء والفعالية والسرعة والتجاوب والتعقيد للأجهزة المستخدمة لتنظيم الاستفادة منها وتفعيل إمكاناتها الواسعة والثرية ذات الكفاءة والقوة والفعالية والجودة والتقنية العالية.

الإنجازات التكنولوجية الجديدة والمستقبل الواعد :

أن التطورات العلمية والتكنولوجية التي أعلنت عنها مراكز البحوث والتطوير العلمي والتكنولوجي غزيرة واسعة الآفاق ولا محدودة الدلالات والإمكانات والتوابع، حتى إنه لا يمكن التنبؤ بمدى تأثيرها على سرعة التقدم والتطور ومستقبل التنمية البشرية.

إن أحدث الاكتشافات والاختراعات التي أعلنها علماء معهد ماساشوستس التكنولوجي في كمبريدج بأمريكا شارك فيها فريق العلماء والباحثون في هذه الجامعة الكبرى الرائدة في أمريكا والذي يضم بينهم حوالي ٢٥ من الحائزين على جائزة نوبل في العلوم المختلفة. وتعتبر هذه الإنجازات العلمية والتكنولوجية بالغة في التقدم والعبقرية والذكاء بحيث ستقلب رأسا على عقب كثير من المجالات والحقول مثل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والطب، والنقل والمواصلات، والصناعة والطاقة، وأنظمة البنية التحتية، والبنية الفوقية، مما سينعكس على سرعة التقدم والتطور ومستقبل العالم المتقدم أو العالم النامي دون استثناء وستحدث تأثيرا بالغا وتغييرا جذريا في أهداف وسياسات وبرامج التنمية الإنسانية في كافة المجتمعات.

ولقد تم تطوير واختيار وتجربة وإنتاج نماذج ناجحة للإنجازات التالية:

- **شبكات الحس اللاسلكي Wireless Sensor Networks :**

لقد تم تطوير هذه الشبكات للتعرف على التحركات والمواقع والظروف المؤثرة على الطيور والحيوانات. ولقد تم تجهيز هذه الشبكات بالات وتوصيلات الكترونية دقيقة حاسبات وذاكرة بالغة الدقة، والحساسية لرصد ومراقبة وإرسال التغيرات في الضوء والرطوبة والضغط الجوي والحرارة للشبكات والمحطات الراصدة. إن الدلالات والمؤشرات المترتبة على استخدام هذا النظام والشبكة الالكترونية الواسعة المدى البالغة في التعقيد والتأثير والكفاءة والحساسية على أنظمة جمع المعلومات والاستخبارات والأمن والاتصالات لا محدودة ولا نهائية. ومن المتوقع أن ترى العالم في المستقبل القريب وقد شاعت فيه أنظمة وشبكات لا سلكية على هذا المستوى الذكي المتراكب مسلحة بجسات ومراصد حساسة تعمل ببطاريات قوية متجددة الطاقة تستطيع أن تراقب وترصد وتحلل وتقيم المعلومات المطلوبة عن البيئة، أو عن الصناعة أو عن السيارات أو الطائرات أو البواخر أو سفن الفضاء، أو حتى عن الإنسان ذاته.إن الآفاق والمجالات التطبيقية لهذا النظام وهذه الشبكات لا محدودة وخطيرة !.

- **هندسة حقن الخلايا Injectable Tissue Engineering :**

إن هذا الإنجاز العلمي والتكنولوجي الرائد تم تطويره واختباره بنجاح وسيترتب عليه إمكان الاستغناء عن كثير من العمليات الجراحية وزرع الأعضاء البشرية، وبالتالي محو الآلام والمعاناة وتحقيق الراحة والعلاج الأمن وتوفير الطمأنينة والسلامة للإنسان، وتوفير الوقت والجهد والنفقات !!

ويتم في هذا التطور العلمي المذهل حقن المفاصل والمواقع تحت العلاج بمزيج من الخلايا والبوليمر ومنبهات النمو التي تتماسك وتنمو إلى خلايا ونسيج بشري سليم وصحيح يعالج القصور أو الكسور أو العلة في الأعضاء أو الهيكل العظمي. الهدف إذن هو تقديم بدائل فعالة لعمليات زرع الأعضاء والأنسجة واستبدال المفاصل أو العظام. ويمكن بهذا الاختراع المعجز تطبيقه عن طريق الحقن فقط في المواقع المطلوبة وبدون عمليات جراحية. ولقد تم اختيار هذا الإنجاز العلمي في عمليات العظام بنجاح عظيم، والعمل يجري لتطبيقه على أنسجة أخرى مثل الكبد أو القلب، بحيث يمكن استبدال الأنسجة التالفة أو المريضة في الأعضاء، أو تحسين أداء الأنسجة الحية القاصرة كما في عمليات جراحات القلب والكلى والكبد، وذلك بحقن الأنسجة الجديدة حسب الطلب وفي أسرع وقت. ومن الواضح أن التطبيقات المترتبة على هذا الاختراع الفريد في مجال تكنولوجيا الطب والعلاج السريع الفعال واسعة ومبهرة وستؤدي إلى إنقاذ حياة الإنسان وإزالة الآلام وانتهاء المعاناة واليأس وإحداث ثورة في الطب والارتقاء بصحة وحياة الإنسان، بالإضافة إلى توفير النفقات والجهد والوقت وغير ذلك من الدلالات والفوائد الفائقة.

- **الخلايا الشمسية بالغة الدقة Nano Solar Cells :**

إن اختراع الخلايا الشمسية بالغة الدقة يتغلب على التكلفة العالية للخلايا الشمسية الفوتوفولتايك التي تتحول من خلالها الطاقة الشمسية الضوئية إلى طاقة كهربائية. إن باستخدام تكنولوجيا الخلايا أو العناصر بالغة الدقة في إنتاج مادة من مكونات فوتوفولتايك مرنة يمكن دهانها على الأسطح أو إضافتها إلى مواد البناء المغلفة للمباني من الخارج والتي يمكن من خلالها الحصول على مصدر للطاقة الكهربائية اللازمة للاستخدام داخل المبنى، أو تشغيل محركات السيارات أو الأتوبيسات أو الطائرات. أن هذا الاختراع الذي تمت تجربته بنجاح سيمكن الإنسان من الحصول على الطاقة الكهربائية الرخيصة والنظيفة والمتجددة الأمر الذي سيترتب

عليه أثار واسعة ولا محدودة على التنمية العمرانية المستدامة وعلى النقل والمواصلات وعلى الجغرافية السياسية وعلى التنمية الصناعية والزراعية وعلى الاقتصاد العالمي.

- **المقياس الضوئي بالليزر في العمليات الكيميائية Femtosecond Spectroscopy :**

لقد تم تطوير هذا الإنجاز العلمي والتكنولوجي الرائد بمعرفة الدكتور أحمد زويل، العالم الأمريكي مصري المولد في معهد كاليتك بكاليفورنيا وحاز على جائزة نوبل للكيمياء عام ١٩٩٩م، تقديرا على عمله الرائد. ولقد أمكنه إجراء تجارب معملية باستخدام أشعة الليزر لرصد وتسجيل حركة الذرات خلال التفاعل الكيميائي باستخدام القياس الضوئي بالفيمتو ثانية ولقد نتج عن هذا الإنجاز دراسات وتجارب معملية رائدة سيكون لها تأثيرها البالغ على أجهزة وإجراءات التشخيص والعلاج خاصة للسرطان وغيره من الأمراض. بالإضافة إلى هذا فإن العمليات الكيميائية والمرتبطة بالحيوية الضوئية Photo Biology ستحدث تطويرا كبيرا وتقدما جذريا في الأبحاث الحيوية والزراعية والصناعية والطبية والدوائية والتكنولوجيا الحيوية والوراثية. كما أن هذا الإنجاز العلمي جاري استخدامه وتطبيقه بنجاح باهر في التصوير المجهري للخلايا Molecular Imaging في مستشفى ماساشوستس العام للمساعدة في البرامج الطبية الرائدة في مكافحة الأمراض والعلاج الشافي.

- **الإنجاز التكنولوجي في الميكاترونيك Innovations in Mechatronics :**

لقد سمي عصرنا الحالي عصر التكنوترونيك Technotronic Age لقد أمكن تحقيق التكامل بين المكونات والعناصر الميكانيكية والالكترونية باستخدام الجسات الدقيقة الالكترونية والبرامج الذكية Intelligent Software وبذلك تم تحسين أداء الآلات وتوفير الطاقة والتحكم في التلوث الناتج عن العادم.

وسيتحقق خلال السنوات القادمة استخدام المشغلات الالكتروميكانيكية والجسات الحساسة بدلا من الاسطوانات الهيدروليكية.

وسيتم استخدام الأسلاك والتوصيلات السلكية الحساسة بدلا من كابلات وخراطيم زيت الفرامل وبذلك سيتم انتاج سيارات ومركبات أكثر أمانا في التشغيل وأيسر في التركيب والصيانة. وفي الغالب سيتم

تنفيذ شبكات الطرق السريعة الذكية المبرمجة، والتي شهدت تجارب عملية لها منذ بداية الستينات في أمريكا، والتي ستتولى التحكم في مسار وسرعة ووجهة السيارات الذكية المبرمجة، تاركة الحرية لسائقها للترويح أو القراءة أو الراحة. وسيمكن بذلك القضاء على حوادث السيارات ومئات الآلاف من ضحايا الطرق حول العالم ولا شك أن هذا التطور والإنجاز الضخم سيكون له تأثيره على التنمية العمرانية والتنمية البشرية والتخطيط الإقليمي والحضري كما انه سيضمن توفير بيئة أكثر نظافة وأمنا ونظاما. وفي مجال الصناعة سيتم التحكم في التلوث، وتحقيق اكبر قدر من ضبط وتأكيد الجودة وضمان مستوى اكبر للإنتاج والخدمات.

- **الشبكات الذكية للطاقة والمعلومات Grid Computing :**

منذ تعميم الاستخدام العالمي للانترنت وشبكات المعلومات الكونية خلال التسعينات في القرن الماضي، ثم تطوير سريع لما يسمى ببروتوكولات الشبكات والتي ستسمح وستيسر لكل إنسان يرتبط ويتواصل ويتفاعل معها ويستفيد بثروة وموارد لا نهائية فائقة الانتشار والمحتوى من قواعد البيانات والصور والأنظمة والنماذج والأدوات اللامحدودة. ولا شك إننا قد دخلنا المرحة المذهلة للانفجار والثورة المعلوماتية التكنولوجية الفائقة واللامحدودة والمذهلة. وكما هو الحال في الشبكات القومية الإقليمية للطاقة الكهربائية، فان الشبكات المعلوماتية الفائقة السرعة والإمكانات ستكون تحت يد ونظر كل إنسان في كل مكان باستخدام الجيل الذكي الجديد من الأقمار الصناعية الفائقة القدرة والطاقة والإمكانات.

لقد دخلنا آفاق ثورة تكنولوجيا المعلومات الواعدة والمذهلة والتي ستؤثر على الأفراد والمجتمع وعلى عالم العولمة، وما تعبير القرية الكونية إلا رمز لأحد دلالاتها.

إن التشغيل مؤخرا للحاسب الآلي الجبار باليابان Earth Simulator يضع الحواسب الضخمة في أمريكا في المرتبة الثانية ؟!، لقد حفز هذا الإنجاز المذهل إلى مضاعفة البحوث والجهود والتسابق من اجل بناء حواسب عملاقة فائقة القدرة والطاقة تتعدى عدة مرات مقدرة الحاسب الياباني، والتي تستطيع أن تتكامل مع مجرات الأنظمة والشبكات اللاسلكية الكونية والأرضية باستخدام الأقمار الفائقة القدرة والكفاءة. ولا شك أن هذا التطور المذهل للشبكات والقدرات سيكون لـه تـأثيره فـي مجال الاتصالات والمعلومات والتعليم والإعلام والاستخبارات وجمع المعلومات والتخطيط والإدارة واتخاذ القرار ورصد الإنجازات والتطورات .

- **تامين وحماية برامج المعلومات Software Assurance :**

بدون برامج معلوماتية ذات كفاءة ومؤمنة ويمكن الاعتماد عليها تصبح الأجهزة والتجهيزات الالكترونية للحواسب والأنظمة غير مفيدة أو فعالة.. إن فشل أو قصور أو عدم كفاية البرامج في الطائرات، أو في المراقبة الجوية، أو في أنظمة الدفاع، أو في البنوك أو المصانع وغيرها، قد يؤدي إلى كوارث وخسائر فادحة.

ومن اجل التغلب على هذا القصور الو الفشل أمكن تطوير برامج وأدوات تقنية فريدة ستؤدي إلى الحصول على برامج معلوماتية خالية من العيوب أو على أي تداخل أو فيروس أو هبوط.

ولا شك أن هذا التطور والإنجاز له تطبيقاته وفوائده في كافة المجالات الإنتاجية والعلمية والحكومية، خاصة بعد دمجه في الإنجاز المبهر في مجال كوانتوم كريبتولوجي Quantum Cryptology الذي يهدف إلى تحقيق وتوكيد الأمان والتامين للاتصالات الالكترونية. إن الهدف الرئيسي لهذا التطور العلمي والتكنولوجي الكبير يكمن في ضمان إرسال وانتقال المعلومات الكترونيا دون السماح بأي تدخل أو تداخل أو تجسس مع إمكان التعرف على أي محاولة للتنصت أو الغزو المعلوماتي.

أن هذا التطور الالكتروني الرائع سيضمن ويحمي المعلومات والاتصالات للحكومات ومؤسسات الصناعة والتجارة والخدمات والأبحاث والأعمال وغيرها.

- **الخاتمة :**

لا شك أن إنجازات التقدم العلمي والتكنولوجي هي نتاج الدعم المالي والمادي المتعاظم المستمر للمؤسسات البحثية والمراكز العلمية الرائدة حول العالم من قبل الحكومات والشركات العالمية الصناعية الكبرى، الأمر الذي سينعكس على مسيرة التنمية الإنسانية حول العالم. إن عجلة التطور التكنولوجي السريعة في كافة المجالات والحقول ستجر معها وبنفس العزم والسرعة تغييرات جذرية وجوهرية في كافة مناحي الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتنمويا وثقافيا. وبنفس الإيقاع والاندفاع والانتشار فإن هذه الإنجازات والانطلاقات التكنولوجي' إلى آفاق المستقبل الواعدة تحمل ضمن طياتها أيضا الكثير من المشاكل والتحديات على المستوى الإنساني والأخلاقي والمعنوي. ذلك إن هذا التطور التكنولوجي السريع يخدم بشكل فعال ومباشر احتياجات التقدم ومتطلبات الرقي النوعي والكمي في الدول الغنية التي قدمت التمويل والدعم والموارد لتحقيق هذه الإنجازات، وفي نفس الوقت موسعة الهوة بينها وبين دول العالم النامي الفقيرة مما يزيد من فقرها وحرمانها ويأسها.

غير أن تحدي البقاء والاستمرار والتطور يوجب على الدول الفقيرة السعي إلى الاستفادة من هذه الإنجازات واستخدامها لمواكبة التطور العالمي ومتطلبات عصر العولمة لما لهذه الإنجازات من إبهار وجذب لأجيالها الشابة الصاعدة التي تحلم بمواكبة عجلة التطور العالمي. ولا شك أن تكلفة هذه الإنجازات باهظة وفي بعض الأحيان معجزة خاصة بالنسبة للأدوية الجديدة وإمكانات التشخيص والعلاج الصحي المتطور لبعض الأمراض المستعصية كالسرطان والإيدز ولقد نادت الكثير من الدول الفقيرة في أفريقيا واسيا بضرورة مساهمة الدول الغنية في توفير إمكانات العلاج بسعر رمزي ضمن حملة عالمية لمكافحة الأوبئة والأمراض في إطار التعاون والتكافل الإنساني والتضامن الاجتماعي.

إلا انه من دواعي الأسف والحيرة والمرارة انه بينما يسعى الإنسان على صنع وتشكيل إمكانات ووسائل التطور والتقدم التكنولوجي على مستوى عال من الذكاء والكفاءة والإبداع، فإننا نجد أن الإنسان والمجتمع الإنساني أصبح اقل ذكاءا وأدنى إنسانيا واشد ميولا إلى التغاضي عن المبادئ الأخلاقية والى مساومة الثوابت المعنوية والى إهمال الركائز الروحية والقيم الدينية، مما يهدد الكينونة الإنسانية ذاتها.

إن عالمنا المعاصر في إطار العولمة المهيمنة على مقدراتنا ومستقبله وصفه البعض بالقرية العالمية، أو الكونية وتحت سيطرة القطب الواحد بعد ١١ سبتمبر. في مواجهة الإرهاب، وصفه البعض الواقعي بالسيرك الكوني. بالمخرج المنتج الوحيد واللاعبين المبرمجين والمتفرجين في غيبوبة. إلا أنه في مواجهة تحديات المستقبل ولتحقيق آمال التنمية الواعدة في القرن الواحد والعشرين في هذا المنشأ الكوني المتكامل (وليس القرية) لا مناص من الاهتمام والالتزام بالتنمية المستدامة والحفاظ على بيئة سالمة وصحية وآمنة، كما أوصت أجندا ٢١ الصادرة عن مؤتمري قمة الأرض في ريو في ١٩٩٢ وفي جوهانسبرج في ٢٠٠٢. وسيذكر التاريخ إجماع العالم على السلام ونبذ الحرب وتأكيد التعاون والترابط الإنساني في يوم ١٤ فبراير ٢٠٠٣ وذلك بفضل ثورة المعلومات والاتصالات، وأصبح هذا اليوم التاريخي ليس فقط عيدا للحب ولكن عيدا لاتحاد وتعاظم الصوت الهادر الكوني للإنسان في كل مكان من خلال تظاهر ملايين البشر في ٦٠٠ مدينة في يوم واحد انتصارا للحق والعدل والحب والسلام!!.

إن هذا الموقف يدفع المرء إلى التساؤل : إلى أين يتجه الإنسان والمجتمع الإنساني؟ وهل هذه نهاية البداية أم بداية النهاية؟ وبالنظر إلى أفكار فرانسيس فوكوياما عن بداية النهاية وعن محنة الأخلاق وتحديات المبادئ التي أوجدتها الإنجازات التكنولوجية المعاصرة، دعنا نأمل في، ونسعى إلى أن يكون هذا الإنجاز العلمي هو نهاية البداية، ذلك أن الغايات عظيمة والإمكانات كثيرة والإنجازات مبهرة والآفاق واعدة والقيم راسخة والإنسانية صاعدة

فبراير ٢٠٠٣

٦.٧ تواصل الحضارات هو المبتغى

تناولت الأقلام وأجهزة الإعلام في العقد الأخير من القرن العشرين قضية لم تكن بارزة على الساحة الدولية أو الإقليمية بهذا التضخيم وبهذه الإثارة ألا وهي قضية صراع الحضارات. ولقد أدي اهتمام صمويل هنتجتون الأستاذ في جامعة هارفارد في مقاله في مجلة الشئون الخارجية عام١٩٩٣ تحت عنوان "صدام الحضارات" إلى إبراز هذا الموضوع وتناول التداعيات الخطيرة المترتبة على ما سماه بصدام وتصارع الحضارات إلى إثارة الكثير من المقالات والأفكار المتسمة بالمبالغة بل المزايدة والتضليل والتهويل بلا أساس وبلا سند.

وماهي إلا أضغاث أحلام وأوهام، ما أنزل الله بها من سلطان! ذلك أنه بانهيار المعسكر الشيوعي وزوال الأسوار الحديدية وهيمنة القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، برزت في غياب المعسكر الشيوعي الحاجة إلى إيجاد خصم جديد. وابتدع المخططون الاستراتيجيون في العالم الغربي وجود صراع وعداوة مع الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية مستغلين بعض أعمال العنف والإرهاب وإجراءات القمع في إيران وأفغانستان وغيرهما من دول المنطقة وكذلك مستندون إلى بعض المشاكل والصراعات الاجتماعية والاقتصادية والأصوات المتطرفة في بعض دول آسيا وإفريقيا التي تعاني من أنواع الفقر والحرمان والضياع والتخلف ولكي يبنوا عليها صورة العدو الجديد والخصم اللدود للغرب، وبناء علي ذلك أصبح من الواجب المحتم علي العالم الغربي محاربة ومواجهة هذا الخصم الجديد والقضاء عليه ومحاصرته والإطباق عليه ثم التخلص منه؟!

وكيف تتطور الأمور، وتؤول الأحداث ويطبق الظلام علي الحضارة الإنسانية إلى هذا المدى وقد أشرقت علينا الألفية الثالثة والقرن الحادي والعشرين؟! ألم نتعلم من الماضي ومآسي التاريخ وحروب القرون الماضية وكوارث الصراع مايكفي؟! وإلام التدهور والتخلف في عصر التنوير والتقدم والعولمة الذي رفعت فيه رايات القرية الكونية واختفاء الحدود وزوال حواجز الزمان والمكان بما أحدثته ثورة المواصلات وتقنيات الاتصالات المبهرة وغزو الفضاء الواعد؟! كيف وصلنا إلى هذا المفترق الخطير وإلى هذا التحدي المتردي إلى هذا التصادم العنيف؟ أنسينا تاريخ تسلسل وتكامل حضارات الإنسان؟ أبعدنا عما تنادي به الرسالات السماوية الغراء؟

أتناسينا ما نصت عليه شرائع خالق الكون ومن فيه وما فيه من إبداع وإعجاز وآيات وأحكام؟

إن الأمر ياسادة يبعد كل البعد عن الدين أو الديانات، أو الرسل والرسالات أو تصادم الحضارات؟ ولا صلة له بها ولا مسار لفلكه حولها؟! ذلك أن التصادم والصراع يعني عداء وتصديا وتمترسا ونزالا؟! والإسلام لا يدعو إلى ذلك ولا ينادي به بل ينبذه.

إذن فالإسلام دين السلام والحب والإخاء والتسامح والتراحم والتكافل ومكارم الأخلاق قولا وفعلا، دينا ودنيا.

وهل يوجد إنسان لا يبغي هذه القيم، ويدعو إليها ويعمل بها؟! حيثما كان وأيا كان، وطنه أو عقيدته أو لونه أو نوعه؟ إن الحضارة الإسلامية كما تعكسها المدينة والعمارة والفنون الإسلامية تعكس حرية التعبير والاختلاف حسب المتطلبات الثقافية والظروف البيئية والتوجهات للشعوب الإسلامية في المناطق والأقاليم المختلفة. فالحضارة الإسلامية في الأندلس والمغرب العربي تختلف في خصائصها وطابعها عن تلك في مصر وسوريا ولبنان وتركيا والبوسنة وألبانيا وعن تلك في العراق وإيران وباكستان وماليزيا وإندونيسيا، فكل له هويته وطابعه ومميزاته معبرا عن بيئته وتقاليده وعاداته وإمكاناته وتقنياته وفنونه.

فالأمر لاصلة له بالحضارة الإسلامية أو الشعوب الإسلامية. وليس الأمر مرتبطا كذلك بحوار الحضارات من منظور محدود ؟! ذلك أن الحوار يعبر عن الواقع المعزول والتواصل المقطوع والتفاعل الموضوع وهذا التوجه في رأيي غير دقيق وغير صحيح. فهناك من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية، سواء الرسمية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الفكرية أو العلمية، مما يربط الحكومات والمجتمعات المختلفة والجمعيات والأفراد باتفاقيات ومعاهدات ومواثيق وأنظمة وشبكات متينة البنيان وقوية الأركان وهي تقدم الحوار. ولقد تعدي أثرها وعبرت تأثيراتها ومجالاتها كل الحدود وكل القارات وكل الأزمان. فالحوار إذن موجود وفعال ونلمسه في قراراتنا وعلومنا وأفعالنا يوميا! وكذلك خطوط وشبكات وأنظمة الإعلام والتلاحم والتكامل والتواصل حية ومؤثرة نابضة بالحياة سواء ملموسة أو لا ملموسة، سواء مرئية أو أثيرية ولقد بلغ عدد سكان العالم الآن ستة ونصف مليار نسمة يعيشون في حوإلى١٩٠ دولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة، ومعظمها يعاني من النقص والفقر والتخلف وتحديات البقاء والتنمية. لقد كان سبعون من هذه الدول مستعمرة عند تأسيس المنظمة الدولية عام ١٩٤٥ولقد أكد ميثاق الأمم المتحدة الذي وقع عليه ممثلو الخمسين دولة المؤسسة للمنظمة الدولية (منها مصر) في سان فرانسيسكو في ٢٦/٦/١٩٤٥، علي قيم السلام والأمن والتسامح وحقوق الإنسان، ونادي بضرورة توفير الحرية والعدالة والمساواة وتوفير إمكانات تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للإنسان في كل مكان. والأوفق أن تكون الدعوة إذن ليست لإيجاد أو دفع الحوار والتفاعل بل لتعظيم فعالياته ولتقوية أواصره وفعالياته، بإيجاد قواعد وآليات مشتركة لمزيد من الفهم والتفاهم، والتأثير والتأثر، وإثراء التبادل والتكامل بهدف مضاعفة الجسور وتوسيع الآفاق وتعظيم دور المؤسسات والأطر والآليات، وخلق وسائل وأنظمة أكثر فاعلية وعطاء، بهدف تجنب العثرات وتلاقي القصور وعبور الأزمات، ووصولا إلى خلق فرص التلاقي واللقاء، والتواصل والتفاعل. وليكن واضحا للكافة أن الأمر يتعلق إذن بتواصل وترابط الحضارات واستمرار رسالة الإنسان في تعمير الأرض،

كل جيل يضيف مدماكه إلى بنيان الحضارة الإنسانية الشامخ ولنا من التاريخ دروس وعبر لايمكن عدها أو حصرها واستنباط الدلالات والتوجهات منها.

*آفاق وأطر التواصل بين الحضارات:

واستنادا لدروس التاريخ والتجارب المعاصرة، فإن آفاق وأطر ومناهج التواصل بىن الحضارات يمكن تحفيزها على محورين أساسيين:

١ـ المحور الثقافي والفكري والعامي والفني ـ محور اللا ملموسات.

٢ـ المحور المادي والتطبيقي ـ محور الملموسات.

ويتضمن المحور الأول إيجاد الوسائل والآليات والفعاليات التي تحقق الحوار والتفاعل بين الحضارات التي تجمعها وتربطها أولا روابط وعلاقات وتواجد مشترك جغرافي تاريخي جيوبوليتكي، وليكن ذلك مثلا يطبق بين دول البحر المتوسط، والذي بدأ فعلا في برشلونة بإسبانيا، علي أن يكون له مبادئ وأطر قادرة علي التطبيق علي المدي القريب والمتوسط والبعيد وستتولى المنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة في المنطقة تفعيل ذلك مثل منظمة اليونسكو/ منظمة اليونيسيف/ الاتحاد الأوروبي/ منظمة الأغذية، الجامعة العربية، الجامعة العربية الإفريقية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، حوار الشمال الجنوبي. ولقد خدمت مكتبة الإسكندرية القديمة الدول الواقعة حول حوض البحر المتوسط الذي يقوم بدور الوسيط البيني الموحد والمجمع والرابط بين الدول الواقعة حوله ذات الأصول التاريخية والجغرافية والثقافية المشتركة. ولا شك أن لمكتبة الإسكندرية الجديدة دورا فاعلا وفعالا في تحقيق نفس الأهداف والمبتغيات وذلك بالدعوة لانطلاق وتفعيل اللقاءات والحوارات والندوات، وورش العمل والمناهج والفعاليات المختلفة لإجراء الدراسات والأبحاث للتقريب بين الآراء والاستفادة من الاختلافات في تحقيق القواعد المشتركة للتفاهم والتواصل والتلاحم والتفاعل.

ويتم التركيز من خلال المحور الثاني علي النواحي والتفاعل المادي ويهتم بالأمور السياسية والاقتصادية والتقنية والعلمية والتجارية والسياحية والبيئية، والقوى العاملة والمواد الخام والمنتجات الزراعية والصناعية، وهناك لكل من دول شمال المتوسط وجنوب المتوسط ماتعطيه وتشارك به وتستقبله وتعتمد عليه من إنجازات وإنتاج الدول الأخري. وقد يكون هذا المحور مساندا بل محفزا للتحرك والتقدم الفعال علي المحور الأول مسترشدين بنموذج الاتحاد الأوروبي وينبغي في هذا الإطار إعادة دراسة اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي واجراء فتح اكبر للحدود والجسور واكتشاف إمكانات المصالح المشتركة، تم استغلالها لصالح الكافة بتنسيق هادف وحسب منظومة شاملة مقبولة لكافة الأطراف الفاعلة وينبغي التأكيد علي أن البحر المتوسط هو بحيرة مغلقة تعاني من ارتفاع التلوث بها لمستوي خطر سيؤثر علي كافة الدول الواقعة عليه.

وأن الاستقرار والسلام والأمن والمستقبل الآمن الصحي والواعد للكافة هو مسئولية مشتركة تتحمل مسئوليتها كافة الشعوب والمنظمات والجماعات، من منطلق أن حدود أوروبا لاتنتهي عند جنوبي فرنسا أو إسبانيا أو إيطاليا أو اليونان، بل تبدأ من حدها عند دول شمال أفريقيا، وأن أي تداعيات في هذه الدول تؤثر علي أمن واستقرار القارة الأوروبية نفسها وبقدر ما هنالك تحديات وصعوبات ومشكلات قد تظهر بين آوانة وأخري لأسباب إقليمية مختلفة علي طريق استكشاف وتحديد المشاكل وتحليلها وتقييمها واستنباط مواقع الوفاق ومناطق الخلاف، فإن التعامل معها جميعا يتطلب إطارا عقلانيا وفكريا متفتحا ومن خلال إطار سياسة الانفتاح والتنوير وحل مشاكل التطوير والتنمية بغية مواجهة المستقبل المشترك الآمن والواعد للجميع فإن هناك أيضا كثيرا من مواطن التوحيد والقواسم المشتركة واللقاء والتفاعل والتفاهم والمشاركة المفيدة نابعة من التاريخ والمصالح المشتركة، ومن الاتفاقيات العالمية والإقليمية، ولتكن اتفاقية الجات (اتفاقية منظمة التجارة العالمية) منطلق للاستفادة مما فيها من تحرير الحدود وإزالة العوائق في مجالات السلع والخدمات وأساسا مهما نرتكز عليه بدلا من أن نتباكى ونتألم مما فيها من عوائق ومظالم للعالم الثالث. أي يجب علينا أن نحرر توجهاتنا الاستراتيجية والفكرية والتطبيقية للاستفادة من الإيجابيات وحصر السلبيات وتقويمها وحوصلتها والتفاعل معها من خلال نقد ذاتي هادف وفعال. إن الله لا يغير ما بقوم حتي يغيروا ما بأنفسهم ويمكن لدوائر التواصل بين الحضارات أن تتسع في حلقات أكبر وأشمل من إقليم المتوسط إلى مختلف الأقاليم والقارات لتستوعب مناطق العولمة علي أسس موحدة من المصالح المشتركة والفوائد المتبادلة فالجميع يجب أن يتفقوا علي أنهم جميعا علي مستوي واحد من الذكاء والرؤى والطموح. إن الشعوب جميعها تبحر في سفينة واحدة لمواجهة تحديات المجتمع الإنساني المتلاطمة، من أجل تحقيق التنمية المتواصلة لمصلحة الأجيال القادمة. إن عجلة التطور التكنولوجي وثورة المعلومات واكتشافات الفضاء الخارجي تسير بمعدل أسرع بكثير من استيعابنا لها، بل تقبلها. ولا يوجد هناك اختيار بالنسبة لقبولها أو التعامل معها، فأجيال الشباب الصاعدة تعي كافة هذه التطورات والتغيرات الجذرية في مجال الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي، ولا يمكن خداعها أو إقناعها بما هو أقل وعدا أو أضيق نطاقا. ومن الواجب إذن أن نغير ما بأنفسنا ومن رؤانا ومناهجنا وتوجهاتنا واستراتيجياتنا وأدائنا لكي نواكب تيار التغير السريع الجارف ولكي نتجنب الخطر الداهم في وقفه أو الوقوف أمامه بلا مناص من التعامل معه والإبحار مع اتجاهه. إن الموقف خطير والصعاب جسام والتحديات عظيمة والرؤى جلية والإمكانات قوية وعزم الأمور فرض وواجب.

الفصل السابع : لقاءات

جريدة أخبار اليوم

٧.١ جريدة أخبار اليوم

الدكتور محسن زهران الجندي المجهول الذي كان وراء إنشاء مكتبة الاسكندرية وأول مدير لها والملقب بالعظيم الصامت يتحدث لبوابة أخبار اليوم

شريف سلام

الثلاثاء، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣ - ٠٢:٤٠ م

الدكتور محسن زهران الملقب بالجندي المجهول الذى كان يحلم منذ السيتينيات بإعادة إحياء مكتبة الإسكندرية والذى سعى حتى بدأ الحلم يتحقق على أرض الواقع وتولى مسئولية التنفيذ بمكافئة ٢٠٠ جنيه شهريا حتى نبتت البذرة التى زرعها وبدأت تطل برأسها على وجه الأرض ، وعند بداية الإفتتاح كان لابد لأصحاب المصالح أن يزيحوا هذا العالم من الطريق ، وبالفعل تحقق لهم ذلك وتم الزج به فى الحبس على ذمة قضية ليس له فيها ناقة أو جمل والغريب عندما قام بتسليم مكتبه لمدير المكتبة الجديد فى اليوم التالى صدر حكم المحكمة ببراءته .. صمت الرجل حتى يومنا هذا .. ولكننا أردنا إنعاش ذاكرة تاريخ المكتبة بهذا الحوار مع العظيم الصامت والمحروم حتى من دخول المكتبة لمجرد رؤية إنجازة العظيم .

ماهى علاقة الدكتور محسن زهران بأول حجر وضع على أرض مكتبة الإسكندرية ؟

- بداية المكتبة كانت فى اللجنة التى تم إنشائها فى عهد الدكتور فريد مصطفى رئيس جامعة الإسكندرية فى ذلك الوقت وكانت بإسم إحياء مكتبة الإسكندرية ومن خلال تلك اللجنة تم تكليفى بصفتى المهندس الوحيد باللجنة بعمل الدراسات الفنية والهندسية والفكرة التصميمية الأولى والتى تحدد ما إذا كانت الأرض المخصصة للإنشاء تصلح وهل المساحة تكفى أم لا ، الى جانب وظائف المكتبة المطلوبة وعلاقة المكتبة بقاعة المؤتمرات .. كما قلت للجنة أن أهم شيئ أن اليونسكو يدعم هذا المشروع وكان أول سؤال لهيئة اليونسكو لكى يساهموا فى تمويل الدراسات الأولية كان (مصر حتقدم ايه للمشروع) ، وكان أهم قرار إتخذة الدكتور فريد مصطفى رئيس الجامعة هو إصدار قرار بموافقة مجلس الجامعة بتخصيص موقع الأرض المجاور لقاعة المؤتمرات لصالح المشروع ، ومن هنا بدأنا التفاوض مع دول العالم للإسهام فى هذا المشروع الهام .

وماهو دور هيئة اليونسكو فى تلك الفترة ؟

- أولا يجب أن نعلم اليونسكو لا يتعامل مع محافظات أو جامعات ولكنه يتعامل مع الدولة ، لذلك فكانت اللجنة المشكلة من قبل جامعة الإسكندرية كان يجب تعديلها من لجنة محلية الى لجنة قومية لذلك صدر قرار

رئيس وزراء بتشكيل لجنة أخرى أدخل فيها شخصيات عامة مثل أحمد بهاء الدين والدكتور ثروت عكاشة ومن هنا اليونسكو بدأت تدخل فى الدراسات والخاصة بمجال المكتبات من النواحى المعمارية والتقنبة والفنية ومن هنا بدأ الإتفاق على طرح تنفيذ المشروع فى مسابقة عالمية .. وأنا اذكر هنا أن الدكتور فريد مصطفى قال لى لماذا لاتقوم بتنفيذ المشروع خاصة وإنك إستشارى فقلت له بالنص لو أنا عملته البلد معندهاش فلوس ولا إمكانيات وكتير عملنا مشروعات ولم ترى النور ولكن لوعملناها مسابقة عالمية حيبقى أحسن فكر حييجى وعالميا حنحصل على دعم عالمى ووجود اليونسكو فى المشروع سيمنحنا الثقة وسيأتى الدعم من العالم ، ومن وراء ذلك حنحصد فوائد كثيرة لجامعة الإسكندرية ولمحافظة الإسكندرية ايضا لأننا لا نحي جسد ولكننا نحيي معنى ودور حضارى للإسكندرية ، ومن هنا تم وضع المشروع تحت رعاية رئاسة الجمهورية عن طريق وزارة التعليم العالى كجهة تنفيذية ، وبالفعل قام حسنى مبارك ورئيس هيئة اليونسكو بوضع حجر الأساس وبدأت المسابقة حتى تم إختيار المشروع الفائز وكان أول ظهور لسوزان مبارك حينما أرسلت كلمة تم إلقائها فى إحتفالية إختيار المشروع أو التصميم الفائز ، واليونسكو عمل لجنة دولية فخرية وأدخل فيها ملوك ورؤساء دول وشخصيات عالمية لتنفيذ المشروع وكان منهم الشيخ زايد والسلطان قابوس وفرانسوا ميتران ورئيس مكتبة الكونجرس والملكة نور وتم عمل إحتفالية فى اسوان لتدشين المشروع وبدأت التبرعات والأموال تأتى من الرؤساء والدول للتنفيذ وكان أول مبلغ تم جمعه ٦٠مليون دولار.

كيف أصبحت أول مدير للمكتبة ؟

- بعد وضع حجر الأساس طلب الدكتور سعيد عبد الفتاح رئيس الجامعة فى ذلك الوقت من الدكتور فتحى سرور وزير التعليم العالى أن يتم تعيينى مديرا للمكتبة ، وكان فتحى سرور لا يعرفنى وليس لى علاقة بيه وعندما علم إننى عضو لجنة إحياء المكتبة والذى قمت بتولى كافة الدراسات والإتصالات الخارجية ، فطلبنى بالوزارة وأصدر لى قرار بتولى هذا المنصب ، وبالفعل بدأت العمل كمسئول وكان أول مكتب بدأنا العمل به كان عبارة عن غرفتين بمركز البحوث التابع لجامعة اسكندرية ، والأكثر من ذلك اننى كنت أحصل على ميزانية ضعيفة جدا للصرف على العمل الإدارى ويكفى أن أعلن لأول مرة أن المكافئة الشهرية التى كنت أحصل عليها كمدير للمكتبة ٢٠٠ جنيه فقط لاغير شهريا وحين تركت منصبى كان المبلغ قد إرتفع الى ٣٠٠ جنيه وكان يأتى المدير المالى لكى أوقع على المبلغ وكنت لا أقوم بإستلامة وأتركة للمصروفات الخاصة بالمكتب ، وكنت أدفع أموال من جيبى الخاص وكل ذلك فى سبيل تحقيق حلم كنت أحلم بتنفيذة منذ الستينيات .

وبدأنا العمل فى الموقع وقمنا بعمل دراسة للزلازل فى المنطقة خاصة وأن الإسكندرية هى المنطقة الثالثة للزلازل والمكتبة تعتبر أول مبنى فى مصر يتم عمل دراسة خاصة به لمقاومة الزلازل ، وبعد ذلك قمنا بالتعاقد مع المهندسين وشكلنا لجنة بالتعاون مع وزارة التعليم العالى بها خبراء من الجامعات المصرية كلجنة متابعة ثم تم الإستعانة بخبراء أجانب فى كافة المجالات وكانت هيئة اليونسكو المتولية كافة المصروفات

الخاصة بهؤلاء الخبراء ، كما تم إرسال بعثات من العاملين المصريين للخارج فى كافة المجالات الخاصة بالمكتبة للتدريب وكانت اليونسكو هى التى تقوم بالصرف على تلك البعثات ، والعمل كان على مدار الأربع وعشرون ساعة يوميا وبلغ عدد العاملين بالموقع ٢٤٠٠ عامل مصريين ومن ١٥ دولة أخرى ، وكان العمل ليس مقصورا على الإنشاءات فقط ، بل قمت بإحضار الدكتور يوسف زيدان وكان يعمل بدمنهور وهو المسئول عن المخطوطات بالمكتبة لكى يبدأ فى حصر المكتبات بالإسكندرية وبالبحث عن المخطوطات وترميمها بحيث تصبح تلك المكتبات تابعة لمكتبة الإسكندرية

هل ساهم مشروع بناء المكتبة فى تطوير محافظة الإسكندرية وهل كان لك دور فى ذلك التطوير ؟

- إحنا عملنا تخطيط لتطوير الإسكندرية منذ عهد المحافظ إسماعيل الجوسقى وكانت المحافظة راصده مبلغ لدراسات التطوير وقمنا بالإنتهاء منها وإعادة نصف الميزانية والتى قمنا بتوفيرها الى خزينة المحافظة ، وقمنا بالفعل بتنفيذ هذا التخطيط فى عهد الجوسقى ثم عهد اللواء المحجوب وهو توسيع الكورنيش والأنفاق والطريق الساحلى الجديد وتوسيع الطريق الصحراوى وطريق برج العرب وطريق المطار سيدى كرير والذراع البحرى وطريق مرسى مطروح والكبارى و٥٥ ألف وحدة سكنية والصرف الصحى والكهرباء ، ومكتبة اسكندرية كانت نقطة جذب قومى للصرف على محافظة الإسكندرية ، بمعنى أنه لولا بناء المكتبة لما قامت الدولة بالصرف على مشاريع التطوير بالمحافظة ، ويكفى أن المكتبة وضعت إسم الإسكندرية على الخريطة العالمية

كيف يمكن حل المشاكل التى تعانى منها الإسكندرية حاليا ؟

- نحل الحالات العاجلة ولكن فى نفس الوقت ننظر للمستقبل ، لذلك يجب إنشاء مجتمعات ومحاور عمرانية جديدة بعيد عن الأماكن التقليدية ، لأن الإسكندرية حاليا تعانى من الإنفلات العمرانى سواء على الرأسى أو الأفقى الى جانب إنتشار ظاهرة تحدى القانون فلا يوجد قانون حاليا ، فنحن متحضرين شكلا ولسنا متحضرين أداء و سلوكا ، وأنه أن الأوان أن يقوم رجال الأعمال بالمساهمة فى إنقاذ الإسكندرية

ماذا قدمت للمكتبة من الناحية الدولية ؟

- بدأت فى البحث عن إهداءات علمية وبمجهودى وإتصالاتى الشخصية وبالفعل إستطعت الحصول على تبرعات عينية من دول خارجية لصالح المكتبة بلغت ٣٣ مليون دولار منها كتب تراثية ومخطوطات حتى اوتوبيسات للموظفين إستطعت الحصول عليها كهدية للمكتبة

متى شعرت بأن هناك مخطط لإبعادك عن المكتبة ؟

- اولا يجب أن يعلم الجميع بأننى لا يهمنى المنصب فى شيئ وكان كل أملى أن هذا المولود يعيش ، وكانت هناك أصوات تنادى بأن يكون مدير المكتبة الدكتور يوسف زيدان لأن تخصصة مكتبات وهذا جائز

وأشجعة ولكن من أتوا به بعدى وهو الحالى هو مهندس إنشاءات مثلى ، اذا فإنهم لم يكونوا يبحثوا عن التخصص ولكن كان الغرض غير واضح وغير مفهوم .. وأنا علمت أو شعرت بأنهم يريدون إبعادى عن المكتبة عندما حدثت الواقعة أو الإمتحان الكبير حيث أدخلونى فى إحدى القضايا ظلما وبهتانا وتم إحتجازى لمدة فى الحبس الإحتياطى حتى ظهرت برائتى بحكم محكمة ، حيث كنت معين من قبل الدولة عضو بمجلس ادارة شركة المعمورة بصفتى من ذوى الخبرة فى المجال الهندسى وكانت هناك مزايدة لتأجير الشاطئ ورقم واحد التى رست عليه المزايدة لم يدفع تأمين دخول المزايدة وهذا خطئ مادى وقانونى ، فقامت لجنة البت بإعتماد الثانى فى المزايدة ، ومن هنا تم تحريك قضية أمن دولة بسبب هذا الموضوع الذى ليس لى به شأن على الإطلاق ، ومن هنا شعرت بأن هناك شيئ ما يحدث ضدى ، وفوجئت بأن اسماعيل سراج الدين يتصل بى ويبلغنى بأنه صدر له قرار جمهورى بأن يتولى منصب مدير المكتبة وبالفعل سلمته كل شيئ وعرفته كل كبيرة وصغيرة فى المشروع بتقرير مكتوب ، وكان ذلك يوم ٣١ مارس وحكم البراءة الخاص بى فى قضية المعمورة صدر يوم ١ أبريل ولاحظ هنا التواريخ ، وأضيف هنا ايضا أن النيابة نقضت على حكم البراءة وأستمر هذا النقض لمدة عشرة سنوات لم يتم البت فيه إلا عقب ثورة ٢٥ يناير بتأييد حكم البراءة ، أليس هذا له دلائل أو علامات ؟

هل تتابع مايجرى فى المكتبة وهل تقوم بزيارتها ؟

- أنا أتابع ولكن من بعيد ، ولكنى لا أستطيع أن أدخل المكتبة ، لأنى لو دخلت سوف تتقول الزيارة بأحاديث وكلام كثير وسيقولون بأننى أذهب الى المكتبة لمراقبتهم أو لتصيد الأخطائ .

هل قامت ادارة المكتبة بتكريمك ؟

- بعد إفتتاح المكتبة بحوالى عامين قاموا بتكريم المقاولين والعمال ووجهوا لى الدعوة لتكريمى معهم ، وكنت رافض هذا ، لأن تكريمى بهذا الشكل يعد تقليل من مجهودى الذى بزلته من أجل ايحياء هذا الكيان العالمى ، إلا أن الكثيرين قاموا بالضغط على وحصل هذا التكريم المهين .

من وجهة نظر الدكتور محسن ومتابعته للمكتبة بعد عشرة سنوات من افتتاحها هل هى تقوم بالرسالة التى انشأت من أجلها ؟

- العالم قام بتمويل المكتبة ماديا ومعنويا وكان ينظر اليها على أنها نافذة مصر على العالم ، وأن البحر الأبيض هو بحر وصل وليس بحر فصل مابين اوروبا ومصر مثل المكتبة القديمة التى كانت شعاع ينير العالم لذلك قامت الدول بتمويل المشروع .. وكان المشروع إسمه " مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية " وكان المقصود من كلمة ايحياء هو ابحياء الإمتياز فى العلم والمعرفة ، الإمتياز فى البحث والإختراع ، الإمتياز فى تحقيق التطور العلمى والفكرى والأدبى والمعرفى للإنسانية كلها مثل المكتبة القديمة ، فنحن لا نحى جسد ولكن نحى المعنى ، هذا كان الغرض من إنشاء المكتبة وبناء عليه قام العالم بتدعيمها وكان يجب إحترام هذا

الغرض لأن الأموال التى تم تدعيم المكتبة بها كانت لهذا الغرض وهذه الأموال تعتبر مثل أموال الوقف التى تصرف لتحقيق غرض معين ، والمكتبة إتجهت الى الجزء الثقافى أكثر من الغرض التى أنشأت من أجله .. فهل تعلموا أنه كان فى تصميم المكتبة ٢٠٠صومعة للباحثين ولكن للأسف حولوها الى مكاتب للموظفين ، وكان المقصود من تلك الصوامع أن تسمح للباحثين والعلماء بالإختراع والتصميم ويطوروا العلم والمعرفة الإنسانية كما كانت عليه المكتبة القديمة التى كان بها أكبر علماء العالم مثل أقليدس وفيساغورس وأرشميدس وغيرهم كل هؤلاء خرجوا بإختراعاتهم من مكتبة الإسكندرية القديمة بل أنه لايوجد عالم من علماء العصر القديم تم الإعتراف به إلا بعد أن يأتى الى مكتبة الإسكندرية ويدرس بها .. الأن المكتبة أصبحت مجرد مقصد سياحى وإعلامى وثقافى بمعنى عقد مؤتمرات ولقاءات مختلفة ثقافية وهذا دور وزارة الثقافة ، لذلك فهو إنحراف عن الغرض الرئيسى لإنشائها .. ويجب أن يعلم الجميع بأن سبب إلحاق تابعية المكتبة لوزارة التعليم العالى هو البحث العلمى لأنها مكتبة عامة بحثية متخصصة .

هل هناك إنشاءات كانت بالتصميم لم تكتمل أو لم تتم حتى الأن ؟

- جميع التصميمات التى كانت بالعقد تم تنفيذها ، ولكن الكوبرى الزجاجى الذى يربط الجامعة بالمكتبة والذى لم يكتمل لأن الدكتور عصام سالم عندما كان رئيسا لجامعة الإسكندرية هو الذى رفض أن يصل الكوبرى الى الحرم الجامعى ولم يوضح أسباب الرفض ، وقام المستشار إسماعيل الجوسقى محافظ الإسكندرية فى وقتها بالسماح بنزول الكوبرى الى الرصيف ، وهذا تسبب فى تغيير الرسومات ودفع فروق تصميمات الى جانب دفع أموال ضخمة كغرامات تأخير عن ميعاد التسليم على المالك إلى هى مصر .

هل يمكن أن يتم تعديلة وإعادته الى داخل الحرم الجامعى ؟

- نعم يمكن تعديلة وعودته الى ماكان عليه ، والأكثر من ذلك يمكن أن يستكمل حتى سور البحر عند منطقة السلسلة .

لماذا لم يقوم أحد بتعديل أو إستكمال هذا الكوبرى بعد خروج الدكتور عصام سالم من الجامعة ؟

- الحرب كانت صعبة ضد المكتبة بجامعة الإسكندرية ، لدرجة أن أحد الأساتذة كتب تقريرا مضحك قال فيه أن الذبذبات الناتجة من كهرباء الترام ستؤثر على مبنى المكتبة ، هذا نموذج من الحرب التى تعرضت له المكتبة عند إنشاءها ،حتى أن أساتذة الجامعة بالقاهرة طلبوا إنشاءها عندهم

كيف يمكن إعادة المكتبة الى الغرض التى أنشأت من أجلة ؟

- المكونات موجودة والإسم موجود ولكن يبقى أن يتصدر المشهد شخصية لها دورعالمي ليس فى مجال الإقتصاد أو مجال جمع المال ولكن فى مجال الفكر والبحث العلمى والتميز المعرفى مثال على ذلك الدكتور مجدى يعقوب ، بمعنى إسم له نور فى العلم وهو الذى يعطى الجذب لدول العالم لكى تتعاون مع

المكتبة وتعود الى خطها الرئيسى التى أنشأت من أجلة وهو الإرتقاء بالمعرفة الإنسانية ليس لمصر فقط ولكن للعالم العربى كله .. ويمكن للمكتبة أن تتولى تطوير التعليم فى مصر وإعادة المناهج العلمية بعيدا عن الوزارات التى من الواضح إنها لن تقوم بأى تطوير ، وهو مايمكن أن تتولاه المكتبة بمساعدة الدول الأخرى المتقدمة فى هذا المجال ، خاصة وأننا فى مصر تطورنا تكنولوجيا ولكن ليس علميا ، ويمكن للمكتبة أن تأخذ قاعدة هذا الإنطلاق وتحصل على هذا التكليف القومى بتطوير نظرة مصر للمستقبل وتحقيق هذا التميز بوضع خطة للوصول لهذا الهدف .

هل يشعر الدكتور محسن زهران بأنه ظلم ؟

- أنا أرد على هذا السؤال بالأية الكريمة " إن الله لايضيع أجر من أحسن عملا " وأنا حصلت على ماكتبه الله لى والحمد لله وأعطيت لوطنى كل ما إستطعت ولم أطلب شيئ